مركز تحقيق التراث

شرح كتاب سيبويه

لأبي سعيد السيرافي

(٣٦٨هـ)

الجزء الأول

حققه وقدم له وعلق عليه

الدكتور رمضان عبد التواب
عميد كلية الآداب - عين شمس

الدكتور محمود فهمي حجازي
أستاذ العلوم اللغوية بآداب القاهرة

الدكتور محمد هاشم عبد الدايم
الأستاذ بجامعة أم القرى بمكة المكرمة



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٦

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ مقدمة ﴾

هذا كتاب عرفته الدوائر العلمية مخطوطاً ، وأفاد منه باحثون مختلفون من العرب والأوربيين ، تعرفوا له مكانته فى تاريخ الدراسات اللغوية عند العرب ، وهو أقدم شرح وصل إلينا لكتاب دار حوله البحث العلمى فى قواعد اللغة العربية عدة قرون ، وهو كتاب سيبويه المشهور .

واليوم ، وبعد تطور الدراسات اللغوية بمناهجها الحديثة ، نرى لزاماً علينا أن نتعرف تراثنا اللغوى ، وأول مراحل هذا التعرف ، هو تحقيق ما لم يحقق من مؤلفات اللغويين والنحويين العرب .

ومنذ أكثر من سبعين عاماً ، كان اللغوى الألمانى « يان » Jahn قد طبع مقتبسات من شرح السيرافى ، أدخلها فى ترجمته لنص كتاب سيبويه إلى اللغة الألمانية ، وعن هذه المقتبسات طبعت هوامش على طبعة بولاق لكتاب سيبويه ، فعرف القراء شيئا من آراء السيرافى فى شرحه للكتاب .

ومع كل هذا ، ظل الشرح الكامل مطويا فى مخطوطاته الكثيرة ، التى تفرقت فى أقطار الأرض ، وفترت همة كثير من الباحثين عن تحقيقه ونشره ، لما يحتاج إليه إخراجه من وقت وجهد ومال ، حتى أنشىء مركز تحقيق التراث ، بدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ، فأخذ على عاتقه إخراج أمهات الكتب فى شتى فروع المعرفة العربية ، ومن بينها هذا الكتاب الجليل ، ووقع علينا الاختيار ، للقيام بهذه المهمة الشاقة ، بعد أن أحجم كثير من المتخصصين عن اقتحامها سنين طويلة ، فتحملنا هذا العبء راضين رغم كثرة الصعوبات .

وإذا كان تحقيق النصوص العربية بعامة ، أمراً يحتاج إلى الصبر والدقة ، والتضحية بالوقت والجهد ، فإن تحقيق المؤلفات النحوية بخاصة ، يحتاج إلى مضاعفة الجهد ، والوقوف أمام كل لفظ ، والشك فى كل كلمة ، ومراجعة الآراء المختلفة للنحويين القدامى ، حول هذه المسألة أو تلك .

وقد عانينا كثيراً فى جمع ما نفرق من نسخ السيرافى ، والمقابلة بين نصوص هذه النسخ ، وما أكثر التفاوت الذى يوجد بينها ! وكان المنهج الذى ارتضيناه فى التحقيق ، هو الاهتمام — قبل كل شىء — بإخراج النص سليماً صحيحاً ، مع ضبط أمثلته ، وتخريج شواهده ، والترجمة لغير المشهور من الأعلام الواردة فيه ، كما أشرنا إلى فروق الروايات وأرقام صفحات طبعة بولاق فى كتاب سيبويه ، عند كل نص نقله السيرافى منه ، وقد تجنبنا — إلاّ فى القليل — التعليق على الآراء النحوية فيه ، لأن الخلاف بين النحاة متعدد الجوانب ، وحجم الكتاب لا يسمح بأن نزيده تضخماً .

والبوم إذ نقدم للباحثين هذا العمل الضخم ، الذى نقدر له أن يخرج فى ثمانية عشر جزءاً ، يطيب لنا أن نشكر الكثيرين ممن أسهموا بجهودهم ، حتى قدر لهذا العمل أن يظهر ، فقد وضعت دار الكتب تحت تصرفنا كل ما بها من مخطوطات ، وقدم لنا معهد المخطوطات بالجامعة العربية كل ما لديه من مصورات الكتاب ، وأسهم السادة مساعدو الباحثين بالمركز فى النسخ والمقابلة وبعض مراحل التحقيق ، فلهم جميعاً خالص الشكر ، ونخص بالذكر منهم السادة : محمد أبو الحسن ، وعادل خلف ، وسالم عياد ، وسيدة حامد ، وحمدى الهرى ، وعوض عبد الحليم .

وكم يعز علينا أن يخرج هذا العمل إلى عالم النور ، ولا يشهد مولده معنا زميلنا الراحل الدكتور فهمى أبو الفضل ، الذى شارك فيه بتحقيق الجزء الثالث منه ، وبذل فيه من نفسه ووقته ، حتى غاب عنا ، وذكراه الطيبة تعيش معنا ، رحمه الله رحمة واسعة .

وبعد فإن أملنا كبير فى أن نكون قد وفقنا فى إخراج هذا الكتاب الجليل ، على نحو يرضى المخلصين للعربية وأهلها ، الغيورين على تراثها — قدر ما وسعنا الجهد .

والكمال لله وحده ، ومنه نستمد العون والسداد .

القاهرة فى ٥/٤/١٩٧٢

لجنة السيرافى

تقـديم

١ - ينعقد الرأى بين الباحثين فى تاريخ النحو العربى على أن كتاب سيبويه هو أقدم كتاب وصل إلينا فى النحو العربى ، فالتاريخ الحقيقى للبحث العلمى فى قواعد اللغة العربية لا يكاد يصل إلى جهود سابقة لما سجله سيبويه فى كتابه الرائد . ولا يضم الكتاب آراء مؤلفه سيبويه فحسب ، بل يتضمن كذلك إشارات هامة إلى آراء عدد من اللغويين الرواد الذين سبقوا سيبويه فأخذ عنهم وحفظ لنا قدراً من جهدهم . وهذه الإشارات تمثل أقدم مرحلة وصلت إلينا من البحث النحوى عند العرب[١] . وربّ معترض يذكر تلك الوريقات المتبقية التى نظر فيها ابن النديم صاحب الفهرست ذات يوم عند أحد الوراقين ، ولكن هذه الوريقات لم تصل إلينا ولم يستطع ابن النديم إعادة النظر فيها بعد بحث وتنقيب عنها[٢] . هذا وتذكر لنا كتب الطبقات كتابين فى النحو ألفا قبل كتاب سيبويه ، هما : الجامع والإكمال لعيسى بن عمر الثقفى (المتوفى ١٤٩هـ) ، غير أن الكتابين فقدا فى وقت مبكر ، حتى إن السيرافى (المتوفى ٣٦٨هـ) يقول عنهما : « ما وقعا إلينا ولا رأيت أحداً يذكر أنه رآهما » . وهناك كتاب ثالث منسوب لخلف الأحمر[٣] (المتوفى ١٨٠ هـ) ، لو صحت نسبته إليه لكان من نفس الفترة التى عاشها سيبويه . ولكن الكتاب الذى نشر بعنوان : « المقدمة فى النحو »[٤] ليس من عمل خلف الأحمر فيما نرجح : فلم تذكره كتب الطبقات التى ترجمت لخلف الأحمر[٥] ، والمخطوط الذى نشر عنه الكتاب قد كتب بعد خلف الأحمر بما يزيد عن سبعة قرون (٨٣٦ هـ) ، وهو مخطوط وحيد غير متصل الإسناد ، وفوق هذا فمضمون الكتاب يشهد بأنه متأخر ، فمؤلفه يشكو من « التطويل » و« التعليل » وكثرتها فى مؤلفات النحويين[٦] . ويذكر البصريين والكوفيين مدرستين

---

(١) انظر : كتاب رويشل :

Reuschel al-Ḫalil. B. Aḥmad, der lehrer Sibawaih's als Grammatiker.

(٢) الفهرست لابن النديم ص ٤١ (ط فلوجل) = ٦٦ (ط القاهرة) .

(٣) أخبار النحويين البصريين ٥ والفهرست ٤١ : ٦٢ ، ٦٣

(٤) حققه عز الدين التنوخى ونشر فى دمشق سنة ١٩٦١

(٥) انظر : المعارف لابن قتيبة ٥١١ والفهرست ٥٠ : ٧٤ ، ومراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى ٤٦ - ٤٧ وطبقات الزبيدى ١٧٧ - ١٨١ ، وإرشاد الأريب لياقوت ١٧٨/٤ - ١٨٠ وإنباه الرواة للقفطى ٣٢٨/١ - ٢٤٠

(٦) ص ٣٣ - ٤٠

متقابلتين واضحتي المعالم[1] . وليس هذا من شأن كتب النحو في القرن الثاني الهجري ، وفوق هذا فقد ضم الكتاب قصيدة تعليمية لا شك في خطأ نسبتها إلى الخليل بن أحمد . فالقصائد التعليمية لا تظهر في كل علم إلا في مراحله المتأخرة . ولكل هذه الأسباب ولأمور أخرى يضيق المقام عن تفصيلها نشك في نسبة هذا الكتاب لخلف الأحمر ، لنقرر يقينا أن كتاب سيبويه يقدم لنا أقدم الجهود التي وصلت إلينا في النحو العربي .

٢ - وقد احتفل دارسو النحو العربي عبر عدة قرون بكتاب سيبويه . فكان محور الأشتغال بالنحو تعليماً وبحثاً . وترسم لنا الكتب التي ترجمت للنحاة ــ وحدهم ــ أولهم مع غيرهم صورة الاشتغال بالنحو العربي ، كما لو كانوا قد اهتموا بكتاب سيبويه وحده دون سواه . ولا غرو فكتاب سيبويه « قرآن النحو » كما قال أبو الطيب اللغوي (المتوفى ٣٥١هـ)[2] . لقد شغلوا به فألفوا عليه الشروح بعد الشروح والتعليقات بعد التعليقات . وتبدأ قصة الاهتمام بالكتاب على يد الأخفش معاصر سيبويه الذي عُمِّر بعده إلى أن توفي سنة ٢٢١هـ . فالأخفش هو « الطريق إلى كتاب سيبويه ، وذلك أن كتاب سيبويه لا يعلم أن أحداً قرأه عليه ، ولما مات قرىء الكتاب على الأخفش »[3] . وهكذا بدأت به سلسلة متصددة الحلقات من دارسي كتاب سيبويه ، وكان التلميذ ينسخ بنفسه نسخة من « الكتاب » ليقرأها على أستاذه . وكان كل أستاذ يدون ملاحظاته على الهامش شارحاً ومعلقاً على الكتاب . وما لبثت هذه الشروح أن كثرت وتعددت أشكالها . هذا وقد ألف عدد من النحاة شروحاً لأبواب بعينها من الكتاب أو للكتاب كله . أو لبعض قضاياه أو شواهده . ويجد الباحث في كتب الطبقات من أخبار النحويين البصريين ، للسيرافي ، إلى بغية الوعاة للسيوطي (المتوفى ٩١١ هـ) مئات المواضع التي ترسم لنا صورة لقراء الكتاب وكثرة شراحه . فقد كان الكتاب محور دراسة النحو . وكأن كل مشتغل بالنحو يتخذ هذا العمل الرائد منطلقاً لبحثه .

---

(١) ص ٥٣ - ٨٠

(٢) مراتب النحويين ٦٥

(٣) مراتب النحويين ٢٣ وأخبار النحويين للسيرافي ٣٩ وطبقات الزبيدي ٧٤ والفهرست لابن النديم ٥٢ - ٧٧

٣ – وقد سجل لنا ابن النديم في الفهرست عناوين شروح كثيرة أُلفت على الكتاب قبل أن يصنف السيرافي (ت ٣٨٥ هـ) شرحه له . فالزيادي (ت ٢٤٩ هـ) ألف شرح كتاب سيبويه [١] . وللمبرد تصانيف كثيرة حول الكتاب ، منها : المدخل إلى كتاب سيبويه ، وشرح شواهد كتاب سيبويه ، ومعنى كتاب سيبويه ، والزيادة المنتزعة من كتاب سيبويه [٢] . والزجاج (المتوفى ٣١١هـ) شرح أبيات سيبويه [٣] . وابن السّراج (المتوفى ٣١٦هـ) شرح كتاب سيبويه [٤] . ولأبي بكر مَبْرمان (المتوفى ٣٢٦هـ) شرح كتاب سيبويه ، وشرح شواهد كتاب سيبويه [٥] . وهكذا نلاحظ اهتمام النحاة في القرنين الثالث والرابع بكتاب سيبويه شرحاً وتعليقاً . ولم يصل إلينا على نحو مباشر شيء من هذه الكتب إلا ما جاء منقولاً عنها في كتب تالية . وقد اهتم النحاة كذلك بتأليف دراسات خاصة حول موضوعات بعينها معتمدين فيها على كتاب سيبويه شارحين إياه [٦] . فقد ألّف أبو بكر مبرمان أستاذ السيرافي كتاباً لم يصل إلينا حول « المجاز » . ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أقدم قطعة وصلت إلينا شرحاً لكتاب سيبويه ، وهي الأوراق التي يضمها المخطوط الفريد لكتاب « سر النحو للزجاج » (المتوفى ٣١١ هـ) [٧] . وتدلنا فصول المخطوط أنّ الزجاج ألّفه شرحاً لأبواب الممنوع من الصرف عند سيبويه . فالفصول كما تكون بنفس الترتيب والعناوين والعرض الداخلي يتبع الكتاب مادة وأمثلة تتبع شارح معلق يذكر ما يراه جديراً بالذكر موضحاً المراد . فهو بذلك أقدم ما وصل إلينا على نحو مباشر من الشروح المؤلفة حول كتاب سيبويه .

---

(١) الفهرست (ط فلوجل) ٥٨ (ط القاهرة) ٨٦

(٢) الفهرست ٥٩ – ٨٨ وانظر مقدمة المذكر والمؤنث للمبرد ٥٣ – ٥٩

(٣) الفهرست ٦١ : ٩٠ : ٩١

(٤) الفهرست ٦٢ : ٩٣

(٥) الفهرست ٦٠ : ٨٩

(٦) الفهرست ٦٠ : ٨٩

(٧) يوجد هذا المخطوط بدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة . تحت رقم ١٤٩ نحو ، وهو في ٩٩ ورقة بخط نسخ نفيس مدون قبل سنة ٣٤١هـ . وهذا المخطوط من أقدم المخطوطات العربية عموماً . وقد حققته السيدة هدى قراعه ونالت بتحقيقه ودراسته درجة الماجستير من كلية الآداب ــ جامعة عين شمس ثم نشرته بعنوان « ما ينصرف وما لا ينصرف » بالقاهرة ١٩٧١م .

٤ - وقد استمر الاهتمام بكتاب سيبويه تدريساً وشرحاً إلى أواخر القرن الثامن الهجري ، فالسيوطي يحدثنا في عشرات التراجم في بغية الوعاة عن أندلسيين ومغاربة اهتموا بكتاب سيبويه اهتمام المشارقة المبكرين به ، فالنحوي الأندلسي ابن الطراوة (المتوفى ٥٢٨هـ) [١] درس الكتاب على الأعلم الشنتمري (المتوفى ٤٧٤هـ) شارح أبيات الكتاب ، [٢] ثم دَرَّسه بدوره لتلاميذ صاروا نحويين مرموقين ، مثل : ابن الرَّمَّاك (المتوفى ٥٤٨هـ) الذي اشتغل سنين طويلة بإقراء الكتاب وتدريسه [٣] . أما ابن خروف (المتوفى ٦٠٩هـ) فقد ترك شرحاً لكتاب سيبويه ما يزال مخطوطاً [٤] . واهتم العكبري (المتوفى ٦١٦هـ) بالكتاب ، فألف شرحاً لأبياته وشرحاً لمتنه بعنوان (لُبّ الكتاب) [٥] أما إبراهيم ابن عيسى القرطبي (المتوفى ٦٢٧هـ) فقد شغل بالجملة الأولى من كتاب سيبويه ، فأفاض في شرحها حتى أخرج ذلك في عشرين كراساً [٦] . ويطول بنا القول لو أفضنا في ذكر الشروح والتعليقات المؤلفة حول الكتاب في تلك القرون ، ولكنا نود أن نشير إلى شخصية مرموقة عرفت لقراء الكتاب في القرن السابع الهجري ، فالشلوبين [٧] (المتوفى ٦٤٥ هـ) أقرأ الكتاب تلاميذ مرموقين ، منهم : ابن أبي الربيع (المتوفى ٦٨٨هـ) [٨] ، وأبو بكر المالقي (المتوفى ٦٥٧هـ) [٩] وابن الحاج (المتوفى ٦٤٧هـ) [١٠] . أما ابن الضائع (المتوفى ٦٨٠هـ) تلميذ الشُّلوبين ــ فقد ضم شرح السيرافي وابن خروف في كتاب وصل إلينا مخطوطاً . [١١] واستمر الاهتمام بالتأليف شرحاً للكتاب فنجد ابن الفخار (المتوفى

(١) بغية الوعاة للسيوطي ٣٦٢
(٢) بغية الوعاة ٢٦٣
(٣) بغية الوعاة ١٣٦ ; ١٥٠ ، ٢٠١
(٤) بغية الوعاة ٢٥٤ ، وكتابه هو : مفتاح الأبواب في شرح غوامض الكتاب ، برلين الورد ٦١٥٩ ، وبعنوان تنقيح غوامض الكتاب ، بالقاهرة تيمور ٥٢٠
(٥) بغية الوعاة ٢٨١
(٦) بغية الوعاة ١٨١
(٧) بغية الوعاة ٣٨٤
(٨) بغية الوعاة ٣١٩
(٩) بغية الوعاة ٢٠٧
(١٠) بغية الوعاة ١٥٦
(١١) بغية الوعاة ٣٥٤ . ويوجد مخطوط ابن الضائع في فاس بالمغرب ، ومنه مصورة بمعهد المخطوطات العربية . انظر مجلة معهد المخطوطات العربية ١١ (١٩٥٩)

٧٢٣هـ) [١] يؤلف كتابا فى شرح مشكلات سيبويه ، وشرحا آخر للكتاب ألفه الأصبحى (المتوفى ٧٧٦هـ) [٢] .

٥ – ولم يصل إلينا من كل هذه الشروح الكثيرة المتتالية إلا القليل . ولم يطبع منها إلى يومنا هذا شىء . ويعد شرح السيرافى كتاب سيبويه أقدم شرح كامل وصل إلينا . أما شواهد الزجاج فلا تتناول إلا أبواب الممنوع من الصرف . وبجانب شرح السيرافى هناك شروح أخرى تحتفظ بها مكتبات المخطوطات العربية ، منها شرح على بن عيسى الرمانى (المتوفى ٣٧٤هـ) [٣] ، وابن خروف (المتوفى ٦٠٩هـ) والبطليوسى (المتوفى ٦٣٠هـ) [٤] . وهذه الشروح الأربعة شروح على الكتاب . وهناك موجز ألفه ابن الضائع (المتوفى ٦٨٠هـ) لخص فيه شرحى السيرافى وابن خروف . ومن هنا تظهر أهمية شرح السيرافى ، فهو أقدم شرح كامل لأهم كتاب دار حوله البحث النحوى عند العرب . [٥]

---

(١) بغية الوعاة ٨٠

(٢) بغية الوعاة ١٦٧

(٣) شرح الرمانى (الفهرست ٦٣ – ٩٦) موجود فى مخطوط فيض الله ١٩٨٤ ، وله مصورة بمجمع اللغة العربية بالقاهرة تحت رقم ١٨٢ نحو ، ومنه نسخة فى فينا ذكرها مير فى شرح فى مقدمة تحقيق سيبويه . وانظر حول هذا الشرح : مازن المبارك : الرمانى النحوى . دمشق ١٩٦٣

(٤) بغية الوعاة ٣٧٨ ، ويوجد شرح البطليوسى مخطوطا فى كوبريلى ١٤٩٢ ، وبدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة تحت رقم ٩٠٠ نحو .

(٥) هناك شرح آخر لكتاب سيبويه ، يوجد مخطوطا برقم ١٤٩٣ فى كوبريلى باستانبول ، وهو لحسن بن عبد الله الواسطى .

أولا : أبو سعيد السيرافي

مصادر ترجمته وقيمتها التاريخية

١ – أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، نحوي مرموق المكانة ، ترجم له عدد كبير من أصحاب الطبقات والتراجم [1] . وأقدم المعلومات التي نعرفها عن حياة السيرافي وآثاره هو ما كتبه السيرافي في نفسه في كتابه : «أخبار النحويين البصريين» ، فقد ذكر فيه أسانيد لمن حدَّث السيرافي عنهم ، نحو حدَّثنا ، خبَّرنا ، أنشدنا [2] ... وهذه تشير إلى من أخذ عنهم السيرافي مشافهة . وتفيد كذلك في ترجمة السيرافي من الفهرست لابن النديم معاصر السيرافي وهو أقدم مصدر ذكر قائمة بمؤلفات السيرافي [3] . أما الزبيدي (المتوفى ٣٧٩هـ) صاحب كتاب طبقات النحويين واللغويين فلا يكاد يفيدنا شيئا . لقد كان أندلسيا فلم تكد أخبار السيرافي تصل إليه إلاّ مقتضبة معدلة ، حتى إن الزبيدي يتفرد بذكر أن السيرافي يشتغل بالمجسطي ، وإقليدس بالمنطق ، وهو ما لاتذكره المصادر المشرقية ولا تثبته الدراسة المدققة ، رغم أن الزبيدي مثل ابن النديم من مؤلفي القرن الرابع الهجري [4] .

---

(١) انظر بروكلمان GAL I.113 SI 174.

(٢) وذلك مثل المواضع التالية (ط القاهرة ـــ ١٩٥٥) :
حدثنا أبو بكر دريد ٦٨ ، ٧٠ حدثنا أبو بكر مجاهد ٢٨ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٥٢ وحدث أبو مزاحم ٤٣ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦١ ، (انظر إرشاد الأريب ـــ القاهرة ٨/١٦) حدثنا أبو بكر السرّاج ٤٣ ، ٦٧ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٧٢ حدثنا أبو بكر الكوكبي ٤٦ . حدثنا محمد بن سهل الكاتب ٤٣ . حدثنا أبو على الصفار ٤٧ ، ٥٤ ، ٦٥
خبرنا أبو بكر بن السرّاج ٧٧ ، ٨٠ . خبرنا أبو على الصفار ٨٠ أخبرنا أبو بكر بن السراج ٣٧ ، ٥٣ . أنشدنا أبو بكر الأزهر ٧٧ ، وربما يدخل ذلك هنا : أخبر أبو بكر بن الأزهر ٧٨

(٣) ألف الفهرست سنة ٣٧٧هـ . انظر
Fück, J. Eine Arabische Literaturgeschichte aus dem 10. Jahrhundert , ZDMG 84. 111 - 124
وانظر كذلك : إرشاد الأريب لياقوت ١٨/١٧ ، وسزجين GAS/٣٨ وما بعدها .

(٤) حققه بالقاهرة محمد أبو الفضل ابراهيم (١٩٥٤) وانظر حول الزبيدي ، إرشاد الأريب لياقوت ١٨/١٧٩ ، ١٨٤ ، وإنباه الرواة للقفطي ١٠٨/٢
انظر : طبقات الزبيدي ١٢٩ ، ١٣٠ ، ٢٠٢ ، ٢٢٠

٢ - ويذكر الخطيب البغدادي (المتوفى ٤٦٣هـ) في تاريخ بغداد ترجمة مفصلة للسيرافي ، أفاد فيها من معلومات شفوية أوردها مسندة ، فهي تبدأ بتعبيرات مثل : حدّثنا ، خبّرنا ، أخبرنا ، أنشدنا . وقد اهتم الخطيب البغدادي هنا بذكر سلاسل الإسناد كاملة ، وقد روى في ترجمته للسيرافي كل من : أبي الحسين بن محمد بن جعفر الخالع ، (١) ومحمد ابن عبد الواحد بن زُرمة (٢) ، وعلي بن أيوب (٣) ، وهلال بن الحسن (٣٥١ - ٤٤٨هـ) (٤) ، وعلي بن حسن (٥) ، ومحمد بن أبي الفوارس (٦) ، ومحمد بن العباس بن الفرات (٧) . وإذا كان ابن النديم قد اهتم بالمصنفات فذكر مؤلفات السيرافي فإن الخطيب البغدادي لم يهتم بها وقصر جهده هنا على أخبار حياة السيرافي إنساناً وعالماً .

٣ - وهناك كتابان من القرن السادس الهجري ترجما للسيرافي ترجمتين موجزتين ، هما الأنساب للسمعاني (المتوفى سنة ٥٦٢هـ) (٨) ونزهة الألباء لابن الأنباري (٥١٣ - ٥٧٧هـ) (٩) ، وكلا الترجمتين لا تقدمان لنا جديداً ، بل لقد أدى حذف أسانيد بعض الأخبار التي أخذها ابن الأنباري من تاريخ بغداد إلى خلط بين أخبار مختلطة ، فقد حذف ابن الأنباري إسنادا بين خبرين نقلهما عن تاريخ بغداد ، فظهر الخبران على اختلافهما

---

(١) تاريخ بغداد ٧/ ٣٤١ وقد ذكر ياقوت رواياته في مواضع كثيرة . منها : ٥/ ٣٢٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٢ ، ٤٩٤ ، ٥٠٢ .

(٢) تاريخ بغداد ٧/ ٣٤١

(٣) تاريخ بغداد ٧/ ٣٤١

(٤) تاريخ بغداد ٧/ ٣٤٢

(٥) تاريخ بغداد ٧/ ٣٤٢ وكذلك ١١/ ٣٩١

(٦) تاريخ بغداد ٧/ ٣٤٤

(٧) تاريخ بغداد ٧/ ٣٤٢ . والبداية والنهاية ٩/ ٣٦١

(٨) الأنساب للسمعاني ٣٢١ أ - ٣٢٢ ب .

(٩) المقتبسات هنا من طبعة السامرائي (بغداد ١٩٥٩) . وتوجد ترجمة السيرافي ص ٣٧٩ - ٣٨٢ طبع حجر بالقاهرة (١٢٩٤هـ) وفي ص ١٨٣ - ١٨٤ بتحقيق عطية عامر في استوكهولم ١٩٦٥ وفي ص ٣٠٧ - ٣٠٨ بتحقيق أبو الفضل القاهرة ١٩٦٧

بإسناد الخبر الأول [1] . وهكذا لم يؤد حذف الإسناد إلاّ إلى تجميع للحدود بين الأخبار المختلفة ولم يأخذ ابن الأنبارى عن معاصره الأقدم السمْعانى شيئا ، وكلاهما معتمد على تاريخ بغداد ، فهناك خبر لم ينقله السمعانى ثم ذكره ابن الأنبارى بعد ذلك [2] ، وهذا وذاك لا يقدمان لنا جديداً فى ترجمة السيرافى .

٤ – ويعد إرشاد الأريب لياقوت الحموى (٥٧٥ – ٦٢٦هـ) أهم مصدر متأخر لترجمة السيرافى [3] . لقد اعتمد ياقوت هنا على تاريخ بغداد للخطيب البغدادى والفهرست لابن النديم فأخذ عنها معلومات عن حياة السيرافى ومؤلفاته . كما استقى كثيراً من نصوص كتب أبى حيان التوحيدى (المتوفى ٣٨٠هـ) ، وكان التوحيدى [4] تلميذ أبى سعيد لصيقاً به حضر معه كثيراً من مجالس العلم وسجل أقوالاً لأبى سعيد وعبارات له فى كتبه المختلفة ، ولذا تعتبر كتب أبى حيان ، مثل الإمتاع والمؤانسة [5] ، ومحاضرات العلماء [6] ، ومثالب الوزيرين [7] من أهم المصادر لدراسة أبى سعيد السيرافى ، وقد اعتمد ياقوت فى ترجمته له على هذه المصادر كما اعتمد على كتاب لأبى حيان لم يصل إلينا هو كتاب : «تقريظ الجاحظ» [8] وذكر ذلك صراحة . هذا ولم ينقل ياقوت الحموى فى ترجمته للسيرافى كل ما أتيح له من مؤلفات أبى حيان التوحيدى . فلم يفد هنا من «المقابسات» ، «والبصائر والزخائر» [9] ، «والصداقة والصديق» [10] . وتعد ترجمة السيرافى عند ياقوت

---

(١) قارن تاريخ بغداد للخطيب ٧/٣١٢ ، وبه : «فذكر أبو الفرج عنه» ، بالنص عنه فى نزهة الألباء ٢١٢/٢١٣ ، حيث حذف هذا الإسناد ، وقد رأى أبو الفضل هنا خبرًا بالخبر التالى فقرة جديدة (قارن ط عامر ١٨٤ س ١٢ ، وط أبو الفضل ٢٠٨ . فقرة ٢) .

(٢) قارن تاريخ بغداد ٧/٣٤١/١٨ ، ونزهة الألباء ٢٩٢/٥ . وبها الإسناد التالى : ذكر رئيس الرؤساء أبو القاسم ...... وهذا الإسناد مما لم يأخذه السمعانى فى الأنساب ٨/٣٢١

(٣) حول مصادر ياقوت (GAS I 279 S I 880) انظر فى كتاب : Bergsträsser, ZDMG 65,797 ZA D 1847 218.

(٤) انظر إرشاد الأريب ٥/٢٨٠

(٥) حققه أحمد أمين وأحمد الزين بالقاهرة ١٩٣٩

(٦) حققه حسن السندوبى بالقاهرة .

(٧) حققه إبراهيم الكيلانى فى دمشق ١٩٦١ ، ومحمد بن تاويت الطنجى فى دمشق ١٩٦٥

(٨) انظر بروكلمان GAL S 241 .

(٩) ذكر السيرافى هنا فى مواضع كثيرة منها : ٣٢ ، ٩٧ ، ١٧٥ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ٢١٥ (ط القاهرة)

(١٠) حققه إبراهيم الكيلانى فى دمشق ١٩٦٤ (انظر مواضع ذكر السيرافى فى فهرست الأعلام)

الحموى من أهم مصادر ترجمته . لقد اهتم ياقوت برؤية المخطوطات المختلفة لكل مصدر أخذ عنه ليتأكد من أصالته ، وأثبت الاختلاف بين النسخ إن وجد . وهو مدقق فى النقل متحرج من الأخذ عن المصادر ، فعندما يذكر خبراً لم يتح له نصه ساعة تدوينه فإنه يرويه من ذاكرته بالمعنى ، وينص على ذلك : «أو كما قال ، فإنى لم أنقل ألفاظ الخبر لعدم الأصل الذى قرأته منه»[1] . ومن الممتع حقا أن نلاحظ دقة ياقوت الحموى فى المقابلة بين مخطوطات الكتاب الواحد نزوعاً إلى تحقيق أصالة النص الذى يأخذ عنه ، وهنا نظهر الإضافات غير الأصيلة التى يلاحظها ياقوت ، ولنقرأ قوله بعد ذكره لخبر وجده عن أبى سعيد فى إحدى نسخ «المسائل الحلبية» لأبى على الفارسى ، يقول ياقوت : «كانت النسخة غير مرضية فتركتها إلى أن يقع ما أرتضيه ، وأكثر النسخ بالحلبيات لا توجد هذه الرقعة فيها»[2] . وبجانب هذه المصادر التى اعتمد عليها ياقوت فى ترجمته المفصلة للسيرافى . ويجدر بنا أن نشير إلى مصدر آخر لم يصل إلينا هو : «كتاب الانتصار المتنبى عن فضائل المتنبى» لأبى على الحسين بن أحمد بن المغربى[3] . وبجانب هذه الأخبار المأخوذة عن مصادر تحريرية ذكر ياقوت بعض المعلومات عن السيرافى وأخذها مشافهة فذكرها مسنده[4] . وصفوة القول أن ترجمة السيرافى عند ياقوت ذات قيمة تاريخية للتعرف على حياة السيرافى وآثاره .

٥ - أما العالم المصرى القفطى (٥٦٨ ــ ٦٤٦هـ)[5] فقد خصّ أبا سعيد السيرافى بكتاب فى ترجمته ، هو : «المفيد فى أخبار أبى سعيد» ، ولم يصل إلينا هذا الكتاب بل وصلت إلينا بقلم القفطى ترجمة موجزة للسيرافى فى (إنباه الرواه)[6] اعتمدت كما يتضح

---

(١) إرشاد الأريب ٣/٨٥

(٢) إرشاد الأريب ٣/٢٠ - ٢١

(٣) إرشاد الأريب ٣/١٠٤ - ١١٠

(٤) إرشاد الأريب ٣/١٠١

(٥) انظر ترجمته فى كتاب بروكلمان GAL I 325, S1 559 ، وقد حقق كتابه «إنباه الرواة على أنباه النحاة» محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة ١٩٥٠ وما بعدها .

(٦) إنباه الرواة ١/٣١٤

بالمقارنة — على الفهرست لابن النديم وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي مع حذف الأسانيد . والجديد في ترجمة السيرافي ما ذكره القفطي حول كتاب للسيرافي لم يصفه أحد قبله ، ولم يصل إلينا ، هو « كتاب ألفات الوصل والقطع » . وعنه يقول القفطي : « مقداره ثلثمائة ورقة »[1] . وأغلب الظن أن القفطي رأى هذا الكتاب وعرف حجمه .

٦ – وهناك تراجم كثيرة للسيرافي ذكرتها كتب الطبقات المتأخرة ، ولكنها لا تقدم جديداً . فاللباب لابن الأثير (المتوفى ٦٣٠ هـ)[2] لا يقدم إلاّ ما جاء عند السمعاني في الأنساب . وابن خلّكان[3] (٦٠٨ – ٦٨١هـ) اعتمد كما يتضح بالمقارنة — على الفهرست وتاريخ بغداد وإرشاد الأريب والأنساب مع حذف الأسانيد حذفاً ، والجديد عنده بيتان من الشعر لم يتضح لنا مصدرهما . ولا تضيف كتب الطبقات المتأخرة الأخرى . مثل لسان الميزان لابن حجر (المتوفى ٨٥٢هـ)[4] ، وبغية الوعاة للسيوطي (المتوفى ٩١٨ هـ)[5] ، أو الكتب البيليوجرافية مثل كشف الظنون لحاجي خليفة[6] لا تقدم شيئاً جديداً إلا ما عرفناه في المصادر القديمة .

ولذا نعتمد في ترجمتنا التالية للسيرافي على أقدم المصادر في هذا ، وهي الفهرست لابن النديم ، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي وإرشاد الأريب لياقوت ، راغبين عن مصادر غير دقيقة أو متأخرة لم تضف جديداً يوضح شيئاً عن حياة السيرافي وآثاره .[7]

حياته العلمية

١ – لقب أبو سعيد بن عبد الله بالسِّيرافي نسبة إلى سيراف ، وهي مدينة في جنوب فارس كانت مرفأ التجارة مع الهند ، وصفت بالثراء من التجارة والنقل البحري[8] . ولا

---

(١) إنباه الرواة ١/٣١٢
(٢) انظر ترجمته في بروكلمان GAL I 330 ، انظر اللباب ١/٥٨٦ ، الأنساب ٣٣٢١
(٣) وفيات الأعيان ١/٣٦٠ – ٣٦١
(٤) لسان الميزان لابن حجر ٢/١١٨
(٥) بغية الوعاة للسيوطي ٢٢١
(٦) كشف الظنون لحاجي خليفة ١٤٠ ، ١٥٠ ، ١١٠٧ ، ١٤٣٧
(٧) الفهرست ٦٢ وتاريخ بغداد ٧/٣٤١ . إرشاد الأريب ٣/٨٤
(٨) انظر : Mez, Die Renaissance des Islam 473 وكذلك ما كتب الاصطخري (ص ٣٤ ، ١٥٤ ، ١٢٨ ، ١٣٩) والمقدسي (ص ١٤٢) وياقوت الحموي في الارشاد ٣/٨٤ ومعجم البلدان ٥/١٩٣

نعلم على وجه اليقين عام ميلاده ، فابن النديم يجعل ذلك قبل سنة ٢٩٠ هـ [١] ، وقد يكون الرماني (المتوفى ٣٨٤هـ) أقرب إلى الصواب في تحديد ميلاد السيرافي بسنة ٢٨٠ هـ [٢] .

وتتفق المصادر والقرائن على كون أبي سعيد من أصل فارسي ، بل هو من أسرة المَرْزُبان التي كتب عنها الإصطخري ، وجعل أبا سعيد علما من أعلامها [٣] . ولهذا الأمر دلالته بالنسبة لمعرفة أبي سعيد بالفارسية ، فقد كان أبوه مجوسيا سماه ابنه بعد تحوله إلى الإسلام عبد الله بعد أن كان بِهْزاد أو بِزْرْجِهْر [٤] . وإذا ربطنا بين المحافظة على الدين القديم عند هذه الأسرة التي عاشت مجوسية حتى القرن الرابع الهجري في فارس التي بها دار ملكهم وأديانهم وكتبهم [٥] . وبين ما يذكره الاصطخري عن الحياة اللغوية في فارس ، خرجنا برأي حول المعارف اللغوية التي أتيحت لأبي سعيد السيرافي في طفولته وصباه . يقول الاصطخري [٦] : «لهم ثلاثة ألسنة : الفارسية التي يتكلمون بها ، وجميع أهل فارس يتكلمون بلغة واحدة يفهم بعضهم عن بعض إلاّ ألفاظاً تختلف وتستعجم على عامتهم ، ولسانهم الذي به كتب العجم وأيامهم ومكاتبات المجوس فيما بينهم هو الفهلوية التي تحتاج إلى تفسير حتى يعرفها الفرس ، ولسان العربية التي بها كتابات السلطان والدواوين وعامة الناس . فالسيرافي عرف الفارسية فيما يبدو لغة الحديث في أسرته وعرف العربية لغة الدين والدولة ، ولكنا لا نكاد نثبت له معرفة بالبهلوية . وهكذا نشأ السيرافي في منطقة عرفت ازدواجا لغويا بين العربية والفارسية ، ولا غرابة في هذا فأكثر اللغويين العظام في كل الحضارات كانوا ممّن صقلوا حسهم اللغوي ومهاراتهم في البحث بمعرفة عدة لغات أو بدراستها ، وعندنا سيبويه والسيرافي وأثير الدين بن حيان [٧] خير أمثلة على هذا .

---

(١) الفهرست ٦٢ وإرشاد الأريب ٢/ ٢٩٠

(٢) إرشاد الأريب ٢/ ١٢٣

(٣) المسالك للاصطخري ١٤٨

(٤) تاريخ بغداد ٧/ ٣٤١

(٥) الإصطخري ١٣٩

(٦) الإصطخري ١٣٧

(٧) ألف أثير الدين بن حيان نحواً تركياً وآخر حبشياً ، وله بحوث المعروفة في النحو العربي . أهمها الارتشاف الضرب ، ويوجد في عدة مخطوطات بدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة .

٢ – ولا تقدم المصادر معلومات مفصلة عن ثقافة السيرافي وتطور ذلك. فلقد قضى طفولته وشطراً من صباه في سيراف التي لم تكن مركز علم بل مركز مال وتجارة، فنحن لا نعرف علماء أقاموا في سيراف فكونوا مدارس علمية. اللهم إلا ما تذكره المصادر عن أبي ذكوان ذلك اللغوي المغمور الذي تتلمذ على المازني ورغب عن البقاء في العراق في أثناء ثورة الزنج بالبصرة سنة ٢٥٧ هـ، فذهب إلى سيراف، وقد ذكر ابن النديم لأبي ذكوان هذا كتابا باسم: «معاني الشعر» (١). ولم يصل إلينا هذا الكتاب. وعلى الرغم من عدم توافر معلومات مباشرة عن العلم والتعليم في سيراف نستطيع أن نفترض أن السيرافي تلقى المعلومات الأساسية في العربية والقرآن والحديث والنحو في سيراف. وقبيل أن يدخل السيرافي عامه العشرين ترك مسقط رأسه، ليأخذ الفقه في عُمان (٢)، وبعد إقامة ثانية في سيراف اتجه السيرافي إلى عسكر مُكْرَم (٣)، فكان بها أنه من أخذ عن الصُّيْمَرى المعتزلي (المتوفى ٣١٥ هـ) تلميذ الجُبّائي (٢٧٧ – ٣٢١هـ). لقد عرف السيرافي في حلقة الصيمرى المعتزلي علم الكلام (٤)، ومنهجه في الفكر يقوم على المنطق والاستدلال العقلي. ولكن الامكانيات الثقافية والعلمية التي كانت بغداد – حاضرة الدولة الإسلامية – تتيحها في القرن الرابع الهجري جذبت السيرافي، فانتقل إليها فتعلم وعَلَّم، ودَرَس ودَرَّس، وتعلم ليكون لغويا وألف الشرح الأكبر لكتاب سيبويه.

٣ – وكانت الدراسة اللغوية في بغداد تدور حول كتاب سيبويه، فكان يدرسه نحويون مرموقون، مثل أبي بكر بن السراج (٥)، وأبي بكر مَبْرَمان (٦)، وغيرهما، وكلاهما شيوخ السيرافي وعنهما أخذ النحو بدراسة الكتاب. وهناك خبر لا قيمة له أراد به أبو علي الفارسي منافس السيرافي الوضع من شأن السيرافي طالبا. يقول الخبر إن: «أنّها

---

(١) الفهرست ٨٩ وإرشاد الأريب ١٥٣/٦
(٢) الفهرست ٩٣ إرشاد الأريب ٣
(٣) الفهرست ٩٣ إرشاد ٨٦/٣
(٤) الفهرست ٩٣
(٥) أخبار النحويين للسيرافي ٨٧ وتاريخ بغداد ٥/ ٣١٩. ٣٢٠ والفهرست ٦٢
(٦) أخبار النحويين البصريين ٨٢

سعيد قرأ على ابن السراج خمسين ورقة من أول الكتاب ثم انقطع . قال أبو على : فلقيته بعد ذلك فعاتبته على انقطاعه فقال لى : يجب على الإنسان أن يقدم ما هو أهم ، وهو علم الوقت من اللغة والشعر والسماع من الشيوخ ، فكان يلزم ابن دريد ومن جرى مجراه من أهل السماع» [1] . غير أن الثابت ما ذكره أبو سعيد السيرافى عن نفسه إذ ذكر أستاذيه فى النحو ، فقال : «أبو بكر محمد بن السرى المعروف بابن السرّاج وأبو بكر محمد بن على المعروف بمبرمان ، وعنهما أخذت أكثر النحو ، وعليهما قرأت كتاب سيبويه» [2] ولم يكتف السيرافى بدراسة النحو ، وهل كان النحو آنذاك علما مثبتا ، أم فرعا من الدراسات العربية الإسلامية يقوم عليها ويتكامل معها . لقد اتجه السيرافى وقت الطلب إلى ابن دريد [3] صاحب «جمهرة اللغة» ، فتعلم السيرافى منه اللغة والغريب وسمع منه أخباراً عن العلم والعلماء ، وأفاد من ذلك فى كتبه مشيراً إلى الأخذ الشفوى بعبارات ، مثل : أنشدنا ، أو حدثنا أبو بكر بن دريد [4] . والعالم الرابع الذى أخذ عنه السيرافى هو عالم القراءات المرموق أبو بكر بن مجاهد [5] (٢٤٥ – ٣٢٤هـ) ، وهو مصدره السند فى أكثر ما يناقش من آراء أو تفسيرات حول القراءات القرآنية ، وتتضح قيمة ابن مجاهد مصدراً هاما للسيرافى فى البابين الختاميين اللذين ألفهما السيرافى بشرحه للكتاب [6] ، وخصوصاً للإدغام عند القراء وللإدغام عند الكوفيين ، كما يتضح هنا فى شواهده وتناوله لأخبار العلماء . لقد درس السيرافى على هؤلاء الأربعة : ابن السرّاج ، ومَبْرمان ، وابن دريد ، وابن مجاهد وهؤلاء علماء مرموقو المكانة فى العلوم اللغوية والدراسات القرآنية . وينبغى أن نقف هنا قليلا لنلاحظ أن الحد بين اللغويين والنحويين والقراء لم يكن فى ذلك الوقت حاسما ، فقد عرفت علومهم جوانب التقاء كثيرة جعلت للكثيرين جهوداً فى اللغة والنحو والقراءات أو فى فرعين منها ، فأبو عمرو بن العلاء أسهم فى كل هذه ، والخليل بن أحمد رائد النحو والمعاجم

---

(١) إرشاد الأريب ٣/٨٥

(٢) أخبار النحويين البصريين ٥٨١ والفهرست ٩٢ وتاريخ بغداد ٧/٣٤١ وإرشاد ٣/٨٦

(٣) تاريخ بغداد ٧/٣٤٢ وإرشاد الأريب ٣/٨٤

(٤) انظر شرح السيرافى ٦/٤٣٩ ، ٦/٤٣٦ وأخبار النحويين ٤٢–٤٤

(٥) تاريخ بغداد ٧/٣٤٢ وإرشاد الأريب ٣/٨٤

(٦) شرح السيرافى ٦/٦٤٢ ، وكذلك أخبار ٤٠

العربية . ولقد تخصص بعضهم بأن صرفوا أكثر جهودهم إلى أحد هذه الفروع فعرف به . فكان السيرافى من المشتغلين بعلوم الأدب ، على حد مصطلح ابن الأنبارى ، وهى علوم النحو واللغة والتصرف والعروض والقوافى وصنعة الشعر وأخبار العرب وأنسابهم [1]. وتشترك هذه العلوم على اختلاف تصنيفنا لها اليوم فى أنها قامت على النقيض من تلك العلوم التى قامت على التراث الأجنبى المترجم ، وهى الفلسفة والمنطق والرياضيات والطب [2] . وقد وجد هذا التقابل صداه فى تصنيف العلوم فى القرن الرابع الهجرى ، فالخوارزمى يتحدث فى مفاتيح العلوم عن علوم الشريعة وما يقترن بها من العلوم العربية من جانب ، وعلوم العجم من اليونان وغيرهم من الأمم [3] ، أما ابن حزم (المتوفى ٤٥٦ هـ) فقد تكلم فى مراتب العلوم عن «علوم العرب» و «علوم الأوائل» [4] ، وكان السيرافى من المثقفين المشتغلين «بعلوم العرب» أو «علوم الأدب» أو «علوم الشريعة» ، ولا يعنى هذا عدم معرفته بأطراف من الثقافة المترجمة ، ففى نقاشه مع متى بن يونس كان السيرافى يصدر عن معرفة بالمنطق وإن لم تكن دقيقة فى معرفة بأساسياته [5] . وهذا الحوار الذى دار بين متى بن يونس ممثل العلم المترجم ، والسيرافى ممثل العلوم العربية يعكس رد الفعل المحافظ على أنصار الثقافة المنطقية والفلسفية [6]، وصفوة القول أن السيرافى كان أحد أعلام الثقافة العربية كما كانت تلك الثقافة فى القرن الرابع الهجرى .

٤ – وقد اشتغل السيرافى بالتدريس والقضاء [7] ، ولكنه كان يعيش من النسخ ، فقد كان زاهداً لا يأكل إلا من كسب يده ، ولا يخرج من بيته إلى مجلس الحكم ، ولا إلى

---

(١) نزهة الألباء ٦٠

(٢) قارن الفهرست ٢٢٨ ، ١٦٩ ، إذ يتحدث عن التعاليم القديمة وكتب الأوائل .

(٣) مفاتيح العلوم للخوارزمى (GAL SI 454) بتحقيق فان فلوتن (Van Floten 1891) ص ٥

(٤) انظر رسائل ابن حزم لتحقيق إحسان عباس – القاهرة ٨٧٠

(٥) نص المناقشة فى ترجمة ياقوت للسيرافى فى إرشاد الأريب ، وهى كذلك فى الإمتاع والمؤانسة لأبى حيان ١ /١٠ وما بعدها .

(٦) انظر فى هذا جولدتسيهر Goldziher, Stellung 378.

(٧) تاريخ بغداد ٧/٢٤٢ ، وكذلك إرشاد الأريب ٣/٨٥

العربية . ولقد تخصص بعضهم بأن صرفوا أكثر جهودهم إلى أحد هذه الفروع فعرف به ، فكان السيرافي من المشتغلين بعلوم الأدب . على حد مصطلح ابن الأنباري ، وهي علوم النحو واللغة والصرف والعروض والقوافي وصنعة الشعر وأخبار العرب وأنسابهم [1] . وتشترك هذه العلوم على اختلاف تصنيفنا لها اليوم في أنها قامت على النقيض من تلك العلوم التي قامت على التراث الأجنبي المترجم ، وهي الفلسفة والمنطق والرياضيات والطب [2] . وقد وجد هذا التقابل صداه في تصنيف العلوم في القرن الرابع الهجري ، فالخوارزمي يتحدث في مفاتيح العلوم عن علوم الشريعة وما يقترن بها من العلوم العربية من جانب ، وعلوم العجم من اليونان وغيرهم من الأمم [3] . أما ابن حزم (المتوفى ٤٥٦ هـ) فقد تكلم في مراتب العلوم عن «علوم العرب» و «علوم الأوائل» [4] . وكان السيرافي من المثقفين المشتغلين «بعلوم العرب» أو «علوم الأدب» أو «علوم الشريعة» ، ولا يعني هذا عدم معرفته بأطراف من الثقافة المترجمة . ففي نقاشه مع متى بن يونس كان السيرافي يصدر عن معرفة بالمنطق وإن لم تكن دقيقة في معرفة بأساسياته [5] . وهذا الحوار الذي دار بين متى بن يونس ممثل العلم المترجم ، والسيرافي ممثل العلوم العربية يعكس رد الفعل المحافظ على أنصار الثقافة المنطقية والفلسفية [6] . وصفوة القول أن السيرافي كان أحد أعلام الثقافة العربية كما كانت تلك الثقافة في القرن الرابع الهجري .

٤ - وقد اشتغل السيرافي بالتدريس والقضاء [7] ، ولكنه كان يعيش من النسخ ، فقد كان زاهداً لا يأكل إلا من كسب يده . ولا يخرج من بيته إلى مجلس الحكم ، ولا إلى

---

(١) نزهة الألباء ٦٠

(٢) قارن الفهرست ٢٣٨ ، ١٦٩ ؛ إذ يتحدث عن التعاليم القديمة وكتب الأوائل .

(٣) مفاتيح العلوم للخوارزمي (GAL SI 454) بتحقيق فان فلوتن (Van Flotez 1891) ص ٥

(٤) انظر رسائل ابن حزم تحقيق إحسان عباس – القاهرة ٨٧٠

(٥) نص المناظرة في ترجمة ياقوت للسيرافي في إرشاد الأريب ، وهي كذلك في الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان ١/ ١٠٧ وما بعدها

(٦) انظر في هذا جولدتسيهر Goldziher, Stellung 378

(٧) تاريخ بغداد ٧/ ٣١٢ ، وكذلك إرشاد الأريب ٣/ ٨٥

مجلس التدريس من كل يوم إلا بعد أن ينسخ عشر ورقات يأخذ أجرها عشرة دراهم تكون بقدر مئونته ، ثم يخرج إلى مجلسه . وأول ما يلفت النظر هنا أن يقوم قاضي بغداد بالتدريس في مجتمع لا يضع مهنة التدريس في أسمى الأعمال [1]. بل أن يقوم القاضي المبجل باحتراف النسخ لقاء دراهم . والواقع أن أخذ أجر على إقامة الحق والعدالة لم يكن كثيرامن الفقهاء . كأن السيرافي رغب عن أخذ أجر على إقامة الحق والعدالة لم يكن أمراً مسلماً به عند كثير من الفقهاء ، على رأي واحد في جواز أخذ أجر مقابل التدريس ، وهل كان التدريس إلا عملا دينيا ، وها هو أحمد بن حنبل وغيره من الفقهاء يعدون من المكروه الحصول على أجر لتدريس القرآن والحديث ، وهنا نجد السيرافي الزاهد يفضل أن يعلم دون مقابل مادي ، وأن ينشر الحق بمنصبه دون أن يفيد منه نفسه ، ولم يكن أمامه إلا احتراف النسخ كما كان فقراء العلم يفعلون فكانت معرفتهم بما ينسخون تحقق لما ينسخون قيمة كبيرة ، فنسخهم لها ضمان نسبي لصحة النص ، ومن الأمثلة الطريفة هنا أن العالم المسيحي يحيى بن عدي (المتوفى ٣٦٤هـ) نسخ تفسير الطبري[2] مرتين ، حتى إنه كان يكتب كل يوم مائة ورقة [3]. لقد اشتغل السيرافي بالنسخ ، فأفاد المكتبة العربية ، وهناك نموذجان لذلك وصلا إلينا ، فابن دريد أملى جمهرة اللغة مرة في فارس ، وأخرى في البصرة وثالثة في بغداد ، ولذلك تعددت رواياتها [4]، وقد أوضح كرنكو محقق جمهرة اللغة أن القسمين الثاني والثالث من مخطوط مكتبة ليدن ، هو رواية السيرافي بخطه ، وهي أكمل روايات هذا الكتاب الجليل ، وقد أتقن أبو سعيد وصحح ما قرأه على ابن دريد نفسه . وزاد فيها أظن تفسير الشواهد ، ولكن قد ظهر في مواضع عديدة أن تفسيره هذا من أمالي شيخه المؤلف ، ولا يوجد في هذه النسخة إلا القليل من التحريفات والخطأ [5] . هذا ويحمل المخطوط الفريد لكتاب المقتضب [6] للمبرد اسم أبي سعيد السيرافي مشرفا على النسخ مصححا

(١) انظر متز : Mez, Renaissance 177

(٢) المرجع السابق ١٦٢ ، ١٧٦

(٣) الفهرست ٣٦٩

(٤) إرشاد الأريب ٤٨٦/٦

(٥) ص ١٧

(٦) . هذا هو مخطوط كوبريلي ١٥٠٧ ، ١٥٠٨ ، الذي نشره عضيمة بالقاهرة ضمن مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

له ، يقول : «قرأت هذا الجزء من أوله إلى آخره ، وأصلحت ما فيه وصححته ، فما كان من إصلاح وتصحيح بغير خط الكتاب فهو بخطي » . ويبدو أن اعتماد السيرافي لصحة النسخ كان مما أثار الحقد لدى رفاق الحرفة [1]. الأمر الذي لا يهمنا هنا كثيراً .

وهناك كتاب نسب إلى أبي سعيد فنسب إليه ، وهو : كتاب أسماء جبال تهامة وأماكنها وما فيها من المياه والقرى وما ينبت عليها من الأشجار وما فيها من المياه لعرّام بن الأصبغ السّلمي ، وكان فستنفلد قد وقع في خطأ سوء فهم نص عن حاجي خليفة ذكر أن الكتاب رواية «السيرافي» بإسناده إلى عرّام ، وهذا هو المذكور كذلك على صفحة غلاف مخطوط لهذا الكتاب الذي نشره عبد السلام هارون [2] .

ويتناول جهد السيرافي مدرساً عدداً من العلوم ، هي : علوم القرآن والحديث والنحو واللغة والعروض والفقه والحساب والهندسة [3] وينبغي كي نرسم صورة واضحة لمجلس التدريس الذي تصدره السيرافي أن نعرض للكتب التي دار النقاش حولها فيه . فإبراهيم بن سعد الطيب (المتوفى ٤١١ هـ) «صحب أبا سعيد السيرافي وقرأ عليه «شرح سيبويه» وسمع منه «كتب اللغة والدواوين» [4] وكان أبو العباس بن هامان ممن « لازم أبا سعيد وعلّق عنه زهاء عشرة آلاف ورقة على شرحه لكتاب سيبويه وغيره درساً ومذاكرة » [5] .
وكان كتاب المدخل إلى كتاب سيبويه ، موضوع الإقراء في مجلس أبي سعيد . وقبل هذا وذاك فقد كان السيرافي يدرس «الكتاب» ، [6] ، وكان هذا مركز جذب جاء براغبي قراءة كتاب سيبويه على السيرافي «من أقصى المغرب» إلى بغداد [7] ، وكانت كتب لحن

(١) إرشاد الأريب ٣/١٠٥
(٢) هارون فستنفلد Wüstenfeld, Geschichtschreiber 44.8 وكشف الظنون لحاجي خليفة ١ : ١٣٩٠ ، وبحث رايتماير Reitemeyer في مجلة 1332,24754 = مخطوطة الكتاب تحت رقم ٨ من نوادر المخطوطات بتحقيق هارون القاهرة ١٩٦٥
(٣) تاريخ بغداد ٧/٣٤١
(٤) إرشاد الأريب ١/٦١
(٥) إرشاد الأريب ١/٦١
(٦) إرشاد ٣/٨٧
(٧) إرشاد ٣/٨٧ - ٨٨

العلمة ، مثل كتاب أبي حاتم مما يدور في مجلس العلم عند السيرافي . [1] . واتخذت دواوين الشعر مكانها في جلسة السيرافي ، فعلي بن المستير قرأ يوما على أبي سعيد ديوان المرقش وأخذ خطه بذلك [2] . وقد ذكر أبو حيان أن كتاب الكامل كان مما يدور في مجلس العلم عند السيرافي ، [3] . أما كتاب « الوقف والابتداء » للفراء فقد كان كذلك مما يدرسه السيرافي . [4] وهكذا كانت كتب النحو واللغة والدواوين محور التدريس في حلقة السيرافي ، ويبدو أن العلوم الأخرى التي قيل إنه كان يدرسها قد احتلت مكانة ثانوية .

لقد درس على السيرافي كثيرون ، وتذكر كتب الطبقات منهم ، معز الدولة بن بويه والنحوي علي بن عيسى الرُّماني (المتوفى ٤٢٠هـ) ، واللغوي ابن خالويه (المتوفى ٣٧٠) وإسماعيل بن حماد الجوهري (المتوفى ٣٩٣هـ) مؤلف الصحاح ، والكاتب الأديب أبا حيان التوحيدي (المتوفى ٤١٤هـ) . وإبراهيم بن علي إسحاق الفارسي ، وعبد الله بن الرقاق (المتوفى ٣٨٧هـ) وأبا البركات محمد بن عبد الواحد الزبيري الأندلسي ، وعلي ابن عبيد بن الرقاق (المتوفى ٣٤٥هـ) وعلي بن عبد الله السمعي (المتوفى ٤١٥هـ) ، وعلي بن محمد بن عبد الرحيم بن دينار (المتوفى ٣٢٣هـ) ، ومحمد بن أحمد بن عمر الحلال ومحمد بن محمد بن عباد (المتوفى ٣٢٤هـ) ، وعبيد الله بن أحمد المرارى (المتوفى ٣٨هـ) ، والحسين بن محمد بن جعفر (المتوفى ٣٨٨٢هـ) وأحمد بن بكر العبدى (المتوفى ٤٠٤هـ) وعبد الواحد بن رزمة . [5] . ويبدو من النصوص الكثيرة التي جاء بها أبو حيان التوحيدي في كتبه عن السيرافي أنه كان معجباً بعلم أستاذه مقدراً له معرفته . [6]

---

(1) إرشاد ٨١/٣

(2) إرشاد ٩٩/٣

(3) إرشاد ٨٨/٣

(4) إرشاد ٦/٥

(5) انظر حول تلامذتهم للسيرافي . المواضع التالية في إرشاد الأريب ١٠١/٣ ، ٢٨١/١ ، ٣٤٥/٥ ، ٣٧٧/٥ ، ٢٧٢/٥ ، ٢٨٤/٥ ، ٣٧٨/٥ ، ٣٢٥/٦ ، ٩/٧ ، ٤/٤ ، ٩١/٤ ، ٢٨١/١ ، ١٩٣/١ ، ١٥/٥ ، ٢٢٧/٥

(6) مثلا عبارات لأبي حيان ، مثل حضور مجلس شيخ الدهر وفريد العصر النديم المثل المفقود لشكل أبي سعيد السيرافي (مقتبسة في إرشاد الأريب ١٨٧/٣) ، وانظر كذلك الإمتاع والمؤانسة ٨٣/١ ، ١٢٩ ، ٢/٢ ، ٨٣/٢ ، ١٢١

وأبو حيان هو أول من دون فى كتاب متداول مناقشة السيرافى مع متى بن يونس مع السيرافى بحضرة ابن الفرات حول المنطق والنحو [(١)] .

٥ – وكانت علاقات السيرافى بمعاصريه متنوعة الجوانب ، فعلاقته بتلاميذه علمية وإنسانية [(٢)] ، هو لهم مرشد فى العلم وناصح فى الحياة ، ورفضه لتولى الإنشاء والتحرير ترتبط بموقفه الزاهد فى الحياة وبعده عن مراكز السلطة والسياسة [(٣)] ، وصلته بذوى النفوذ قاصرة على المشاركة فى مجالس العلم ، كما حدث فى دعوة الوزير العالم ابن العميد إذ دعا الفيلسوف أبا الحسن العامرى (المتوفى ٣٨١هـ) [(٤)] وأبا سعيد السيرافى سنة ٣٦٤ للمناقشة [(٥)] ، وكان السيرافى فى رأى سادة السياسة فى عصره حجة العلم ، اتجهوا إليه طالبين الفتوى والرأى ، فكتب إليه ملك الديلم من أذر بيجان « سأله عن مائة وعشرين مسألة أكثرها فى القرآن وباقى ذلك فى الروايات عن النبى صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة ، وكتب إليه ابن حنزابة من مصر وسأله أبو جعفر ملك سجستان عن سبعين مسألة فى القرآن ، ومائة كلمة فى العربية ، وثلاثمائة بيت من الشعر ، وأربعين مسألة فى الأحكام ، وثلاثين مسألة فى الأصول على طريقة المتكلمين ، وكانت هذه المسائل فى قرابة ألف وخمسمائة ورقة [(٦)] . وهكذا أشعرت هذه الثقة مئات الآراء ، غير أن هذه المسائل لم تصل إلينا بعد . أما علاقة السيرافى بالنحاة المعاصرين له فكانت متفاوتة ، وكثيرا ما قورن بأبى على الفارسى (٣٧٧ هـ)وبعلى بن عيسى الرمانى (المتوفى ٣٨٤هـ) ، فكان يقال : النحويون فى زماننا ثلاثة : واحد لا يفهم كلامه وهو الرمانى ، وواحد يفهم بعض كلامه وهو أبو على الفارسى ، وواحد يفهم جميع كلامه بلا استثناء وهو السيرافى [(٧)] ، وقال الجواليقى : « أبو سعيد أروى من أبى على وأكثر تحققا بالرواية منه فيها » [(٨)] ، ومثل هذه

---

(١) الإمتاع والمؤانسة ١/١٠٧ – ١٤٩

(٢) إرشاد ٣/٨٨ – ٨٩

(٣) الإمتاع والمؤانسة ١/١٣٢ وياقوت ٣/١٠١

(٤) انظر بروكلمان : GAL 1,213.

(٥) إرشاد الأريب ٣/١٢٤

(٦) انظر فى هذا ما ذكره إرشاد الأريب من أخبار ٣/٩٩ – ١١٠

(٧) إرشاد الأريب ٣/١٠١ ، ٥/٢٨١

(٨) إرشاد الأريب ٣/٩٩

المقارنات كانت فى حياة السيرافى والفارسى مما أثار كوامن حقد الفارسى على السيرافى ، وجعل الرمانى يعجب بالسيرافى ويقدر له معارفه .

وهكذا كانت حياة السيرافى (٢٨٠ ــ ٣٦٨ هـ) حافلة بالعلم والمكانة والزهد وتنوع العلاقات مع أصحاب السلطة والعلوم وطالبيها . هذه الحياة التى جعلت منه علما من أعلام الحضارة العربية الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى .

ثانيا : آثاره

ألف أبو سعيد السيرافي بجانب كتابه الذي تقدم له في شرح كتاب سيبويه كتبا كثيرة ، بل نسبت إليه كتب أخرى ألفها ابنه أبو محمد يوسف ، ولذا ينبغي أن نتحرى الدقة والتمييز بين كتبه وكتب ابنه إن تشابهت العناوين واختلطت النسبة ، ومن المؤكد أن أبا سعيد قد ألف الكتب التالية :

١ - شرح شواهد سيبويه

هذا كتاب ألفه أبو سعيد السيرافي[١] وألف ابنه أبو محمد يوسف في نفس الموضوع[٢] ، فعلى الرغم من أن كتب الطبقات قبل إرشاد الأريب لياقوت لا تذكر لهذا ولا لذلك كتابا بهذا الاسم أو باسم مشابه ، فالثابت أنهما ألفا كتابين شرحاً لشواهد الكتاب .

أما كتاب أبي سعيد السيرافي فيذكر بعنوان : « شرح شواهد سيبويه » . وأقوى دليل على تأليفه له ما جاء في شرح كتاب سيبويه إشارة إليه . فقد ذكر السيرافي وهو في معرض إيضاح كلمة كان يوضحها ويشرحها ما نصه : « وفي شواهدنا .. »[٣] . مما يدل على تأليفه لكتاب في شرح شواهد سيبويه .

وقد ألف أبو محمد يوسف بن الحسن السيرافي كتابا آخر ، بعنوان « شرح أبيات سيبويه » يدلنا على هذا ما ألفه خصمه الحسن بن أحمد الغندجاني (المتوفى بعد ٤٢٨ هـ)[٤] رداً عليه . وكأن هذا الغندجاني قد تخصص في الرد على أبي محمد يوسف السيرافي فألف : كتاب قيد الأوابد في الرد على ابن السيرافي في شرح إصلاح المنطق ، وفرحة

---

(١) إرشاد الأريب ٣/٨١
(٢) إرشاد الأريب ٧/٣٠٧
(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/٣٧
(٤) إرشاد ١/١٢٤ ، وبروكلمان GAL 1286, SI 503 وخزانة الأدب ١/٢١

الأديب فى الرد على يوسف بن أبى سعيد السيرافى فى شرح أبيات سيبويه ، وقد وصل إلينا الكتاب الثانى وهو ما يهمنا هنا — مخطوطا بدار الكتب المصرية (٤٤٢٦) يحمل اسم أبى محمد يوسف بين دفتيه عدة مرات (انظر مثلا الورقة ١ ، والورقة ١٩) ، وهذا ما يؤكد تأليف أبى محمد لكتاب فى شرح أبيات الكتاب .

هذا وقد وصلت إلينا مخطوطات منسوبة للمؤلفَيْن الأب والابن ولابد من التثبت قبل نسبة أحدهما إلى أحدهما ، وهذه المخطوطات هى :

١ - شرح أبيات سيبويه : أحمد الثالث ٢٤٠١ — معهد المخطوطات العربية نحو ٥٦ (١١٢ ورقة ١٦ × ٢٣ — من سنة ٤٤٣ هجرية) .

٢ - شرح شواهد كتاب سيبويه : نور عثمانية ٤٥٧٦

٢ - كتاب ألفات الوصل والقطع

لم يصل إلينا هذا الكتاب الذى ألفه السيرافى قبل تأليفه لشرح كتاب سيبويه فقد أشار السيرافى فى شرحه إليه قائلاً : « وقد ذكرت فى كتاب ألفات الوصل ... »[١] مما يثبت سبق تأليف هذا على ذلك وكان كتاب ألفات الوصل والقطع الذى لم يصل إلينا موجوداً فى القرن السابع الهجرى ، إذ رآه القفْطى وأشار إلى أن « مقداره ثلثمائة ورقة »[٢] ، ونظراً لأن المصادر السابقة على القفطى لم تشر إلى حجمه فإننا نرجح كون القفطى قد اطلع عليه .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٥ /١٣٨ .

(٢) إنباه الرواة ١ /٣١٤

٣ - كتاب أخبار النحويين البصريين

هذا الكتاب من أقدم الكتب التي وصلت إلينا في أخبار النحاة [١]، وقد ألفه أبو سعيد بعد تأليفه لشرح كتاب سيبويه، إذ ذكره به، ونود هنا أن نعرض في إيجاز لمصادره وتأثيره.

فقد اعتمد السيرافي في تأليفه له على مصادر شفوية ومصادر مدونة، فهو يروي فيه عن كل من: محمد بن عمران الضبي (المتوفى ٢٩٦ هـ)، ويحيى بن آدم (المتوفى ٣٠٣هـ)، وابن السراج (المتوفى ٣١٦هـ) وابن دريد (المتوفى ٣٢١هـ) ونفطويه (المتوفى ٣٢٣هـ)، وابن مجاهد (المتوفى ٣٢٤هـ) وأبي بكر بن أبي الأزهر (المتوفى ٣٢٥هـ) وأبي مزاحم موسى بن عبد الله (المتوفى ٣٢٥هـ) وأبي علي الصفار (المتوفى ٣٤١هـ)، ومحمد بن سهل الكاتب، وقد أسند السيرافي الأخبار التي تلقاها مشافهة، وذلك بعبارات مثل «وأخبرنا، وحدثنا» يليها الإسناد [٢].

كما اعتمد السيرافي على طبقات الشعراء لابن سلام (المتوفى ٢٣١هـ). ويتضح بمقارنة النص المطبوع للطبقات مع المواضع المقابلة في أخبار النحويين أن السيرافي لم يقتبس النص بل أفاد منه بالمعنى [٣]، ويلفت النظر في كتاب أخبار النحويين البصريين للسيرافي كثرة ورود اسم المبرد مصدراً من مصادره [٤]، فإذا وضعنا في الاعتبار أنها لم يلتقيا حتى يكون الأخذ مشافهة وأن المبرد كان قد ألف كتاباً في طبقات النحويين البصريين أخذنا نرجح كون السيرافي أفاد من كتاب المبرد في نفس الموضوع.

---

(١) تذكر كتب الطبقات والمراجع كتابا في هذا الموضوع للمبرد (الفهرست ٥٩) هو كتاب مفقود، وأقدم ما وصل إلينا هو: «مراتب النحويين» لأبي الطيب اللغوي المتوفى ٣٥١هـ، وقد حقق بالقاهرة ونشره محمد أبو الفضل إبراهيم ١٩٥٥م.

(٢) انظر الصفحات ٢٧، ٤٢، ٥٣، ٢٨، ٣٣، ٤٣، ٤٦، ٤٧

(٣) قارن: أخبار ١٩، ٢٠، ٢١، وطبقات الشعراء ١٥ وما بعدها

(٤) انظر المواضع ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤١، ٤٤، ٤٥، ٤٩، ٥٠، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٨، ٧١

وقد أفادت كتب الطبقات والمؤلفات من كتاب أخبار النحويين للسيرافي ، فأخذ عنه ابن النديم في الفهرست . وذكر ذلك صراحة . « قال أبو سعيد ، قال الشيخ أبو سعيد ، قال شيخنا أبو سعيد .. »[1] ، وبمقارنة الكتابين يتضح أن ابن النديم كان يقتبس تارة ويأخذ بالمعنى تارة أخرى ، وأن ابن النديم لم يأخذ كل مادة السيرافي بل أفاد منها وأكملها بذكر المؤلفات التي صنفها كل نحوي ، وهو ما لم يكن موضع اهتمام السيرافي ، فكتابه كتاب أخبار .

وقد أفاد ابن الأنباري في نزهة الألباء من كتاب السيرافي[2] ، كما أفاد منه ياقوت الحموي في إرشاد الأريب ، وقال : « نقلنا فوائده إلى هذا الكتاب »[3] ، والسيوطي في بغية الوعاة : « وقفت على طبقات النحاة البصريين لأبي سعيد السيرافي فإذا هي كراسان »[4] . وبمقارنة مواضع مختلفة في كتاب السيرافي ومن نقل نصوص عنه منهم ، لوحظ أن الأخبار إنما اقتبست تارة منسوبة إلى السيرافي وأخرى دون نسبة . وأنها كانت تقدم عموما دون أسانيدها .

٤ ــ كتاب صنعة الشعر والبلاغة

لم يصل إلينا هذا الكتاب المنسوب للسيرافي .[5]

٥ ــ كتاب الوقف والابتداء

لم يصل إلينا هذا الكتاب المنسوب للسيرافي[4]

(١) قارن أخبار ٦٧ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ٨٠ على التوالي بالفهرست ٨٣ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٨ – ٨٩

(٢) قارن أخبار ٤١ ، ٧٧ بنزهة الألباء ٨٦ ، ١٤٩

(٣) إرشاد الأريب ١/ ٤

(٤) انظر الفهرست ٦٢ ، والمصادر التي أخذت عنه .

(٥) ابن النديم ص ٦٢

٦ ــ شرح مقصورة ابن دريد

هذا شرح نفترض أنه شرح لغوى لقصيدة لغوية اهتم بها عشرات الشراح . وقد وصل إلينا مخطوط لشرح مقصورة ابن دريد يحمل اسم السيرافى وابن خالويه مؤلفين له . ولم نستطع تحديد نصيب السيرافى به ، وربما يكون هناك خطأ فى نسبة هذا المخطوط المحفوظ بمكتبة ليدن .[١]

٧ ــ المدخل إلى سيبويه

لم يصل إلينا هذا الكتاب الذى أفاد منه السيرافى فى مجلس تدريسه .[٢]

٨ ــ الإقناع فى النحو

هذا كتاب من الكتب التى بدأها السيرافى فأتمها ابنه ، يقول ياقوت فى ترجمة ابن السيرافى [٣]: « ثم كتباً كان شرع فيها أبوه ، منها الإقناع » وهناك مختصر مجهول المؤلف لكتاب بهذا العنوان ، يوجد منه ميكروفيلم بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة نحو ٩٧ (٦١ ورقة) .

وفوق هذا فهناك عدد من الكتب التى نسبت فى بعض كتب الطبقات والدراسات الحديثة لأبى سعيد السيرافى خلطا بينه وبين غيره ، وهذه الكتب هى :

١ ــ نسب إليه فستنفلد كتابا فى

· Liber do Naqumibus et Pasitone Mactium Tibacnae

وكان يعنى بهذا كتاب : أسماء جبال تهامة ، الذى أثبت رايتماير Rettemeyer أنه لعرّام برواية السيرافى ، وقد حقق عبد السلام هارون هذا الكتاب[٤] .

(١) ابن النديم ص ٦٢
(٢) إرشاد الأريب ٨٧/٣
(٣) إرشاد الأريب ٨٦/٣ ، ٢٠٧/٧
(٤) انظر ما سبق عند ذكر السيرافى ناسخا.

٢ — كتاب جزيرة العرب ذكره فستنفلد

اعتمادا على ما ذكره ياقوت فى معجم البلدان . وكان قد ذكره ياقوت فى معجم البلدان ، نسبه إليه تارة على وجه اليقين : « كتاب جزيرة العرب من تأليفه » ، وأخرى على وجه المخبر غير الموقن : « بلغنى أن له كتابا فى جزيرة العرب » . [1]

٣ — شرح الغريب المصنف .

٤ — شرح شواهد إصلاح المنطق (معهد المخطوطات العربية بالقاهرة ٩٧ ، ٥٥٣) .

هذان الكتابان لأبى محمد يوسف السيرافى لا لأبى سعيد السيرافى ، وقد أخطأ بروكلمان فى نسبة هذين الكتابين للسيرافى الأب . ويرجع هذا بالنسبة للكتاب الثانى إلى خطأ فى مخطوطى كوبريلى ١٢٩٦ و ١٣٠٠ ، إذ يحمل اسم أبى سعيد مؤلفا وتدل كتب الطبقات والمقتبسات والإشارات المتأخرة دليلا قاطعا على كون الكتابين لابن سعيد السيرافى وليسا له[2] .

٥ — الإغراب فى جدل الإعراب :

هذا الكتاب ليس للسيرافى بل هو لابن الأنبارى ، وقد نسب هذا الكتاب للسيرافى اعتماداً على ما جاء على غلاف مخطوط لندن من هذا الكتاب[3] .

٦ — هذا وتوجد قطعة مخطوطة مصورة بمعهد المخطوطات تضم شروحاً لغوية لأبيات من الشعر وبعض الآراء اللغوية . وهذه القطعة منسوبة لأبى سعيد السيرافى ، وما تزال صحة نسبتها موضع نظر .

---

(١) معجم البلدان ١/٨ ، ١/١٣٧ ، وفستنفلد Wüstenfeld, Geschichtschreiber 47 - 8

(٢) بروكلمان GAL ST 175 ، وانظر : إرشاد الأريب لياقوت ٣٠٧/٧

(٣) حقق هذا الكتاب الأستاذ سعيد الأفغانى فى دمشق سنة ١٩٥٧ ، ثم حققه عطيه عامر فى استوكهولم سنة ١٩٦٥

ثالثا : شرح سيبويه للسيرافي

وصل إلينا شرح كتاب سيبويه للسيرافي في عدد من المخطوطات الكاملة والقطع المحفوظة في مكتبات المخطوطات العربية في مناطق مختلفة من العالم ، بل يقال إن هناك نسخة منه بخط المؤلف في مكتبة محمد علي داعي الإسلام بطهران[1] ، وبعد محاولات كثيرة أملا في الحصول على هذه النسخة دون جدوى ، كان علينا أن ننظر في المخطوطات المتاحة والمصورات عنها في محاولة للاعتماد عليها في تحقيق شرح السيرافي على كتاب سيبويه .

وقد قمنا بتحقيق هذا الكتاب على المخطوطات الكاملة والقطع التالية :

١ — المخطوط ١٣٧ نحو بدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة [ب] ويضم هذا المخطوط كل الكتاب في ستة أجزاء ، فقد منها الجزء السادس . فناسخها هو العالم المعروف : عبد اللطيف البغدادي (٥٥٧ — ٦٢٩هـ)[2] ، وهذا واضح صراحة من صحائف الغلاف في الأجزاء الخمسة التي وصلت إلينا ، ويتضح من المعطيات المتاحة أن الجزء الثاني من هذه النسخة قد تم نسخه في بغداد في ٢٧ جمادى الأولى سنة ٥٧٩ هـ . وتضم الأجزاء الموجودة ٢٤٨ ، ٢٢٥ ، ٢٥٢ ، ٢٥٠ ، ٢٤١ ورقة على التوالي . أما الجزء الأول فبه ترقيم ثان وفق الصفحات (٤٩٢) يمتد من أول الجزء . .

ويبدأ الجزء الأول على النحو التالي في صحيفة الغلاف : المجلد الأول من شرح كتاب سيبويه تأليف أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي . رضي الله عنه . عبد اللطيف بن يوسف بن محمد بن علي البغدادي ، على الله يعتمد وبه يعتضد

ويوجد عليها بخط ناسخ آخر :

---

(١) مجلة معهد المخطوطات العربية ، المجلد الثالث (مايو ١٩٥٧) ص ٢

(٢) حول حياة وآثار هذا العالم الذي نسخ هذا المخطوط ، انظر : بروكلمان GAL SI 881.

هذه النسخة بخط شيخنا موفق الدين رحمه الله تعالى كتبها ببغداد فى ستة مجلدات وأتحفنى بها .

وكتب محمد بن إسماعيل بن عبد الجبّار بن أبى الحجاج نفعه الله بالعلم والعمل الصالح .

ويبدأ نص الكتاب بالعبارة التالية :

بسم الله الرحمن الرحيم ربِّ وفق

قال أبو سعيد ، قال سيبويه ، هذا باب علم ما الكلمُ من العربية . هكذا موضوع كتابه الذى نقله عنه أصحابه ،وسُئل فى ذلك عن أشياء ...

وينتهى كل مجلد من هذا المخطوط بإشارة إلى بداية المجلد التالى . فالمجلد الأول ينتهى مثلا بالختام التالى :

يتلوه فى المجلد الثانى إن شاء الله : هذا باب الأمر والنهى ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيد البشر محمد وآله الطاهرين ، وينتهى المجلد الخامس من هذا المخطوط بإشارة إلى بداية المجلد السادس المفقود نصها :

آخر المجلد الخامس والحمد لله رب العالمين .

يتلوه فى السادس : هذا باب الزيادة من غير موضع حروف الزوائد .

هذا والملاحظ أن هذا المخطوط القيم الذى نسخه عالم يفهم ما يدون انتابته جوانب قصور ، فقد ضاع الجزء السادس منه وكان موجودا فى أوائل القرن العشرين بدار الكتب بالقاهرة ، وسقط كذلك عدد من أوراق المجلد الثانى ، فأحدث أكثر من فجوة ، نذكر منها الأوراق ١٢ ب ــ ٣٢أ ، والأوراق ٦١ ب ــ ٧١ أ

وهذا واضح بالمقارنة مع النسخ الأخرى فى نفس المواضع . ومن الإشارات الممهدة فى آخر الصحيفة لبداية الصحيفة التالية .

وقبل أن نمضي إلى وصف سائر المخطوطات نود أن نلاحظ أن السيرافي لم يقسم كتابه إلى أجزاء ، وكل التقسيمات التي وصلت إلينا في المخطوطات هي من عمل النساخ ، وهي لذلك مختلفة من نسخة لأخرى ، ولذا لم نلتزم بأي تقسيم منها وعمد لنا إلى تقسيم الكتاب إلى أجزاء أصغر .

٢ ــ المخطوط ٢٠٣ نحو بدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة (د) .

لا يضم هذا المخطوط النفيس إلا عُشر الكتاب تقريبا ، وبه ١٩٥ ورقة بخط نسخي جميل به ضبط لبعض الكلمات . وعلى صحيفة الغلاف كذلك بيت حول النحو ، وعلى ظهر صحيفة الغلاف نجد ترجمة موجزة للسيرافي . أما على صحيفة الغلاف الداخلية فإننا نجد العنوان التالي :

الجزء الأول من شرح كتاب سيبويه شرح الشيخ أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي ، رحمه الله ، ويعد ذلك أسماء عدد من رواة الكتاب ، ونستطيع تبين اسم أحدهم من العبارة : « رواية القاسم بن عبد الواحد بن علي » ، وهناك تمليكات أخرى بهذه الصحيفة : أحمد بن مبارك شاه الحنفي .

وهذا المخطوط كما يتضح من الصحيفة الختامية له ، من سنة ٥٩٤ ، فهو ينتهي بالتأريخ التالي : « تم الجزء الأول من شرح كتاب سيبويه تأليف ... في سلخ ربيع الثاني سنة ٥٩٤ . » ولقدم هذا المخطوط وجمال خطه ودقة ضبطه نعتبره من أهم مخطوطات شرح السيرافي على سيبويه .

٣ ــ المخطوط ١٣٦٣ حميدية بالمكتبة السليمانية العمومية بإستانبول (ح) :

يضم هذا المخطوط النفيس كل شرح السيرافي على كتاب سيبويه في ٣٠٥ ورقة ، وهو بخط صغير دقيق به قليل من الضبط الذي لا يكاد يقرأ . وترجع قيمة هذا المخطوط لكمه وكيفه ، فهو يضم الكتاب كله وهو مقابل على الأصل ، ففي آخر المخطوط نجد العبارة التالية : « قوبل به أجمع من خط المؤلف وخط ابنه » . ويتضح من الصحيفة الأخيرة كذلك أن هذا المخطوط من « أواخر ربيع الثاني لسنة ٦٠٩هـ » ، ولكن هذا المخطوط قد جدد بأن

كتب على نصه الباحث بحبر جديد ، وأثبت هذا على الصحيفة الأخيرة : « جدّد هذا الكتاب بعد محوه وفنائه » ، ولذا فمن الصعب العسير قراءة هذا المخطوط الذى كتب مرتين بخط صغير يضم السطر الواحد منه ٢٦ كلمة وتضم الصحيفة الواحدة ٤٧ سطرا .

وكتبه بعد انطماسه وأحياه لوجه الله تعالى بعد موته وذهابه .... محمد بن مصطفى القسطموني الشهير بجد جي زاده .. فى نصف شهر ربيع الأول من شهور سنة خمسة (كذا) ومائة وألف سنة ١١٠٥ .

٤ ــ المخطوط ١٣٦ نحو بدار الكتب والوثائق القومية القاهرة [ى] :

هذا المخطوط يقع فى أجزاء ثلاثة تضم الكتاب كله ، ويتكرر على أغلفتها خطأ فى اسم المؤلف ، فهو هنا : محمد بن أحمد السيرافى الذى لا تعرفه كتب الطبقات ولا كتب النحو ، وهذا المخطوط كما يتضح من الصحيفة الختامية للجزء الثانى ــ من القرن الثانى عشر الهجرى ، فقد تم نسخه فى يوم الجمعة ١٧ ربيع الأول من سنة ١١٤٥ هـ . وهذا المخطوط بخط نسخى جميل قليل الضبط كثير الاختلافات ، وبكل صحيفة ٢٥ سطراً فى كل منها ٨ كلمات وفى مواضع كثيرة من هامش هذا المخطوط نجد ختم المكتبة : « وقف يوسف كاه بناه ١٢ » .

ويبدأ الجزء الأول من الكتاب :

بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو سعيد : قال سيبويه : « هذا باب علم ما الكلم من العربية ، هذا موضوع كتابه الذى نقله عنه أصحابه .. ومنها قوله : .. وإنما أراد أن تقديم أَيْنَ وكيف لم يجعلها اسمين : وكذلك تقديم ما وما أشبهه ، غير أنّ أين وكيف يلزمهما التقديم بسبب الاستفهام ، والله أعلم ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين محمد وآله أجمعين .

ويتلوه فى الجزء الثانى : هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما بنى عـلى الابتداء والله أعلم . تم الجزء الأول بحمد الله وحسن توفيقه .

ويبدأ الجزء الثانى :

هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما بنى على الابتداء .

واخر هذا الجزء :

أعاذل قد جربت من خلقى   أنى أجود لأقوام وإن ضننوا

وقال آخر :

تشكو الوجى من أظلل وأظلل ، وقد ذكرناه فى موضعه ويبدأ الجزء الثالث :

هذا باب المقصور والممدود

وآخر هذا الجزء : كقوله : قالوا وأنبلوا عليهم . وآمنوا وعملوا الصالحات لا يجوز الإدغام ولا يجوز إبطاله فتأمل ذلك إن شاء الله تعالى والحمد لله رب العالمين .

٥ — المخطوط ١٣٠٨ نحو بدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة [ق] :

هذا المخطوط قطعة من شرح السيرافى على كتاب سيبويه ، تقع فى ٨٩ ورقة بكل منها ٤٥ سطرا ، وبكل سطر ١٦ كلمة ، واسم الناسخ وتاريخ النسخ غير مـذكورين عـلى المخطوط . هذا وينتهى المخطوط بعبارة يبدو أنها تدل على ملكيته ، نصها : « بما أسدته يد العناية الربّانية إلى أفقر الورى محمد العصامى الإسلامبـولى المحتد الـدمشقى المولـد بالقسطنطينية غفر الله له .

ونبدأ هذه القطعة من أول الكتاب :

بسم الله الرحمن الرحيم

رب وفق

قال أبو سعيد : قال سيبويه : هذا باب علم ما الكلم من العربية وآخرها : تعالى نصنع رجلاً مثل عدى : نصنعه ...

٦ ــ المخطوط ١٠٨٦ يني جامع بالمكتبة السليمانية العمومية باستانبول = معهد المخطوطات العربية ميكروفيلم ٨٤ [ج] :

هذا المخطوط قطعة من الكتاب تقع فى ١٥٠ ورقة ، بكل صحيفة فيها ١٧ سطراً وبكل سطر حوالى ١٠ كلمات ، وعلى صحيفة الغلاف : الجزء الثالث من شرح سيبويه تأليف .... ، وعليها كذلك تمليكات نصها : تملكه العبد الفقير أبو بكر بن رستم ، وهذا المخطوط من القرن السادس الهجرى ، وهو مقابل على نسخة بخط المؤلف . وتبدأ هذه القطعة :

واعلم أنه إذا وقع فى هذا الباب نكرة ومعرفة ، فالذى تشغل به كان المعرفة ....

وينتهى المخطوط بعبارة :

تقول متى زيد منطلق ، ومن أمة الله جاريته ، والاختبار ما ذكرناه .

تم الجزء الأول من السيرافى شرح الكتاب ، ويتلوه إن شاء الله :

هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً إلى آخره (الكتاب ٥٢/١)

٧ ــ المخطوط ١١٥٨ سليم أغا بالمكتبة السليمانية العمومية باستانبول - معهد المخطوطات العربية ، ميكروفيلم ٧٩ [س] :

هذا المخطوط قطعة من الكتاب فى ٥٢٩ ورقة بخط ناسخين اثنين ، تضم كل ورقة من الأوراق ١ ــ ٤٠ حوالى ثلاثين سطراً فى كل منها ١١ كلمة ، أما الصفحات التالية فبكل منها ٢٣ سطراً وبكل سطر ١٢ كلمة . وهذا المخطوط بخط نسخى جميل يبدو أنه من القرن الثامن الهجرى .

وتبدأ هذه القطعة :

بسم الله الرحمن الرحيم
رب يسر وأعن ياكريم

قال سيبويه : هذا باب علم .....

وتنتهي هذه القطعة بشرح البيت :

كـأنَّ أصـواتَ نـقـادٍ قُـبِـذْن لـه ... يعلو بَحْثَلْنها كَهْيَاهَ هُقَابَا

وآخر كلمتين في المخطوط :... والنقاد : الراعي

٨ ــ المخطوط ١١٥٩ سليم أغا بالمكتبة السليمانية العمومية = معهد المخطوطات العربية ٨٠ [س] :

تضم هذه القطعة ٢٤٣ ورقة ، بكل صحيفة ٢٥ سطراً ، بكل سطر ١٤ كلمة . وهذه المخطوطة من القرن السابع الهجري ، وهي مكتوبة بخط نسخي جميل به قليل من الضبط ، وعلى صحيفة الغلاف نجد ما نصه : « المجلد الثاني » .

وتبدأ هذه القطعة على النحو التالي :

بسم الله الرحمن الرحيم

رب أعن ووفق

هذا باب ما يضمرون فيه الفعل بضم الكلام إذا حمل آخره على أوله وتنتهي هذه القطعة بالعبارة التالية :

فلما كانت كذلك صار الحال وكان وعسى وجعل ونحو ذلك . وسيعود عليك ذكره في موضعه من أبواب أبسط من هذا وأكثر شرحاً إن شاء الله .

هذا آخر الجزء الثاني ، ويكون في الجزء الثالث إن شاء الله تعالى : هذا باب إذن والحمد لله رب العالمين .

٩ ــ المخطوط ١١٦٠ سليم أغا بالمكتبة السليمانية العمومية = معهد المخطوطات العربية ٨١ [س] :

تضم هذه القطعة ٢١٣ ورقة ، بكل صحيفة منها ٢٤ سطراً ، وبكل سطر ١٠ كلمات الخمس الرابع من شرح الكتاب كما يتضح من الورقة الأخيرة للمخطوط ، وهذه القطعة من القرن الثامن الهجري .

ونبدأ هذه القطعة على النحو التالي :

واستحسن سيبويه المجاز بعد لا ، وجعلها لغوا ...

وتنتهي بالعبارة التالية : باب ما لحقته تاء التأنيث لما ذهب .

... واختلف النحويون في أن الذاهب هو الساكن الثاني .

١٠ ــ المخطوط ١١٦١ سليم أغا بالمكتبة السليمانية العمومية = معهد المخطوطات العربية ٨٢ [س] :

هذه القطعة في ١٣٧ ورقة بكل صحيفة منها ١٧ سطراً ، وبكل سطر ١٥ كلمة وهي ــ فيما يبدو ــ من سنة ٧٨٢ هجرية ، وبخط محمد الطلقمي وتضم ــ كما تذكر صحيفة الغلاف : « الجزء الثامن من شرح كتاب سيبويه تأليف الحسن بن عبد الله السيرافي » ، وواضح هنا للكتاب تقسيما خاصاً ليس من عمل المؤلف . أما الرابع الأخير من هذه القطعة فقد أفسدته الرطوبة .

ونبدأ هذه القطعة على النحو التالي (الكتاب ١٩٥/٢) :

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا باب ما يكون واحداً يقع على الجمع من بنات الياء والواو ، ويكون واحده على بنائه .

وتنتهي بالعبارة التالية (الكتاب ٢٩٩/٢) :

اعلم أن الساكن من حروف المدّواللّين ، إن حذفناه لاجتماع الساكنين ، فقد يرد منك فلا يحذف لما يقع في حذفه .

١١ ــ المخطوط ١٠٣ تورخان بالمكتبة السليمانية العمومية = معهد المخطوطات العربية ٨٣ [ت] :

هذه القطعة هي الجزء الأول من شرح كتاب سيبويه ، وفق تقسيم ليس للمؤلف ، وهي في ٢١٠ ورقة ، بكل صحيفة منها ١٥ سطراً ، وبكل سطر ١٠ كلمات .

وتبدأ القطعة على النحو التالي :

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم وفق لإتمامه

قال أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي رضى الله عنه :

قال سيبويه : هذا باب علم ماالكلم ...

وتنتهي على النحو التالي :

تم الجزء الأول من كتاب شرح سيبويه بحمد الله وحسن توفيقه .

ويتلوه في الجزء الثاني بمشيئة الله وعونه :

هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين . والحمد لله رب العالمين (الكتاب ١٢/١) .

وفرغ من نقله مجتهداً في الصحة حسب الطاقة ، الفقير إلى رحمة ربه ورضوانه .

والملاحظ هنا أن المخطوط ينتهي دون تاريخ ودون ذكر اسم الناسخ .

١٢ ــ المخطوط ٥٢٨ تيمورية بدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة :

هذا مخطوط حديث قليل القيمة ، فهو منسوخ من المخطوط ١٣٧ نحو [ب] ، وقد أمر بنسخه على نفقته أحمد تيمور باشا ، ولا يهمنا من هذا المخطوط إلا الجزء السادس الذى ضاع مقابله الأقدم في المخطوط ١٣٧ نحو [ب] ، ويقع هذا الجزء في ٦٥٠ صحيفة ، بكل منها ٢١ سطراً به ٩ كلمات في المتوسط . وهذا المخطوط مدون بخط نسخي به بعض الضبط ، وكان خط الناسخ على قلة معرفته بالنحو جميلا أخاذاً يغرى القارىء ، ويدفعه إلى قراءة تبدو صحيحة ولكنها زاخرة بالأخطاء .

وبجانب هذه المخطوطات التي أتيحت لنا بمركز تحقيق التراث مصورة عن مخطوطات دار الكتب والوثائق القومية ومعهد المخطوطات العربية فهناك مخطوطات كثيرة أخرى

لشرح السيرافى على كتاب سيبويه لم يتح لنا الاطلاع عليها ، ولكنا نعرفها من مصادر ثانوية ، وهذه المخطوطات هى :

١٣ ــ المخطوطة ٢٥٤٨ عاطف أفندى بالمكتبة السليمانية العمومية باستانبول :

ذكر أوتوريشر O. Rescher أن هذه القطعة بالقطع الكبير فى ٥٤٨ صحيفة ، بكل منها ٣٥ سطراً ، وفيها فهرست يقع فى عشر صفحات ، وهى بخط نسخى غير مضبوط غير أنه واضح مقروء ، وهذه القطعة من ورق أبيض مصقول به هوامش عريضة ، وقد تم نسخ هذا المخطوط سنة ١١٤٧ ، وهو بحالة جيدة .

١٤ ــ المخطوطات ١١٥٨ ــ ١١٦١ فى — Skutari أشار أوتو ريشر إلى هذه المخطوطات فى ZDMG اعتماداً على الدفتر .

١٥ ــ المخطوط ٢٦٠١ فى طبقبو سراى باستانبول . أشار إليها المقال المنشور فى RSO, IV 428

١٦ ــ المخطوط ٨٩٤ حكيم أوغلو باستانبول . أشار إليها المقال وبروكلمان الملحق 160 I

١٧ ــ المخطوط ٤٥٢٤ أيا صوفيا باستانبول يذكر دفتر المكتبة أن هذا المخطوط بالقطع الكبير ، وبكل صحيفة ٤٥ سطراً .

١٨ ــ المخطوط ٤٥٩٠ نور عثمانية باستانبول . يبدو فى رأى فليش Fleish أنها من القرن الحادى عشر الهجرى .

١٩ ــ المخطوط ٤٥٩١ نور عثمانية باستانبول . ذكر فليش Fleish أنها من سنة ١١٤٤ هـ .

٢٠ ــ المخطوطات ٢٤٦٦ ــ ٩ (وكذلك ٥٢٣) شهيد على باشا باستانبول :

ذكرها بروكلمان GAL SI 160 . اعتماداً على « دفتر » المكتبة . والقسم الأخير الخاص بالأصوات ناقص فى هذه المخطوطة ــ كما ذكر فليش .

٢١ ــ المخطوط ١٢/٢٩ ــ ١٠٢ مشهد بإيران ذكره بروكلمان GAL S I 160 ولا بد

بحث كون هذا مخطوطا واحداً ، أم أكثر من مخطوط .

الجزء الأول

من شرح كتاب سيبويه

لأبي سعيد السيرافي

بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو سعيد[١] : قال سيبويه : هذا بابُ عِلْم ما الكَلِمُ من العربية[٢] .

هكذا[٣] موضوع كتابه الذى نقله عنه[٤] أصحابه ، ويسأل فى ذلك عن أشياء :

فأولها : أن يقال : إلام أشار سيبويه بقوله : « هذا » ، والإشارة بها تقع[٥] إلى حاضر ؟

فالجواب عن ذلك أنه يحتمل ثلاثة أوجه ، أحدها : أن يكون أشار إلى ما فى نفسه من العلم ، وذلك حاضر ، كما يقول القائل : « قد نفعنا علمك هذا الذى تُبثُه ، وكلامك هذا الذى تتكلم به » . والثانى : أن يكون أشار إلى متوقَّع قد عرف وانْتُظِر وقوعُه فى أقرب الأوقات إليه ، فجعله كالكائن الحاضر تقريبا لأمره كقوله[٦] : « هذا الشتاء مقبل » ، و« هذا الخليفة قادم » ، ومثله قول الله عز وجل : ﴿ هذه جهنم التى يكذب بها المجرمون[٧] ﴾ .

والثالث : أن يكون وضع كلمة الإشارة غير مشير بها ؛ ليشير بها عند الحاجة ، والفراغ من المشار إليه ، كقولك : « هذا ما شهد عليه الشهود المسمَّوْن فى هذا الكتاب » وإنما وضع ليشهدوا وما شهدوا بعد .

وأما « علم » فمصدر . إما أن يكون مصدر أن تَعْلَم أو أن يُعْلَم لأن المصادر العاملة

---

(١) فى ح ، « قال المفسر » .

(٢) سيبويه ١/٢ (بولاق) .

(٣) فى ى : « هذا » وفى ح د قبل قوله : « هكذا » : « قال المفسر » .

(٤) كلمة : « عنه » سقطت من ح د ى .

(٥) كلمة : « تقع » سقطت من ى .

(٦) فى د : « كقول القائل » .

(٧) سورة الرحمن ٥٥/٤٣

عمل الأفعال تقدر بأن الخفيفة والفعل[1] بعدها .

فإذا قُدِّر « عِلْم » بأن نعلم ، كان الكلام على « ما » من ثلاثة أوجه : أحدها : أن تكون استفهاما فإذا كانت كذلك كان لفظها رفعا ، لو تبين الإعراب فيه ، ويكون ارتفاعه بالابتداء ، ويكون « الكلم »[2] خبره ، أو يكون « الكلم »[3] الابتداء ، و« ما » خبر مقدمة ، ويكون موضع الجملة التي هي ابتداء وخبر نصبا ، ويكشف هذا المعنى لك أنك لو جعلت مكانها « أيًّا » لقلت : هذا بابُ علم أيُّ (شيء)[4] الكلمُ من العربية ، فترفع[5] « أيّ » ويكون موضعها مع[6] الكلم نصبا ، لأنك أردت : هذا بابُ أن[7] نَعْلَم .

فإذا لم تكن استفهاما قلت : هذا باب علم مسألتك ، وتبين الإعراب فيه ؛ لأنه ليس باستفهام يمتنع عمل ما قبله فيه ، وإنما لم يعمل ما قبل « أيّ » و« ما » والأسماء التي يستفهم بها فيها ، من قبل أن هذه الأسماء المستفهم بها نائبة عن ألف الاستفهام ، متضمنة لمعناها ، وليس بجائز أن يعمل ما قبل ألف[8] الاستفهام فيما بعده ، لأن حرف الاستفهام يقع صدر الكلام ، كما تقع « ما » النافية ، و« إنَّ » المؤكدة ، والحروفُ الداخلةُ على الجمل لها صدور الكلام .

والوجه الثاني من وجوه « ما » أن تكون بمعنى « الذي » ويكون صلتها هو « الكلم » و« هو » محذوفة ، وحذفها جائز ، كأنك قلت : هذا باب علم الذي هو الكلم (من

---

(١) في ح : « والفعل » .
(٢) في ى « الحكم » .
(٣) في ى : « الكلام » .
(٤) التكملة من د ى .
(٥) كلمة : « فترفع » سقطت من ى .
(٦) في ى : « من » .
(٧) كذا في ح . أما في ب ى ى : « أي » وهو تحريف .
(٨) كلمة : « ألف » ناقصة من د .

العربية[1]] ، والدليل على جواز حذفها قول الله تعالى فى قراءة بعضهم[2] ﴿ ثم آتينا موسى الكتاب تماما على أحسنُ[3] ﴾ يريد الذى هو أحسن[4] ، وكما قرأ بعضهم : ﴿ أن يضرب مثلاً مَّا بعوضةٌ فما فوقها[5] ﴾ أراد ما هو بعوضة[6] وكما قرأ بعضهم : ﴿ ثم لننزعنَّ من كل شيعة أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتيًّا ﴾[7] أراد أيهم هو ، يعنى : الذى هو[8] . وحكى « الخليل »[9] : « ما أنا بالذى قائل لك شيئا » أراد : بالذى هو قائلٌ لك شيئاً .

والوجه الثالث : أن تكون « ما » صلة ، ويكون دخولها كخروجها فى تغيير إعراب غيرها ، إلا أنها تؤكد المعنى الذى تدخل فيه ، فيكون اللفظ : هذا باب علم ، ما الكلم من العربية .

وإذا كان « علم » مصدر « أن يُعلم » كان الكلام فيه كالكلام فى « أن تَعلم » إلا فى موضعين :

أحدهما : موضع « ما » إذا جعلناه منصوبا هناك جعلناه مرفوعا هاهنا .

والوجه الثانى : إذا جعلنا « ما » صلة هناك ، فنصبنا الكلم رفعناه هاهنا[10] .

ويجوز إضافة « عِلْم » وترك التنوين منها ، و « ما » محتملة لوجوهها الثلاثة[11] ، فإذا كانت استفهاما ، كان لفظها رفعا على ما قلنا[12] آنفا وموضعها بما بعدها خفضا ، وإذا كانت

---

(1) التكملة من د .

(2) هذه القراءة منسوبة لابن يعمر (المحتسب ١/٢٣٤) .

(3) الأنعام ١/١٥٤

(4) انظر المحتسب ١/٢٣٤

(5) البقرة ٢/٢٦

(6) وهى قراءة رؤبة (المحتسب ١/٦٤) .

(7) مريم ١٩/٦٩

(8) كلمة « هو » سقطت من د .

(9) الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن البصرى ، من تلامذة أبى عمرو بن العلاء ، وأخذ عنه سيبويه وهو أول من استخرج علم العروض وضبط اللغة . توفى سنة ١٦٠ هـ ، وقيل ١٧٠ (انظر ترجمته ومراجعها فى نزهة الألباء ص٤٥)

(10) فى ح « جعلناه مرفوعاً » وفى ى « « رفعنا » وفى د . « رفعناها » .

(11) كلمة « الثلاثة » ناقصة من ى .

(12) فى ى « رفعا عليها » .

بمعنى « الذى » كانت مخفوضة بالإضافة ، وصلتها على ما وصفنا . وإذا كانت صلةً كـان « الكلم » خفضا . ولفظهُ : هذا باب علم ما الكلم من العربية .

وفى صحة إضافة « علم » إلى « ما » — وهى استفهام — نظر ؛ لأنه يجوز أن يفرق بين وقوع الخافض على الاستفهام ، وبين وقوع الناصب . وذلك أن الناصب قد يعلّق ويبطل عمله : ألا ترى أنا نقول : قد علمت « أزيدٌ فى الدار أم عمرو » و« علمت أيُّهم فى الدار » ، « وأتيتُ أيُّهم فى الدار » ، ولا نقول : أُنبئت[1] بِأيُّهم فى الدار ، وأنبئت أيهم فى الدار » .

ويجوز تنوين « الباب » : فإذا نوّن جاز فى « العِلْم » الرفع والنصب . فإذا نصبت[2] فعلى التمييز ، كأنك لما قلت : «هـذا بابٌ » احتمل أن يكون بابا من العلم وغيره ، كما أنك إذا قلت : « أخذت عشرين » احتمل أن يكون من الدراهم وغيرها ، فإذا ذكرت نوعا مما تحتمله نصبته . كذلك إذا ذكرت نوعا مما يحتمل « الباب » نصبته .

وإذا رفعته ففيه ثلاثة أوجه مَرْضيَّة :

أحدها : أن يكون « هذا » مبتدأ ، و« باب » خبره ، و« علم » خبر مبتدأ محذوف . كأنك قلت : هذا بابٌ ، هذا علمٌ ، أو قلتَ : هذا بابٌ هو علمُ ما الكلم .

والثانى : أن يكون « باب » خبر « هذا » ، ويكون « علمٌ » بدلا منه واقعا موقعه ، كأنك قلت : هذا « علمٌ » ما الكلم .

والثالث : أن يكون « باب » و« علمٌ » جميعا[3] خبرين لـ « هذا » كما تقول : « هذا حلوٌ حامضٌ » تريد : قد جمع الطعمين . ومثله قول الشاعر :

مَن يكُ ذا بتٍّ فهذا بتّى   مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّى
تَخِذْتُه من نعجاتٍ ستِّ   سودٍ جعادٍ من نعاج الدَّشْتِ[4]

---

(١) فى ي : « أنبئت » .
(٢) فى د : « نصب » .
(٣) كلمة « جميعاً » ناقصة من د .
(٤) الرجز لرؤبة أو للعجاج . انظر ديوانه ١٨٩ ، وسيبويه ١/٢٥٨ ، والإنصاف ٤٢٩ وابن الشجرى ٢/٢٥٥ ، والهمع ١/١٠٨ ، والدرر اللوامع ١/٧٨ : ٢/٨١

ويجوز[1] هذا باباً علمٌ[2] ما الكلمُ ، فيكون « هذا » مبتدأ ، ويابا منصوبا على الحال ، والخبر علمٌ ، و « بابا » في معنى مبوَّبا . والعامل في نصبه ما في هذا من التنبيه والإشارة ، كقول الشاعر :

أتـرضـى بـأنـا لم تجـف دمـاؤنـا وهـذا عـروسـاً بـاليـمـامـة خـالـدُ[3]

ثم إن شئت أضفت ، وتصرفه على نحو الوجوه التي ذكرناها .

وأما[4] « الكلم » فقد يسأل السائل فيقول : لِمَ لَمْ يقل : الكلام ، أو الكلمات ؟ الجواب[5] أن الكلام يقع على القليل والكثير ، والواحد والاثنين والجمع . والكلِمُ : جماعة كلمة ، كما تقول : خَلِفَةٌ وخَلِفٌ وخَرِبةٌ وخَرِبٌ . وإنما أراد سيبويه أن يبين الاسم والفعل والحرف ، وهي جمع ، فأراد أن يعبر عنها بأشكل الألفاظ بها وأشبهها بحقيقتها ، ولم يقل « الكلمات » ، لأنها جمع مثل الكلم . والكلم أخف منها في اللفظ . فاكتفى بالأخف عن الأثقل ، إذ لم يكن في أحدهما مزية على الآخر .

ووجه ثان[6] : أن الكلم اسم ذات الشيء ، والكلام اسم الفعل المصرَّف من الكلم ، كما أن النعل الملبوسة اسم ذات الملبوس ، والانتعال والتنعيل والإنعال ، وما أشبهه اسم الفعل المصرَّف منها ، والفعل قبل ما صرِّف منها . فكذلك الكلم قبلما يصرَّف منها ، وأقدمها في الرتبة اسم الذات ، فذكره دون اسم الحدث ، والمصدر الذي هو فرع . ولو ذكر الكلام ، ما كان معيبا ، ولكنه اختار الأفصح الأجود لمعناه الذي أراده .

---

(١) في « د » ويجوز أن يقول » .

(٢) كلمة « علم » ناقصة من ى .

(٣) تقدم صدر البيت على صدره في ى وسقط صدره في نسخة ح ، وانظر هذا البيت غير منسوب في تثقيف اللسان ١٠٣ وتقريب المسان ١٥٧ غير منسوب .

(٤) في « د » فأما » .

(٥) في ح « فالجواب » .

(٦) في « د » وفيه وجه آخر »

وفى ذكرنا هذا ونحوه ، والبحث عنه ، مما يدرِّب[1] به المتعلم ، وينشرح به صدر العالم .

وللسائل أن يسأل فيقول : لِمَ قال : « الكلم من العربية » ، والكلم أعمُّ من العربية ، لأنها تشملها والعجمية[2] ، وبعض الشىء أقل من جمعه[3] ، والذى يتصل بمَنْ هو المُبْعض لا البعض ، وهو الكثير الذى يذكر منه القليل ؟ قيل له : فى ذلك جوابان :

أحدهما : أنه ذكر « الكلم » التى هى شاملة على جميع موضع الكلام[4] ، وأراد بعضها ، لأنه رائز سائغ ذِكْر اللفظ العام وإرادة البعض ، ثم يُبَيِّنُ البعض المراد ، خيفةَ اللبس . فكأنه لما قال : « ما الكلم » وهو مريد لبعضها خشى ألا يُفْهَمَ المعنى الذى هو[5] مراده ، فقال : « من العربية » ، تبيينا لما أراد ، وتلخيصاً لما قصد ، لئلا يبقى للسائل مسألة ولا للطاعن مُتَعلَّقا ، ومثله قوله عز وجل : ﴿ فاجتنبوا الرجسَ من الأوثان[6] ﴾ لما كان الرجس يقع على الأوثان وغيرها بين الذى أراد بالنهى من ضروب[7] الرجس .

والوجه الثانى : أن يكون أراد بالكلم الاسم والفعل والحرف الذى جاء لمعنى ، وهو ما ضمنه هذا الباب الذى ترجم به ، وهذه الجملة هى اسم وفعل وحرف ، هن بعض العربية ، لأن العربية جلة وتفصيل ، وليست هذه الجملة كل العربية . والدليل على ذلك أنه ليس من أحاط علما بحقيقة الاسم والفعل والحرف أحاط علما بالعربية كلها ، والدليل على هذا التأويل الثانى من قول سيبويه قوله : « هذا بابُ علم ما الكلمُ من العربية » ، ولم يقل : هذا كتاب[8] علم . فقد أنبأك هذا عن صحة ما بينا ، فجملة اللفظ فى ترجمة هذا الباب :

---

(1) فى د « ما يضرب » .
(2) فى ى « والعجمة » .
(3) فى ح « جمعه » .
(4) فى ح « الكلم » .
(5) كلمة « هو » ناقصة من ى .
(6) سورة الحج ٢٢/٣٠
(7) فى ى « بضرب » .
(8) فى ى « باب » .

هذا بابُ علمٍ ما الكلمُ من العربية .

هذا بابُ علمٍ ما الكلمَ من العربية .

هذا بابُ علمٍ ما الكلمُ من العربية .

هذا بابُ علمٍ ما الكلمِ من العربية .

هذا بابُ علمٌ ما الكلمِ من العربية .

هذا بابُ علمَ ما الكلمَ من العربية .

هذا بابُ علماً ما الكلمُ من العربية .

هذا بابُ علماً ما الكلمَ من العربية .

هذا بابُ علمُ ما الكلمُ من العربية .

هذا بابُ علمُ ما الكلمِ من العربية .

هذا بابُ علمَ ما الكلمُ من العربية .

هذا باباً علمَ ما الكلمُ من العربية .

هذا باباً علمُ ما الكلمَ من العربية .

هذا بابا علمُ ما الكلمُ من العربية .

هذا باباً علمُ ما الكلمَ من العربية .

فذلك خمسة عشر لفظاً[1]

وأما إدخال الفاء فى « الكلم » فلوجهين : أحدهما أن يكون جوابا للتنبيه الذى فى قوله ، « هذا » لأن التنبيه فى معنى انظر وتنبه فكأنه قال : انظر ، فالكلم : اسم وفعل وحرف .

والوجه الثانى : أن كل جملة فهى مفيدة معنى مًا ، وعلى ذلك موضوعها ، وقوله : « هذا باب علم ما الكلم » إلى آخر السطر ، جملة مفيدة معنى ، والجمل كلها يجوز أن تكون أجوبتها بالفاء كقولك : « زيد أبوك فقم إليه » فكأن الفاء فى قوله : « فالكلم » جواب الفائدة التى فى الترجمة ، ودخول الفاء هاهنا كدخولها فى الجواب من المجازاة ونحوها .[2]

---

(١) فى ب : « بابا لفظا » .

(٢) العبارة من قوله : « ودخول الفاء » حتى هذا الموضع ، ساقطة من ح .

وإن سأل سائل فقال : لم قال : «حرف جاء لمعنى . وقد علمنا أن الأسماء والأفعال جئن لمعان ؟

قيل له : إنما أراد : «حرف جاء لمعنى . في الاسم والفعل . وذلك أن الحروف إنما تجيء للتأكيد . كقولك : «إن زيداً أخوك» . وللنفى كقولك : «ما زيد أخاك» و «لم يقم أبوك» . وللعطف كقولنا :[1] «قام زيد وعمرو» ولغير ذلك من المعانى التى تحدث فى الأسماء والأفعال . وإنما تجيء الحروف مؤثرة فى غيرها بالنفى والإثبات . والجمع والتفريق . وغير ذلك من المعانى .

والأسماء والأفعال معانيها فى أنفسها . قائمة صحيحة . والدليل على[2] ذلك أنه إذا قيل : ما الإنسان ؟ كان الجواب عن ذلك أن يقال : الذى يكون حيًّا ناطقا كاتبا . وإذا قيل ما الفرس ؟ قلنا : الذى يكون حيًّا له أربع قوائم وصهيل . وغير ذلك من الأوصاف . التى تخص المسمى[3] .

وإذا قيل : ما معنى «قام» ؟ قيل : وقوع قيام فى زمان ماض نعقل معناه فى نفسه قبل أن يتجاوز به إلى غيره . وليس كذلك الحروف . لأنه إذا قيل ما معنى «مِنْ» ؟ كان الجواب : أنه يبعِّض بها الجزء من الكل . فالجزء غير «مِنْ» وكذلك الكل . ولم يعقل معنى تحتها غير الجزء والكل . فعلمنا أنها تؤثر فى المعانى . ولا يعقل معناها إلا بغيرها .

ووجه آخر . وهو أن قوله: «حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل[4]» .

أى جاء لمعنى ذلك المعنى ليس باسم[5] . أى : ليس بدال عليه الاسم . «ولا فعل» أى : بدال عليه الفعل .

---

(1) فى د : «كقولك» .
(2) عبارة «صحيحة والدليل على» يقابلها بياض فى ح .
(3) عبارة «قوائم وصهيل . وغير ذلك من الأوصاف التى تخص المسمى» يقابلها بياض فى ح .
(4) سيبويه ١/٢ (بولاق) .
(5) فى د : «جاء لمعنى ليس ذلك المعنى باسم» .

وفيه جواب آخر ، وهو أن حروف المعاني ، لما كانت تدخل لتغيير معنى ما تدخل عليه ، أو إحداث معنى لم يكن فيه ، فإذا انفردت لم تدل على ذلك ، صارت بمنزلة الياء والتاء والنون والهمزة ، اللاتى يدللن على الاستقبال ، والألف التي تدخل في « ضارب » زائدة على حروف « ضرب » وتدل على اسم الفاعل ، وحروف المضارعة ، وألف ضارب وما يجرى مجراه — كبعض حروف ما دخلن عليه ، لتغييرها معنى إلى معنى كتغيير حروف المضارعة ، وألف « ضارب »[1] .

وأما « الاسم » فإن سيبويه لم يحده بحد ينفصل به عن غيره ، وينماز من الفعل والحرف ، وذكر منه مثالا اكتفى به عن غيره ، فقال : « الاسم رجل وفرس »[2] .

وإنما اختار هذا : لأنه أخف الأسماء الثلاثية ،[3] وأخفها ما كان نكرة للجنس ، وهذا نحو « رجل وفرس » .

إن سأل سائل عن حدّ الاسم ، فإن الجواب في ذلك أن يقال : كل شيء دل لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصّل ، من مضيّ أو غيره فهو اسمٌ .

فهذا الحد الذى لا يخرج منه اسم البتة ، ولا يدخل فيه غير اسم[4] . وتوهم بعض الناس أن « مَضْرِب الشَّوْل » ، وما جرى مجراه ، قد دل على الضِّراب ، وعلى الزمان الذى يقع فيه ، وأراد بذلك إفساد ما ذكرناه من حد الفعل بدلالته على الحدث والزمان ، وقد وهم فيما توهم : لأن الذى أردناه من الدلالة على الزمان ، هو ما يدل عليه الفعل بلفظه من زمان ماض أو غير ماض ، كقولك : « قام ، ويقوم » و« مضرب » اسم للزمان الذى يقع فيه الضِّراب دون الضَّرَّاب ، كقولنا : مشتى ومصيف ، وقولك : « أتى مضرب الشول » .

---

(١) من أول هذه الفقرة « وفيه جواب آخر » حتى هذا الموضع ، ساقطة من ح ، .

(٢) سيبويه ١/٢ (بولاق) .

(٣) في ب ل ، « الثلاثة » .

(٤) انظر حد الاسم في المقتضب ١/٤٠٣ والإيضاح في علل النحو (٤٨ — ٥٢) .

« انقضى مضرب الشول » . كما يقال : جاء وقته ، وذهب وقته . ولو كانت الأسماء المشتقة توجب ألا ينفرد المشتق له بالاسم إلا أن ينضم إليه المعنى الذى اشتُق منه اللفظ ، لكان الزانى يقتضى الرجل والزنى جميعاً ، وكنا إذا قلنا لعن الله الزانى فقد أدخلنا الزنى معه فى اللعن ، وهذا بيّن الفساد .

وأما الفعل فللسائل أن يسأل فيقول : لِمَ لُقِّب هذا بالفعل وقد علمنا أن الأشياء كلها أفعال لله تعالى[1] ولخلقه[2] ؟

فالجواب فى ذلك أن الفعل فى حقيقته ما فَعَله فاعله فأحدثه ، وإنما لَقَّب النحويون أشياء من ألفاظهم ليرتاض بها المتعلمون ويتناولوها[3] من قرب ، وجعلوا لكل شىء مما خالف معناه معنى غيره من الألفاظ التى[4] يحتاجون إلى استعمالها كثيرا لقبا يرجع إليه ؛ لئلا تتسع عليهم الألفاظ ، فيدخل الشىء فى غير بابه احتياطا . فلقبوا بالفعل كل ما دل لفظه على حدث مقترن بزمان ، ماض ، أو مستقبل ، أو مبهم فى الاستقبال والحال ، ليمتاز مما لقبوه بالاسم والحرف .

فقال سيبويه[5] : « وأما الفعل فأمثلة » :

وقصد إلى هذا الجنس الذى ذكرناه ، وقوله : « أمثلة » أراد به : أبنية ، لأن أبنية الأفعال مختلفة ، فمنها على « فَعَل » نحو « ضَرَب » ومنها على « فَعِل » نحو « عَلِمَ » و« فَعُل » نحو « ظَرُف » وغير ذلك من الأبنية ، وهى تسعة عشر بناء لما سمّى فاعله ، ولا يعد فيها ما يلحق من الثلاثى بالرباعى كبيطر وحوقل وسلقى ونحو ذلك ، وإنما يعد الثلاثة غير الملحقة ، والرباعية يدخل فيها ما ألحق بها[6] .

وقال : « أخذت من لفظ أحداث الأسماء » .

يعنى أن هذه الأبنية المختلفة أخذت من المصادر التى تحدثها الأسماء ، وإنما أراد

---

(1) فى د : « عز وجل » .
(2) انظر : « الإيضاح فى علل النحو » (٤٣ - ٤٤) .
(3) فى ل : « ويتناولونه » وفى ى : « ويتناولها » والصواب ما أثبتناه .
(4) فى ل ، ى : « التى » .
(5) سيبويه ١/٢ (بولاق) .
(6) من أول قوله : « ولا يعد فيها ما يلحق من الثلاثى » حتى هذا الموضع ، سقط من ح .

بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون . فإن سأل سائل ، فقال ما الدليل على أن الأفعال مأخوذة من المصادر ؟ قيل له في ذلك ثلاثة أوجه[1] :

أولها : أن الفعل دال على مصدر وزمان والمصدر يدل على نفسه فقط ، وقد علمنا أن المصدر أحد الشيئين اللذين دل عليهما الفعل وقد صح في الترتيب أن الواحد قبل الاثنين ، فقد صح أن المصدر قبل الفعل ، لأنه أحد الشيئين اللذين دل عليهما الفعل .

والوجه الثاني : أن الفعل يصاغ بأمثلة مختلفة ، نحو : ضرب ويضرب واضرب ، والمصدر في جميع ذلك واحد فصار المصدر هو الذي يصاغ منه أمثلة الفعل المختلفة ،[2] لأنه واحد يوجد فيها كلها ، ويبين ذلك أن الفضة والذهب وغيرهما ، مما يصاغ منه الصور الكثيرة المختلفة أصل للصور لوجوده في كل واحد منها ، وكذلك المصدر أصل الأفعال[3] ، لوجوده في كل واحد من أمثلتها المختلفة .

والوجه الثالث : أن الفعل أثقل من الاسم ، وهو فرع عليه ، من قِبَل أنه لا يقوم بنفسه ، والفرع لابد له من أصل يؤخذ منه،يكون حكم ذلك الأصل أن يكون قائما بنفسه ، غير محتاج إلى سواه ، فعلمنا بذلك أن الفعل فرع ، ولا أصل له غير المصدر .

فإن قال قائل : إذا كان المصدر قد يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته ، فهلاَّ دلكم ذلك[4] على أن المصدر فرع على الفعل الذي يعتل باعتلاله ويصح بصحته .

قيل له في ذلك[5] جوابان : أحدهما . أن الأصل قد يعتل باعتلال الفرع

---

(1) في د : « أوجه » .

(2) في د : « الأمثلة المختلفة من الفعل » .

(3) في د : « أصل للأفعال » .

(4) عبارة « فهلا دلكم ذلك » ساقطة من ى .

(5) من أول : « على أن المصدر » حتى هذا الموضع ناقص من ى ل .

إذا كان كل واحد منهما يَئول إلى الآخر ، وينبى، كل واحد منهما على صاحبه ؛ لينسق ولا يختلف : فمن ذلك أنا قد بنينا الفعل المضارع في فعل المؤنث نحو « يَضْرِبْن » وأخواته ذلك على « ضَرَبْنَ » ، وهو فرع : لأن المستقبل قبل الماضي . ومنه ما زعم « الفراء » ، الذي ينازعنا أصحابه في هذا الأصل — أن فعل الواحد الماضي فتح لانفتاح فعل الاثنين ، والواحد أصل الاثنين ، فحمل الأصل على الفرع .

والوجه الثاني ، أن أصل المصادر التي لا علة فيها ولا زيادة لايجيء إلا صحيحا ، وهو « فَعْل » نحو « ضربته ضربا » و « وعدته وعداً » . وإنما يجيء معتلا مالحقته الزيادة ، وإنما الكلام في أصول المصادر ، لا في فروعها ، فتبين ذلك[1] .

فإن قال قائل : إذا كان الفعل يعمل في المصادر ، وحكم العامل أن يكون قبل المعمول فيه ، فهلاَّ دلكم ذلك على أن الفعل قبل المصدر ؟

قيل له هذا ساقط من وجهين : أحدهما : أنه لا فعل إلا وهو عامل في اسم ، ومع هذا فالأسماء قبل الأفعال في الرتبة ، لقيامها بأنفسها ، واستغنائها عن الأفعال ، ولا عمل اسم في فعل ، فلو كان جنس عمل[2] العامل في المعمول فيه في غير ترتيب عمله ، يوجب أن يكون العامل قبل المعمول فيه[3] ، لوجب أن تكون الأفعال قبل الأسماء ، ووجب من ذلك ما هو أقبح من ذلك[4] ، وهو أن تكون الحروف قبل الأسماء والأفعال : لأنها تكون عاملة في الأسماء والأفعال ، ولا يعملان فيها ، وهذا محال فاسد ، لأن الحروف جاءت[5] لمعانٍ في الأسماء والأفعال ، ولا يقمن بأنفسهن .

والوجه الثاني : أن قولنا : « ضربت ضرباً » معناه أوقعت ضرباً ، وفعلت ضرباً كقولك : « قتلت زيداً » أعني من جهة أنهما مفعولان .

---

(١) عبارة « فتبين ذلك » ساقطة من ى .
(٢) ساقطة من د .
(٣) ساقطة من ى .
(٤) في د « هنا » .
(٥) في د « جئن » .

وإن كان «زيد» موجوداً قبل قتلك إياه[1] ، والضرب معدوماً[2] ، قبل إيقاعك إياه . إلا أنك تعرفه وتقصد إليه وتأمر به . فلما كان معناها أوقعت ضرباً وقد كان الضرب مفعولاً[3] . مقصوداً إليه مذكوراً . يصح الأمر به ـ صح أنه ـ قبل إيقاعك معلوم . فإذا صح ذلك فهو الفعل .

فإن قال قائل : [إذا قلنا][4] «ضربت زيداً ضرباً» فالمصدر تأكيد للفعل . وإذا كان تأكيداً له فهو بعده ، وما كان بعد الشيء فالأول أصل له[5] . إذ كان الثاني متعلقاً به .

قيل له : قد قلنا إن معنى ضربت ضرباً أوقعت ضرباً . وليس في ذلك دليل على أن الفعل قبل الاسم ، كما لم يكن في قولك «ضربت زيداً» ما يدل على أن زيداً بعد «ضربت» وكذلك الأسماء كلها .

ومما يدل على صحة قولنا في المصدر ، اجتماع النحويين على تلقيبه مصدراً ، والمصدر المفهوم في اللغة هو الموضع الذي يُصْدَرُ عنه كقولهم : «مصدر الإبل ومورد‌ها» وللموضع الذي تصدر عنه وترده . فعقلنا[6] بذلك أن الفعل قد[7] صدر عن المصدر ، حين استوجب بذلك ، أن يسمى مصدراً . كما وصفنا في المصدر وبالله التوفيق .

وأما قوله[8] : « وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، ولما هو كائن لم ينقطع » .

اعلم أن «سيبويه» ومن نحا نحوه يقسم الفعل على ثلاثة أزمنة : ماض ومستقبل وكائن في وقت النطق وهو الزمان الذي يقال[9] عليه الآن الفاصل بين ما مضى ويمضى .

---

(١) ق د : « له » .
(٢) ق د : « معدوم » .
(٣) ق د : « مفعولا » .
(٤) التكملة من ى .
(٥) ق د : « أصله » .
(٦) ق ح : « فعلنا » .
(٧) ساقط من ح .
(٨) سيبويه ١/٢ (بولاق) .
(٩) ق د : « يقع » .

وأما الماضي فإنه يختص مثالا واحداً والحال والمستقبل الذي ليس بأمر يختصان بناءً واحداً ، إلا أن يدخل عليه حرف يخلص له الاستقبال وهو سوف والسين وأن الخفيفة .

[إن][1] طعن طاعن في هذا فقال : أخبرونا عن الحال الكائن ، أوقع وكان ، فيكون موجوداً في حيز ما يقال عليه : كان ، أم لم يوجد بعد فيكون في حيز ما يقال عليه : «لم يكن»[2] ؟ فإن قلتم : هو في حيزما يقال عليه : لم يكن ، فهو مستقبل[3] ، وإن كان قد وقع ووجد فهو في حيز الماضي ، ولا سبيل إلى ثالث ، فدُلُّوا على صحة هذا .

فالجواب في ذلك ــ وبالله التوفيق ــ أن الماضي هو الذي أتى عليه زمانان : أحدهما : الزمان الذي قد وجد فيه ، وزمان ثانٍ يخبر أنه قد[4] وجد وحدث وكان ، ونحو ذلك . فالزمان الذي يقال : وجد الفعل فيه وحدث[5] غير زمان وجوده ، فكل فعل صح الإخبار عن حدوثه في زمان بعد زمان حدوثه فهو فعل ماض ، والفعل المستقبل هو الذي يُحدَّث عن وجوده ، في زمان لم يكن فيه ولا قبله .

فقد تحصل لنا الماضي والمستقبل[6] . ويبقى قسم ثالث ، وهو الفعل الذي يكون زمان الإخبار عن وجوده هو زمان وجوده ، وهو الذي قال سيبويه[7] : هوما هو كائن لم ينقطع .

فإن سأل سائل فقال : أي الأفعال أقدم في الرتبة ؟ فإن لأصحابه في ذلك قولين أحدهما : أن المستقبل أول الأفعال ، ثم الحال ، ثم الماضي ، وهذا شيء كان يذهب إليه الزجاج[8]

---

(١) التكملة من د .

(٢) عبارة « لم يكن » ساقطة من ى .

(٣) عبارة « فإن قلتم ... فهو مستقبل » جاءت في ى على النحو الآتي : « فإن قلتم هو في حيز ما يقال لم يكن ما مضى وبقى ، وما لم يكن فهو مستقبل » .

(٤) كلمة : « قد » ساقطة من ح .

(٥) كلمة : « وحدث » ساقطة من د .

(٦) عبارة : « تحصل لنا الماضي والمستقبل » ساقطة من ى .

(٧) سيبويه ١/٢ (بولاق) .

(٨) الزجاج هو أبو إسحق إبراهيم بن السري بن سهل ، أخذ عن أبي العباس المبرد وتوفي عام ٣١١ هـ (انظر ترجمته ومراجعها في نزهة الألباء ٢٤٤) .

وغيره ، والحجة فيه أن الأفعال المستقبلة تقع بها العِدات ، ثم توجد بعد تقدم المعاد وانتظار الموعود ، فيكون حالا ، ثم يأتي عليه غير[1] زمان وجوده ، فيكون ماضيا .

والقول الثاني[2] : أن الحال هو أول الأفعال ، ويكون الأقرب إليه في الترتيب[3] المستقبل ، وتاليه الماضي . والحجة في ذلك أن المعاد بما يستقبل لا يصح إلا بما عُرف وشوهد ، حتى يتصوره الموعود ، ويكون على ثقة مما وُعد ، وإلا فليس وراء العدة معنى يرغب فيه ولا يرهب منه : لأن القلب لا يتعلق منه برغبة ولارهبة ، ويكون المستقبل أقرب إلى الحال[4] ، من قِبَل أن المستقبل يجوز مصيره إلى الحال الذي هو أول ، والماضي قد بعد ، حتى لا يجوز مساواته الحال في شيء من الأزمنة .

فإن قال قائل : فلم يخصّ[5] الماضي ببناء واحد ، لا يشركه فيه غيره ، وشورك بين الحال والمستقبل فجعل اللفظ الواحد لفعلين في زمانين ؟

فإن الجواب في ذلك : أن الأفعال التي في أوائلها الزوائد الأربع ، لما شابهت الأسماء وضارعتها في أشياء ، شُبِّهن من بعدُ بالأسماء وصرفت تصريف الاسم ، فجعل اللفظ الواحد لأكثر من معنى ، كما أن اللفظ الواحد في الاسم لأكثر من معنى ، فمن ذلك أن «العين» عين الإنسان ، وعين الركبة ، وعين القبلة ، وعين الميزان ، وعين من عيون الماء وغير ذلك ، «والرِّجل» رجل الانسان والرِّجل القطعة من الجراد ، وأشياء غير ذلك كثيرة من هذا النحو[6] ، فجعل ما ضارع من الأفعال الأسماء مضارعة تامة في اللفظ[7] لزمانين .

---

(١) كلمة : « غير » ساقطة من ى

(٢) كلمة : « الثاني » ساقطة من ى .

(٣) في ى : « التأويل » .

(٤) في ى : « الحالين » .

(٥) في ح : « خص » .

(٦) انظر معاني كلمة : « عين » في الكتاب المأثور عن أبي العميثل الأعرابي ص ٨

(٧) كلمة : « اللفظ » ساقطة من ى .

فإن قال قائل : فهلا كان أحد الزمانين الماضي ؟

فالجواب في ذلك : أن أول[1] الأفعال[2] يكون إما أن يكون المستقبل وإما أن يكون الحال ، على القولين اللذين ذكرنا . فلابد أن يكون أحد هذين اللفظين اللفظ[3] الذي في أوله الزوائد الأربع . ويكون الآخر أقرب الباقين منه . وكل واحد من المستقبل والحال أقرب إلى صاحبه من الماضي إليه فاعرفه إن شاء الله .

وأما قول سيبويه[4] : « وأما ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل» . فإن جملة الحروف تجيء لمعان أنا أذكرها .

فأولها : للإشراك بين اسمين أو فعلين . وذلك حروف العطف التي تدخل الثاني في إعراب لفظ الأول ومعناه . وهي الواو ، والفاء ، وثم ، وغيرها[5] ، كقولك : «قام زيد وعمرو » و« انطلق بكر فخالد » ، و« لقيت أخاك ثم أباك » .

والثاني : أن تكون لتعيين اسم أو فعل . فأما تعيين الاسم فبالألف واللام ، كقولك : الرجل والغلام . وأما تعيين الفعل ، فبالسين وسوف . وتكون لنفي الاسم والفعل هو : ما ، ولا ، ولن ، ولم ، وما أجرى[6] مجراهن ، تقول : مازيد أخاك ، ولا يقوم عبد الله ، ولم يقم عمرو ، ولن يذهب أخوك .

وتجيء لتأكيد الاسم والفعل ، فأما تأكيد الاسم ، فنحو[7] «إن زيداً أخوك» . وأما تأكيد[8] الفعل فلتقومَنَّ . ولأ تطلقنّ وتدخل لربط الاسم بالفعل . وإيصال الفعل إلى الاسم ، كقولك : «مررت بزيد» وقمت إلى أخيك .

---

(١) كلمة : « أول » ساقطة من د .
(٢) كلمة : « الأفعال » زيدت في ب ح
(٣) كلمة « اللفظ » ساقطة من د
(٤) سيبويه ١/ ٢ وفيه : « ولا فعل » . و « لمعنى ليس » بالواو .
(٥) كلمة : « وغيرها » ساقطة من د .
(٦) في ح « يجرى » .
(٧) كذا في د ، وفي : ب ح : « فنحو » .
(٨) في د : « وكيد » .

وتدخل لإخراج الكلام عن الواجب إلى غيره ، مثل حروف الاستفهام كقولك : هل زيد قائم ؟ .

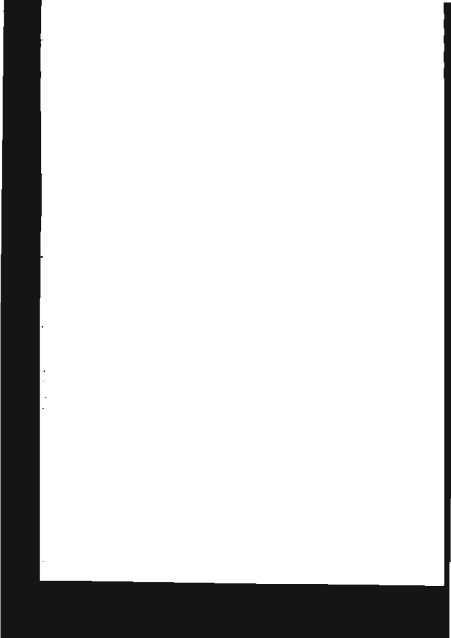
وتدخل أيضا[1] لعقد الجملة بالجملة كقولك : «إنْ يَقُمْ أقُمْ» فإن «يقم» جملة ، «وأقم» جملة ، وانعقدت[2] إحداهما بالأخرى بدخول حرف الشرط .

وما لم نذكره فهو يجرى مجراه.

---

(١) في خ : «عقدا» .

(٢) في ح : «كقولك : إن تقم أقم لأنها مثل وماهل ، وألم مثلها وانعقدت . . » .



هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية

أما قوله: «مجاري» فإنما أراد به الحركات، حركات أواخر الكلم، والدليل على ذلك قوله: «وهي تجري على ثمانية مجارٍ على النصب والرفع[1]».

فأبدل «النصب والرفع» وما بعدهما من «ثمانية»، والبدل هو المبدل منه في هذا الموضع، وأبدل بإعادة العامل، كما قال الله تعالى[2] ﴿قال الملأ الذين استكبروا منْ قومه للذين استضعفوا لمنْ آمن منهم[3]﴾ فأبدل من «الذين» وأعاد اللام.

وقوله: «وهي» كناية عن أواخر الكلم، كأنه قال: باب حركات أواخر الكلم، وأواخر الكلم تجري على ثماني حركات.

فإن قال قائل: فلم سمى الحركات «مجاري»، وهنَّ يجرين، والمجاري يُجرى فيهنَّ؟ ففي ذلك جوابان:

أحدهما: أن الحركات ــ لما كانت أواخر الكلم قد تنتقل من بعضها إلى بعض، كما تنتقل الحركة من حرف إلى حرف ــ جاز أن يُسَمَّى الحركات مجاريَ، من حيث تنتقل فيهن أواخر الكلم، وجعل كل واحدة[4] منهن[5] «مجرى»، ثم جمعها على «مجار».

والوجه الثاني: أن يكون «مجرى» في معنى جَرْي، وهو مصدر، والمصادر قد يلحق

---

(١) سيبويه ١/٢ (بولاق).
(٢) ل د: «عز وجل».
(٣) الأعراف ٧/٧٥
(٤) ي ل: «واحد».
(٥) كلمة «منهن» ساقطة من د.

أوائلها المبنية ، كما يقول : «مَضْرَب» في معنى الضَّرْب و«مفرّ» في معنى الفرار . فكأن واحد[1] المجارى في هذا الوجه «مجرى» في معنى «جرْى» .

فإن قال قائل : فلم جمع ، والمصادر لا تجمع ؟ قيل له : قد تجمع المصادر إذا كانت مختلفة أو ذُهِب بها مذهب الخلاف . وقال الله عز وجل :﴿وتظنون بالله الظنونا﴾[2] أراد : ظنونا مختلفة ، ويقال[3] : العلوم والأفهام . في أشياء لذلك[4] كثيرة . فجعل جرْى كل واحدة من الحركات خلاف جرى صواحبها ، لأن جريها ليس شيئاً[5] أكثر منها ، وهي[6] مختلفات في ذواتها ، فكأنه قال : هذا باب جرى أواخر الكلم وهى تعنى أواخر الكلم تجرى على ثمانية أنحاء من الجرى ، ثم بين ذلك بما بعده .

فإن قال قائل : فقد يروى عن المازنى[7] أنه غلّط سيبويه في قوله : «على ثمانية مجار» . وزعم أن المبنيات حركات أواخرها كحركات أوائلها ؛ وإنما الجرى لما يكون مرة في شيء يزول عنه ، والمبنى لا يزول عن بنائه ، وكان ينبغى أن يقول : على أربعة مجار على الرفع والنصب والجر والجزم ، ويدع ما سواهن .

فالجواب في ذلك ــ وبالله التوفيق ــ أن أواخر الكلم لا يوقف على حركاتهن ، وإنما تلزمهن الحركات في الدَّرج ، وليس كذا صدور الكلام[8] وأوساطها فجاز أن تصف حركات أواخر الكلم من الجرى بما لا تصف به أوائلها وأوساطها ؛ لأن حركات الأوائل والأوساط لوازم في الأحوال كلها .

ووجه ثانٍ : أن أواخر الكلم هن مواضع التغيّر ، فيجوز إطلاق لفظ المجارى عليهن ، وإن كان بعض حركاتهن لازما في حال ، ومثل ذلك تسمية «سيبويه» لأواخر الكلم

---

(١) في ب : «أحد» .
(٢) الأحزاب ٣٣/١٠
(٣) في د : «وقد قالوا» .
(٤) كلمة : «لذلك» ساقطة من ق .
(٥) في د : «بشيء» .
(٦) في ح : «وهن» .
(٧) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية ، وقيل : بكر بن محمد بن عدى بن حبيب المازنى العدوى ، من بنى مازن بن شيبان ، من أهل البصرة ، أخذ عن أبى عبيدة والأصمعى ، وأخذ عن أبى العباس المبرد والفضل بن محمد اليزيدى ، توفى عام ٢٤٧ هـ (انظر ترجمته ومراجعها في نزهة الألباء ١٨٢) .
(٨) ح د : «الكلم» .

عامة «حروف الإعراب» . وقد علمت أن المبنيات لا يعربن ، وإنما سماهن حروف الإعراب لأن الإعراب يكون فيهن[1] إذا أعربت[2] الكلمة .

وقوله[3] : «وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ ، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة ، لما يحدث فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما بنى عليه الحرف بناءً لا يزول » إلى آخر الفصل .

[قال المفسر][4] : اعلم أن سيبويه لقّب الحركات والسكون هذه[5] الألقاب الثمانية — وإن كانت في الصورة أربعاً — ليفرق بين المبنى الذي لا يزول ، وبين المعرب الذي يزول ، وإنما أراد — بالمخالفة بين تلقيب ما يزول وما لايزول — إبانة الفرق بينهما ؛ لأن في ذلك فائدة جسيمة تقريبا وإيجازاً ، لأنه متى قال : هذا الاسم مرفوع ، أومنصوب ، أو مخفوض ، علم بهذا اللفظ أن عاملا عمِل فيه يجوز زواله ، ودخول عامل آخر يُحدث خلاف عمله ، فيكتفى «بمرفوع» عن أن تقول هذه ضمة تزول ، أو تقول : عمل فيه عامل فرفعه ، ففي هذا حكمة وإيجاز فاعرفه ؛ فإن كثيراً من النحويين الكوفيين يخالفونه[6] ، ويسمون الضمة اللازمة رفعاً ، وقد عرفناك وجه الحكمة في تسمية هذا رفعا .

وقال جماعة من النحويين : غلط سيبويه في قوله : «وإنما ذكرت [لك][7] ثمانية مجارٍ ؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة» ، قالوا : من قِبَل أن ما يدخله ضرب من هذه الأربعة هو حرف ، لأن هذه الأربعة أراد بها الحركات والسكون ، وما يدخله ضرب منها حرف ، لأن الحركات لا تدخل إلا على الحروف ، ثم قال : «وبين ما بنى عليه الحرف بناء لا يزوله» . والذى بنى عليه الحرف[8] هو الحركة ، فكأنه فى التمثيل [قال][9] : لافرق

(١) فى د : «فيهن يكون» .
(٢) فى د ل س : «أعربت» .
(٣) سيبويه ٢/١ (بولاق) ، وفيه : «وبين ما يُبنى ...» .
(٤) الزيادة من ح .
(٥) فى د : «بهذه» .
(٦) فى ب د «لا يخالفونه» والصواب ما أثبتناه .
(٧) الزيادة من د .
(٨) قوله «بناء لا يزول ، والذى بنى عليه الحرف» ساقط من ق ، لانتقال النظر بعد كلمة الحرف .
(٩) الزيادة من د وسقط منها قوله «فى التمثيل» فعبارة د : «فكأنه قال» .

بين الحرف والحركة ، وهذا بعيد جداً ، لأن الفرق واقع بين الحروف والحركات بلا لبس ولا شبهة ، ولا يشك في الفرق بينهن أحد ، ولا يلتبس عليه ، إنما الوجه أن يفرق بين الحركة والحركة ، ألا ترى أن قائلاً لو قال : لا فرق بين جسم زيد وحركة عمرو ، لكان واضعاً للفرق في غير موضع الحاجة إليه ، وإنما يفرق بين زيد وعمرو[1] أو بين حركة زيد وحركة[2] عمرو .

فالجواب في ذلك : أن «سيبويه» إنما أراد : لأفرق بين إعراب ما يدخله ضرب من هذه الأربعة وبين الحركة التي يبنى عليها الحرف[3] بناء لا يزول ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه[4] كقوله : ﴿ واسأل القرية التي كنا فيها ﴾ [5] . وتصحيح اللفظ فإنما ذكرت لك ثمانية مجار ، يعني : النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف ، لأفرق بين حركة ما يدخله ضرب من هذه الضروب الأربعة : يعني بين حركة ما يدخله رفع أو نصب أو جرّ أو جزم ، فكأنه قال : لأفرق بين المرفوع والمنصوب والمخفوض والمجزوم ، وهو ما يتغير من الكلم بالعوامل التي تثبت مرة وتزول مرة أخرى ، وبين ما بني عليه الحرف بناءً لا يزول ، يعني صيغت عليه الكلمة صياغة لا يزيلها شيء من العوامل المختلفة ، نحو : فتحة « أينَ » ، وضمة « حيثُ » ، وكسرة «هؤلاءِ» ووقف « مَنْ » فاعرف ذلك ، إن شاء الله .

قال سيبويه[6] « فالنصب والرفع والجزم والجر لحروف الإعراب » إن سأل[7] سائل فقال : ما حروف[8] الإعراب ؟ فإن مذهب سيبويه يحتمل وجهين :

---

(١) كلمة « عمرو » ساقطة من ى .

(٢) في د : « وبين حركة » .

(٣) في د : « تبنى عليها الحروف » .

(٤) كلمة « مقامه » ساقطة من د .

(٥) سورة يوسف ٨٢/١٢

(٦) ٣/١ (بولاق) .

(٧) كلمة « سأل » ساقطة من ى .

(٨) في ى « حرف » .

أحدهما : أن حروف[1] الإعراب ما كان الإعراب فيه ظاهراً أو مقدراً . فالظاهر كقولك : الرجل ، والفرس ، والغلام ، والمقدر نحو قولنا : هذه الرحى والعصا ، ورأيت الرحى والعصا[2] .

والوجه الآخر : أن حروف الإعراب هي أواخر الكلم ، معربة كانت أم[3] أم غير معربة ، وإنما سميت حروف الإعراب لأن الإعراب متى كان لم يوجد إلا فيها ، ومثال هذا قولنا : الحروف الزوائد عشرة يجمعها (اليوم تنساه) ، والزوائد ما يزيد[4] على أصل الكلمة في موضعها مثل قولنا[5] : «كوثر» للرجل الكثير العطية ، الواو زائدة لأنه من الكثرة ، وليس في الكثرة واو بعد الكاف ، و«ضارب» الألف زائدة لأنه مشتق من الضرب ، وقد تكون هذه الحروف أصولا غير زائدة وإنما يراد أن الزوائد منها تكون دون غيرها ، فسميت الحروف الزوائد وإن لم تكن زوائد على كل حال ، وكذلك سميت أواخر الكلم حروف الإعراب وإن لم تكن معربة على كل حال ، لأن الإعراب يكون فيها دون غيرها ، ومثل ذلك حروف المد واللين ، وهي الواو والياء والألف ، وقد يكون بعض هذه الحروف في مواضع لغير المد واللين . وإنما سميت حروف المد واللين : لأن المد فيها دون غيرها ، وإنما المد لازم في الألف منها وشرط المد في الواو والياء اللتين للمد[6] أن يكونا ساكنين ، وقبل الواو ضمة وقبل الياء كسرة ، مثل «كافور» و«قنديل» . والواو والياء إذا حركتا فليستا للمد ، كقولك غزو وظبي ووحوحة[7] ويبرى . وكذلك الكلام في حروف البدل وماجانس ذلك .

فإن قال قائل : فإذا[8] كانت حروف الإعراب هي ماذكرتم ، فلم قال سيبويه[9] :

---

(١) في د حرف .

(٢) عبارة « ورأيت الرحى والعصا » ساقطة من ح .

(٣) في ح ى : « أو » .

(٤) في د « والزوائد هي ما زيد » .

(٥) في ح « قولك » .

(٦) سقط من د « اللتين للمد » .

(٧) الوحوحة صوت مع بحح ووحوح الكوبة : صوّت ، ووحوح البقر : زجرها ، ووحوح الرجل من البرد إذا ردد نفسه في حلقه حتى تسمع له صوتا (اللسان مادة ووح ٢/٤٧٠) .

(٨) في ى تبهير ، والبهير : الحجر الصلب ، وقيل : حجر مثل الكف ، وقيل حجر صغير ، وربما زاد فيه الألف فقالوا يبرى « (اللسان : مادة بهر ٧/١٣٦)

(٩) في ى : « قول » .

فالرفع والنصب والجر والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة . كيف خص ذلك من جملة الكلم . وقد زعمتم أن حروف الإعراب للكلم كلها معربها ومبنيها ؟ قيل[1] : قد يحتمل ذلك الوجهين اللذين ذكرناهما . فإن حمل الكلام على الوجه الأول ــ وهو أقواهما ــ كان ذلك على أن حروف[2] الإعراب ما كان فيه إعراب لفظاً أو مقدراً . والمقدر ما كان مستحقاً للإعراب ومنعه من اللفظ به استثقال اللفظ [به][3] . أو تعذره . فالاستثقال نحو : القاضى ، ومررت بالقاضى . والتعذر نحو : العصا . والرحى . لأنه يستثقل الضم والكسر فى القاضى[4] وتتعذر الحركة فى ألف عصا ورحى .

وإن حمل كلامه على الوجه الثانى ، احتمل ذلك معنيين :

أحدهما : أن يكون سيبويه أراد بقوله : «لحروف الإعراب» : لإعراب حروف الإعراب . فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . وقوله : وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة» أراد : وإعراب حروف الإعراب للأسماء المتمكنة .

والوجه الثانى : أن يكون أراد بقوله : فالرفع والنصب والجر والجزم لحروف الإعراب أى لحروف الإعراب التى فيها الإعراب . ويكون اللفظ عاماً والمراد به البعض . كما تقول الناس بنو تميم وأنت تريد بعضهم مجازاً واتساعاً .

وقوله : «وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة» .

إن سأل سائل فقال : ما الأسماء المتمكنة ؟ قيل له : كل اسم مستحق للإعراب فهو متمكن ، ثم ينقسم قسمين : قسم مستوف للتمكن كله ، وهو ما تعتقب عليه الحركات الثلاث : الضم ، والفتح ، والكسر ، ويدخله التنوين ، وقسم ناقص عن هذا وهو ما منع التنوين والخفض فلم يعتقب عليه إلا الرفع والنصب .

---

(1) ى ، ، « قيل له » .

(2) ق د « حرف » .

(3) الزيادة من ح ق د ى .

(4) ق د و ق « ياء القاضى » .

وكان بعض أصحابنا يسمى الاسم المستوفى للحركات الثلاث ، الاسم الأمكن ، فيخصه بذلك ، ويجعل كل ما استحق الإعراب[1] متمكنا .

وقوله[2] : «والأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التى فى أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة والتاء والنون والياء : مثل أفعلُ ، وتفعلُ ، ونفعلُ ، ويفعلُ» .

والألف التى فى «أفعل» هى فى الحقيقة همزة ، لأن الألف لا تكون متحركة فى حال[3] ، وإنما سمى النحويون الهمزة ألفاً ، لأنها تصور صورة الألف فى الخط إذا كانت أوله ، والهمزة لا صورة لها ، وإنما تصور بصورة غيرها .

فإن سأل سائل فقال : كيف صارت هذه الحروف أولى بالأفعال المضارعة من غيرها ؟

قيل له : أَوْلَى[4] الحروف بالزيادة فى أوائل هذه الأفعال حروف المد واللين ، وهى الحروف المأخوذة منها[5] الحركات : الواو ، والياء والألف ، فأما الألف فلا سبيل إلى جعلها أولا ، من قِبَل أنها لا تكون إلا ساكنة ، والأول لا يكون ساكنا[6] : فجعل[7] مكانها أقرب الحروف منها ، وهى الهمزة ، فاجتمع فيها — أعنى الهمزة[8] — قربها من الألف ، وكثرة وقوعها زائدة أولا ، فكانت أولى الحروف[9] بالوضع مكان الألف .

---

(1) ساقطة من ى .
(2) سيبويه ١٢/١ (بولاق) وتتمة «... الهمزة ، والتاء ، والياء ، والنون ، وذلك قولك : أفعل أنا ، وتفعل أنت . أو هى ، ويفعل هو ، ونفعل نحن» .
(3) فى ح : «بحال» .
(4) كلمة «أولى» ساقطة من ى .
(5) كذا فى ح ى د س ، وفى ب : «من» .
(6) فى ى : «إلا ساكنا» وهو خطأ .
(7) فى ى : «فيجعل» .
(8) فى د : «فاجتمع فى الهمزة» .
(9) فى د : «الحركات» والصواب ما أثبتناه .

وأما الواو فإنها لا تقع زائدة أولا في حكم التصريف ، فأبدل منها حرف يبدل من الواو كثيرا ، وهو التاء ، ومواضع بدلها من الواو كثير . منها قولهم : «تخمة» وهي من الوخامة وتهمة ، وتقى ، وتراث ، واتّعد ، إذا أردت «افتعل» من الوعد . وقولهم : «تالله» مكان «والله» .

واحتاجوا بعد هذه الحروف إلى حرف رابع . فكان أقرب الحروف من حروف[1] المد واللين «النون» ؛ وذلك أنها غنة في الخيشوم تجرى فيه كما تجرى حروف[2] المد واللين في مواضعها ، وتكون إعرابا في قولك : تفعلان ، ويفعلون ، وتفعلين ، تكون لضمير جماعة المؤنث في قولك : «فعلن» في مكان «فعلوا» ، و«قمن» في مكان «قاموا» ، وتبدل منها الألف في الوقف ، في قولك : «رأيت زيدا» فجعلوا النون هو الحرف الرابع والله أعلم .

قال[3] : «وليس في الأسماء جزم ، لتمكنها ، وإلحاق التنوين بها[4] فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا عليه[5] عليه ذهابه ، وذهاب الحركة» .

إن سأل سائل فقال : لم دخل التنوين الاسم ؟ قيل له من قبل أن الأسماء على ثلاثة أقسام : منها أن تكون على خفتها غير داخل عليها ما ينقلها إلى شبه الفعل ، ومنها ما يشبه الأفعال ، ومنها ما يشبه الحروف ، فوجب أن ترتب على هذه المراتب الثلاث ، فنون أخفها ليكون حذف التنوين علامة لما يشبه الفعل عندهم ، وحذف الحركة والتنوين ، ولزوم طريقة واحدة علامة لما يشبه الحرف . وسنبين كل ما يشبه الحرف في موضعه إن شاء الله .

فإن قال قائل : فهلا اقتصروا على الإعراب في الاسم الأخف وسكتوا ما يشبه الفعل ؟ قيل له : لو فعلوا ذلك لم يكن فرق بين ما يشبه الفعل أو بين ما يشبه الحرف .

---

(١) في د ل « حرف » .
(٢) في ح « كما تجرى في حرف » .
(٣) سيبويه ٣/١ (بولاق) .
(٤) « بها » ساقطة من سيبويه .
(٥) سيبويه « لم يجمعوا على الاسم » .

فإن قال قائل : فكيف صارت النون أولى بذلك من سائر الحروف ؟ قيل له : لأن النون غنة فى الخيشوم ، وهى أقرب الحروف وأشبهها بحروف المد واللين .

فإن قال : فلم لم[1] يدخل الجزم الاسم ؟ فإن الذى قال «سيبويه» فى ذلك : أنه لو دخل الجزم الاسم لأبطل الحركة ، وإذا أبطل الحركة زال بدخوله التنوين الذى هو لاحق بالاسم .

فإن قال : فهلاّ حذفوا بدخول الجزم التنوين دون الحركة . لأنه أول ما يصادف فحذف[2] ، إن صادف حركة حذفها . وإن صادف حرفا ساكنا حذفه ؟ قيل له : يمنع من هذا شيئان :

أحدهما : أن التنوين لو حذفه الجزم لا لتبس ما ينصرف بما لا ينصرف .

والوجه الثانى : أن التنوين شىء يصحب الحركات[3] كلها ، والعوامل إنما تغير الحركات التى يختلف بها الكلم ، والدليل على ذلك أنك تقول : «رأيت زيداً» و «مررت بزيدٍ» «وهذا زيدٌ» . فالتنوين موجود فى الأحوال كلها .

واختلفت الحركات باختلاف العوامل ، فلو جاز دخول الجزم على الاسم لكان لابد من تأثير فى [الاسم بإزالة][4] الحركة التى تختلف باختلاف العوامل ، ولا يؤثر فيما لا يختلف باختلاف العوامل ، وهو التنوين .

فإن قال قائل فى العلة الأولى[5] : فهلا أذهب الجزمُ التنوينَ فى المنصرف وحذف الحركة مما لا ينصرف ؟ قيل له : لأنه لو فعل ذلك لكان الاسم الذى لا ينصرف فى حال دخول الجزم عليه مشبها للمبنى .

---

(١) كلمة «لم» سقطت من ق .

(٢) كذا فى ى ل وفى ح : «حذف» .

(٣) فى ح : «أن التنوين آخر الحركات» .

(٤) الزيادة من د ى .

(٥) كلمة : «الأولى» ساقطة من ل .

فإن قال قائل : فقد رأينا الفعل المجزوم يشبه في الصورة الفعل المبنى على السكون وهو فعل الأمر – فإذا جاز ذلك ، فلم لا يجوز أن يدخل الجزم في[1] الأسماء المعربة ، فيستوى لفظها ولفظ الأسماء المبنية ، كما استوى لفظ الأفعال المجزومة ، والمبنية[2] على السكون ؟

قيل له : بينهما فرق ظاهر[3] واضح ، وذلك أن الموضع الذى ينجزم فيه الفعل لايقع فيه الفعل المبنى ، والفعل المبنى لايقع في الموضع الذى ينجزم فيه الفعل[4] فإذا كان كل واحد منهما لا يقع في موضع صاحبه لم يضر تشابه لفظيهما . والأسماء المبنية تقع مواقع الأسماء المعربة ، فمتى تشابه لفظاهما اختلطا والتبسا .

فإن قال قائل : فهلا حذفتم الحركة وحدها ، بدخول الجزم ، وبقَّيتم التنوين ، ثم حركتم الحرف المجزوم ، لالتقاء الساكنين ؟

قيل له : هذا يفسد من وجهين [جيدين][5].

أحدهما : أن التنوين فرع ، وإنما أتى به لقوة المتحرك ومزيته على غيره ، فإذا دخل[6] ما يحذف الحركة ويزيلها ، كان أولى بحذف التنوين . والوجه الثانى : أنّا لوحذفنا الحركة ثم حركنا ، لالتقاء الساكنين لعاد لفظه إلى لفظ غير المجزوم فلم يصح الجزم فيه ، لأنه لا يسلم سكونه ، لما يوجبه التنوين من الحركة إذا سكّنّا ، ولم نكن لندخل عاملا على اسم فيحدث[7] فيه ما لايسلم له أبدا .

فإن قال قائل : أليس المجزوم قد يتحرك لالتقاء الساكنين إذا قلت : « لم يقم الرجل » ؟ قيل له : بلى ، وليست هذه الحركة بموجودة[8] في كل حال ، وإنما هى عارضة ،

(١) كلمة : « في » ساقطة من ح .

(٢) في ن ى : « والمبنى » .

(٣) كلمة : « ظاهر » ساقطة من ح ى د .

(٤) العبارة من قوله : « لا يقع فيه الفعل ... » حتى هذا الموضع سقطت من ى ، د ؛ لانتقال النظر .

(٥) الزيادة من د .

(٦) في ب : « أدخل » .

(٧) في ن : « فيحدث » .

(٨) في د : « بموجودة » .

توجد فيه إذا وليه ما فيه الألف واللام ، أو ساكن غير ذلك ، ولو فصلت بينهما سلم الجزم ، ولم يضطر إلى تحريكه .

والتنوين لازم للاسم فى أوليته ، فلو دخل الجازم وحذف الحركة لم يسلم السكون ؛ لما يوجبه التنوين من الحركة فلم يصح دخوله ؛ لأنه لا يصح تأثيره فى أولية الأسماء .

واحتج بعض أصحابنا ، وحكى[1] عن «المازنى» أنه قال : لم يدخل الأسماءَ الجزمُ لأنه لا يكون[2] إلا بعوامل ، يمتنع دخولها على الأسماء من جهة المعنى ، نحو : «لم» «ولما» «وإن» للمجاز وماجرى مجراهن فاعرف ذلك إن شاء الله .

قال سيبويه[3] : «والنصب فى المضارع[4] من الأفعال « لن يفعل » ، والرفع «سيفعل» ، والجزم «لم يفعل» وليس فى الأفعال المضارعة جر،كما أنه ليس فى الأسماء جزم لأن المجرور داخل فى المضاف إليه معاقبٍ للتنوين ، وليس ذلك فى هذه الأفعال» .

قال أبو سعيد[5] : قد اشتمل هذا الفصل على أشياء محتاجة إلى تفسير وتعليل ، فنبدأ منها بشرح إعراب الأفعال المضارعة ، وبالله التوفيق .

اعلم أن الأفعال كلها حكمها التسكين ووقف الأواخر ، من قِبَل أن العلة التى من أجلها وجب إعراب الأسماء غير موجودة فيها ، لأن العلة فى إعراب الأسماء هى الفصل بين فاعليها ومفعوليها الذين يجوز أن يكونوا فاعلين ولغير ذلك من الفصول لا توجد[6] فى الأفعال إلا أن الأفعال ، تنقسم ثلاثة أقسام :

منها : الفعل المضارع الذى قصدنا إلى إبانة علة إعرابه وقد شابه الأسماء من جهات :

منها أنك إذ قلت : «زيد يقوم» فهذا يصلح لأحد زمانين مبهما فيهما ، كما أنك إذا

---

(١) فى ح ، د «يحكى» .
(٢) فى د : «لا يكون الجزم» .
(٣) سيبويه ١/٣/١ (بولاق) .
(٤) تكملة : «المضارع» من ى .
(٥) فى د ح : «المفسر» .
(٦) سقطت «لا» من ى .

قلت : «رأيت رجلاً» فهو لواحد من هذا الجنس مبهماً فيهم غير متحصل على معين ، ثم يدخل على الفعل المضارع المبهم في الزمانين ما يقصره على أحدهما ويخلصه له كقولك : «زيد سيقوم» و« سوف يقوم » كما أنك إذا أدخلت على الواحد المبهم في جنسه من الأسماء الألف واللام[1] قصراه على واحد بعينه واشتبها بوقوعهما أولا مبهمين وتعينهما بحروف تبينهما .

ووجه ثان من المضارعة : وهو أن الفعل المضارع إذا وقع خبراً لإن صلح دخول اللام عليه كقولك « إن زيداً ليذهب » كما صلح دخول اللام على الاسم إذا قلت : «إن زيداً لذاهب» . فإذا كان الخبر فعلا ماضياً امتنع ذلك فيه ، لاتقول « إن زيداً لذهب » فلما اشترك الاسم والفعل المضارع في دخول اللام في هذا الموضع وامتنع دخولها على غيره من الأفعال ، علمنا أن بين الفعل المضارع والاسم ملابسة غير موجودة لسائر الأفعال .

ووجه ثالث : وهو أن الفعل توصف به النكرات كقولك : «مررت برجل يقوم» ويكون خبراً كقولك : «إن زيداً يقوم» و«كان زيد ينطلق» كما يكون ذلك في الاسم إذا قلت : «مررت برجل قائم» و«كان زيد منطلقاً» فلما وقع موقعه صار مثله في هذا الوجه .

فاجتمع للفعل المضارع مشابهة الاسم من هذه الوجوه التي ذكرناها دون غيره من الأفعال فَفُضِّل على سائر الأفعال ، بأن أعرب ، لما بان به من هذه المشاركة للاسم واختص به دون نظائره .

هذه ثلاثة أوجه من المضارعة ، وبقي وجهان : المساواة في العدة والرتبة ، وأن ألف الوصل لا تدخل على المضارع كما دخلت على الماضي والأمر .

فإن قال قائل : كيف صار الفعل أولى بالإعراب لمشاركة الأسماء المعربة دون أن تبنى الأسماء التي حقها أن تعرب لمشاركة الأفعال المبنية ؟ فإن الجواب في ذلك : أن الأفعال إنما شاركت الأسماء في معان هي للأسماء دونها ، لأن الأصل في الصفات والأخبار إذا قلت :

---

[1] في د : « اللام والألف » .

«مررت برجل يقوم» و«إن زيداً لا يقوم» ، هو الاسم ، والأفعال داخلة عليه ، فلما شابهت الأفعال الأسماء فيها للأسماء دونها ، أعطيت ما للأسماء ولم نعط الأسماء ما للأفعال . ووجه آخر : وهو أنا لو بنينا الأسماء على السكون ، لمضارعة الأفعال بطل الإعراب الذي يضطرنا إليه الفصل بين المعاني في الأسماء .

فإن قال قائل : فإذا أعطيتم الأفعال الإعراب لمضارعتها[1] الأسماء ، فلم أعربتموها في المواضع التي لا تقع الأسماء فيها[2] ، إذا قلتم : « لن يقوم » « ولم يذهب » ، وغير ذلك من المواضع التي لا يحسن وقوع الأسماء فيها ؟ فإن الجواب في ذلك : أن عوامل الأفعال في كل موضع مخالفة لعوامل الأسماء في المواضع كلها ، فإذا وجب إعراب الأفعال ، فليس يجوز أن نعربها بما أعربنا به الاسم[3] ، وإذا كان ذلك كذلك ، فلابد من عوامل لها ، لا تقع الأسماء بعدها .

ووجه ثان : أن الفعل المضارع قد شابه الاسم بالزوائد التي في أوله ، فاستحق بذلك أن يكون معربا ، وأين[4] وجد على هذه الصورة وبهذه الصيغة[5] استحق الإعراب ، للزوائد في أوله ، وليس الزائد[6] هو الذي أعربه ، ولكن هو الذي سوغ أن يُدخل عليه العوامل فتعربه ، ونظير هذا أنا نقول : إن مالا ينصرف إذا دخل عليه الألف واللام ، أو أضيف ، حرك بالحركات الثلاث ، فليست الألف واللام والإضافة هن اللاتي[7] حركته ، ولكنهن سوغن دخول الحركات الثلاث عليه ، وهيأنه لذلك .

فإن قيل : فهلاً أعطيتم الفعل جميع ما للاسم ، من الرفع والنصب والجر ، والتنوين ، لمضارعته الاسم ، كما أعطيتم الأسماء المبنية ، لمضارعة الحروف ــ السكون الذى للحرف[8] نحو « مَنْ » و « كَمْ » وأشباه ذلك ؟ فإن الجواب في ذلك : أن الحروف هي

(١) في ح د ق : « للمضارعة » .
(٢) في ق : « فيها الأسماء » .
(٣) في د : « الأسماء » .
(٤) في د : « فأين » .
(٥) في ق : « الصورة » .
(٦) في ق : « الزوائد » .
(٧) في د : « اللواتي » .
(٨) في د : « للحروف » .

ساكنة فقط ، والسكون هو وجه واحد ، فإذا ضارعها اسم ، أعطى بحق المضارعة شيئاً هو في الحروف ، وليس فيه إلا السكون ، فسكن فقط ، والأسماء فيها ثلاث حركات وتنوين ، فإذا ضارعها الفعل أعطى[1] بحق المضارعة بعض ما في الاسم ، ولم يبلغ من قوته ، وهو فرع على الاسم ، ومشبه به أن يكون مثله في جميع أحواله ، وقد أمكن أن يعطى بعض ما فيه ، ليدل على موضع المشابهة .

فإن قال قائل : فبماذا ترفع الأفعال المضارعة ؟ قيل له : لوقوعها في[2] موقع الأسماء ، سواء كانت الأسماء التي وقعت الأفعال موقعها ، مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مخفوضة ، وذلك قولك : « جاءني رجل يضحك » و« رأيت رجلاً يضحك » ، و« مررت برجل يضحك » .

فإن قال قائل[3] : فلم كانت الأفعال مرفوعة بوقوعها موقع أشياء مختلفة الإعراب ، من مرفوع ، ومنصوب ، ومخفوض ؟ قيل [له][4] : من قبل أن العوامل التي للأسماء ، لا تعمل في الأفعال ، ولا تتسلط عليها ، فلم يعتبر اختلاف إعراب الأسماء في إعراب الأفعال ، إذ[5] كان لا تأثير لذلك في الأفعال ، وَرُفِعَ الفعلُ ، لوقوعه موقع الاسم .

فإن قال قائل : فلم صار الرفع أولى به ؛ بوقوعه موقع الاسم ؟

قيل له : من قِبَل أن وقوعه موقع الاسم ، ليس بعامل لفظي ، فأشبه الابتداء ، الذي ليس بعامل لفظي .

فإن قال قائل : فإذا زعمتم أن الأفعال ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء ، فلم قلتم : « كاد زيدٌ يقوم » ، و« جعل زيدٌ يقولُ » ، و« أخذ زيد يقول كذا وكذا » ، وهذه مواضع لا تقع الأسماء موقعها ، لا تقول : « كاد زيد قائماً » ولا « جعل زيد قائلاً » ، ولا « أخذ زيد ذاهباً » ؟ قيل له في ذلك وجوه : منها أن « كاد زيد يقوم » في موضع « كاد زيد قائماً » ، وإن

(١) في د . « أعطى أعمل » .
(٢) كلمة « في » ساقطة من ح .
(٣) « قائل » ساقطة من ح .
(٤) الزيادة من ح د .
(٥) في ل ى « إذا » .

كان لا يستعمل الاسم بعده . كما أن قولك : « عسى زيدٌ أن يقوم » فى تقدير « عسى زيدٌ القيام » ؛ لأن أنْ الخفيفة والفعل ، بمنزلة المصدر ، وفى تقديره وإن كان المصدر غير مستعمل فى « عسى » ، وكما أن قولك : « لا تأتنى فأشْتُمَك » ينتصب على تقدير : فأن أشتمك ولا يجوز إظهاره والتكلم به ، وإن كان الفعل معرباً على تقديره ، كذلك الفعل فى « كاد » مرفوع على تقدير وقوعه موقع الاسم ، وإن كان الاسم لا يجوز استعماله وإظهاره فيه .

ومنها أن ارتفاع الفعل — فى هذه المواضع التى ذكرناها — غير ناقض لما أصَّلناه ؛ وذلك أنا إذا قلنا : إن الفعل يرتفع ، بوقوعه موقع الاسم فلا يلزمنا بهذا ألا يرتفع إلا بوقوعه موقع الاسم ، كما أنا نقول : إن الفعل ينجزم بلم ، وينتصب بلن ، ولا يلزمنا ألا ينجزم إلا بلم ولا ينتصب إلا بلن ، وذلك أنا إذا ذكرنا أحد العوامل فى رفع ، أو نصب ، أو جزم ، لم يلزم ألا يكون فى الكلام عامل غيره لذلك الشىء ، ولكن يجب متى جعلنا عاملا لشىء من الإعراب فى حال ، أن نجعله عاملا أين وُجد[1] على تلك الشريطة ، وبذلك الوصف .

فإن قال قائل : فهبكم غير ناقضين لما أصَّلتم ، ولا تاركين لما قلتم ، فَلِمَ رفعتم الفعل بعد « كاد » وأخواته اللاتى ذكرناها ؟ قيل له فى ذلك — غير ما تقدم — وجهان آخران :

أحدهما : أن « كاد » لما لم يكن عاملا فى الفعل تعرَّى الفعل من العوامل اللفظية ، فناسب الأفعال التى تقع مواقع الأسماء ، فى تعرِّيها من ذلك ، فرفع بهذه المناسبة .

والوجه الثانى : أن « كاد » لا تستغنى باسمها — إذا أردت هذا المعنى — ولا أخواتها ، فأشبه « كان[2] » وأخواتها ، و« إنَّ » وأخواتها ، وكل ما يحتاج إلى خبر ، فرفع الفعل الذى لا يستغنى اسم « كاد » عنه ، كما رفع[3] فى « كان » وأخواتها ، وسائر ما ذكرنا .

---

(١) « أين وجد » ساقطة من ق .

(٢) فى ى : « كاد » .

(٣) كلمة : « رفع » ساقطة من د .

ووجه ثالث أيضاً : وهو أن « كاد زيد يفعل » إنما أصله : « يفعل زيد » . ودخلت كاد تقريبا لهذا بعينه ، ومشاركة له ، ولم يكن مما يجوز أن يُعمل فيه فبقي على أصله .

فإن قال قائل : فلم رفعتم الفعل بعد السين وسوف ولا يقع الاسم بعدها ؟ قيل له : السين وسوف إذا دخلا على الفعل صارا من صيغة الفعل بمنزلة الألف واللام إذا دخلا على الاسم ، وذلك [أنهما[1]] إذا دخلا[2] على الفعل خلَّصاه للمستقبل بعينه كتخليص[3] الألف واللام الاسم لواحد بعينه[4] . ولم يدخلا لتغيير معنى فيما دخلا عليه ، وإنما دخلا لتحصيل المعنى لنا ، وتعريفه إيانا ، ولم يغير المعنى في نفسه ، وإنما العوامل هي الأشياء التي تدخل على الألفاظ بعد حصول معانيها ، فتفرها على ما كان يعرفه المخاطب من معانيها . فاعرف ذلك إن شاء الله .

فإن قال قائل : بماذا تنصبون الأفعال المضارعة ؟ قيل له : جملة ما ينتصب به الأفعال المضارعة[5] أربعة أحرف ، وهي : أنْ الخفيفة ، ولن ، وكي ، وإذن . أما أنْ الخفيفة فهي أُمّ الحروف في هذا الباب ، والغالبة عليه ، والقوية فيه ، وهي إذا وقعت على الأفعال المضارعة خلصتها[6] للاستقبال ونصبتها ، فأما علة نصبها ، فمن قِبَل أنْ « أنْ » وما بعدها من الفعل بمنزلة المصدر كما أنّ « إنّ » المشددة وما بعدها[7] من الاسم والخبر ، بمنزلة اسم واحد ، فلما كانت المشددة ناصبة للاسم جعلت هذه ناصبة الفعل .

---

(١) الزيادة من د ل .

(٢) عبارة « على الاسم وذلك أنهما إنما دخلا » ساقطة من ح لانتقال النظر .

(٣) في د : « كإخلاص » .

(٤) عبارة « كتخليص الألف واللام الاسم الواحد بعينه » سقطت من ق لانتقال النظر .

(٥) عبارة « ما ينتصب به الأفعال المضارعة » ساقطة من ق .

(٦) في م : « خلصتها » .

(٧) عبارة « من الفعل بمنزلة المصدر ، كما أن « إنَّ » المشددة وما بعدها » ساقطة من ، ق لانتقال النظر .

فإن قال قائل : فلم لا تنصبون بها ، إذا جعلتموها والفعل كالمصدر فى قولك[1] : « يعجبنى ما تصنع » ؟ فإن الجواب فى ذلك : أن أصحابنا قد اختلفوا فى « ما » إذا كان الفعل بعدها ، فكان الأخفش[2] لا يجيز أن تكون « ما » إلا اسما ، إذا كانت كذلك ، فإن كانت معرفة فهى بمنزلة « الذى » عنده والفعل فى صلتها ، كما يكون فى صلة « التى » فترفع كما يُرفع الفعل إذا وقع صلة للذى[3] ، أو تكون نكرة فى تقدير شىء ، فيكون الفعل[4] صفة لها فيرتفع كما يرتفع الفعل إذا كان صفة لشىء لا يجعلها حرفا ، مثل « أنْ » فلا يلزمه هذا السؤال .

وأما سيبويه فقد أجاز أن تكون « ما » بمنزلة « أنْ » ويكون الفعل الذى بعدها صلة لها ، والجواب على مذهبه فى الفصل بينهما ، أنَّ « أنْ » المخففة ، شبهت فى الفعل بالمشددة فى الاسم لفظا ومعنى ، وإن كان لفظها ناقصاً مخففاً ، والدليل على ذلك أنهم يستقبحون « أنْ » « أنْ تقوم خير لك » كما يستقبحون : « إنَّ أنَّ زيداً قائم يعجبنى » فى معنى : إنَّ قيام زيد يعجبنى ، فلما كان المعنى الذى نصبنا به[5] ما بعد « أنْ » الخفيفة من التشبيه مفقوداً فى « ما » لم ينتصب بها[6] . ومما يفرق بين « ما » و « أنْ » « أنَّ » « أنْ » لا يليها إلا الفعل و « ما » يليها الاسم والفعل فى معناها مصدراً ، فالفعل قولك : « يعجبنى ما تصنع » أى : يعجبنى صنيعك ، والاسم « يعجبنى ما أنت صانع » أى : صنيعك ، وكل حرف يليه الاسم مرة والفعل مرة ، لم يعمل فى واحد منهما .

وأيضا فإنا إذا جعلنا « ما » حرفا ، وجعلنا الفعل بعدها صلة لها أدت عن معناها ، إذا

---

(١) فى د : « قولكم » .

(٢) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ، من أئمة نحاة البصرة ، أخذ عن سيبويه وعن طريقه عرف كتاب سيبويه ، قرأه عليه أبو عمر الجرمى وأبو عثمان المازنى وتوفى عام ٢١٥ هـ (انظر ترجمته ومراجعها فى نزهة الألباء ١٣٣) .

(٣) عبارة : « فترفع كما يرفع الفعل إذا رفع صلة الذى » ساقطة من ى ل .

(٤) فى ى ، د « صلة » .

(٥) فى د : « نصبنا » .

(٦) فى د « ينتصب بها » .

جعلناها اسما . وجعلنا ما بعدها صفة [لها[1]] أو صلة . إذا قلت : « يعجبني ما صنعت » فلما كانت مؤدية حرفا . معناها اسما . لم تخالف بينهما وليس لأنّ إلا حالة واحدة .

وبعض العرب ربما رفعوا ما بعد أنْ تشبيها « بما » وقد[2] روى عن « ابن مجاهد »[3] أنه قرأ ﴿ أن يُتمُّ الرضاعة[4] ﴾ .

قال الشاعر :

يـا صـاحبي فـدت نفسي نفوسَكُـما ... وحيثـما كنتـما لاقيتُـما رَشَـدا
أنْ تحمـلا حـاجـةً لي خف محملها ... وتصنعـا نعـمـة عنـدي بهـا ويـدا
أن تـقـرآن عـلى أسـماءَ ويحَـكُـما ... منى السـلامَ وألاّ تشعـرا أحـداً[5]

والمعنى فيه : أسألكما أن تحملا .

وأما « لَنْ » فزعم سيبويه أنه حرف ناصب . بمنزلة أن وهو[6] نقيض « سوف » وذلك أنك إذا قلت « سوف أقوم » فضدُّ هذا أن يقول القائل : « لن تقوم » وإنما نَصَبَتْ تشبيهاً بـ « أن » .. وشبهها « بأن » أنها يقعان للمستقبل في الأفعال المضارعة . التي في أوائلها الزوائد الأربع .

---

(١) الزيادة من د .

(٢) ساقطة من د ح .

(٣) أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد . ولد عام ٢٤٥هـ وتوفي عام ٣٢٤هـ من أشهر كتبه : كتاب القراءات الكبير . وكتاب : القراءات الصغير (انظر غاية النهاية في طبقات القراء) .

(٤) سورة البقرة ٢/٢٣٣

(٥) قال البغدادي في الخزانة ٣/٥٦٢ ، « الأبيات الثلاثة قلما خلا منها كتاب نحو . ومع كثرة الاستعمال . لم يعزها أحد إلى شاعر » وانظر العيني على الخزانة ٤/٣٨٠ وشواهد المغنى للسيوطي ٣٧ والإنصاف ٣٢٩ وابن يعيش ٧/١٤

(٦) في ب : « وهي » .

وروى عن « الخليل » روايتان في « لَنْ » ، أحداهما مثل القول الذى ذكرناه ، والثانية أنها كانت « لا أنْ » فحذف وخفف لكثرته . كما قالوا : « أَيْش » و« وَيْلُمِّه » والأصل « أي شيء » و« ويل أُمِّه » .

واحتج سيبويه مبطلا لهذا القول فقال : لو كان معنى « لن[1] » لا أن ، لما جاز أن تقول : « زيداً لن أضربَ » ، كما لا يجوز « زيداً لا أن أضربَ » ؛ لأن ما في صلة أن لا يعمل فيما قبله .

وللمحتج عن « الخليل » أن يقول : إن الحرفين إذا رُكِّبا قد يتغير[2] معناهما منفردين ، من ذلك أنك تقول : « لوجئتنى لأكرمتك » فإنما امتنعت من إكرامه ؛ لامتناع مجيئه ، و« لو » يمتنع بها الشيء لامتناع غيره ، فإذا أدخلت على « لو » « ما » ، أو « لا » ، استحال معناها الأول ، وصارت بما بعدها للتحضيض ، نحو قول الله عز وجل : ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا بالملائكة[3] ﴾ وقوله [تعالى][4] ﴿ لولا أخرتنى إلى أجل قريب ﴾[5] والمعنى : هلاَّ ، و« لولا » قد يكون لها معنى آخر ، وهو أن يمتنع الشيء بها[6] لوقوع غيره ، كقولك : « لولا عبد الله أتيتك » فإنما امتنع الإتيان من أجل المحذوف بعد عبد الله ، والمعنى لولا عبد الله قائم ، أو عندك ، أو نحو ذلك ، فبذلك المعنى المضمر ، ومن أجله امتنع إتيانه ، فقد رأينا حروفاً يتغير معناها ، بتركيب غيرها معها . فيقول المحتَج للخليل : إن معنى « لنْ » لا أن ، إلا أنا إذا ركبنا أن مع « لا » لم يكن الفعل صلة لها ، كما يكون صلة لأن[7] ، وصارت بمنزلة « لم » في أن الفعل الذى بعدها ليس بصلة لها .

---

(١) في ى . « لأن » .

(٢) كذا في د . وفي ب : « قبل أن يتغير » .

(٣) سورة الحجر ٧/١٥

(٤) التكملة من د

(٥) سورة المنافقون ١٠/٦٣

(٦) في ح : « بها الشيء » .

(٧) هنا إضافة في هامش ب في نصها : « كما لا تكون صلة للن » .

فإن قال قائل : فإذا كان أصلها : « لا أن » ، فهلاّ جاز استعمالها على أصلها ، كما جاز أن يقال : « أي شيء » ، و « ويلُ أمه[1] » ، فيستعملا[2] على أصولها ؟ قيل له المخفف والمحذوف على ضربين :

أحدهما : يجوز استعماله على أصله ، والآخر متروك استعماله ، غير جائز إجراؤه على أصله ، لترك العرب لذلك ، ولغيره من العلل التي لا يتسع الموضع لها . فمن المحذوف الذي يجوز ردُّ ما حذف منه ما ذكرناه وهو « أي شيء » و « ويلُ أمه » وما لا أحصيه كثرة .

وما لا يجوز استعماله على أصله قولنا : « كينونة » و« قيدودة[3] » و« مَيلولة » وما كان من المصادر نحو ذلك ، والأصل فيه[4] عندنا « فَيْعلولة » « كَيْنونة » و« مَيْلولة » و« قَيْدودة » وخُفّف كما يخفف في « سيِّد » فيقال : « سَيْد » ، وفي « لَيِّن » فيقال : « لَيْن » ، إلا أنه لا يجوز في « كينونة » وبابها إلا التخفيف ، وترك الإجراء على الأصل ، ومن ذلك ما ينصب بإضمار « أن » مع الفاء والواو في قولنا[5] : « لا تأتنا فنهينك » ، و« لا تقرب الأسد فيأكلك » و« لا تنه عن شيء وتأتي مثله »[6] هذا كله بإضمار « أنْ » ولا يحسن إظهارها .

فقد وضح بما قلنا أن المحذوفات تنقسم قسمين : أحدهما جائز ردُّ ما حذف منه ، والآخر قبيح ، وكذلك « لن » على ما ذكرنا من حجة هذا المحتج مخففة من « لا أنْ » وقبيح استعمال « لا أنْ » والقول هو الأول لأن « لن » إذا أفردت لها حكم غير متعلق بحكم « أنْ » كحرف واحد موضوع لمعناه[7] .

---

(١) العبارة من أول قوله : « فإن قال قائل » حتى هذا الموضع ، ساقطة من ي .

(٢) كلمة : « فيستعملا » ساقطة من ح .

(٣) انظر اللسان (قعد) ٣٤٥/٤

(٤) كلمة « فيه » ساقطة من د .

(٥) د : قولك .

(٦) هذا صدر بيت وعجزه : « عارٌ عليك إذا فعلت عظيمُ » وينسب للمتوكل الكناني ، وللمتوكل الليثي ، وللأخطل ، ولسابق البربري ، ولحسان بن ثابت ، والطرماح ، ولأبي الأسود الدؤلي . والأصح نسبته إليه : (ديوانه ١٣٠) وانظر سيبويه ٤٢٤/١ وابن يعيش ٢٤/٧ وخزانة الأدب ٦١٧/٣ وشواهد المغني للسيوطي ٦٤ ؛ ١٩٤ والمقتضب ١٦/٢ والدرر اللوامع ٩/٢

(٧) عبارة : « والقول هو الأول ... موضوع لمعناه » ساقطة من ح د .

وزعم الفراء أن « لن » و « لم » و « لا » أصلها واحد . وأن الميم والنون مبدلتان من الألف في « لا »[1] وهذا ادعاء شيء لا نعلم فيه دليلا . فيقال للمحتج عنه . ما الدليل على ما قلت ؟ فلا يجد سبيلا إلى ذلك[2] .

فأما « كي » فإن الذي ينتصب بعدها من الفعل المضارع على وجهين : أحدهما : أن تكون هي الناصبة ، وهي حرف ، وإنما نصبت من قِبَل أن الذي يقع بعدها مستقبل ، فشابهت « أنْ » في وقوع « ما » بعدها مستقبلا ، وفي جعل « كي » حرفا بمنزلة « أنْ » ونصب بها نَفْسها ، أدخل عليها اللام ، كما يدخلها على « أنْ » فيقول « أتيتك كي تكرمني » و « أتيتك لكي تكرمني » ، كما تقول : « أتيتك لأن تكرمني » ، فدخول اللام عليها دلالة على[3] أنها بمنزلة « أنْ » .

ومن العرب من يقول « كَيْمه » فيُدخل على « كي » « ما » في الاستفهام ، ويحذف الألف من « ما » كما يدخل حروف الجر على « ما »[4] في الاستفهام ، ويحذف ألفها نحو : لِمَ وبِمَ وعَمَّ ومِمَّ وفيمَ ، فلذلك[5] قال : « كيْم » جعل « كي » بمنزلة اللام ، وفي ، وعن ، وسائر حروف الجر ، ونصب الفعل بعدها بإضمار « أنْ » كما ينصب بعد اللام بإضمار « أنْ » إذا قال « أتيتك لتكرمني » وإنما المعنى[6] « أتيتك لأن تكرمني » ، كذلك « كي » في هذا القول إذا قلت : « أتيتك كي تكرمني » والمعنى : كي أن تكرمني والدليل على ذلك قول « جميل » في إحدى الروايتين :

فقالت : أكلَّ الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغرّ وتخدعا[7]

---

(1) في د . « من لا » .
(2) في د . « لن يجد سبيلا » .
(3) كلمة . « على » ساقطة من د .
(4) كلمة : « ما » ساقطة من ى .
(5) في د . « علما » .
(6) د ح : « لالمعنى » .
(7) انظر ديوان جميل ٦٢ بيروت والخزانة ٣/٥٨٤ والهمع ٢/٤٤ ؛ ٤/٣٧٦ والمغنى ٦٤٩ وشواهد المغنى للسيوطى ١٧٢ والجمع ٢/٥ والدرر اللوامع ٢/٥

ويروى : « لسانك هذا كي تغر وتخدعا » .
و « ما » زائدة في إنشاد من أنشده « كيما أن » .

وروى « أبو عبيدة »[1] عن « الخليل » أنه قال : لا ينتصب شيء من الأفعال المضارعة ، إلا بأن مضمرة أو مظهرة ، في : كي ، وإذن ، ولن ، وغير ذلك ، فاعرفه إن شاء الله[2] .

وأما « إذن » فإنها إذا وقعت أولاً نصبت ، وإنما ينصب بها لأنها تكون جواباً ، وما بعدها مستقبل لا غير ، وذلك إذا قال لك إنسان : أنا أودُّك . قلت : « إذنْ أكرمَك » وإنما أردت إكراماً توقعه في المستقبل ، فصارت بمنزلة « أنْ » في وقوعها للمستقبل من الأفعال ، إلا أنَّ « إذن » لها ثلاثة أحوال :

حال تعمل [فيه][3] لا غير ، وحال يجوز إعمالها وإلغاؤها ، وحال يقبح إعمالها .

فأما الحال التي تعمل [فيها] لا غير ، فأن تقع مبتدأة ، ليس قبلها ما يعْتمِد عليه ما بعدها ، مثل قولك : إذن أكرمك ، إذن أسرُّك قال الشاعر :

ارْدُدْ حمارك لا تَنْـزِعْ سَوِيَّتَـه إذنْ يُردُّ وقيدُ العيرِ مكروبُ[4]

وأما الحال التي يجوز إعمالها وإلغاؤها فأن يكون قبلها واو أو فاء ، وذلك قولك : « أنا أخوك فإذن[5] أذهبَ عنك ، وأذهبُ عنك » .

وكذلك قال الله عز وجل : ﴿ وإذًا لا يلبثون خلافك إلا قليلا ﴾[6] . وفي قراءة ابن

(١) أبو عبيدة : معمر بن المثنى التيمي ، أعلم الناس بأيام العرب وأخبارها ، وأكثرهم رواية ، توفي سنة ٢١٠هـ . انظر ترجمته في طبقات الزبيدي ١٩٢

(٢) في د « إن شاء الله تعالى » .

(٣) الزيادة من د .

(٤) قائله : عبد الله بن عنمة الضبي : سيبويه ١/٤١١ والخزانة ٣/٥٧٦ وروايته فيها : « اردد حمارك لا يرتع بروضتنا » ووردت بهذه الرواية في السيرافي والمقتضب ٢/١٠ وديوان الحماسة ١/١٤٧ والمفضليات ٣٨٢ والأصمعيات ٢٦٧ وابن يعيش ٧/١٦

(٥) كتب « إذن » بالنون في ح ى ل وبالألف « إذا » في ب .

(٦) الإسراء ١٧/٧٦

مسعود : « لايلبثوا » تشبَّه أصحابنا « إذن » فى الحروف الناصبة بـ « ظننت » وأخواتها فى الأفعال العاملة . وذلك أن « ظننت » متى تقدمت على مفعوليها عملت لاغير ، كقولك : « ظننت زيدا قائما » وإذا قدم عليها المفعولان أو أحدهما [فيها][1] جاز الإعمال والإلغاء جميعاً ، وكذلك « إذن » إذا تقدمت عملت لا غير . وإذا تقدمتها الواو والفاء جاز فيها الإعمال والإلغاء .

فإن قال قائل ما العلة التى من أجلها جاز الإلغاء فى « ظننت » و« إذنْ » إذا كان على الحد الذى وصفته ؟ فالجواب فى ذلك : أنك إذا قلت : « ظننت زيداً منطلقاً » فقد بدأت بفعل لابد من إعماله : لأنه واقع على ما بعده . وذلك قولك : « ظننت زيداً منطلقا » فإذا قدمت زيداً فقد بدأت به على لفظ اليقين والإخبار . فجاز على أن يجرى على سنن ابتدائك . ويلغى الفعل المتأخر إذا كان مما يلغى : لأن الأول قد تعلق لمعنى[2] يوجب رفعه ، وذلك قولك : « زيد ظننت منطلق » ، و« زيد منطلق ظننت » ، كأنك قلت : زيد منطلق فى ظنى . كما تقول : زيد منطلق عندى ، وأنت تريد فى رأيى واعتقادى . وهذا كلام مستعمل ، أعنى إذا قلت : زيد منطلق عندى وأنت تريد : فى ظنى واعتقادى . فإذا نصبت مع التقديم فقلت : « زيداً ظننت منطلقا . وزيدا منطلقاً ظننت » . فكأنك قدمت اللفظ مريدا لتأخيره معتمداً على الظن الذى أخرته .

وكذلك « إذن » بعد الواو والفاء تجرى هذا المجرى . وذلك لأن الواو والفاء لا تكونان إلا متعلقتين بما قبلهما و« إذنْ » إذا كان[3] قبلها محتاجاً إلى ما بعدها لم تعمل . وذلك قولك : « زيد إذن يقومُ » ، و« إن زيداً إذنْ ينطلق » ، « والله إذن لا يقومُ » ألغيت « إذن » لحاجة ما قبلها إلى ما بعدها . فإذا كان قبلها واو أو فاء . وجعلت الكلام الذى بعدها فى تقدير الحاجة إلى ما قبلها ألغيت « إذنْ » : لأن الواو للعطف . فكأنَّ ما بعد

(١) الزيادة من ر .
(٢) فى ر : « بمعنى »
(٣) [« إذا كان » ساقطتان من ى .

« إذنْ » من تمام ما قبلها وإذا جعلت الواو مستأنفة جعلت لها[1] حكم نفسها وصارت كجملة معطوفة على جملة .

ونُبيِّنُ هذا المعنى بمسألة تقول : « زيد يقوم وإذن يكرمُك » . إذا عطفت « وإذن يكرمك » على « يقوم » الذى هو الخبر ألغيت إذن من العمل ، وصار بمنزلة قولك : «زيد إذن يكرمك» ، لأن المعطوف على الشىء يقع موقعه ، ويصير خبراً لزيد ، بمنزلة « يقوم » ، فكأنك قلت : « زيد يقوم ويكرمك » ، فى تقدير اللفظ . وإذا لم تعطف « وإذن يكرمك » على الخبر ، وجعلته عطفاً على الجملة المتقدمة نصبت ما بعدها وصار لها حكمها إذا ابتدأت ولم يتقدمْها كلام ، وكان بمحل قولك : « زيد قائم وعمرو منطلق » «زيد منطلق وأبوه يكرمك» جعلت الثانية[2] جملة قائمة بنفسها ، غير معطوفة على خبر الأول ، ولكنها [معطوفة][3] على جملة الكلام[4] . وأما الحال التى تلغى فيها إذن فأن يتقدم اسم يحتاج إلى خبر كقولك[5] : « إن زيدا إذن يقوم » ، أو شرط يحتاج إلى جواب كقولك : «إن تأتنى إذن أكرمك » ، أو قسم يحتاج إلى مقسم عليه ، كقولك : « والله إذن لأضربك » ، و« أما والله إذن لأقومن إليك » فإنما ألغيت فى هذه الوجوه ، لأن ما بعد « إذن » معتمد على ما قبلها وما قبلها محتاج إلى ما بعدها ، وهى قد تلغى فى حال ، فوجب إلغاؤها هاهنا .

فإن قال قائل : فمامعنى قول الشاعر :

لا تتركَنِّى فيهمُ شَطِيرا ... إنى إذَنْ أهلِكَ أو أطيرا[6]

فالجواب أن هذا شاذ ، ومتى صح فإنه على أحد وجهين : إما أن يكون جعل « إذن أهلِكَ أو أطيرا » جملة[7] فى موضع خبر[8] إن ، كقولك : «إنى لن أقوم » فشبه إذن بلن ،

---

(1) فى ى : « جعلتها » .
(2) فى ح : « الثانى » .
(3) الزيادة من ح ى .
(4) فى ح : « المتقدم » .
(5) عبارة : « إن زيدا إذن يقوم ، أو شرط يحتاج إلى جواب كقولك » ساقطة من « ى » لانتقال النظر .
(6) رجز قائله مجهول . الخزانة ٣/ ٥٧٤ والعينى ٤/ ٣٨٢ والإنصاف ١٧٧ لابن يعيش ٧/٧ ومعانى القرآن للفراء ١/ ٢٧٤ : ٢/ ٣٢٨ والمغنى ١٦ (دار الفكر) وشواهد المغنى للسيوطى ٢٦ والمقرب ٢٦١ والدرر اللوامع ٢/ ٦
(7) كلمة « جملة » ساقطة من ح ى ى .
(8) عبارة : « فى موضع خبر » ساقطة من د .

وإن كانت « لن » لا تلغى لها حال[1] ، و« إذن » تلغى .

والوجه الثانى : أن يكون حذف خبر « إنى » ، وابتدأ « إذن » بعد تمام الأول بخبره ، وجاز حذف خبر الأول ؛ إذ كان[2] فى الثانى عليه دليل . كأنه قال : « لا تتركنّى فيهم غريبا بعيدا إنى أذل . إذن أهلك أو أطيرا » فكان فى الثانى دلالة على الأول المحذوف ، فاعرفه إن شاء الله تعالى .

فإن سأل سائل فقال : إذا جعلتم هذه الحروف على « أن » فنصبتم [بها][3] ، لمشاركتهن « أن » فى وقوع ما بعدهن مستقبلاً ، فينبغى على قياس هذا القول واطراده أن تنصبوا بما بعد « لا » فى النهى ، وما بعد « لام » فعل[4] الأمر وما بعد حروف الجزاء ؟ قيل له : قد كان ذلك[5] قياسا لازما ، وقولا مطرداً ، لولا عللٌ دخلن عليه ، فوجب من أجلها الجزم والسكون .

أما لام الأمر فإن ما بعدها ضارع فعل الأمر المبنى الموقوف ، ووقع فى موقعه ، فلما كان فى معناه ، وواقعا موقعه له تمثل ذلك ، ونقص عن منزلة نظائره من الأفعال المستقبلة ، وأعطى أضعف الإعراب ، وهو الجزم ، وحمل المجزوم على فعل الأمر ، كما حمل فعل الأمر فى المعتل الناقص عليه نحو : اغزُ ، وارمِ ، واخْشَ ، وإنما حذف أواخر هذه الحروف[6] ؛ بعلامة الجزم وحمل الأمر عليه ، وإن كان مبنيا .

وأما النهى فإنه نقيض الأمر ، فلما كان الأمر على الحد الذى وصفناه بالعامل الذى ذكرناه كان النهى مثله .

---

(1) قوله : « فى حال » ساقطة من د .

(2) كلمة « كان » ساقطا من ق .

(3) الزيادة من د .

(4) مكان « لام فعل » بياض فى ح .

(5) فى د : هذا .

(6) كذا فى جميع النسخ ويريد بالحروف الكلمات واستعمال الحرف بمعنى الكلمة اصطلاح قديم عرفه النحويون العرب . انظر (لحن العامة والتطور اللغوى ص١٢) .

وأما حروف المجازاة والشرط[1] فإنما جزمت ما بعدها، لأنها محتاجة إلى أجوبة من أفعال وجمل، فاستطالوا الكلام فأعطوه الجزم تخفيفاً له: من أجل طوله. وذلك أنك إذا قلت: «إن تكرمني» لم يكن كلاما تاما، حتى تجيء له بجواب فتقول: «أكرمْك»، أو فأنا مُكرمٌ لك أو نحو ذلك من الأجوبة، فلذلك آثروا الجزم، والله أعلم.

فإن قال قائل: إذا قلتم: «إن تكرْمني أكرمك» بماذا جزمتم الأول والثانى؟ قيل له.

أما الأول فلا اختلاف بين أصحابنا — أعلمه — فى أنه مجزوم «بأنْ» واختلفوا فى الجواب على ثلاثة أنحاء: فكان أبو العباس محمد بن يزيد[2] يقول: إنه جُزم بإن والفعل الذى بعدها [جميعا][3]. وإنهما عاملان فيه[4]، وكان يقول: هو بمنزلة الخبر والابتداء[5]، والعامل والمبتدأ الرافعُ له الابتداء. والابتداء والمبتدأ عاملان فى الخبر، وكذلك «إنْ» هى العاملة فيها بعدها، وهى وما بعدها عاملان فى الجواب. وحجته فى ذلك أن الثانى الذى هو الجواب — لا يصح أن يتقدم الأولين، فلا جائز لأحد أن يجعل العامل أحد الأولين إلا جاز لأخر[6] أن يضادُّه فى دعواه، وليس أحدهما أولى من صاحبه بالعمل فى الجواب فجعلنا العامل اجتماعهما جميعا: من حيث لا[7] يصح الثانى الذى هو الجواب إلا بتقدم الأولين واجتماعهما.

---

(1) فى د: «والشروط».

(2) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثُمالى المعروف بالمبرد، من أئمة النحو فى البصرة، أخذ عن أبى عمر الجرمى والمازنى، ومن أشهر كتبه «الكامل» و«المقتضب» وتوفى عام ٢٨٥ (انظر ترجمته ومراجعها فى نزهة الألباء ٢١٧ وانظر مقدمة المقتضب الجزء الأول).

(3) الزيادة من د.

(4) فى ى: «فيها».

(5) فى د: «المبتدأ والخبر».

(6) كذا فى ح، وفى ب ى ل: «للآخر».

(7) فى د: «لم».

والقول الثاني : أنّ « إنْ » هي العاملة في الشرط والجواب جميعا ، كما يعمل الفعل في الفاعل والمفعول به جميعا ، إلا أن العوامل تختلف إعمالها ومعمولاتها ، فمنها ما يعمل فيه بأن يكون إلى جنبه وملاصقا له ، ومنها ما يعمل فيه بواسطة بينهما . وقد كان بعض أصحابنا يشبه هذا بالنار التي تعمل فيما في القدر بتوسط القدر بينهما ، وتؤثر فيه تأثيراً مّا ، وتؤثر في القدر الإحماء والتسخين ، فقد أثرت في القدر بلا واسطة ، وأثرت)[1] فيما فيها [2] بواسطة ، وهي القدر ، وهذا تقريب ، وجملة الاعتلال لهذا القول . أنا رأينا[3] الأول ينجزم بالحرف فقط ، بلا اختلاف وكذلك الجواب ينجزم بمثل ما انجزم به الشرط ، إلا أن الحرف الذي يعمل فيهما ، يقبل في كل شيء ، منها في موضعه الذي رُتِّبَ فيه لمعناه ، والعمل لا يختلف .

والقول الثالث : وهو شيء ، يحكى عن أبي عثمان المازني[4] أنه قال : الشرط والجواب غير مجزوم وإنما هو مسكَّنٌ على حكم الأفعال في أصلها من التسكين وحكى عنه أنه اعتل أن الفعل إذا وقع في موقع لا يقع فيه الاسم ، رُدَّ إلى حكمه الأصلي ، وهذا قول فاسد ، وما أظن أن[5] « أبا عثمان » في علمه وثقوب معرفته ، وجلالة محله ، كان يذهب عليه هذا المعنى[6] الواضح ، ويختار هذا القول الفاسد البيّن الفساد ، وذلك أنه لو رُدَّت الأفعال إلى أصلها بحلولها في غير محل الأسماء ، لم يجز أن ينصب بلنْ وأنْ وسائر نواصب الأفعال ، لأنهن جميعً[7] ، لا تقع بعدهن الأسماء ، ولكان يلزم أيضاً أن يكون إعراب الأفعال وجهاً واحداً إذا حلّت محل الأسماء ، فكان يمتنع من هذا ألا تكون الأفعال معربة ، لأن الإعراب هو اعتقاب الحركات أو : حركات وسكون على أواخر الكلام ، وما لزم طريقة واحدة فليس بمعرب .

---

(١) الزيادة من د .

(٢) الأسطر من أول قوله : « بينهما وقد كان بعض أصحابنا » حتى هذا الموضع ساقطة من ح ، بسبب انتقال النظر بعد كلمة : « بواسطة » .

(٣) سقط من ق : « أنا رأينا » .

(٤) في ب ي ق : « المازني أبي عثمان » .

(٥) كلمة : « أن » ساقطة من د .

(٦) في د . « كان يذهب عن هذا المعنى » .

(٧) في د . « جمع » .

فإن سأل سائل فقال : ما قولكم في فعل الأمر ، أمعرب هو[1] أم غير معرب ؟ قيل له هو عندنا مبني على السكون على أصل ما يستحقه . فإن قال : وما الذي أبطل أن يكون مجزوما ؟ قيل له : امتنع أن يكون مجزوما[2] من قبل إن الصورة الموضوعة[3] للأمر من الفعل إذا لم يكن في أولها الزوائد الأربع لا تكون إلا على طريقة واحدة وشريطة العرب أن يعتقب على آخره أكثر من حركة والمبني لا يتغيّر عما يصاغ عليه من حركة أو سكون ، فقضينا بذلك أن فعل الأمر الذي ليس في أوله الزوائد الأربع مبني على السكون ، ونكشف هذا بمثال فنقول : إذا قلت : « زيد يذهب أو أنا أذهب »[4] أو « أنت تذهب » أو « نحن نذهب » فالياء من يذهب تكون[5] مرة مضمومة ، ومرة مفتوحة[6] ، ومرة موقوفة[7] ، ما صحب « يذهب » أحد هذه[8] الحروف الزوائد تقول : « أنا أذهب ، ولن أذهب[9] ، « ولم أذهب » فإذا أمرت منه قلت : « اذهب » ، فغيرت الصورة ، ونزعت حرف المضارعة ، ولزم السكون ، فلما لزم السكون عندما بني هذه البنية ، علمنا أن هذه البنية هي التي أوجبت أن تكون مبنية على حال واحدة .

فإن قال قائل : فهلا جعلتموه مجزوما بلام محذوفة هي لام الأمر كأنكم قلتم « لتذهب » فحذفتم اللام ؟ قيل له : هذا لا يجوز ؛ من قبل أنّا رأينا عوامل الأفعال ضعيفة ، لا يجوز حذفها نحو : لن ، لم ،وأشباه ذلك . فلم يجز أن نضمر اللام ونعملها ؛ لضعف ذلك ، وأيضاً فإنّا رأينا الأسماء المعربة هي أقوى من الأفعال وأشد تمكناً ، وقد رأينا العوامل فيها تنقسم قسمين . أحدهما يجوز حذفه ، والآخر لا يجوز .

---

(١) كلمة « هو » ساقطة من د .
(٢) عبارة « قيل له امتنع أن يكون مجزوما » ساقطة من د : لاختلال السطر بعد « مجزوماً » .
(٣) في د : « المصوغة » .
(٤) كذا في د وفي سائر النسخ : « واذهب » .
(٥) كلمة : « تكون » ساقطة من د .
(٦) في د : « مرة مفتوحة ومرة مضمومة » .
(٧) في ح : مرفوعة » وهو خطأ .
(٨) في ل ، « ما صحب يذهب هذه أحدهم .
(٩) كذا في د وفي ب : « يذهب »

فالذى يجوز حذفه ما عمل فيه الفعل ، كقولك[1] : « هلا زيداً » ، تريد « هلا ضربت زيداً » ، ونحو ذلك على ما جرى عليه الكلام كقولك : « أزيداً ضربته » تريد[2] أضربت زيداً ضربت وكنحو المبتدأ المحذوف المبقىّ خبره ، كقولك : « الهلال والله » تريد هذا الهلال . وإنما يرتفع خبرا المبتدأ بما تقدم على نحو ما ذكرناه[3] من الاختلاف فيه ، فهذا القسم من الأسماء يجوز حذف عامله ، وكذلك ما جرى مجراه .

والذى لا يجوز حذف عامله ، ما كان العامل فيه حرفاً ، نحو قولك : « إن زيدا قائم » و « لعل بكراً منطلق » ، و « أخذته من زيد » ، « ومررت بعمرو » وأشباه ذلك ، وهذا القسم الذى[4] لا يجوز حذف عامله هو أقوى وأمكن من الأفعال ، وعوامله أمكن[5] من عوامل الأفعال ، ومع ذلك لا يجوز حذفها ، فإذا لم يجزْ حذفها ، لم يجز [حذف][6] ما هو أضعف منها عملا .

فإن قال قائل : فأنتم تنصبون الأفعال بإضمار « أن » مع « الواو » ، « والفاء » و « أو » وتضمرون « أن » ؟ قيل له : إنما جاز ذلك عندنا ؛ لأنه قد بقى من الحروف ما يكون بيانا[7] عمّا ألقى[8] ومثاله فى الأسماء قولهم :

ومَهْمَهٍ بآله مُؤَزَّرِ[9]

وقولهم :

بل بلدٍ ذى صُعُدٍ وأَصْبابْ[10]

---

(1) فى د : « وقولك » .

(2) فى د : « وإنما تريد » .

(3) فى د : « وإنما يرتفع خبر المبتدأ بما يذكر فى موضعه على نحو ما ذكره » .

(4) كلمة « الذى » ساقطة من ل .

(5) فى د : « أكثر » .

(6) الزيادة من ح ى .

(7) كذا فى ح وفى ب : « بيانا » .

(8) ساقطة من ل

(9) لم نعثر على البيت فى مصادرنا .

(10) البيت لرؤبة بن العجاج فى ديوانه ق ٢/٦ ص٦ وخزانة الأدب ٢٠٤/٤

ونحو ذلك في معنى « ربَّ » جعلوا « الواو » و« بل » و« الفاء » بدلا من المحذوف وهو « ربَّ » وكذلك الفاء والواو و [أو][1] عوض من المحذوف[2].

ولما يحذف ويعوض منه باب تتقصَّاه إن شاء الله[3]، وإنما ذكرنا منه نبذا غير منقصِّين، لأن القصد في الباب إلى غيره [لا إليه][4].

ووجه ثان مما يبطل أن تكون اللام الجازمة لفعل الأمر محذوفة، كما تحذف أنّ أنها لوكانت محذوفة، لبقي حرف المضارعة، وكان يقال: تذهب في معنى « لتذهب » كما بقي حرف المضارعة لما[5] حذفت « أنْ » مع الفاء والواو، والدليل على ذلك أن الشاعر إذا اضطر إلى حَذْفها حَذَفَها، وبقي سائر الكلام على حاله، أنشد الأخفش:

محمدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نفسٍ ... إذا ما خفتَ من أمرٍ تبالا[6]

أراد لتفد نفسك كلُّ نفس.

وقال آخر:

فقلتُ ادْعِي وأدْعُ فإنَّ أندى ... لصوتٍ أن ينادِيَ داعيانِ[7]

أراد: ولأدْعُ

---

(1) زيادة من د.

(2) قوله: « وهو رب وكذلك الفاء والواو وأو عوض من المحذوف » ساقطة من ح: لانتقال النظر.

(3) في د: « الله تعالى ».

(4) زيادة من د.

(5) في د: « حين ».

(6) نسبه الرضي في شرح الكافية ٢/٢٥٢ إلى حسان بن ثابت ونسبه ابن هشام في الشذور ١٨٨ إلى أبي طالب يخاطب به النبي محمدا (صلى الله عليه وسلم) ونسب إلى الأعشى وليس في ديوان واحد منهم. وقال المبرد هذا بيت ليس بمعروف. وانظر سيبويه ٤٠٨/١ والمقتضب ١٣٢/٢ والخزانة ٦٢٩/٣ والإنصاف ٣٠٦ والعيني ٤١٨/٤ والمغني ٢٤٨ وشواهد المغني للسيوطي ٢٠١ وشرح سقط الزند ١١٢ وابن يعيش ٣٥/٧

(7) من العيني ٣٩٢/٤: قائله الأعشى، ويقال الحطيئة كما قاله ابن يعيش، وعزاه الزمخشري إلى ربيعة بن جشم. وقال ابن بري هو: دثار بن شيبان النمري وقبله:

تقول حليلتي لما اشتكينا ... سيدركنا بنو القرم الهجان

وانظر سيبويه ٤٢٦/١ وابن يعيش ٣٣/٧ والمغني ٤٤٤ (دار الفكر) وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٨٠ والإنصاف ٣٠٦ ومجالس ثعلب ... ومعاني القرآن ٣١٤/٢ وشذور الذهب ٢٧٦ والهمع ١٣/٢ والدرر ٩/٢

ونحو ذلك في معنى « ربَّ » جعلوا « الواو » و« بل » و« الفاء » بدلا من المحذوف وهو « ربَّ » وكذلك الفاء والواو و [أو][1] عوض من المحذوف[2].

ولما يحذف ويعوض منه باب نستقصيه إن شاء الله[3]، وإنما ذكرنا منه نبذا غير منقصين، لأن القصد في الباب إلى غيره [لا إليه][4].

ووجه ثان مما يبطل أن تكون اللام الجازمة لفعل الأمر محذوفة، كما تحذف أنّ أنها لو كانت محذوفة، لبقي حرف المضارعة. وكان يقال: تذهب في معنى « لتذهب » كما بقي حرف المضارعة لما[5] حذفت « أنْ » مع الفاء والواو، والدليل على ذلك أن الشاعر إذا اضطر إلى حَذْفِها حَذَفَها، وبقي سائر الكلام على حاله، أنشد الأخفش:

محمدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ ... إذا ما خفتَ من أمرٍ تَبالا[6]

أراد لتفد نفسك كلُّ نفس.

وقال آخر:

فقلتُ ادْعِي وأدْعُ فإنّ أندى ... لصوتٍ أن ينادِيَ داعيانِ[7]

أراد: ولأدْعُ

---

(١) زيادة من د.

(٢) قوله: « وهو رب وكذلك الفاء والواو وأو عوض من المحذوف » ساقطة من ح: لانتقال النظر.

(٣) في د: « الله تعالى ».

(٤) زيادة من د.

(٥) في د: « حين ».

(٦) نسبه الرضي في شرح الكافية ٢/٢٥٢ إلى حسان بن ثابت ونسبه ابن هشام في الشذور ١٨٨ إلى أبي طالب يخاطب به النبي محمدا (صلى الله عليه وسلم) ونسب إلى الأعشى وليس في ديوانه واحد منهم. وقال المبرد: هذا بيت ليس بمعروف. وانظر سيبويه ١/٤٠٨ والمقتضب ٢/١٣٢ والخزانة ٣/٦٢٩ والأنصاف ٣٠٦ واللمع ٤١٨/١ والمغني ٢٤٨ وشواهد المغني للسيوطي ٢٠١ وشرح شذور الذهب ٢١٢ وابن يعيش ٧/٣٥

(٧) في العيني ٤/٣٩٢: قائله الأعشى، ويقال الحطيئة كما قاله ابن يعيش، وعزاه الزمخشري إلى ربيعة بن جشم. وقال ابن بري هو: لدثار بن شيبان النمري وقبله:

تقول حليلتي لما اشتكينا ... سيدركنا بنو القرم الهجان

وانظر سيبويه ١/٤٢٦ وابن يعيش ٧/٣٣ والمغني ٤٤١ (دار الفكر) وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٨٠ والإنصاف ٣٠٦ ومعاني القرآن ٢/٣١٤ وشذور الذهب ٢٧٦ واللمع ٢/١٣ والدرر ٢/٩

وقد أنكر « أبو العباس محمد بن يزيد » البيت الأول ، وقد أنشده كثير من الناس إلا أنّا أردنا أن نبين أن حذف العامل لو كان على ما زعموا ، لم يوجب تغيير الصورة من المعمول فيه .

فإن قال قائل: « إنما كان الأصل فيه : « لتقمْ » ، و « لتذهبْ » في فعل الأمر إلا أنّه كثر[1] في كلامهم ، فحذفوه استخفافاً[2] ، كما قالوا: « أيش » و « وَيْلُمّهِ » ، والأصل « أي شيء » ، « ويل أمّه » ، وقالوا : عِمْ صباحا ، والأصل : أنعم صباحا من نَعَمَ يَنْعِمُ ، ويقال : نَعَمَ يَنْعُمُ ، ونَعُمَ يَنْعُمُ » « وعم صباحا » من المكسور العين ، وحذفوا النون التي هي فاء الفعل استخفافا ، لما كثر في كلامهم التحية بهذا ، وغير ذلك من المحذوفات .

قيل هذا قياس مُطَّرَحٌ ، وتشبيه بين شيئين لا يشتبهان ؛ وذلك من قبل أن المحذوف إنما يكون في شيء إذا كثر الكلام [به][3] والترداد له ، ولا يكون في نظائره إذا نقص عن مثل حاله في الكثرة التي جاز معها الحذف ، وقد رأينا فعل الأمر فيما كثر استعماله وما قل من الأفعال إذا أمروا به صاحبه هذه الصيغة[4] نحو قولهم : إِحْرَنْزِمْ[5] ، واحْرَنْجِمْ[6] ، ونحو هذا من الأفعال التي هي أقلُّ من ذا أو مثله في القِلّة ، يُطّرد فيه الحذف ، فلو كان ذا على ما زعم الزاعم ، لا يختص الحذف بالكثير الدائر المستعمل في كلامهم ، وما كان يتعدى الحذف إلى ما يقلّ ويشذُّ حتى يصير بابا مطردا وقياسا لازما .

ألا ترى أنا لا نقول قياساً على : « لم يكُ » ، في معنى : لم يكُنْ : « لم يَصُ »[7] « ولم يَهُ » في معنى : لم يصن ، ولم يهن : لكثرة لم يكن[8] . ولا نقول قياسا على « لم يُبَلْ » ، في

---

(1) في د ، كثر .

(2) في ل ، سقط ما بعد كلمة « استخفافا » حتى هذا الموضع ٢٠ سطرا تقريبا .

(3) الزيادة من د .

(4) في د « الصياغة » .

(5) احرنزم : انقبض . انظر (الصحاح) حرزم ٥/١٨٩٤

(6) احرنجم القوم : ازدحموا . انظر (الصحاح) حرجم ٥/١٨٩٨

(7) كذا في ك . وفي م ح ل : « لم يصه » .

(8) كلمة لم ساقطة من د .

معنى[1] : يقال : « لم يُعطَ » ، « ولم يُجزْ » — فى معنى لم يُعاطِ ، ولم يُجازِ ، فتبيَّن الفصل فإنه واضحٌ إن شاء الله[2] » .

فإن قال قائل : فلم قالوا : « اقض » ، فحذفوا الياء كحذفهم إذا قالوا : « لم يقض » ، وهذا الحذف يكون للجزم ، و« اضربا » كما قالوا : « لم يضربا » ، و« اضربوا » كما قالوا : لم يضربوا » ؟

فإن الجواب فى ذلك أنه لما استوى المجزوم غير المعتل ، وفعل الأمر ، نحو المعتل كقولك : « لم يذهبْ عمرو » اذهبْ يازيد » . وإن[3] كان أحدهما مجزوما معربا ، والآخر مُسَكَّنا على أصله ، سوّى بينهما فى المعتل وفى التثنية والجمع ، وحمل ذلك أجمع على الواحد الصحيح .

وذكر « المازنى » لفظا يئول إلى ما قلنا ، فقال : إنما قالوا اقض ، وارم : لمضارعة الجزمِ السكونَ ، وهذا هو المعنى الذى أردناه ، إلاَّ أنّا لخصنا هذا المعنى وبيّنّاه .

فإن قال قائل : لم جعلوا فى إعراب الأفعال الجزمَ دون الأسماء ؟ قيل له : قد تقدَّم قولنا فى امتناع دخول الجزم على الأسماء ، ونُبيِّن الآن : لِمَ ساغ دخوله على الأفعال ، فنقول وبالله التوفيق :

إن الاسم لما كان هو المستحق للإعراب فى أصل الكلام ، استحق جميع الحركات : لقوّته ، ولما سنراه فى موضعه ، إن شاء الله[4] . وضارع الفعل الاسم فجرى مجراه ، واستحال دخول الحركة التى[5] هى الجرّ عليه : لما تبيَّن لك من فَساد ذلك فى موضعه ، فجعل مكان تلك الحركة — التى هى الجر — الجزم : ليكونَ معادلا للاسم فى إعرابه : لتمام مضارعته له .

---

(١) ق د : « يعنى » .
(٢) ق د : « الله تعالى » .
(٣) عبارة « يازيد وإن » ساقطة من د .
(٤) ق د : « الله تعالى » .
(٥) كلمة « التى » ساقطة من ق .

قال سيبويه[1] : « وليس فى الأفعال المضارعة جرٌّ ، كما أنّه ليس فى الأسماء جزم » .

[قال أبو سعيد[2]] : إن سأل سائل ؛ فقال : لِمَ لَمْ يكن فى الأفعال المضارعة جرٌّ ؟ فإن فى ذلك أجوبة منها :

أن الجر إنّما يكون بأدوات يستحيل دخولها على الأفعال ، وهى حروف الجر ، وبالإضافة المحضة ، وليس لدخول ذلك على الأفعال معنى يُعقل . ألا ترى أنّك لو قلت : هذا غلامُ يضرب ، أو ، مررت بيضرب ، ونحو ذلك فسد الكلام .

ووجه ثان : أن المضاف إليه يتعرّف به المضاف ، أو يخرج [به][3] من إبهام إلى تخصيص على مقدار خصوصه فى نفسه ، كقولك : « هذا غلامُ زيد » فيتعرف الغلام بزيد وتقول : « هذا غلامُ رجُلٍ صديق لك » ، فيخرج الغلام عن حد الإبهام الذى فى قولك : « هذا غلام » حتى ينحصر ملكه على صديق له ، دون سائر الناس ، وصديق له أخصُّ من واحد من الناس مبهم .

ووجه ثالث : أن الفعل لا يكون إلا نكرة ، ولا يكون شىء منه أخصَّ من شىء ، فإذا كانت الإضافة إنما[4] يبتغى لها زيادة معرفة المضاف ، ولا سبيل إلى أن يُعرِّف المضافُ إليه ، حتى يكون مقصورا إليه معروفا ، فيتعرّف[5] المضاف بذلك ، لم يصحّ .

ووجه رابع : وهو أن الفعل والفاعل جملة ، ولا يجوز أن تقول : « هذا غلام زيدٌ يقومُ[6] ، كذلك لا تقول : هذا غلامُ يقومُ زيد » ؛ لأنه جملة كالابتداء والخبر .

ووجه خامس : أن الفعل إنّما هو اللفظُ الدالُّ على حدث فى زمان[7] ماض ، أو غير

(1) ١/٢ (بولاق) .
(2) الزيادة من د ى .
(3) الزيادة من د ى .
(4) ناقص كلمة « إنما » ساقطة من ح د .
(5) فى د ى « فيعرف » .
(6) فى د : « قائم » .
(7) فى د : « زمن » .

ماض . فلو أضفنا إلى الفعل كنّا قد أضفنا إلى الحدث والزمن[1] ، لا إلى أحدهما ، ولا يصح الإضافة إلى زمان غير متحصّل . وإنّما يضاف إلى الزمان الدال على وقت منه بعينه : لأن الزمان الماضي يقع على « أمس » وما قبله ، من الأزمنة التي لا يحصلها وقتا وقتا ، وعلى ما بعده من الأوقات إلى ما يلينا من أقربها ، فلا يتبيّنُ المضافُ إليه من الزمان ، ولا يتخلص من غيره .

ويدل على صحة هذا الوجه أن الزمان المستقبل قد يكون ماضيا ، وقد كان الماضي مستقبلاً ، فلا معنى للإضافة إلى زمان لا يختص لنفسه حالاً[2] يتبيّنُ بها من غيره ، والإضافات إنّما حكمها والفائدة فيها : إخراج المضاف من حالة مبهمة إلى ما هو أخصّ منها .

وذكر [أبو الحسن][3] الأخفش في ذلك علّتين :

إحداهما : أنّه قال : لو أضفنا إلى الفعل لاحتجنا بعده إلى الفاعل ، وقد علمنا أن المضاف إليه يقوم مقام التنوين ، ولم يبلغ من قوة التنوين عنده أن يقوم مقامه شيئان .

والعلّة الثانية ، زعم أن الأفعال أدلّة على غيرها ، يعني [على][4] الحدث والزمان[5] [و] على فاعليها[6] ومفعوليها .

وزعم أن المضاف إليه مدلول عليه : قال : والأفعال أدلّة ، وليست بمدلول عليها ، فلا يضاف إليها ، لأن الإضافة إلى المدلول عليه لا إلى الدليل .

فإن قال قائل : فقد أضيفت[7] أسماء الزمان إلى الأفعال ، كقولك : هذا يومُ يقومُ زيْدٌ ، وساعة يذهبُ زيد ورأيته يومَ قامَ زيد « ؟

(1) في د ش : « والزمان » .
(2) في د ق ي : « حالة » .
(3) الزيادة من ط .
(4) الزيادة من ح د .
(5) كلمة « الزمان » ساقطة من د ق .
(6) في ي ه : « فاعلها » .
(7) في ي : « أضيف » .

فإنما جازت إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال ، لأن الأفعال لابدّ لها من فاعلين[1] . والفعل والفاعلُ جملة ، والزمانُ يضاف إلى الجُمل ، كقولك : « رأيته يومَ زيدٌ أمير » ، « ورأيته زمن أبوك غائبٌ »[2] ، ونحو ذلك ، فأضيف اسم الزمان إلى الفعل والفاعل ، كما يضاف إلى الابتداء والخبر ، ويكون المعنى في ذلك كالمعنى في إضافة الزمان إلى المصدر ، فإذا قلت : هذا يومُ يقومُ زيد فكأنّك قلت : هذا يوم قيام زيد .

فإن قال قائل : فَلِمَ خُصَّ الزمانُ بالإضافة إلى الجمل دون غيره ؟ .

فالجواب في ذلك أنّا رأينا الزمان قد تُشْتَقُّ له أفعال ، تدل على وقوع الجمل في أوقاته المختلفة ، نحو : كانَ ، ويكونُ ، اللذين[3] هما عبارتان عن الماضي والمستقبل من الزمان ، وتليهما الجمل ; ونحو : أصبح وأمسى اللذين[4] هما عبارتان عن وقتين معلومين من الزمان ويليهما الجمل ، فمن حيث جاز أن يضاف المكان والزمان والمصدر[5] وغير ذلك إلى الفاعلين ، وكانت الجملة كالفاعل من حيث صيغ لها من لفظ الزمان ما يدل ، عليها أضيف الوقت إليها — أعنى الجمل — كما صيغ للوقت ما يَدُلُّ عليه .

وزعم « الأخفش » أنّهم أضافوا أسماء الزمان إلى الأفْعال : لأن الأزمنة كلها تكون ظروفا للأفعال والمصادر ، لا يمتنع شيء منها من ذلك فعوّضوا من كون جميعها ظروفاً أن أضافوها إلى الجمل والأفعال . ومما يدلُّ على هذا[6] : أن الزمان الماضي بمعنى « إذ » ، والزمان المستقبل بمعنى « إذا » والأزمنة ماضية ومستقبلة ، فلمّا كانت «إذ» تضاف إلى الجمل : المبتدأ والخبر والفعل والفاعل ، أضيف [الزمان][7] الذى فى معناها إلى الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر .

---

(1) ل ن ى : « فاعليها » .
(2) ل م ح ق : « يوم زمن أبوك غائب » .
(3) ق : « اللتان » .
(4) « اللذان » .
(5) كلمة « والمصدر » ناقصة من د ل .
(6) كلمة « هذا » ساقطة من د ل .
(7) الزيادة من د .

ولما كانت « إذا » مضاف إلى الفعل والفاعل فقط ، أضيف الزمانُ الذى فى معناها إلى الفعل والفاعل فقط ، فلا تقول : أتيتك زمانَ زيد قائم ؛ لأنك لا تقول : أتيتك إذا زيد قائم » .

[ومما يدل على صحّة ما بينّا أن الفعل مشتق من المصدر فى زمان ماض أو مستقبل ، وليس بدال على وقت من الماضى معيّن ولا من المستقبل ، فصار الزمان كبعض الفعل ؛ إذ كان الفعل يدل على شيئين : أحدهما : الزمان ، والآخر : المصدر فإذا أضفنا الزمان إليه فقد أضفناه كما يضاف البعض إلى الكل كقولنا : « ثَوْبُ خَزٍّ » و« خاتمُ حديد » وفى إضافتنا إليه فائدة ، إذ كان يتحصل فيها غير الزمان ولا يضاف إليه المصدر ؛ لأن الفعل مع الفاعل ، فقد دلّ على أن المصدر له ، فلم يضف إليه[1]] .

فإن قال قائل : فقد يضاف إلى الفعل غيرُ الزمان ، وهو قولهم : ائتنى بآيةِ قامَ زيد ، أراد : بعلامةِ قام زيد ، قال الشاعر :

بـآيــة يـقــدمــون الخيــلَ زورا ... كـأنّ عـلى سَنَـابكهـا مُـدامـا[2]

وقولهم : « اذهب بذى تسلم » ، و« اذهبا بذى تسلمان » ، « واذهبوا بذى تسلمون » ، « واذهبى بذى تسلمين » ، و« اذهبا بذى تسلمان » ، « واذهبن بذى تسلمن » .

فالجواب فى ذلك أن يقال : أما « آية » فإنّما جاز إضافتها ؛ لأنّها بمنزلة الوقت ، وذلك أنَّ الوقتَ إنّما جُعِلَ ؛ ليُعْلَمَ تر تيب الحوادث فى كونها ، وما يتقدم منها ، وما يتأخر ، وما يقترن وجوده بوجود غيره ، والمقدار الذى بين وجود المتقدّم منها والمتأخر ، فصار ذكر الوقت علما له ، وقع أم لم يقع ، وما يقترن وجوده بوجود غيره ، يكونُ كون أحدهما علامةً لكون الآخر وقتاً له .

---

(١) ما بين المعقوفين ابتداء من قوله أول الفقرة : « ومما يدل على صحة ما بينا » حتى قوله : « فلم يضف إليه » ساقطة من ح و .

(٢) هذا البيت ليزيد بن عمرو الكلابى المعروف بابن الصعق ، كما يفيد ذلك كلام الزجاجى فى الإيضاح ١١٢ وجاء فى الخزانة أنه للأعشى ، وليس فى ديوانه ، ولم ينسبه سيبويه . وانظر الخزانة ١٣٤/٣ وسيبويه ١٦٠/١ وفيه « تقدمون » بالتاء ، والمغنى ٤٦٩ (دار الفكر) وشواهد المغنى للسيوطى ٣٧٦

ويدل على هذا أنّك قلت[1] : « إذا أذّن المؤذنُ فأْتنى » فيصير أذان المؤذن وقتاً لإتيانه وعلامة له . كما أنّك لو قلتَ : « إذا كان يوم كذا فأْتنى » فقد جعلتَ ذلك اليومَ وقتاً لإتيانه ، وعلامةً متى وجدها امتثل أمرك عند كونها . وكذلك إذا قال : « بآيةِ يقوم » فقد جعل « يقُوم » وقتاً لما يريده فيصحّ أن يضيف العلامة إلى الفعل ، كما تضيف الوقت ؛ لأنّهما فى التحصيل فيئولان إلى شىء واحدٍ .

وأمّا قولهم : « اذهب بذى تسلم » ففسَّر العلماء معناه ، فقالوا : [معناه][2] : اذهب بسلامتك . والذى جوّز عندى إضافته إلى الفعل ، أن معنى : ذى ، إنّما هو لذات الشىء ، كما تقول : مررت برجل ذى مالٍ ، فذى هو الرجل وهو نعت [له][3] ، وأضفته إلى « مال » . فإذا قلت : « اذهب بذى تسلم » فكأنك قلت : اذهب بيوم ذى تَسلم ، أو بوقت ذى تسلم ، فذُو هو اليوم والوقت ، فلذلك جاز إضافته إلى تسلم ، وأقمته مقام اليوم . فافهم هذا فإنه لطيفٌ جداً .

وقال بعض أهل العلم : إنّ « ذى » بمنزلة « الذى » كأنّك قلتَ : « اذهب بالذى تسلم » والهاء محذوفة وهو مصدر تقديره بالسلامة التى تَسْلَمُها ، وذكّرَ لأنّه أراد السلامة وإن لم يُستعمل .

وجملة قول « سيبويه » أنّ الأفعال لم يُضَفْ إليها : لأنّ المضاف داخل فى المضاف[4] إليه : ودخوله فيه أنّه يقوم مقام التنوين ويعاقبه ، وهو معه كالشىء الواحد . والزمان كبعض الفعل ؛ إذ كان الفعل شيئين ؛ أحدهما : الزمان ، والآخر : المصدر ، فإذا أضفْنا الزمان إليه ، فقد أضفناه كما يضاف البعض إلى الكلّ كقولنا : ثوبُ خَزٍّ ، وخاتَمُ حديدٍ ، وفى إضافته[5] إليه فائدة : إذ كان يتحصّل منها غير الزمان ، ولا يضاف إليه المصدر ، لأنّ الفعل معه الفاعل : فهو يدل على أنّ المصدر له فلم يضف إليه ، فاعرف ذلك إن شاء الله[6] .

---

(١) د : « تقول » .
(٢) الزيادة من د .
(٣) الزيادة من د .
(٤) فى د : « المضاف إليه » .
(٥) فى ح « إضافته » .
(٦) فى د : « الله تعالى » .

وأيضاً فإنّ الأوّل يضم الثانى إليه ، وزيادتُه عليه تدل على ما يدل عليه منفرداً ، غير أنّه فى الإضافة له اختصاص بشىء قد كان متوهّما فيه وفى غيره كالألف واللاّم ، ويكون اختصاصه على حسب ما للثانى من التّعريف والتخصيص ، فلما لم يختص المضاف بإضافته إلى الفعل — كما ذكرنا — بطلت الإضافةُ .

فإن سأل سائل فقال : أخبرونا عن قوله : « وليس فى الأفعال المضارعة جَر ، كما أنَّهُ ليس فى الأسماء جَزْمٌ » لِمَ مُنِع دخول الجر على الأفعال ، حيث امتنع دخول الجزم على الأسماء ؟ وكيف صار امتناع دخول الجزم على الأسماء أصلاً لمنع دخول الجرّ على الأفعال ، وما وجه رَدِّ أحدهما على الآخر ؟ .

فإنّ الجواب فى ذلك أنّه لم يجعل امتناع الجزم فى الأسماء عِلَّةً مُنع بها[1] دخول الجرّ على الأفعال ، وإنّما أراد أن كل واحد منهما ممتنع فى بابه للعلّة التى تمنعه ، والمعنى الذى يحيله ، فتعرّف ذلك إن شاء الله[2] .

فإن قال قائل : فما معنى قوله : « لأن المجرور داخل فى المضاف إليه » ؟ وإلام عادت الهاء فى إليه ؟ وكيف تلخيص هذا الكلام وترتيبه ؟

فإن الجواب فى ذلك : أن قوله : « لأن المجرور » ، يريد : المضاف إليه ، وهو الثانى ، داخل فى المضاف إليه ، بمعنى : داخلا فى الأول الذى قد أضيف إلى المجرور ، والهاء تعود إلى المجرور : فكأنه قال : لأن الثانى المجرور داخل فى الأول المضاف إلى الثانى ، فاعرفه إن شاء الله .

فإن سأل سائل ، فقال : لِمَ عاقبتْ الإضافةُ التنوين ؟

فالجواب فى ذلك أنّ التنوين إنّما دخل عندنا ؛ للفرق بين ما ينصرفُ وما لا ينصرف ، ومتى أضيف الاسمُ أخْرَجتْه الإضافة إلى حكم المنصرف ، فزال المعنى الذى له[3] دخل للفرق .

---

(١) كلمة « بها » سقطت من د .

(٢) عبارة « إن شاء الله » ساقطة من د

(٣) كلمة « له » ساقطة من د .

وقوله : « وليس ذلك في الأفعال » . يعني : وليس المعنى الذي تجرّ به الاسم في هذه الأفعال ، يعني في الأفعال المضارعة . وقد ذكرنا المعنى الذي ينفرد به الاسم في الجر بما أغنى عن إعادته .

قال « سيبويه » : « وإنّما ضارعت أسماء الفاعلين » .

يعني ضارعت الأفعالُ المضارعة أسماء الفاعلين . وأضمرها لتقدُّم ذكرها أنّك تقول : « إنّ عبد الله لَيَفْعَلُ » . فيوافق قوله : « لفاعل » . حتى كأنّك قُلْتَ : إن عبد الله[1] لفاعل . فيما تريد من المعنى .

إن سأل سائل . فقال : إذا قلنا : « زيدٌ فاعل » و « إن زيداً لفاعل » ، أو « فاعل[2] » . هل دلّ هذا على وجود المعنى الذي ذكره في وقته ، أو هو مبهم لا يوقف عليه ؟ .

فإنّ الجواب في ذلك أنّ الإخبار عن الأشياء كلّها أوّل الأوقات بها الوقت الذي وقع فيه الخطاب في المعنى ، لأنّ[3] اللفظ صيغَ له . وذلك أنّ المتكلّم إذا قال : زيدٌ قائم ، فإنّما يريد إفادة المخاطب ، وتعريفه من أمر زيد ما خفي عليه ، وإن[4] لم يكن في حاله قائماً ، فهذا الوصف غير لازم له . والمعتاد في الخطاب أنْ يكون للحال . فعُلم من جهة المعنى أن الوصفَ متى ما عُرِّي من النسبة إلى وقت بعينه . كان مقصوراً على وقت التكلّم به[5] والإخبار : لما بينّا أن حكم الخطاب إفادة المخاطب به ما يحتاج إلى معرفته .

فإن قال قائل : فإذا قلت : إنّ زيداً ليقُوم » فهل الفعل لأحد وقتين مبهمين ، أم هو للحال ؟ .

---

(١) كذا في ح ، أما في ب ، ى : « إن زيدا لفاعل » .
(٢) في د « وإن زيدا فاعل أو الفاعل » .
(٣) في ح ، د « لا لأن » والصواب ما أثبتناه .
(٤) في د « وإنما » .
(٥) كلمة « به » ساقطة من ح ، د .

فالجوابُ في ذلك : أنّ أصحابنا على قولين[1] . قال بعضهم : اللاّم تقصر الفعل المضارع في خبر إنّ على الحال ، واستدل على ذلك بقول سيبويه : حتى كأنّك قلت « إنّ زيداً لفاعل » فيما يريد من المعنى ، فقال : قد علمنا أنّا إذا قلنا : « إنّ زيداً لفاعل » فإنّما يريد به الحال : وقد قال لنا : إن قولنا : « إنّ عبد الله ليفعلُ » ، كقولك : « إنّ عبد الله لفاعلٌ » ، فصح بهذا الكلام أنّ اللاّم تقصرُ الفعلَ المضارع[2] على الحال .

وقالت طائفة أخرى من أَصْحَابِنَا : إنَّ اللامُ تَقْصُر الفعْلَ المضارع على الحال ، وأجازوا أن تقولوا : « إنّ عبد الله لسوف يقوم » واستدلوا على صحة ذلك بقوله عز وجل : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾[3] فقالوا : لو كانت اللام تقصر الفعل على الحال لم يجز أن تقول : « ليحكم بينهم » كما أنّ السين وسوف لما قصَرتا الأفعال المضارعة على الاستقبال ، لم يجز أنْ يقول القائل : « إن زيداً سوف يقوم الآن » لأنّه يجمع[4] بين معنيين متضادين .

فإن قال قائل : فأنت تقول : إنّا إذا قلنا « زيدٌ قائم » فأولى الأشياء بهذا الكلام أن يكون للحال ، ومع ذلك فقد يجوز أن تقول : « زيدٌ قائمٌ غدا » وكذلك : « إنّ زيداً ليقوم » ، هو للحال ، ومع ذلك يجوز : أن تقول : « إنّ زيداً ليقوم غداً » .

فإن الجواب عن ذلك أن قول القائل : « زيدٌ قائم » لم يدخل عليه لفظ لوقت دون وقت ، وهو مبهم الصيغة يجوز أن يكون للماضي والحال والمستقبل ، غير أنّا نجعله للحال ، إذا عُرِّيَ من غيره ، لما ذكرنا من فائدة المخاطب به . واللام فيما زعم هذا الزاعم تدخل على الفعل المضارع الذي يصلح لوقتين ، فتقصره على أحدهما ، كما تدخل السين وسوف عليه فتقصره على الآخر ، فقلنا : لو كانت اللام هي التي قصرت الفعل على أحد الوقتين ، فإذا قصرته على أحد الوقتين لفظاً لم يجز أن تجعله للآخر . فتقول : «إنّ زيداً ليقوم غداً » مع

---

(١) ق ، د : على وجهين .
(٢) ما بعد قوله « قال بعضهم : اللام تقصر الفعل المضارع » حتى هذا الموضع ساقط من ي : لانتقال النظر بعد كلمة « المضارع » .
(٣) سورة النحل ١٢٤/٢٧
(٤) ك : « جمع » .

دخول اللام ، كما لا يجوز أنْ تقول : « إن زيداً سوف يقوم الآن » : لأن « سوف » قد أخرجت الفعل إلى المستقبل وقصرته عليه . وهذا القول الثانى أقرب عندى .

فإن قال قائل : مما معنى قول سيبويه : « حتى كأنك قلت إنّ زيداً لفاعل[1] فيما تريد من المعنى » فالجواب فى ذلك أنّا إذا قلنا إن زيداً ليفعل ، صلح أن نريد به الحال وصلح أن نريد به المستقبل ، فإذا أردْنا به الحال فكأنّا قلنا إن زيداً لفـاعلٌ الآن . وإذا أردنـا به المستقبل ، فكأنّا قلنا إن زيداً لفاعلٌ بعدُ . فجاز أن يقع (فاعلٌ) مكان (يفْعَلُ) وإن كنْت فى أحدهما تحتاج إلى زيادة لفظ للبيان فاعرف ذلك إن شاء الله[2] .

قال سيبويه[3] : « وأما الفتْحُ والضمُّ والكَسْرُ[4] والوقف ، فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم مما جاء لمعنى ليس غير » .

إن[5] سأل سائل فقال : أخبرونا[6] عن النصب والرفع والجر والجزم ، هل يقال لها فتح وضم وكسرٌ ووقف ؟ .

فالجواب فى ذلك أن يقال : نعم .

فإن قال[7] : فلم خَصَّ سيبويه تسمية الفتح والضم والكسر والوقف للأسماء غير المتمكنة ، وقد زعمتم أن المعرب[8] يقال له ذلك ؟ .

فالجواب فى ذلك : أن سيبويه وسائر النحويين فصلوا بين الضمّ الذى بعامل والضم الذى بغير عامل فى التسمية والتلقيب ، إنما أرادوا تقريب معرفته على المخاطب ليتناول علم ذلك من قرب ، ولا فرق بين المُعْرب والمبنى فى النطق ، ولكنهم جعلوا الفتح المطلق لقباً

(١) ى : « لزيد الفاعل » تحريف .
(٢) د : « إن شاء الله تعالى » .
(٣) بولاق ٢/١ = هارون ١٥/١
(٤) فى بولاق : « وأما الفتح والكسر والضم » ، وكذلك عند هارون .
(٥) قبله فى د : « قال أبو سعيد » .
(٦) ب ح : « أخبرونا » !
(٧) ب : « فإن قال سيبويه فلم خص سيبويه » تحريف .
(٨) ى : « العرب » تحريف .

للمبنى على الفتح ، والضم المطلق لقبا للمبنى على الضم ، وكذلك الكسر والوقف ، وجعلوا النصب[1] لقبا للمفتوح بعامل ، وكذلك المرفوع والمجرور والمجزوم ، لا يقال لشيء من ذلك مضمومٌ مطلقا ، وإنما يُخْبر عنه بتقييد لئلا يدخل في حيّز المبنيّات المسمّيات بهذه الأسماء المطلقة[2] ، والدليل على أن كل ذلك يجمعه اسم الفتح والضم والكسر والوقف ، أن سامعا لو سمع لفظين مفتوحين أحدهما بعامل والآخر بغير عامل لم يفصِل بينهما بنفس السمع واستويا عنده في النطق ، حتى يرجع فيعرف[3] ما أوجب ذلك له من عامل أو غير ذلك .

وقوله : « فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم مما جاء لمعنى ليس غير » . قوله : « فللأسماء غير المتمكنة » ، فهي للأسماء المبنية عندهم ، بمعنى المشابهة عندهم الحروف التي جاءت لمعنى ليس غيرُ .

فإن قال قائل كيف تعرب « غيرُ » في هذا الموضع ؟

فإن أبا العباس كان يقول : « غير » مبنيٌ على[4] الضم ، مثل قَبْلُ وبَعْدُ ، كذلك إذا قلنا لا غير ، وكذلك القول في سائر الحروف[5] التي جرت مجرى هذا إذا حذف منها المضاف إليه وكـان معرفـة مثل : قـدامُ ، وخلفُ ، وتحتُ ، وأمامُ ، ووراءُ ، وفـوقُ ، قال الشاعر[6] :

يُنْجيه مِنْ مِثْـلِ حَمَـامِ الأغْـلالْ
وَقْـعُ يـدٍ عَجْـلَى ورِجْـلٍ شِمْـلالْ
ظَمْـأى مِن تَحْـتُ ورَيّـا مِن عَـالْ[7]

---

(١) في د : « المنصوب » تحريف .
(٢) في د : « مطلقة » .
(٣) في د : « فيعرف » .
(٤) في ي : « على » تحريف .
(٥) في ح : « من سائر الحروف » .
(٦) في د : « قال وكذلك » .
(٧) الأبيات لدكين بن رجاء الفقيمي في اللسان (مثل) ١٤/١٥ (علا) ١٩/٣٦ ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ٣٦ واللسان (ظمأ) ١/١١٢ ؛ (ضحا) ١٩/٢٥١ ورواية البيت في الجميع « ظمأى النسا من تحت ريا من عال » . وضبطها في د : « ويروى : ظمأ من تحت وتروى من عل » .

وقال آخر :

... ... ولم يكن لقاؤك إلا من وراءُ وراءُ[1]

وهو كثير .

فإن قال قائل : ما معنى قوله : ليس غيرُ ، وما موضع غير ؟ فإن الجواب في ذلك أن ليس دخلت ها هنا للاستثناء ، كقولك : «جاءني القوم ليس زيداً» تريد : ليس بعضُهم زيداً ، واسم ليس مضمر[2] في النيّة ، وموضع غير[3] منصوب بخبر ليس ، كما كان زيدٌ منصوباً في قولك : أتاني القومُ ليس زيداً ، كأنك قلت ليس شيء غير ذلك . فحذف منه المضاف وبنى على الضم ، والعرب تفعل ذلك فيما عرف معناه ، يقولون : «أتاني زيد ليس إلاّ» ، «وأتاني القومُ ليس إلاّ» أي ليس إلا هذا الذي ذكرت .

وتقدير قوله : «المضارعة عندهم ما ليس باسم مما جاء لمعنى ليس غير» ، كأنه قال : المشابهة للحروف التي جاءت لمعنى ليس غير ذلك المعنى ، أي ليس ما جاءت فيه غير ذلك المعنى ، فجعل الاسم في النية وحذف المضاف[4] إليه وغيّر بناؤه .

وأما الزجّاج[5] فإنه كان يقول إذا قلت : «ليس غير» أو «لا غير» فأدرجته ، نوّنته ، ويكون التقدير : مما جاء لمعنى ليس فيه غيرٌ ، وهو يريد : غيرٌ لك المعنى ، وكذلك : لا غيرٌ ، يريد لا فيه[6] غيرٌ لذلك المعنى ، ويحذف الخبر ، وحجّته في ذلك

---

(١) تمامه : «وإذا أنا لم أومن عليك ولم أكن ...» وهو لعتي بن مالك العقيلي . انظر : همع الهوامع ١/١٧٧ وابن يعيش ٤/٨٧ وسيأتي هنا .

(٢) كلمة : «مضمر» ساقطة من د .

(٣) عبارة : «فإن الجواب في ذلك أن ليس ... وموضع غير» ساقطة في ح بسبب انتقال النظر .

(٤) كلمة : «المضاف» ساقطة من ي .

(٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري . أحد تلامذة المبرد . توفي سنة ٣١١هـ . انظر ترجمته ومصادرها في إنباه الرواة ١/١٥٩ .

(٦) كلمة : «لا فيه» ليست في ح .

أنه بمنزلة أيّ وكل وبعض أنهن منونات ، وإن حذف ما أضفن إليه : كقولك : أيٌّ قامَ ، وكقولك[1] : تخلّف بعْضٌ وجاءنى بَعْضٌ ، ونحو ذلك . وفى القولين جميعاً نظرٌ ، والله الموفّق .

قال[2] : «والأفعال[3] التى لم تجر مَجْرَى المضارعة» .

الأفعال التى لم تجر مجرى المضارعة[4] هى الأفعال الماضية المبنيّةُ على الفتح وأفعال الأمر المبنية على الوقف ، فأما أفعال الأمر فقد مرّت ، وأمّا الأفعال الماضية فسنراها إن شاء الله[5] .

قال : «وللحروف التى ليست بأسماء ولا أفعالٍ ولم تجىء إلا لمعنى» ، يعنى : الفتح والضم والكسر والوقف للأسماء المبنية وللأفعال غير المضارعة وللحروف .

وقوله[6] : «فالفتح فى الأسماء نحو قولهم حينَ[7] وأينَ وكيفَ» .

قال أبو سعيد[8] : اعلم أن الأسماء المبنية كلّها لا يخرج بناؤ ها من أن يكون لمشابهة الحروف ومضارعتها ، أو للتعلق بها وملابستها ، أو لوقوع المبنى موقع فعل مبنى ، أو لخروجه عما عليه نظائره وخلافه لباب أشكاله ، وأنا مبين جميع المبنيات بما يحضر لى من شرحها وإبانتها بعللها ، وبالله التوفيق .

فنبدأ من ذلك ما ذكره سيبويه فى هذا الباب ونشفعه بسائر المبنيات ، فأول ذلك «حيثُ» اعلم أن حيث فيها أربع لغات ، يقال حَيْثَ وحَيْثُ ، وحَوْثَ ، وحَوْثُ ، وهى مبنيّةٌ فى جميع وجوهها والذى أوجب بناءها علّتان :

---

(1) فى ح : « كقولك » .
(2) بولاق ١/٣ = هارون ١/١٥
(3) فى بولاق وهارون : « وللأفعال » .
(4) عبارة : « الأفعال التى لم تجر مجرى المضارعة » ليست فى ح .
(5) د « إن شاء الله تعالى » .
(6) بولاق ١/٤ = هارون ١/١٥
(7) فى ب ح ى : « حيث » ولا يتفق مع ما يأتى بعد
(8) ح « قال المفسر » .

إحداهما أنها تقع على الجهات الست ، وهي : خلفُ ، وقدّامُ ، ويَمْنةً ، ويسرةً ، وفوق ، وأسفل ، وتقع على كلّ مكاناً . وكلُّ واحد من هذه الجهات تقع مضافة إلى ما بعدها ، وأبهمت «حيث» فوقعت عليها كلها ولم يخص مكانها دون مكان ، فشبهوها لإبهامها في الأمكنة «بإذْ» المُبهمة في الزمان الماضي كلّه ، فلما كانت «إذ»(1) مضافة إلى جملة موضِّحة لها(2) ، أوضحت «حيث» بالجملة التي أوضح بها «إذ» من ابتداء وخبر وفعل وفاعل ، فلمّا استحقّت الإضافة ومُنِعَتها ، صارت بمنزلة قبلُ وبعدُ ، إذْ حذف المضافتان إليه وبنيت كما بُنيتا .

والعلة الثانية : أنه ليس شيء من غير الأزمنة ، وما في معناها يضاف إلى الجمل إلا «حيث» ، فلما خالفت أخواتها(3) «حيث» بأنها قد أضيفت إلى الجملة(4) بنيت(5) لمخالفتها أخواتها ودخولها في(6) غير بابها ، أعني في مشابهة إذ من الإضافة إلى الجمل ، واستحقت أن تبنى على السكون ، لأن المبنيّ على حركة من الأسماء هو ما كانت له حالة في التمكن ، مثل : قبلُ ، وبعدُ ، وأوّلُ ، ومنْ حلُّ ، ويـازيدُ ، وكان حكمُ آخره أن يكْسر لالتقاء الساكنين .

وسنبيّن لما وجَبَ الكسرُ في التقاء الساكنين دون غيره إذا انتهينا إلى موضعه إن شاء الله — فلم يكسر وفُتح استثقالاً للكسرة مع الياء . فإن قال قائل : فقد قالوا : جيرِ ووَيبِ ووهيتِ فكسر وهن . فإن الجواب في ذلك أنَّ الحرف على مقدار كثرة استعماله تُخْتارُ خِفتُه وتؤثر سهولته ، فلما كثر استعمالُ حيثُ مع العلة التي ذكرنا من اجتماع الكسْر والياء آثروا الفتحة لذلك . فأمّا(7) من ضم «حيثُ» فإنما ضمّها لما كانت مستحقة للإضافة ومُنِعَتْها كما

---

(1) كلمة : « إذ » ساقطة من د .
(2) في د : « بها » تحريف .
(3) كلمة « أخواتها » ساقطة من ح .
(4) عبارة د : « ... حيث بأنها أضيفت إلى الجملة » .
(5) كلمة : « بنيت » ساقطة من د .
(6) في ى : « ودخولها من » تحريف .
(7) في ح : « وأما » .

قُعل بِقَبْلُ وبَعدُ . ونحن نبيّن علة الضم فى قبلُ وبعدُ إذا انتهينا إليه إلاّ أنّ الضم فى حَيْثُ لالتقاء الساكنين ، وفى قَبْلُ وبَعْدُ للبناء فى أوّل أمره .

وقد حكى الكسائى[1] عن بعض العرب أنهم يكسرون «حيث» فيقولون ﴿من حيث لا يعلمون﴾[2] فيضيفونها إلى جملة ويكسرونها مع ذلك . والأمر فى هذه اللغة عندى أنهم شبهوها بأسماء الزمان إذا أضيفت إلى غير متمكن . فيجوز بناؤها وإعرابها . كقوله عز وجل : ﴿ومِنْ خِزْىِ يوْمَئِذٍ﴾[3] ويومئذ كما قال النابغة :

عَلَى حينَ عاتبْتُ المشيب على الصِّبا   وقلْتُ ألَمَّا تَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ[4]

ويروى : على حِينِ ، فمن قال : على حِينِ ، جرّه بعلى . ومن قال : على حينَ بناهُ ؛ لأنه[5] أضافه إلى غير متمكّن .

وفى كسرة «حَيْثِ»[6] وجه آخر يجوز عندى ، أن يكون الذين كسروها فعلوا ذلك لالتقاء الساكنين ، لا للعامل على ما يجبُ فى التقاء الساكنين من الكسر ، فاعرف ذلك إن شاء الله .

---

(1) هو على بن حمزة الكسائى رأس مدرسة الكوفة فى النحو وأحد القراء السبعة ، توفى سنة ١٨٩هـ انظر ترجمته ومصادرها فى إنباه الرواة ٢/٢٥٦

(2) سورة الأعراف ٧/١٨٢ والقلم ٦٨/٤٤ وانظر القراءة مغنى اللبيب ١/١٣٦

(3) سورة هود ١١/٦٦

(4) البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه (ضمن العقد الثمين) ق ١٧/٨ ص ١٨ وشعراء النصرانية قبل الإسلام ١٩٨ : «وقلت ألما أصح» وكذلك فى معانى القرآن ١/٣٤٧ والكامل للمبرد (رايت) ١٠٥ والإنصاف (ثابل) ١٣١ والفصل ٥١ والمحتسب ٢/١٠٦ ، ٤/٣٥٧ وخزانة الأدب ٣/١٥١ وشرح شواهد المغنى ٢٧٦

(5) ز ب : «بناه على لأنه» تحريف .

(6) فى هـ : «وفى كسر حين حيث» .

ومِنَ العرب مَنْ يضيفُ حَيْثُ فيجرُّ ما بعدها ، أَنْشَدَ ابن الأعرابي[1] بيتاً آخره :

حيثُ لِيُّ العَمَائِمِ[2]

فهذا بناء، وأضافه كما قال : ﴿من لَدُنْ حكيمٍ عليمٍ﴾[3] .

فإن قال قائل : إنما ضم «حيثُ» لأنها يشتمل معناها على شيئين ، كما ضُمَّ «نَحْنُ» حين دلَّت على التثنية والجمع ، وكما ضُمَّت الضادُ من «ضُرِبَ» حين اشتملت على الفاعل والمفعول .

فالجواب في ذلك أن ما ذكره كلّه خطأ لا يثبت في حِجَاج ، ولا يستمرّ على نظر : لأنه لو كان على ما زعم لوجَبَ أَنْ تُضَمَّ «إذْ» لاحتياجها إلى شيئين بعدها واشتمالها عليها[4] ، كقولك : قامَ زيدٌ إذ قامَ عمرٌو[5] ، وَوَجَبَ أن لا يُضَمَّ : قبلُ ، وبعدُ إذ بنيا ، لاشتمالها على شيء واحد . ويدلُّ على فساد هذا القول أيضاً أَنَّا متى أضفنا شيئاً من أسماء الزمان إلى فعل وفاعل فبنيناه لم يجز ضَمُّهُ ، وإن كان قد اشتمل على شيئين ، كقولك : على حينَ ضربْتُ زيداً ، ولا يجوز الضمُّ[6] وإن كان مشتملا على شيئين ، ولو تقصَّينا الوجوه التي تُفْسِد هذا القول لطال[7] الكتاب ، بينما الغرض غيره .

وأمّا «أَيْنَ» فإنّه اسم من أسماء المكان ، وهو يستوعب الأمكنة كلّها ، متضمنة لمعنى الاستفهام ، والعلّة في ذلك أن سائلاً لو سأل عن مكان فقال : «أفي[8] الدار زيدٌ ؟ أو في

---

(1) هو أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي ، أحد أعلام المذهب الكوفي . توفي سنة ٢٣١ هـ . انظر ترجمته ومصادرها في إنباه الرواة ٣/١٢٨

(2) في خزانة الأدب ٣/١٤١ «وقد روى ابن الأعرابي بيتا عجزه : حيث لي العمائم . قال التبريزي في شرح الكافية : إنما ينشد البيت بتمامه للاختلاف في صدره ... » ثم ساق هذا الاختلاف فانظره .

(3) سورة النمل ٢٧/٦

(4) ب : « عليها » .

(5) من هنا إلى قوله فيما بعد : « وأما أين » ساقط من ح و .

(6) عبارة : « ولا يجوز الضم » ساقطة من ح ى ف .

(7) ى : « طالب » تحريف .

(8) همزة الاستفهام ساقطة من ك ى .

السوق ، أو في المسجد[1]» . ولم يكن في واحد منها ، قال المسئول «لا» [2] «ويكون مجيباً[3]» . ويكون صادقاً في ذلك ، وليس عليه أن يجيب عن مكانه وإن كان عالماً به لأنه لم يسأل إلا عن كونه في هذه الأمكنة فقط ، ولو ذهب السائل فعدد[4] الأمكنة[5] مكاناً مكاناً في الاستفهام قصُر عن استيعابها وطال عليه بلوغ غايتها . فأتى بلفظة تشتمل على الأمكنة كلها وتقتضي الجواب عن كل واحد منها ، وتتضمن معنى الاستفهام ، وهي «أين» ووجب أن تبنى على السكون لوقوعها موقع حروف[6] الاستفهام . إلا أنه التقى في آخره ساكنان ، الأول منها ياء فآثروا الفتح من أجل الياء التي قبلها ولأنها كثيرة الدَّوْر في كلامهم . ولم[7] يحملوه على قياس ما يجب في التقاء الساكنين من الكسر استثقالاً للياء والكسرة بعدها ؛ لأن الكسرة كبعض الياء ألا ترى أنك إذا أشبعت الضمة صارت واواً . وإذا أشبعت الكسرة صارت ياء[8] . وإذا أشبعت الفتحة صارت ألفاً .

وقد اختلف الناس في الحركات والحروف المأخوذة منها الحركات[9] : فقالت طائفة إن الحروف مركبة من الحركات ، كأنهم جعلوا الواو مركبة من ضمة مُشْبعة [وكذلك أختاها][10] . وقالت طائفة : إن الحركات مأخوذة من الحروف . قالوا : والدليل على ذلك أنّا رأينا هذه الحروف الثلاث لها مخارج كمخارج سائر الحروف ، فعلمنا أنها غير مركبة من شيء سواها ، والحركات مأخوذة منها[11] ، ويدل على[12] أن الحركات مأخوذة منها أنّا إذا

---

(1) في د : «أو في السوق ثم في المسجد» .

(2) الواو ساقطة من ى .

(3) عبارة : «لا ويكون مجيباً» ساقطة من ح د .

(4) في د : «يعدد» وهي ساقطة من ى .

(5) كلمة «الأمكنة» ليست في ح ك ى د .

(6) في د ح : «حرف» .

(7) في ى : «ولا» .

(8) عبارة د : «وإذا أشبعت الكسرة صارت ياء وإذا أشبعت الضمة صارت واواً» .

(9) في ى : «الحركة» .

(10) ما بين المعقوفين من ق ى .

(11) عبارة : «والحركات مأخوذة منها» ساقطة من ق ى . وبعدها في د زيادة : «غير مركبة من شيء سواها» .

(12) كلمة : «على» ساقطة من د .

أردنا تحريك حرف بإحدى الحركات الثلاث ، أملنا ذلك الحرف إلى مخرج الحرف المأخوذة منه تلك الحركة .

فإن قال قائل : ولِمَ زعمتم أن التقاء الساكنين يوجب كسر أحدهما ، دون أن يوجب ضمَّهُ أو فتحه ؟ قيل له : في ذلك علّتان :

إحداهما : أنا رأينا[1] الكسرة لا تكون إعراباً إلا باقتران التّنوين بها ، أو ما يقوم مقامَه ، وقد تكون الضمّة والفتحة إعرابين فيما لا ينصرف بغير تنوين يصحبهما ، ولا شيء يصحبهما[2] يقوم[3] مقام التنوين ، وإذا اضطررنا إلى تحريك الحرف حركناه بحركة لا يوهم أنها إعراب وهي الكسرة .

والعلة الثانية : أنا رأينا الجرّ مختصاً بالأسماء ، ولا يكون في غيرها ، ورأينا الجزم الذى هو سكون مختصاً به الأفعال دون غيرها ، فقد صار كلُّ واحد منهما في لزوم بابه والاختصاص به مثل صاحبه ، فإذا اضطررنا إلى تحريك السّاكن منها حركناه بحركة نظيره .

ووجهٌ آخر وهو أن المجزوم الساكن قد تلقّاه ساكن بعده ، فلو حركناه بالضم أو بالفتح لتُوُهّم أنه فعل مرفوع أو منصوب .

فإن قال قائل : قد رأينا الساكنين إذا اجتمعا حُرِّك الأول منهما أو حُذف إن كان مما يحذف ، ورأينا التغيير يلحق الأوّل [منهما][4] فَـلِمَ ألحقتم التغيير الباء من أين دون غيرها ؟ .

قيل له : لعمري[5] كان حكم اجتماع الساكنين أن يلحق التغييرُ الأول ، إذا لم تكن علّة مانعة ، نحو قولك : قامت المرأةُ ولم يذهب الرجلُ ، وقد يلحق الثاني التغيير إذا لم يكن في الأول ، كقولك : رجلانِ ، وغلامانِ ، ومسلمونَ ، وصالحون ، وما أشبه ذلك .

---

(1) ب ق : « أنا إذا رأينا » .
(2) كلمة : « يصحبهما » ساقطة من ح .
(3) كلمة : « يقوم » ساقطة من د .
(4) ما بين المعقوفين من ح .
(5) في د : « فقد لعمرى » .

والذى منع الأوّل فى «أين» من التحريك هو أنا لو كسرنا الياء كانت الكسرة فيها مستثقلة . ولو فتحناها فقلنا «أيَن» وجب أن نقلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها على حكم التصريف ، كقولنا : باع وجاد[1] . ولو قلبناها[2] ألفاً وجبَ تحريكُ النون أو حذف الأوّل ، فكان يلزم فيه تغييرٌ[3] بعد تغيير ، فتجنّبوا ذلك .

فإن قال القائل[4] : فلم وجب فى التقاء الساكنين تغييرُ الأوّل دون الثانى ؟ قيل له : من قبل أن سكون الأوّل يمنع من التوصُّل إلى الثانى . وبتحريكه يُتوصَّل إلى النطق بالثانى . فصار بمنزلة ألفات الوصل التى تدخل متحركات ليتوصَّل بها إلى ما بعدها من الساكن .

فإن قال قائلٌ : فقدْ رأينا فى كلامهم ، نحو : جيْرِ ، وحَيْصِ بَيْصِ فى بعض اللغات ، وحروف قد جاءت مكسورة على مثال أيْنَ وفيه من استثقال الكسر بعد الياء مثل ما ذكرتموهُ فى أيْنَ ، فكيف ساغَ لكُمْ الاحتجاج فى فتح أيْنَ وأخواتها بما ذكرتموه ، وقد جاء ما ينقُضُ ذلك من هذه الأسماء التى ذكرناها ؟

قيل له : إنما[5] كسرت هذه الأسماء على أصل ما يجب لالتقاء الساكنين ، وقلَّت فى كلامهم فلم يحفلوا بكسرها لقلّتها وقلة معالجتهم[6] لها . وأين وأخواتها كثيرات الدَّوْر فى الكلام ؛ لأنّها يستفهم بها عن الأشياء العامة ، فاختير لها أخفُّ الحركات لما فيها من الياء ، وثقُل الكسر معها على ما وصفنا ، فاعرف ذلك إن شاء الله[7] .

وأما «كيف» فإنه يستفهم بها عن الأحوال ، ووقعت موقع ألف الاستفهام . كأنك إذا

---

(1) فى ح : «وكاد» وفى د : «كاد وباع» .
(2) فى ح : «قلبت» .
(3) فى ى : «تغيير» تحريف .
(4) فى ح ى ق : «قائل» .
(5) فى د : «ربما» .
(6) فى ى : «معالجة» تحريف .
(7) فى د : «إن شاء الله تعالى» .

قلت كيف زيدٌ فقد قلت[1] : أصحيحٌ زيدٌ[2] أم سقيم ؟ أم غير ذلك من أحواله ؟ إلاّ أنك لو نطقت بأحواله واحداً واحداً طال عليك أن تأتى على آخرها ، ولم تكن مستوعبا للغرض المقصود . ألا ترى أنك لو قلت : أأسودُ[3] زيدٌ ؟ أم أبيض ؟ أم أشقر ؟ جاز أن يكون على لون خلاف هذه الثلاثة ، فلا يجب على المسئول إجابتك عنه ولا شرحه لك ؛ لأنك لم تأت بلفظ يقتضى جوابه ، فجاءوا بكيف مشتملة على الأحوال كلّها جملة وتفصيلا . ووقعت موقع الحال متضمِّنةً ألفَ الاستفهام فوجب بناؤها على السكون والتقى فى آخرها ساكنان[4] : الياء والفاء ، فحركوا الفاء إلى الفتح استثقالاً للياء والكسرة ، وقد بيَّنا هذا مستقصىً فى أيْنَ .

فإن قال قائل : أليس إذا قلنا : أين زيد ؟ وجب على المسئول أن يخبر عن مكانه الذى هو فيه لا يجزم شيئاً مما اشتملت عليه المسألة إذا أراد أن يوفّيها حقّها .

قيل له : نعم ، فإن[5] قال : فينبغى إذا قيل : كيف زيدٌ ، أن يجيبه[6] عن أحواله التى هو عليها فى وقت المسألة ، لأن له أحوالاً كثيرة . قيل له قد[7] — لعمرى — يجب ذلك فى ظاهر المسألة كما وجب فى «أيْنَ» ، وكما يجب فى «متى» ، إلاّ أن الشىء لا يكون له إلا مكان واحد فى حال المسألة ، وكذلك لا[8] يكون له إلا وقت واحد فى حال المسألة ، فالجواب منه ممكن غير متعذر ولا مستثقل[9] . ويكون له أحوال كثيرة لا يأتى المُحصى على تعدادها فى حالة واحدة[10] إلا بعد طول ومشقة . ألا ترى أنه فى وقت واحد : أسودُ طويلٌ صحيحٌ متكلّمٌ سميعٌ بصيرٌ ، وغير ذلك من الأحوال . ولا يكون فى حال واحد فى السوق وفى

---

(1) كلمة : «قلت» ساقطة من ق .

(2) فى ب ى ق : «زيد» ذلك «ا» .

(3) فى ق : «أأسود» تحريف .

(4) فى ق : «ساكنا» .

(5) فى ق : «فيه» تحريف .

(6) فى ق : «أن يوفيه» .

(7) كلمة «قد» ساقطة من ق .

(8) فى ق : «ولا تكلمت» .

(9) جملة : «فالجواب منه ممكن غير متعذر ولا مستثقل» ساقطة من ح .

(10) كلمة «واحدة» ساقطة من ح .

المسجد . ولا يحدث الشيء الواحد فى زمانين مختلفين [1] حدوثا واحداً ، فيجب أن يكون الجواب لكيف ما يقدِّر المسئول أنّه غرض السائل من أحوال المسئول عنه .

فإن قال قائل : ألستم تقولون : من أين جئت ؟ وإلى أين تذهب ؟ وكذلك : منذ متى [2] ؟ وإلى متى ؟ فتدخلون حروف الجر على الأسماء المستفهم بها . فلم امتنع دخولُ ذلك على كيف ؛ فتقولون : مِنْ كيف ، وإلى كيف . فالجواب فى ذلك ــ وبالله التوفيق ــ أنّ «أيْن» لمّا كانت استفهاماً عن الأمكنة ونائبة عن اللفظ بها ، وكما متى ذكرنا الأمكنة جاز أن يدخل عليها الحروف فنقول : أمِن السوق جئت أم من البيت ؟ وإلى السوق تذهب أم إلى المسجد ؟ جاز أن تُدخلها على ما قام مقام هذه الأشياء التى يجوز دخول الجرّ عليها . وكذلك سائر الأشياء المستفهم بها ، هى نائبة عن أسماء تدخل عليها حروف الجرّ فجاز أن تدخل الحروف عليها [3] هى .

وأمّا «كيف» فإنما هى مسألة عن الأحوال . والأحوال لا يجوز دخول حروف الجر عليها فى الاستفهام . لا تقول : أبِنْ صحيح أم من سقيم ؟ وكذلك سائر الأحوال . فلم تدخل على كيف ، كما لمْ تدخل على ما ناب عنه كيفَ .

فإن قال قائل : ولِمَ لَمْ يدخل على ما ناب عنه كيف ، كما دخل على ما ناب عنه أيْنَ وأخواتها ؟

فإن الجواب فى ذلك أن كيف هو الاسم الذى بعده ، وأيْن هو [4] غير الاسم الذى بعده ، وإنما هو مكانه وفى تقدير الظرف له . ومعنى ذكرنا اسمين وأحدهما هو الآخر . فإن الكلام غير محتاج إلى حرف [5] . كقولك : زيد أبوك وزيد قائم . وإذا كان أحدهما غير الآخر فلابدَّ من حرف ظاهر أو مقدّر ، كقولك : زيدٌ فى الدار ، وعمروٌ من بنى تميم ، وخالد خلفك ، والتقدير : فى خلفك ، والقتالُ يوم الجمعة ، والتقدير : فى يوم الجمعة .

(1) كلمة « مختلفين » ساقطة من ح .
(2) فى ح : « ومتى » .
(3) فى ح ى : « عليها الحروف » .
(4) كلمة « هو » ساقطة من د .
(5) ب ح ى : « حروف » .

قال قائل : لم(١) يكون الجواب عن الأسماء التي يستفهم بها معرفةً ونكرةً ؟ كقولك : أيْنَ زيدٌ ؟ فيقول المسئول عنه : مكاناً طيّباً ، وتقول في حال : خَلْفك فيكون معرفةً مرّةً ونكرةً أخرى ، ولا يكون الجوابُ في كيف إلا نكرة .

فالجواب في ذلك أن «كيف» على ما بيّنّا هو الاسم الذي بعدهُ ، فلو جعلناه معرفةً لكان السائل إذا قال : كيف زيدٌ ، فقال : المسئولُ : القائمُ أو الصحيح(٢) ، كان قد(٣) أجابه عن إنسان بعينه لا عن حال ، وإنما هو جوابُ مَنْ إذا قلت : «مَنْ زيدٌ» فيقول : القائم أو القاعد ، ونحو ذلك ، فلمّا كان التعريف يخرجه إلى الجواب عن الذوات ، بطل أن يُجاب عن «كيف» بمعرفة ، وأمّا «أيْنَ» فإنما يجيب عن مكانه ، وقد يكون مكانهُ معرفةً ونكرةً كما بيّنّا ، وفي كيف لغةٌ أخرى ، يقال : كَيْفَ ، وكَيْ في معنى كيف ، قال الشاعر :

أوْ رَاعيـان لِبُعْـرَانٍ لَنَـا شَـردتْ   كيْ لا يُحسّـان مِنْ بُعْـرانِنا أثـرا(٤)

أراد كيف لا يحسّان ، فمنهم من يقول : أنه حذف للشعر ، ومنهم من يقول : إنها لغةٌ .

فإن قال قائل : لم(٥) جاز أن يجازَى بالأسماء التي يستفهم بها ، ولا يجوز المجازاة بكَيْف ؟ ففي ذلك جوابان : أحدُهما أن الأسماء التي يجازى بها ويستفهم بها(٦) لا شيء منها إلا ويجوز أن يكونَ معرفةً ونكرةً ، ويكون جوابه معرفةً ونكرةً ، والمجازاة به على تقدير حرف الجزاء فيه ، وذلك أنك إذا قلت : أيْنَ زيدٌ آته ، فكأنك قلت : أين زيدٌ إنْ أعرف مكانه آته ، ففي أيِّ مَكَانٍ كَانَ وجب عليك إتيانهُ بعد معرفته ، وكذلك إذا قلت : أيْنَ تكن أكن ، كأنك(٧) قلت : إن تكن في السوق أكن فيها ، أو تكن في مكان غيرها أكن فيه ، فلمّا

---

(١) كلمة « لم » ساقطة من ل .
(٢) في د : « هو الصحيح » .
(٣) كلمة « قد » ساقطة من ل .
(٤) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/١٩٥ وشرح ابن يعيش للمفصل ٤/١١٠
(٥) كلمة « لم » ساقطة من ل .
(٦) كلمة « بها » ساقطة من د .
(٧) في د : « فكأنك » .

كانت مشتملة على الأسماء التي تقع بعد حرف المجازاة جاز أن يجازى بها ، إذا كانت مساوية لها . وأما كيف فلا يقع إلا على نكرة ، ولا يكون جوابُها إلاَّ نكرةً ، فخالفت حروفَ الجزاء فيما يقع عليه فلم يُجَازْ بها لقصورها عن بلوغ معانى حروف الجزاء ، فهذه علّة أبى العباس [1] .

والجواب الثانى : أنك إذا قلت : « أَيْنَ يكن زيدٌ أَنَه » ، فقد شرطت على نفسك أنك تساويه فى مكانه ، وتحلّ فى محله ، وهذا معنى ممكن غير متعذّر وقوع الشرط عليه . وإذا قُلْتَ : « كيف تكنْ أكنْ » ، فقد ضمنت أن تكون عن أحواله وصفاته كلّها ، وهذا متعذّر وقوعه ، وبعيد اتفاق شيئين من جميع جهاتهما فى جميع أوصافهما .

قال سيبويه [2] : « والكسر فيها نحو أُلاءِ وحذارِ وبَدادِ » .

قال أبو سعيد [3] : يعنى الكسر فى الأسماء المبنية . فأمّا أُلاء : ففيه ثلاثُ لغاتٍ أشهرها أُلاءِ ممدود مكسورٌ على مثال غُراب . وأُلَى مقصورٌ على وزن هُدى وقد رادوا فيه هؤلاء .

فإن قال قائل : لم وجب الكسر فى أُلاءِ ؟ قيل له : فى ذلك وجهان : أحدهما أنه إشارةٌ إلى ما بحضرتك مادام حاضراً فإذا زال لم يُسَمَّ بذلك [4] . والأسماء موضوعةٌ للزوم مسمَّياتها . ولما كان [هذا] [5] غير لازم لما وُضع له صار بمنزلة المضمر الذى يعقب الذكر إذا جرى ولا يؤتى به قبل ذلك ، فهو اسم المسمّى فى حال دون حال ، فلما وجب بناء المضمر وجب بناءُ المبهم لذلك .

فإن قال قائل : فأنت إذا قلت متحرك وساكن وآكلٌ وشاربٌ ، فإنما يقع هذا الاسم عليه فى حال أكله وشربه وحركته وسكونه ، فإذا زال عن ذلك لم يُسَمّ به ، فكذلك المشار إليه يسمى بأسماء الإشارة مادام حاضراً إذا زال لم يسم بها . فلِمَ بنى أسماء الإشارة وفيها

---

(١) يقصد أبا العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ . انظر ترجمته المفصلة فى مقدمة « المذكر والمؤنث » له بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادى .

(٢) بولاق ١/٤ = هارون ١/١٥

(٣) فى ح د : « قال المفسر » .

(٤) فى ح : « بذلك الاسم » .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من د .

ما فى المتحرك والساكن من زوال التسمية عنه إذا زال عن الفعل ؟ قيل له : الفصل بينهما أن المتحرك والساكن اسمها لازم لهما فى كل أحد حاضر وغائب ، والمشار إليه لايجوز أن يقول له « هذا » إلا منْ كان حاضراً ، ومنْ غاب عنه لَم تسمّه بذا . فعلمنا أن هذا الاسم غير لازم له فصار بمنزلة الضمير الذى يضمره من ذكر الاسم إذا[1] ذكر عنده ولا يسمّيه [به][2] لغيره .

ووجه ثان : أن الإشارة مبهمة واقعة على كل شىء [من حيوان وجماد وإنسان][3] فوجب أن سكن آخر « أولاء » . فالتقى فيه ساكنان ، فكسر الثانى منهما لامتناع كسر الأول . فإن قال قائل : ولم وجب بناء هذه الأسماء لمشاكلة الضمير ؟

قيل له : إنما وجب بناؤها وبناء الضمير معها لمشاكلتها[4] لحروف المعانى[5] ؛ لأنه لاشىء إلا وحروف المعانى داخلة عليه غير ممتنعة فى شىء دون شىء ، فلما كان الضمير والإشارة داخلَيْن على الأشياء كلّها لدخول الحروف عليها ، وجب بناؤها .

فإن قال قائل : فأنت قد تقول : « شىء » فيكون واقعاً على الأشياء كلها ؛ فهذا[6] وجب بناؤه لوقوعها على الأشياء كلها[7] .

قيل له : الجواب عن ذلك أن شيئا هو اسمُ المسمّى لازم له فى أحواله كلها ، والكناية والإشارة والحروف هى أغراض تعرض فى الأشياء كلها ، وليس شىء منها إلا[8] يزول فافترق[9] المعنيان وتباين الحكمان ، وصار « شىء » للزومه ماسُمّى به وإن كان عاماً كلزوم رجلٍ وفرسٍ وسائر الأشياء المذكورة لما سمى بهنّ وتصرّف فى وجوه الإعراب

---

(١) فى د : « أو » .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من ح ق د .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من ح ى . أما د فنصها : « من حيوان وجماد وإنسان وبهيمة . وغير ذلك . كما أن الضمير مبهم واقع على كل شىء » .

(٤) فى ح : « لمشاركتها » وفى ق : « لمشاكله » وفى ى : « لمشاكلتها » .

(٥) عبارة : « لمشاكلتها لحروف المعانى » ساقطة من د .

(٦) فى د : « فلم لا » !

(٧) عبارة : « فهذا وجب .. كلها » ساقطة من ى بسبب انتقال النظر .

(٨) فى د : « لا » تحريف .

(٩) فى ى : « فافتقر » تحريف .

كتعرف الأشياء المنكورة[1] ، وأمّا منْ نصر فإنهُ بناه لمثل العلة التي ذكرنا إلاّ أنّه لم يلتق في آخره ساكنان .

وأمّا مَنْ قال : « هؤلاء » ، فإنه كان الأصل : هاؤلاء ، فها للتنبيه ، وأولاء للإشارة ، وكثر في كلامهم حتى صار ككلمة واحدة ، فخففوه ، وقالوا هؤلاء ، قال الشاعر :

تجلّد لا يُقَلْ هؤلاء هذا ... بكى لما بكى أسفاً وغيظا[2]

ويقال في واحد « أولاء » ، للمذكر : ذا ، وللمؤنث : تا ، وتي ، وذي ، وذه ، والكلام في بنائهنّ كالكلام في بناء أولاء .

فإن قال قائل : أخبرونا عن هذه الوجوه التي في المؤنث ، هل هي أصول كلها ؟ أم بعضها أصول وبعضها فروعٌ ؟

فالجواب في ذلك أنّ : تا ، وتي ، وذي هي[3] أصول ، وذه « هاؤها مُبْدَلَةٌ من الياء ، وهو الشائع من قول أصحابنا ، واستدلوا على ذلك بأن قالوا : رأينا التأنيث قد يكون بالياء في حال ، في قولك : اضْربي ، ولم نر الهاء تكون للتأنيث ، فإذا جاءت اللفظتان في شيء الهاء والياء فيه ، وقد رأينا الياء للتأنيث في أصل ، ولم أر الهاء للتأنيث في[4] شيء جعلنا الياء هي الأصل في التأنيث .

فإن قال قائل : فقد رأيناهم جعلوا الهاء للتأنيث في قولهم : قائمة ، وشجرة ، إذا وقفوا عليها ، قيل لهُ : ليست هذه هاء في أصلها وحقيقتها ، وإنّما تأنيث الاسم بالتاء ، وإنما يوقف عليها بالهاء لنفرق بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل ، وأيضاً فإن هذه الهاء تنقلب تاء في الدَّرْج ، والكلام إنما[5] هو في حقيقته على ما يدرج عليه[6] الكلام ، ألا ترى أنّا نقلب من التنوين ألفاً في النصْب ، وحقيقته تنوين على ما يدرج عليه الكلام .

---

(١) عبارة : « لما سمى بين وتصرف ... المنكورة » ساقطة من ى بسبب انتقال النظر .

(٢) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ٤٧٠ ، وشرح ابن يعيش للمفصل ٣/ ١٣٦ وفي عجزه فيهما : « أسفاً وغيظاً » .

(٣) كلمة : « هي » ساقطة من د .

(٤) عبارة : « الأصل ولم أر الهاء للتأنيث في » ساقطة من ج د ى بسبب انتقال النظر .

(٥) في ب : « وإنما » .

(٦) بعده في ب ى عبارة لا معنى لها هنا وهي : « الكلام ويدل على ذلك أيضاً أن من العرب ... » بعد ذلك .

ويدلُّ على ذلك أيضاً أن من العرب قوماً وهم من طيىء يقفون على التاء[1] في مثل هذا ، فيقولون : شجرتْ ، وحجفتْ ، يريدون : شجرةً ، وحجفةً ، فإذا ثَبَتْ شيئاً من هذا أدخلت حرف التثنية ، وهو ساكن ، فاجتمع ساكنان وليس الألف مما تحرك بحال لإبهامها فسقطت ، فتقول : ذا ، وذان ، وتا ، وتان ، وذي ، وتان ، وذه ، وتان يجتمعن في التثنية على تا وسقط الحرف الأول لاجتماع الساكنين ولأنه مبهم لا يُحرِّكُ بحال .

فإن قال قائل : فأنتم تقولون : رحاً ورَحَيَان ، وقفاً وقفَوَان فتقلبون الألف واواً أوياء[2] في التثنية لاجتماع الساكنين وتحرّكونها ، فهلا فعلتم ذلك في تثنية ذا وتا ؟

قيل له : إنما فعل[3] هذا برحاً وقفاً ، لأن الألف منهما في موضع حركةٍ ، والدليل على ذلك أن مثلها في الصحيح متحرّك كقولهم جَمَلٌ وجَبَلٌ وأشباه ذلك .

فإن قال قائل[4] : فأنتم تقولون : حُبْلَى وحُبليان وحُبارى وحباريان ، وألف التأنيث لا حركة لها في أصلها فهلاّ فعلتم ذلك في تين وذين ؟

فالجوابُ في ذلك أنّا رأينا ألف التأنيث في حكم الحركة ، ولو كانت محتمِلة للتحريك لكانت محرّكة[5] ولم تكن مسكنة كما تسكن المبهمات ، والدليل على ذلك أن حمراء وصفراء وخنفساء متحركات[6] الهمزة ، وهمزتهن مبدلة من ألفات التأنيث ، فلما كان الهمز محتملاً للحركة حرّكته بما كان يستحق الألف من الحركة وليس ذلك في ذين وتين .

فإن قال قائل : فأنتم إذا صغّرتم : ذا ، وتا ، قلتم : ذيّا ، وتيّاً ، فقلبتم هذه الألف ياء وحركتموها[7] ، فهلا فعلتم ذلك في التثنية ؟

---

(١) في ب : « على التاء تحريف » .

(٢) عبارة : « أو ياء في » ساقطة من ن . وفي د : « ياء أو واواً » .

(٣) في د : « فعلناه » .

(٤) كلمة « قائل » ساقطة من د .

(٥) في د : « متحركة » .

(٦) في د : « محركات » .

(٧) في د : « أو حركتموها » .

فإن الجواب فى ذلك أن باب التصغير لا يُشبه شيئاً مما ذكرناه ، وذلك أنَّا إذا صغرنا اسماً على أقلّ من ثلاثة أحرف ردّ التصغيرُ الحرف الذاهب ، فلما صغَّرناه « ذا » لم يكن يُتَمِّمُ تتمة ثلاثة أحرف وتحريكهنّ ، ولم تكن هذه الألف بأضعف من حرف ليس فى الاسم يرده التصغير ويوجب تحريكه ، فكأنَّا جعلناه بمنزلة حرفٍ معدوم ترِدُه التصغير وحرّكه ، ولا توجب التثنية ذلك ، ألا تراهم قالوا : يدٌ ، ويدان ، وقالوا : يُدَيَّة ، وقالوا : دَمٌ ، ودمَان ، ودُمَيٌّ .

فإن قال قائل : لم أجمعوا فى تثنية المؤنث على إحدى اللغات الثلاث ، فقالوا : تان .
فالجوابُ فى ذلك أنهم لو قالوا تان وذان فى تثنية ذى[1] التبس المذكر بالمؤنث فى لغة الذين يقولون ذى ، فاستعملوا فى التثنية لغة الذين يقولون[2] : تا ، لزوال اللبس وإيضاح المقصود بالتثنية .

فإن قال قائل : فلم استوى المذكر والمؤنّث فى قولك : أولاء عند الإشارة ؟

فالجواب فى ذلك أن أولاء وقع على جمع أوجماعة[3] ، فكأنه قال : أشير إلى هذه الجماعة ، أو إلى هذا الجمع ، فلما كانت فى مذهب الجمع والجماعة ، وكان الجمع والجماعة يقع على الرجال والنساء والحيوان والجماد والمذكر والمؤنث والأجسام والأعراض وقع[4] على ذلك كلّه أولاءِ وهؤلاءِ ، فاستوى المذكر والمؤنث ، قال جريرٌ :

ذُمَّ المنازِلَ بَعْدَ منزلةِ اللّوى والعيشَ بعْدَ أولئكَ الأيّامِ[5]

---

(1) عبارة « فى تثنية ذى » ساقطة من ح
(2) كلمة : « يقولون » ساقطة من ى .
(3) فى د « وجماعة » .
(4) فى د « وقع » .
(5) البيت فى « ديوان جرير ص ٥٥١ : ٥٥٣ والمقتضب للمبرد ١/١٨٥ وشرح ابن عقيل ١١٥ وشواهد الشافية ٤/١٦٧ وحاشية الصبان ١/١٣٩ وشرح الشواهد الكبرى للعيني ١/١٠٨ وخزانة الأدب للبغدادى ٢/٤٦٧ وجامع الشواهد ١٢٨ : ٢٥٣ وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوى ١٥

وقال بعض الأعراب :

يَـامـا أُمَيْلِحَ غِـزْلانـاً شَـدَنَّ لنـا ... مِنْ هَؤُلَيَّا بَكُنَّ الضَّـالِ والسَّمُـرِ [1]

فجاء بأولاء للأيّام وللضَّال والسمر . ومما يشبهُ هذا المعنى أنّ جمع المذكر والمؤنث [2] إذا كان مكسّراً فهو مؤنث ولايختلف باختلاف واحده ؛ لأنّه ذهب بها مذهب الجماعة . فكذلك ذهب بالإشارة مذهب الجماعة والجمع . فاعرف ذلك إن شاء الله [3] .

فإن قال قائل : فلم دخلت النون في تثنية : ذا . فإن في ذلك جوابين . أحدهما : أن النون عوض مما حذف لالتقاء الساكنين [4] وهو الألف [التي] [5] كانت في ذا . وكذلك المبهمات التي تدخُل عليها النون في التثنية . نحو : تا . والذي . وغير ذلك .

فإن قال قائل : ولم إذا حُذف حرف لالتقاء الساكنين وجب أن يعوّض منه ؟

قيل له : من قِبَل أنّ التثنية لا يسقُط بها شيء من آخر الاسم [6] لالتقاء الساكنين إلا المبهم . فلما خالف المبهمُ الصحيحَ . فمُنع ما يكون في نظيره من جهة التثنية . ونقص منه حرف لاينقص من غيره من المثنى عوض من ذلك .

والوجه الثاني : أنا رأينا التثنية لا تختلف طريقتها ولا تكون إلا على منهاجٍ واحدٍ لأنهُ يُرَدُّ فيها صيغة المفرد وتزاد عليه علامة التثنية فقط . فلمّا كانت التثنية على ما وصفنا استوى المبهم وغيره في التثنية لاستواء طريقة التثنية واتفاق مناهجها فأعرب جميعها . وقد شذّ

---

(1) تختلف المصادر في نسبة هذا البيت . فهو منسوب فيها للمجنون وذي الرمة ولغيرهما . انظر : الإنصاف لابن الأنباري (ط ليدن) ٥٨ وأسرار العربية ٤٨ وشرح ابن يعيش على المفصل ١/ ٧٣ ، ٤٥٠ ، ٧٣٤ ، ١٠٤٢ ومعاهد التنصيص ٢/ ٥٣ وشرح الشواهد الكبرى للعيني ١/ ٤١٦ ، ٣/ ١٠٣ وهمع الهوامع ١/ ٧٦ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٣٢٤ والصبان ٣/ ٢٦ وخزانة الأدب ١/ ٤٧ ، ٤/ ٩٥ ؛ ١/ ٤٥ وجامع الشواهد ٣٦٤ والدرر اللوامع ١/ ٤٩ ــ ٥٠ : ٢/ ١١٩ - ٢٢٩

(2) في م : « المؤنث والمذكر » .

(3) في م : « إن شاء الله تعالى » .

(4) كلمة : « الساكنين » ساقطة من ق .

(5) ما بين المعقوفين زيادة من ق .

(6) في ق : « المثنى » .

بعضهم النون فى تثنية المبهمات ، فقالوا : هذانّ واللذانّ ﴿ فَذَانِّك بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ[1] ﴾

فأما هذانّ واللذانّ[2] . ففيه وجهان : أحدهما أنّ هذه النون جعلت عوضاً من المحذوف الذى ذكرنا ، فى الوجه الأول فصار بمنزلة الميم المشدّدة فى آخر اللهمّ عوضاً من (يا) ويحتمل أن يكون فى هذا الوجه شدّدت النون ، ليفرقوا بين النون التى هى عوضٌ من حرف محذوف والنون التى تدخل عوضاً من الحركة والتنوين ، فجعلت للمعوضة من الحرف مزية فشددت لأن الحرف أقوى من الحركة والتنوين.والوجه الثانى أنه شدّدت النون للفرق بين المبهم وغيره ، ليدلّوا بتشديد النون على أنّه على غير منهاج المثنى الذى ليس بمبهم ، ولأنه لاتصح[3] فيه الإضافة ، وغيره من المثنى يصح أن يضاف فتسقط نونه وكان مالا يسقط بحال أقوى مما يسقط تارة ويثبت أخرى فشدّدت لذلك .

وأما ذانّك ففيه الوجهان اللذان فى « هذان واللذان » ، وفيه وجه آخر ، قال أبو العباس : الذى يقول فى الواحد ذلك فيدخل اللام للزيادة فى البعد ، يقول فى التثنية : ذانّك تشدُد[4] النّون والذى يقول ذاك فى الواحد يقول فى التثنية ذانك[5] بالتخفيف .

فإن قال قائل : كيف صار تثنية ذلك ذانّك ؟ فإن فى ذلك وجهين :

أحدهما : أنا ثنّينا[6] ذا فصار[7] ذان ، ثم أدخلنا اللّام بعد النون للمعنى الذى أردنا من زيادة البعد فصار ذانلك[8] . فاجتمع حرفان اللام والنون وكل واحد منها[9] يجوز

---

(١) سورة القصص ٢٨/٣٢ وقرأ بتشديد النون من « فذانك » ابن كثير وأبو عمرو. انظر التيسير في القراءات السبع للداني ١٧٦

(٢) عبارة : « فذانك برهانان .. واللذان » ساقطة من « د » بسبب انتقال النظر .

(٣) فى ى : « تصلح » .

(٤) فى د : « فيشدد » .

(٥) عبارة : « مشدد النون والذى .. ذانك » ساقطة من ى لانتقال النظر .

(٦) فى د : « إذا ثنينا » .

(٧) فى ى : « صار » .

(٨) فى ح : « ذا نلك » .

(٩) كلمة : « منها » ساقطة من د .

إدغامه فى صاحبه فقلبنا الثانى إلى الأول فصار الثانى الذى هو اللام نوناً وأدغمنا فيه النون الأولة [1] . ونظير هذا « مُدَّكِر » بالذال المعجمة مُفْتَعِل من الذِّكْر . وكان أصله مُذْتَكِر فقلبنا مِنَ التاء دالا فصار مُذْدَكِر ، والدال والذال كلُّ واحد يُدْغَم فى صاحبه ، فقلبنا الثانية إلى جنس الأولة فصارت الدال غير المعجمة ذالا معجمة ، وأدْغمت الدال الأولى فيها فكان قلب الثانى إلى لفظ الأول أَوْلى ، لأن لفظ النون يدلّ على التثنية ولفظ اللاّم لا يدلّ على شىء .

والوجه الثانى : أنّا أدخلنا اللاّم قبل النون فصار ذالِّك ، ثم قلبنا اللاّم نونا وأدغمناها فى النون ، وهذا نظير مدّكر بالدال غير المعجمة ، وهو القياس لأن حكم الحرف الأوّل أن يكون هو المدغم فى الثانى ؛ لأن الثانى هو المتحرك الظاهر ، إلاّ أن إدغامَ اللاّم فى النون ليس بذاك القوى كإدغام الذال فى الدّال ، فكذلك القائل بالقول الأول فى ذانك إلى ما وصفناه .

فإن قال قائل : فإذا [2] زعمت أن ذانك هو تثنية ذلك فيجب أن تكون الألف والنون بعد اللام فيكون ذا لانك ؟

فالجواب فى [3] ذلك أن هذه اللام دخلت بعد التثنية للتوكيد الذى ذكرناه فى البعد كما دخلت على الواحد بعد تمام صياغته ومعناه فوقعت أخيراً بعد الألف كما وقعت بعد حروف الواحد ، فاعرف ذلك إن شاء الله [4] .

فإن قال قائل : أخبرونا عن الألف التى فى ذان أهى الألف فى ذا أم هى ألف التثنية ؟

فالجواب فى ذلك أنها ألف التثنية ، وقد عطف الألف الأوّلة [5] ، والدليلُ على ذلك أنها

---

(1) هذا من لحن العامة . والصواب : « الأولى » . كتاب : لحن العامة والتطور اللغوى للدكتور رمضان عبد التواب ص ٢١٦

(2) فى د : « على » .

(3) كلمة « فى » ساقطة من ل

(4) فى د : « إن شاء الله تعالى » .

(5) فى ج : « الأولى » وانظر لحن العامة والتطور اللغوى ٢١٦

تنقلب ياء في الجر والنصب كألف التثنية فعلمنا أنها هي ، وأنّ ألف ذا هي الساقطة ، فاعرف ذلك إن شاء الله .

وأما « حذار » و « بداد » فإن ما كان على بنائهما مما يستحق البناء على الكسرة على أربعة أقسام :

الأول : ما وُضع موضع الفعل نحو حذار ونزال .

والثاني : ما كان واقعا موقع المصدر نحو فجار وبداد .

والثالث[1] : ما كان معدولا عن صفة غالبة ، نحو قولهم : حَلاقِ للمنية وفَسَاقِ للفاسقة .

والرابع : ما كان معدولا عن فاعلة علماً كقولك حَذَامِ وقَطَامِ[2] ، وأنا مبين هذه الأقسام قسماً قسماً بتعليله وما فيه إن شاء الله .

فأما فعال [في الأمر][3] إذا وقع موقع فعل الأمر فإن حكمه أن يقع مسكّنا في الأمر فإنه وقع موقع فعل الأمر[4] ، وهو مسكَّن فاستحق مثل حال الذي وقع موقعه ، والتقى في آخره ساكنان الألف الزائدة ولام الفعل ، فوجب تحريك[5] اللام لالتقاء الساكنين ، وكان الكسر أولى بها لعلتين إحداهما أن نزال مؤنثة والكسر من علم التأنيث فأعطى أشكل الحركات بها ، والدليل على ذلك قول زهير :

ولأنت أشجع من أسامة إذ دُعيت نَزالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ[6]

فأنث نزال ، والعلة الثانية : أنه لما التقى في آخره ساكنان كسرنا على حد ما يوجبه التقاء الساكنين من الكسر . وزعم سيبويه أنه يطَّرد في هذا الباب من الأفعال الثلاثية كلّها

(١) في ك : « والثاني » تحريف .

(٢) انظر في ذلك كتاب : « ما بنته العرب على فعال » للصاغاني .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من د .

(٤) عبارة : « فإن حكمه أن يقع .. الأمر » ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

(٥) في د : « تحويل » .

(٦) البيت في ديوانه ص ٨٩ وسيبويه ، والشنتمري ٢ / ٣٤ والكامل للمبرد (رايت) ٣٦٨ والمقتضب ٣ / ٣٧٠ وإصلاح المنطق ٣٧١ والإنصاف (قابل) ٢١٧ وشرح شواهد المغني ٢٩٧ وخزانة الأدب ٢ / ٦١ ؛ ٥١٥ .

أن يقال فيها فَعَالِ بمعنى افعلْ فما كان افعلْ منه غير متعدّ لم يتعدّ فعالِ الذى وقع موقعه وما كان افعل[1] متعدياً تعدى فعالِ منه[2] نحو حذارِ ونَزالِ[3] ومَناعِ ، كما تقول : انزِلْ احذر ، امنعْ ، قال الكُمَيْتُ :

نَعَاءِ جُذاماً غيرَ موتٍ ولاقتلِ ... ولكن فراقاً للدعائمِ والأصلِ[4]

أراد انْعَ جذاماً ، وقال آخر :

تَراكِها من إبلٍ تَراكِها ... أما ترى الموتَ لدى أوراكِها[5]

وقال آخر :

مَناعِها مِنْ إبلٍ مَناعِها ... أما ترى الموت لَدى أرْباعِها[6]

وقد يكون مثل هذا فى الفعل الرباعىّ إلاّ أنه قليل لايجعل أصلاً ولا يقاس عليه ، قالوا قرقارِ فى معنى قرْقِر ، وعرْعارِ فى معنى عَرْعِر وعرعار لعب ، قال الشاعر :

قالت له ريحُ الصبا قَرْقارِ ... واختلط المعروف بالإنكارِ[7]

وقال النابغة :

مُتكنّفِيْ جَنْبَيْ عكاظَ كِلَيْهِما ... يَدْعُو وليدُهُمُ بها عَرْعارِ[8]

---

(١) فى ش ع : « أصل منه » .

(٢) كلمة : « منه » ساقطة من ى .

(٣) كلمة : « ونزال » ساقطة من ى .

(٤) البيت فى سيبويه والشنتمرى ١٣٩/١ وما بنته العرب على فعال للصاغانى ص ٨

(٥) البيتان لطفيل بن يزيد الحارثى فى سيبويه والشنتمرى ٣٤/٢ والمقتضب ٣٦٩/٣ والكامل (رايت) ٣٦٩ والإنصاف (قابيل) ٢١٨ وأمالى ابن الشجرى ١١١/٢ وشرح ابن يعيش ٤٩٥/١ (أوربا) وخزانة الأدب ٣٥١/٢

(٦) البيتان بلا نسبة فى سيبويه والشنتمرى ٣٤/٢ والإنصاف (قابيل) ٢١٨ وشرح ابن يعيش (أوربا) ٤١٤/١ وخزانة الأدب ٣٥٤/٢ ونزهة الطرف ... فعال للصاغانى ٦٧

(٧) البيتان لأبى النجم العجلى فى كتاب ليس لابن خالويه ٤٠ وشرح الأشمونى ١٦٠/٣ وحاشية الصبان ٢٧٠/٣ ومعجم ما استعجم ٢٢٨/١ : ١٣٣٧/٤ والمخصص ١٠٥/١ والأول فى سيبويه والشنتمرى ٤٠/٢ وفعال للصاغانى ص ١٠٢

(٨) البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه فى ٢٦/١٤ ص ١٠٢ والمخصص ٦٦/١٧ وفعال للصاغانى ١٠٦

فإن قال قائل [1] : اخبرونا عن فَعالِ هذه أهي اسم أم غير اسم ؟ قيل له : هي عندنا اسم معرفة مؤنثٌ . والدليل على أنها اسم أنه ليس فى أبنية الأفعال [2] مثله لأنه ليس فى أبنية الأفعال فعال وهو فى الأسماء كثير . ومع ذلك فإن زهيراً جعلها فاعلة وأنثها بقوله :

دُعيت نزالِ ... ، وذلك لايكون إلاّ فى الأسماء والدليل على أنها معرفة أنك لو قلت دُعيت نزالِ فإنما يراد انزل أو انزلوا ، وهذا اللفظ هو معروف لا ينكر [3] . وقد ذكر بعض النحو بين أن فَعالِ فى معنى افعلْ لاتكون مطّردة فى الأفعال الثلاثية كلها وكما لا [4] يطّرد فى الأفعال الرباعية كلها إنما يقال من ذلك ما قالته العرب حسب ، فلا يقال قُوامِ فى معنى قم ولاقعادِ فى معنى اقعد ، ومع ذلك فإن فَعَالِ اسم وضعته العرب موضع افعلْ وليس لأحد أن يبتدع اسماً لم تقله العرب ولا تكلمت به . وذهب سيبويه فى الفصل [5] بين الثلاثى والرباعى إلى أنّ فعالِ فى [6] الثلاثى قد كثُر فى كلامهم جداً واستمرَّ ولم يُسْمع من الرباعى إلا فى الحرفين اللذين ذكرناهما أو لعرهما من القليل الشاذ النادر ، وإنما يعرف استمرار [7] الشيء واطّراده فى القياس بكثرته على منهاج واحد فلما كثُر ذلك فى الثلاثى على المنهاج الذى ذكرناه جعله أصلاً وقاس عليه .

وأما القسم الثانى من فعالِ إذا كانت فى معنى المصدر فليست تكون مبنية إلاّ أن تكون معرفةً مؤنثةً معدولة . وذلك نحو فَجارِ وبَدادِ . قلنا [8] فجار فكأنّا أرَدْنا الفَجْرة والفجرة مؤنثة معرفة وفَجار [معدولة] [9] عنها واجتمع فيها العدل والتأنيث والتعريف ، فزعم سيبويه أن الذى [أوجب [10]] بناءها مشابهتها لفَعالِ التى تقع فى الأمر ومشابهتها إياها أنهما معرفتان مؤنثتان .

---

(١) كلمة « قائل » ساقطة من د .
(٢) فى ح « أمثلة » .
(٣) فى ح « ينكره » وفى د « ينكر » تحريف .
(٤) فى د « كما لم » .
(٥) فى ى « من » تحريف .
(٦) فى د « من » .
(٧) فى ى « سنمر » تحريف .
(٨) فى د « فإنما قلنا » .
(٩) ما بين المعقوفين زيادة من ح و مكانه مطموس فى ب و ساقط فى د ى .
(١٠) ما بين المعقوفين زيادة من ح و مكانه مطموس فى ب و ساقط فى د ى .

وزعم أبو العباس أن الذى أوجب بناءها أنها لو كانت[1] مؤنثة معرفة غير معدولة لكان حكمها[2] أن لا تصرف فلما عدِّلت زادها العدل ثقلا فلم يبق بعد منع[3] الصرف إلا البناء فبقيت لذلك . وهذا قول مدخول من قِبَل أن الشيء إذا اجتمع فيه علتان يمنعان الصرف أو ثلاث وأربع كانت القصة واحدة فى منع الصرف حسب ، فلا يجاوز به اجتماع العلل إلى البناء ؛ لأن البناء يقع بمشاكلة الحروف ومناسبتها والوقوع موقعها.ومنع الصرف ، إنما يكون لاجتماع علتين فصاعداً فى الاسم من العلل التى تمنع الصرف . والدليل على ذلك أن صحراء ونحوها لاتنصرف وهى نكرة . وإذا سمّينا بها مؤنثا لم يزدها التعريف نقلا يخرجها إلى البناء ، وكذلك مساجد لو سمّى بها رجلٌ لم ينصرف[4] من أجل هذا البناء، وهو مذكّر معرفة ولو سمّى بها امرأة لم تنصرف وكان حالها فى تسمية الرجل والمرأة بها سواء وإن كانت فى تسمية المرأة بها علة زائدة . فهذا يبيّن لك ما ذكرناه من صحّة قول سيبويه وفساد قول غيره . وقال النابغة :

إنّــا اقتسمنـــا خُـطـتينــا بـيـننـــا فحملتُ بـرّةَ واحتملتَ فـجــارِ[5]

يريد الفجرة

قال أبو سعيد[6] : ويجوز عندى أن يكون أراد فاجرة معرفة فعدل فجار عن فاجرة معرفة[7] مثل قطام وجعلها علماً للخطّة . والدليل على ذلك قوله فحملتُ برّة فجعل الخطّة

---

(١) عبارة : « وزعم أبو العباس ... لو كانت » ساقطة من ق .

(٢) د ح : « من حكمها » .

(٣) كلمة « منع » ساقطة من ق .

(٤) فى ق : « لم ينصرف » .

(٥) البيت لعوف بن عطية بن الخرع أو النابغة الجعدى نشاجة فى سيبويه ٢/٣٨ ومجالس ثعلب ٢٩٦ و لمسل ٢٢٤ وإصلاح المنطق ٣٣٦ والخصائص ٢/١٩٨ ، ٣/٢٦١ ، ٢/٢٦٤ وابن يعيش ١/٤٤ ، ٤/١٧/١ وحاشية الصبان ١/١٣٧ وخزانة الأدب ٣/٦٥ والعينى ١/٤٠٥ والدرر اللوامع ١/٩ و اللسان (بر) ٥/١١٧ (فجر) ٦/٣٥٣

(٦) فى د ح . « قال المفسر » .

(٧) كلمة « معرفة » ساقطة من ح .

برّة ولقّبها بهذا وجعلها معرفة فلم يصرفها ونقيض برة فاجرة لا الفجرة وكأن[1] الخطط خُطتان : إحداهما يقال لها برّة والأخرى فجارِ اسم لها معدول عن فاجرة . فتبينْ ذلك إن شاء الله ، وقال آخر :

وذكَـرْتُ مِنْ لَبَنِ المحلّقِ شَـرْبَـةً   والخَيْلُ تَعْدُو بـالصعيـد بَـدادِ[2]

يعني بَدَدًا[3] في معنى متبددة . وحقيقة هذا أنّ بَدادِ في[4] موضع[5] مصدر مؤنث معرفة وإن كان لا يتكلم به كأنّه في التقدير البُدَّة[6] لا ينكلم بالبدّة ولكن هذا حقيقتها .

فإن قال قائل : وكيف يجوز هذا التقدير . وبَدادِ في موضع الحال ، والحال لاتكون إلاّ نكرة ، قيل لـه قد يجـوز أن تجيء الحال إذا كـان المصدر[7] معـرفة بـالألف والـلام أو بالإضافة ، كما تقول فعلته جَهْدِي وطاقتي ، وكما قال لبيد :

فـأَرْسَلهـا العِـراكَ ولم يَـذُدْهَـا   ولم يُشْفِقْ عـلى نَغَصِ الـدِّخَالِ[8]

ويروى على نَغْصٍ[9] الدِّخال

والقسم الثالث الصفة الغالبة . وذلك نحو قوله[10] للمنيّة حَلاقِ وللمنيّة أيضا[11]

---

(1) في د « كأن ».

(2) البيت في سيبويه ٣٩/٢ والمقتضب ٣٧٦/٣ وأمالي ابن الشجري ١١٣/٢ وشرح ابن يعيش ٥١/١ وشرح الكافية ٧٣/٢ وحاشية الصبان ٢٧٠/٣ واللسان (بدد) ٤١/٤

(3) في ي : « بداد ».

(4) كلمة « في » ساقطة في ي .

(5) كلمة « في موضع » ساقطة في ل

(6) كلمة : البدة » من د .

(7) في د « بالمصدر » .

(8) البيت في ديوانه ق ٤٦/١١ ص ٨٦ وسيبويه (بولاق) ١٨٧/١ والمقتضب ٢٣٨/٣ ومقاييس اللغة ٢٩٢/٤ وما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ص ٣٦ والمخصص ٢٢٧/١٤ والجمل ٧٨ وابن يعيش (أوربا) ٥٢٣/١ والإنصاف (أوربا) ٢٤٩ واللسان (عرك ، نغص ، دخل) والعيني ٢١٩/٣ وخزانة الأدب ٥٢٤/١ شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٠٨

(9) كذا في د وهو الصواب . وفي سائر النسخ : « بعض » انظر الخزانة ٥٢٤/١

(10) في ل « قولك » .

(11) كلمة « أيضاً » ساقطة من ر .

جَباذِ . وللشمس حَناذِ . ومعناها أن تشوي ما يقع عليه لحرارتها . ومنه قول الله تعالى[1] : ﴿ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ[2] ﴾ ، وقال الشاعر في المنية :

لحقت حلاقِ بهم على أكسائهم   ضَرْبَ الرِّقاب ولا يُهِمُّ المغنمُ[3]

ويدخل في هذا الباب قولهم يا فَسَاقِ ويا خَبَاثِ ويا لكاعِ . وبابه أن يكون في النداء إلا أن يضطرَّ شاعر فيذكره في غيره مضطرًّا . قال الشاعر :

أُطوِّفُ ما أُطوِّفُ ثم آوي   إلى بيتٍ قعيدتُهُ لَكَاعِ[4]

والعلّة في بناء هذا على الكسْر كالعلّة فيما قبله . والاختلاف فيه كالاختلاف فيه .

والوجه الرابع : ما كان معدولا عن فاعلة نحو حَذَامِ وقَطَامِ . فأمّا أهل الحجاز فإنهم يجعلونها كالأبواب الثلاثة التي قبلها فيبنونها[5] ويكسرونها[6] لاجتماع التأنيث والعدل والتعريف . كما كان ذلك فيما قبل ، وعلة أبي العباس أنها قبل العَدْل غير مصروفة فإذا عدلت زادها العدل ثقلاً فبنيت ، وقد ذكرنا هذا المعنى . قال الشاعر :

إذا قالتْ حذامِ فصدِّقوها   فإن القولَ ما قالت حذامِ[7]

---

(١) [illegible]

(٢) هود ٦٩/١١

(٣) البيت في سيبويه ٣٥/٢ و[illegible] ٢٠٧/٤ والمقتضب ٣٢٢/٣ والمخصص ٦٤/١٧ و[illegible] ١١٤/٢ وابن جني ٢١٠/١ ؛ ٢٩/٤ واللسان (حمى) ٣٥٢/١١ للأخرم بن قارب الطائي وقيل للمقعد بن عمرو .

(٤) البيت للحطيئة وهو في ديوانه ١٤٨ والمقتضب ٢٣٨/٤ ومعاني القرآن ١٠٦/١ والخصائص ٤٧٣/١ ؛ ٢٢٩/٤ والجمل للزجاجي ١٧٦ وابن جني ٤١٨/١ وابن عقيل ١٢١ و[illegible] الجامع ٥٥/١ ١٥٤/١ والعيني ٤٧٣/١ ؛ ٤٧٥/١ ؛ ٢٩٠/٤ والتسهيل ١٨٧ والهمع ٨٢/١ [illegible] ١٦٠/٣ وخزانة الأدب ٤٠٨/١ وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٦

(٥) في [illegible] فيبنونها [illegible] فيبنونها تحريف .

(٦) في ب : ويكسرونه .

(٧) ينسب هذا البيت لرهيم بن صعب ولجيم بن صعب وهو في معاني القرآن ٢١٥/١ والمقتضب ١٧٨/٢ و[illegible] ١٤٦ وشرح ابن عقيل ٤٢١/١ والعيني ٣٧٠/٤ وشرح شواهد [illegible] ٢٠٣ وشرح الأشموني ٢٦٨/٣ و[illegible] ١١٨ ومجمع الأمثال للميداني ١٠٦/٢

وقال آخر :

أَتَارِكَةٌ تَدَلُّلَهَا قَطَامِ   وَضِنًّا بِالتَّحِيَّةِ وَالسَّلَامِ [1]

وأما بنو تميم فإنهم يجرونها مُجْرى ما لا ينصرف من المؤنث نحو زينب وعَمْرَة . فيقولون جاءتنى قطامُ ومررت بقطامَ ولقيتُ [2] قطامَ إلا ما كان آخرهُ راءً فإنّ أكثرهم يوافق أهل الحجاز فيكسر الراء ، وذلك أن الراء لها حظٌّ في الإمالة ليس لغيرها من الحروف فيكسرونها على الأحوال من جهة الإمالة [3] التى تكون في الحرف ليكون [4] الكسر من جهة واحدة ، وذلك نحو حَضارِ اسم لكوكب عظيم في مجرى سهيل وقربه . وجعارِ اسم للضبع وَوَبَارِ موضع ، ويزعمون أنه بلدٌ للجن [5] ويذكرون فيه أحاديث وقصصاً ليس هذا موضع ذكرها .

وبعض بنى تميم يجعل ما آخره راء كغيره من نحو حذامِ وقطامِ فلا يصرفها ويرفعها فى الرفع ، ويفتحها فى النصب والجرّ . قال الشاعر :

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارِ   فَهَلَكَتْ جَهْرَةً وَبَارُ [6]

وهذا البيت للأعشى وهو من بنى قيس بن ثعلبة إلاّ أنّ منزله باليمامة وفيها بنو تميم وغيرهم من قبائل العرب والمتجاورون قد يغلب على جماعتهم لغةُ أُصلها لبعضهم .

قال سيبويه : « والضم نحو حيثُ وقبلُ وبعدُ » [7] .

قال : أبو سعيد [8] أما حيثُ فقد مرّ تفسيرها وأما قبلُ وبعدُ فإن أصلها في الكلام أن

(1) البيت مطلع قصيدة للنابغة الذبياني في ديوانه في ١/٣٠ ص ١٥٨ وفيه : « بالتحية والكلام » وهو له في كتاب ما بنته العرب على فعال للصاغاني ص ٩٦

(2) في ب : « ولبست » تحريف . وفي ح : « رأيت » .

(3) عبارة : « ليس لغيرها من الحروف ... الإمالة » ساقطة من ق بسبب انتقال النظر

(4) في ق : « فليكون » .

(5) في ح : « بلد الجن » ، وانظر ما بنته العرب على فعال للصاغاني ص ٥٠

(6) البيت للأعشى في ديوانه ٢٨١ وسيبويه ٢/٤١ والمقتضب ٣/٣٧٦ و[illegible] لابن السراج ٧٦ ومعجم البلدان ٥/٣٥٦ والمخصص ١٧/٦٧ وجمهرة أنساب العرب ٤٦٢ والعيني ٤/٣٢٨ وحاشية الصبان ٣/٢٦٩ وما بنته العرب على فعال للصاغاني ص ٥٠

(7) بولاق ١/٤

(8) عبارة : « قال أبو سعيد » ساقطة من ق .

يكونا مضافين وكذلك حقهما في معناهما . كقولك جئتك قبل يوم الجمعة وقبل[1] وبعد يوم التقينا فيه[2] فحذف ما أضفنا إليه واكتفى بمعرفة المخاطب فصارا بمنزلة بعض الاسم : لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد . فلما بقي المضاف دون المضاف إليه وتضمن معنى الإضافة وجب أن يبنى . لأن بعض الاسم مبني فإذا نكرا لحقهما الإعراب . كقولك . جئتك قبلاً وبعداً . ومن قبلٍ ومن بعدٍ ، لأنهما إذا نكرا لم يتضمنا معناهما مضافين . لأن المخاطب لم يعرف معناهما مضافين فلم يصيرا كبعض الاسم . قال الشاعر :

فَسَاغَ لِيَ الشَّرابُ وكنتُ قبلاً أكادُ أُغَصُّ بالماءِ الفُراتِ[3]

فإن قال قائل . ولِمَ لَمْ يبن على سكون ؟ قيل [له][4] المبنيات على ضربين

ضربٌ لا مُلابسة بينه وبين المتمكن ولا تعلّق له به وضربٌ يلابسه ويتعلّق به . فإذا كان كذلك فلابد من ترتيبهما في البناء فيُجعل لكلّ واحد منهما مرتبة غيرُ مرتبة صاحبه . فلما كان السكون أنقص من الحركة بنينا عليه كلّ مبنيّ لم يتعلق بالمتمكن[5] ولم نلابسه وجعلنا المبنيّ الملابس للمتمكّن مبنياً على حركة ، ليكون له بذلك فضيلة على المبنيّ الآخر لفضل الحركة على السكون . فوجب من أجل ذلك أن يُبنى قبلُ وبعدُ على حركة لأنهما متمكنان في الإضافة وتمكنهما في حال الإضافة فضيلة لهما في حال[6] البناء وتعلّق منهما بالتمكن .

فإن قال قائل فلم وجب بناؤهما[7] على الضمة من بين الحركات دون غيرها ؟

فإن الجواب في ذلك أنّ كلّ واحد منهما لما كانت منصوبة ومخفوضة[8] في حال الإضافة

---

(1) كلمة « وقبل » ساقطة من د.
(2) كلمة « فيه » ساقطة من ج.
(3) ينسب هذا البيت لعبد الله بن يعرب وليزيد بن الصعق الكلابي في معاني القرآن للفراء ٢/٣٢٠ وعيون [illegible] ٩٥ وشرح الأشموني ٣/٢٧٤ وخزانة الأدب ١/٢٠٤ والدرر اللوامع ١/١٧٦.
(4) ما بين معقوفين ساقط من ب.
(5) في ب « بالمتمكن » تحريف.
(6) كلمة « حال » ساقطة من ج د.
(7) في ب وج « بناؤها ».
(8) في د « منصوبة مخفوضة » بلا واو.

والتمكنَ في قوله « جئته[1] من قَبْلك » و « رأيته قَبْلك » أُعطيت في حال البناء حركة لم تكن لها في حال التمكن وهي الضمة .

وعلة ثانية : أن قبلُ وبعدُ قد حُذف منهما المضاف إليه وتضمّنا معنى الإضافة . فحرّكا بأقوى الحركات ليكون عوضاً من الذاهب كما يُعوَّض من المحذوفات في مواضع كثيرة حروفٌ وحركاتٌ . ألا ترى أن سيبويه جعل[2] السين في اسطاع عوضاً من ذهاب الحركة من الواو في أطوع . فإذا جاز أن يُبدل الحرف من الحركة ويجعل عوضاً . جاز أن تبدل الحركة من الحرف وتجعل عوضه .

وعلة ثالثة : وهي أنّ قبلُ وبعدُ يشبهان الاسم المنادى المفرد . والشبه بينهما أن المنادى المفرد متى نكر أو أُضيف أُعرب . كقولك « ياراكباً » و « ياعَبْدَ الله » وإذا أُفرد بُني إذا كان معرفة وقد كان متمكناً قبل أن يبنى . فكذلك قبْلُ وبَعد إذا أُضيفا أو نكرا أُعربا وإذا أُفردا غير نكرتين بنيا فلما أشبها المنادى المفرد بالشبه الذي ذكرناه وكان المنادى مضموماً ضُمّا كما ضم .

فإن قال قائل : فما وجه كونهما منكورين في حال ومعروفين في حال إذا كانا مفردين ؟ قيل له : أما كونهما معروفين فأن يكون المضاف إليه المحذوف منهما معرفة فيتعرفان[3] به فإذا حذفته لمعرفة المخاطب [به][4] فقد فهم بهما مفردين ما كان يفهمه بهما مضافين فهُما على حدّهما في التعريف . ومن ذلك قوله[5] عز وجلّ : ﴿ لله الأمرُ مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ ﴾[6] أراد من قبل الأشياء ومن بعدها . فحذف الأشياء وفُهِمَ المعنى . وإذا كانا منكورين فكأنهما أضيفا إلى منكور وحُذف المضافُ إليه فبقيا على التنكير . فإن قال قائل فلم لم يبنيا منكورين ؟ قيل له لأنهما لم يتضمنا معنى الإضافة . فإذا كان كذلك لم يكونا كبعض الاسم

---

(١) في ب ، ق ، ي ، ح : « جئتك » .
(٢) في ح : فقد جعل .
(٣) في ق : « فيتعرفا » .
(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب ، ق ، ح
(٥) كلمة « قوله » ليست في ق .
(٦) سورة الروم ٣٠/٤

يكونا مضافين وكذلك حقهما في معناهما ، كقولك جئتك قبل يوم الجمعة وقبل[1] وبعد يوم التقينا فيه[2] فحذف ما أضفنا إليه واكتفى بمعرفة المخاطب فصارا بمنزلة بعض الاسم ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد ، فلما بقي المضاف دون المضاف إليه وتضمن معنى الإضافة وجب أن يبنى . لأن بعض الاسم مبني فإذا نكرا لحقهما الإعراب ، كقولك « جئتك قبلاً يا هذا » ، ومن قبلٍ ومن بعدٍ . لأنهما إذا نكرا لم نتضمنا معناهما مضافين . لأن المخاطب لم يعرف معناهما مضافين فلم يصيرا كبعض الاسم . قال الشاعر :

فساغَ ليَ الشرابُ وكنتُ قبلاً ... أكادُ أُغصُّ بالماءِ الفراتِ[3]

فإن قال قائل : ولمَ لمْ يبن على سكون ؟ قيل : لأن[4] المبنيات على ضربين :

ضربٌ لا مُلابسة بينه وبين المتمكن ولا تعلّق له به ، وضربٌ يلابسه ويتعلّق به . فإذا كان كذلك فلابد من ترتيبهما في البناء فيجعل لكلّ واحدٍ منهما مرتبة غيرُ مرتبة صاحبه . فلما كان السكون أنقص من الحركة بنينا عليه كلَّ مبنيٍّ لم يتعلق بالمتمكن[5] ولم يلابسه وجعلنا المبنيَّ الملابس للمتمكّن مبنياً على حركة ، فيكون له بذلك مفضلة على المبنيّ الآخر لفضل الحركة على السكون . فوجب من أجل ذلك أن يُبنى قبلُ وبعدُ على حركة لأنهما متمكنان في الإضافة وعكتهما في حال الإضافة فشبلة لهما في حال[6] البناء وتعلّق منهما بالمتمكن .

فإن قال قائل فلم وجب بناؤهما[7] على الضمة من بين الحركات دون غيرها ؟

فإن الجواب في ذلك أنّ كلّ واحد منهما لما كانت منصوبة ومخفوضة[8] في حال الإضافة

---

(١) كلمة « وقبل » ليست في د .
(٢) كلمة « فيه » ساقطة من ج .
(٣) ينسب هذا البيت لعبد الله بن يعرب [illegible] من شعر الكلابي في معاني القرآن [illegible] ٢/٣٢٠ [illegible] ٩٥ وشرح الأشموني ٢/٢٧٤ وخزانة الأدب ٦/٥٠٤ والدرر اللوامع ١/١٧٦
(٤) ما بين القوسين ساقط من ب .
(٥) في ب : « بالمذكر » تحريف .
(٦) كلمة « حال » ساقطة من ج د .
(٧) في ب وفي ج : « بناؤها » .
(٨) في د : « منصوبة مخفوضة » بلا واو .

والتمكنّ في قوله « جئته[1] من قبْلك » و « رأيته قبْلك » أعطيت في حال البناء حركة لم تكن لها في حال التمكن وهي الضمة .

وعلة ثانية : أن قبلُ وبعدُ قد حُذف منهما المضاف إليه وتضمّنا معنى الإضافة ، فحرّكا بأقوى الحركات ليكون عوضا من الذاهب كما يُعوّض من المحذوفات في مواضع كثيرة حروفٌ وحركاتٌ ، ألا ترى أن سيبويه جعل[2] السين في اسطاع عوضاً من ذهاب الحركة من الواو في أطوع ، فإذا جاز أن يُبدل الحرف من الحركة ويجعل عوضاً ، جاز أن تبدل الحركة من الحرف وتجعل عوضه .

وعلة ثالثة : وهي أنّ قبلُ وبعدُ يشبهان الاسم المنادى المفرد ، والشبه بينهما أن المنادى المفرد متى نكر أو أضيف أعرب ، كقولك « يا راكبا » و « يا عبْدَ الله » وإذا أُفرد بُني إذا كان معرفة وقد كان متمكناً قبل أن يبنى ، فكذلك قبْلُ وبعد إذا أضيفا أو نكرا أُعربا وإذا أُفردا لغير نكرتين بنيا فلما أشبها المنادى المفرد بالشبه الذي ذكرناه وكان المنادى مضموما ضُمّا كما ضم .

فإن قال قائل : فما وجه كونهما منكورين في حال ومعروفين في حال إذا كانا مفردين ؟ قيل له : أما كونهما معروفين فأن يكون المضاف إليه المحذوف منهما معرفة فيتعرفان[3] به فإذا حذفته لمعرفة المخاطب [به][4] فقد فهم بهما مفردين ما كان يفهمه بهما مضافين فهُما على حدّهما في التعريف ، ومن ذلك قوله[5] عز وجلّ : ﴿ لله الأمْرُ مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ ﴾[6] أراد من قبل الأشياء ومن بعدها ، فحذف الأشياء وفُهم المعنى ، وإذا كانا منكورين فكأنهما أضيفا إلى منكور وحُذف المضافُ إليه فبقيا على التنكير ، فإن قال قائل فلم لم يبنيا منكورين ؟ قيل له لأنهما لم يتضمنا معنى الإضافة ، فإذا كان كذلك لم يكونا كبعض الاسم

(1) في ب ق ى ح : « جئتك » .
(2) في د ح : « قد جعل » .
(3) في د : « فيتعرفانه » .
(4) ما بين المعقوفين ساقط من ب ق ح
(5) كلمة : « قوله » ليست في ق .
(6) سورة الروم ٣٠/٤

وصارا بمنزلة قولك : « مررت بعبدِ وغلامِ » . ونحو ذلك . وإنما[1] كانت العلة التى وجب من أجلها[2] البناء أنهما كبعض الاسم لتضمنهما معنى الإضافة . والذى قلناه فى قبلُ وبعدُ هو العلّة فى أوّل وفى وراء وقدام . وهذه الظروف إذ حذفت المضاف إليه حكمهن حكم قبلُ وبعدُ كما قال الشاعر :

... ... ولم يكـــن لقاؤك إلا من وراءُ وراءُ[3]

وقد مرّ هذا .

والنحويون يسمون قبلُ وبعدُ إذا ضُمّنا[4] معنى الإضافة[5] بعد حذف المضاف إليه غاية . والمعنى فى ذلك أنه لما كان حدّ الكلام أن ينطق بهما مضافين فحذف المضاف إليه واقتصر بهما . وقد كان تمام الكلام وغايته هو الشىء الذى بعدهما ، صُيِّرا غاية الكلام فى النطق وتم الكلام بلفظهما دون المضاف إليه فى النطق فصارا غاية ينتهى عندها المتكلم فاعرف ذلك إن شاء الله[6] .

قال سيبويه[7] : « والوقف قولهم مَنْ وكَمْ وقطْ وإذْ » .

قال أبو سعيد[8] : أما مَنْ فهى اسمٌ ، والدليل على ذلك أنها تقع مواقع الأسماء فاعلة ومفعولة ولها ضمير يعود إليها ويدخلها حروف الجر . ولها ثلاثة مواضع هى فيها كلّها مبنية لعلل أوجبت[9] ذلك لها ، فأوّلها أنه يستفهم بها عن ذوات ما يعقل من الثقلين والملائكة كقولك « مَنْ جبريل ؟ » و« مَنْ زيدٌ ؟ » و« من إبليس ؟ » فوقعت موقع حرف الاستفهام فى هذا الوجه فبنيت من أجل ذلك . والثانى أنها تقع فى المجازاة على ذوات ما يعقل فبنيت

---

(١) فى ى : « وبناء » تحريف .

(٢) فى د : « التى من أجلها وجب » .

(٣) سبق تخريجه هنا .

(٤) فى د : « ضما » تحريف .

(٥) عبارة « معنى الإضافة » ساقطة من « .

(٦) فى « : « إن شاء الله تعالى » .

(٧) بولاق ٢/٤٤ وفى سيبويه (بولاق) « والوقف نحو مَنْ » .

(٨) فى ح : « قال المفسر » .

(٩) فى ب : « وجبت » تحريف .

لوقوعها موقع حرف الجزاء . وهو «إن» وذلك قولك : « من يأتني آته » كأنك قلت : « إن يأتني زيد آته » وإن يأتني عمرو آته » وكذلك غيرهما من سائر ما يعقل .

والثالث أن يكون بمعنى الذي لذوات ما يعقل [1] فيحتاج في هذا الموضع خاصة دون الموضعين الأولين من الصلة إلى مثل ما احتاجت إليه (الذي) وتكون مبنية مثل ما كانت (الذي) ؛ لأنها والصلة في موضع اسم واحد فهي بعض الاسم وبعض الاسم لايكون إلاّ مبنيا .

وهي تفارق (الذي) في شيئين :

أحدهما : أنها لاتوصف كما توصفُ الذي .

والثاني أنه لا يوصف بها . كما يوصف بالذي[2] : تقول : « جاءني زيدٌ الذي قام » و«جاءني الذي قام العاقل» فتصف الذي . وتصف بها . ولا تقول : « جاءني زيد مَنْ قام » تريد الذي قام على النعت ولا جاءني مَنْ قام العاقل . فإن قال قائل لم زعمت أنّها لا تقع إلا على ذوات ما يعقل من الثقلين والملائكة . فقد قال الله عزّ وجلّ : ﴿ واللهُ خَلَقَ كلّ دَابّةٍ من ماءٍ فمِنْهُم مَنْ يمشِي على بطنِهِ ومِنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربعٍ[3] ﴾ والذي يمشي على بطنه ليس مما يعقل ولا الذي يمشي على أربع . لأن الذي يمشي على بطنه هو ما ينساب من الحيات ونحوها[4] . والذي يمشي على[5] أربع[6] نحو[7] الخيل والبغال والحمير والأنعام وسائر ذوات الأربع ؟ قيل له : إنما جاز إجراءُ « مَنْ » على هذه الأشياء وإن لم تكن مما يعقل لما خلطن بمن يعقل وذكرن معه . كقول لبيد :

فَعَلا فُروعَ الأَيْهُقَانِ وأَطْفَلَتْ ... بالجَلْهَتَيْنِ ظِباؤُها ونَعامُها [8]

---

(1) كذا في الأصول كلها . ولعل الصواب : « من يعقل » . وقد تكرر ذلك فيما يلي .

(2) في ى : « تحكيه » .

(3) سورة النور ٢٤/٤٥

(4) في ى : « وغيرها » .

(5) كلمة : «على» ساقطة من ى .

(6) بعده في ح زيادة : « والذي يمشي على بطنه ليس مما يعقل » .

(7) في ب ح زيادة : « هو نحو » .

(8) البيت في معلقة لبيد في شرح القصائد السبع ص ٥٢٤

والنعام لا تطفل وإنما[1] تبيض ، فكأنه قال : وباضت نعامُها ، وقال آخر :

عَلَفْتُـهـا تِبْـنـاً ومـاءً بـارداً حتى شَتَتْ هَمَّـالـةً عَيْنـاهـا [2]

والماء البارد لا يعلف ولكنّه[3] قد دل العلف على السقْى فكأنه قال وسقيتها ماءً بارداً ، وقال آخر :

يـالـيـتَ زَوْجَـكِ قَـدْ غَـدا مُـتَـقَـلِّداً سَـيْـفـاً ورُمحـاً[4]

فالرُمْح لا يتقلّد ولكن لما كان[5] تقلّد السيف هو حمله فكأنه قال حاملاً سيفاً ورمحاً .

وكذلك يجعل (منْ) فى معنى الذى . فكأنه قال : الذى يمشى على بطنه . وإنما سوّغ[6] ذلك حين قال : « فمنهم » لأنه إذا جُمع[7] كناية ما يعقل وما لا يعقل[8] كان على لفظ كناية ما يعقل . فلما كان الجمع الذى فيه ما يعقل وما لا يعقل كنايته[9] على مثل كناية الجمع الذى ليس فيه ما لا يعقل ، كان تفصيل الجمع الذى فيه ما يعقل وما لا يعقل[10]

---

(1) فى د : « ولكن » .

(2) البيت فى : معانى القرآن للفراء ١/١٤ والإنصاف (ط أوربا) ٢٥٣ والخصائص لابن جنى ٢/٤٣١ وأبواب مختارة للأصفهانى ٩٣ وأمالى المرتضى ٤/١٧٠ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢١٤ والأشباه والنظائر للسيوطى ١/٢٨٠ والعينى ٣/١٠١ : ٤/١٨١ وحاشية الصبان ٢/١١٠ وخزانة الأدب ١/٤٩٩ ولسان العرب (زجج) ٣/١١١

(3) كلمة : « ولكنه » غير واضحة فى ح .

(4) البيت منسوب لعبد الله بن الزِّبَعْرَى فى معانى القرآن للفراء ١/١٢٦ والمقتضب للمبرد ٢/٥١ والكامل للمبرد ٢/٢٢٤ ومشكل القرآن لابن قتيبة ١١٧ وأمالى المرتضى ٤/١٧٠ وفقه اللغة للثعالبى ٢١٧ والإنصاف لابن الأنبارى (أوربا) ٢٥٣ ودرة الغواص للحريرى (أوربا) ٩٧ وشرح الحماسة للتبريزى ٤١٠ وأبواب مختارة للأصفهانى ٩٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٢٤ والأشباه والنظائر للسيوطى ١/٢٠٨ وخزانة الأدب للبغدادى ١/٢٣٠ : ١/٥٠٠ ، ٤/٦

(5) عبارة : « لما كان » ساقطة من د .

(6) عبارة : « ويه سوغ » ساقطة من ى .

(7) فى ى : « اجتمع » .

(8) عبارة : « كان على لفظ » ساقطة من ى .

(9) فى د : « كنايته » .

(10) فى د : « فيه ما لا يعقل وفيه ما يعقل » .

على مثال [1] الجمع الذى فيه [2] ماْلا يعقل . فلما قال عز وجلّ : « فمنهم » صاروا كأنهم كلّهم [3] يعقلون ، فأجرى على كلّ واحدٍ منهم « منْ » في التفصيل .

واعلم أنّ مَنْ لفظها واحدٌ مذكرٌ إلا أنها تقع على الواحد والاثنين والجماعة من المؤنث والمذكر ، فإذا وقع على كل شيء من ذلك كنت فيه بالخيار . وإن شئت أجريتَ اللفظ عليها فى نفسها ، وإن شئت على معناها فى التثنية والجمع والتأنيث ، تقول : « من الناس مَنْ يكرمك » « وإن شئت من يكرمونك » إذا أردت الجماعة ، وإذا أردت الاثنين قلت : « من الناس من يصحب فتَحْمَدُ صُحْبَتَه » وإن شئت « من يصحبان فتحمدُ صحبتهما » وتقول : « فى النساء من يكتب ويحسب » وإن شئت « من تكتب وتحسُبُ » [4] » قال الله عزّ وجلّ فى الجمع ﴿ ومِنْهُم مَنْ يَسْتَمِعُ إليك [5] ﴾ وقال فى [6] موضع آخر ﴿ ومِنْهم مَنْ يَسْتَمِعُونَ إلَيْكَ [7] ﴾ وقال [تعالى [8]] ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنكُنّ لله ورَسُولِه وتَعْمَل صالِحاً [9] ﴾ فذكَّر أحد الفعلين وأنّث الآخر . وقال الفرزدق :

تعشّ فإنْ عاهَدْتَنى لا تخونُنى نَكُنْ مثلَ مَنْ ياذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ [10]

وقد زاد الكسائى فى معانى (مَنْ) وجهاً رابعاً ، فزعم أنها تكون صلة . وأنشد فى ذلك :

---

(1) فى د « على مثل » .
(2) فى د « الذى ليس فيه » .
(3) كلمة « كلهم » ليست فى ق . أما عبارة ى فهى : « صاروا كلهم كأنهم » .
(4) عبارة « وإن شئت من تكتب وتحسب » ساقطة من د لانتقال النظر .
(5) سورة الأنعام ٦/٢٥
(6) فى ح د « وقال » .
(7) سورة يونس ١٠/٤٢
(8) زيادة فى د .
(9) سورة الأحزاب ٣٣/٣١ [sic: printed ٧/٣١]
(10) البيت فى ديوانه ص ٨٧٠ وسيبويه ٢/٣١ والجمل للزجاجى ٢٨٦ والمقتضب ٢/٢٩٤ ، ٣/٢٥٢ وحاشية الصبان ١/١٥٣ والهمع ١/٦١ ؛ ومغنى اللبيب ٢/٤٠١

آل الزُّبير سنام المجد قد علمت ذاكَ العشيرةُ والأثْرَوْنَ مَنْ عَدَدَا[1]

أراد الأثرون عدداً . وأنشد أيضاً [قول عنترة][2] .

يــاشــاةَ مَنْ قنص لمن حلّت لــه حــرُمت عــلىَّ وليتــهـا لم تَحْــرم[3]

فجعل مَنْ فى هذين البيتين بمنزلة ما فى الصلة . فأما البيت الأول فقد زعم بعضهم أنّ معناه الأثرون مَنْ عدُّ عدداً ، فحذف الفعل واكتفى بالمصدر منه ، كما يقول ما أنت إلا سيراً ، وأمّا البيت الثانى فإن رواية أكثر الناس (ياشاةً ما قنص لمن حلّت له) فإن كانت الرواية صحيحة فى مَنْ فهى لعمْرى زائدة وقد يحتمل أنْ لا تكون زائدة وتجعل مَنْ نكرة بمنزلة إنسان . قنص[4] بمعنى قانص وهو نعت له كما قال : وكفى بنا فضلاً على من غيرنا[5] .

وأمّا كَمْ فإنها مبنية على السكون ، والذى أوجب بناءها على ذلك أنها وقعت موقعين شابهت[6] فى كلّ واحد منها حرفاً : فالأوّل وقوعها موقع ألف الاستفهام ، ويُسأل بها عن جميع الأعداد كقولك : « كم غلاماً لك » و « وكم مالك ؟ » فتصير بمنزلة قولك « أعشرون غلاماً لك » « أثلاثون مالك ؟ » فتغنى عن حرف الاستفهام والاسم الذى بعده .

والثانى : أنها تقع فى الخبر موقع رُبّ ، وربُّ حرف فضارعتها كَمْ فى الخبر فبنيت وهى — أعنى وكم فى هذين الموضوعين تقع صدر الكلام : لأنها وقعت موقع شيئين يقعان صدر الكلام إلا أنها وإن وقعت موقع ربّ فإنها نقيضة ربّ[7] فى القلة[8] والكثرة ، لأن ربّ

(١) البيت بلا نسبة فى الخزانة ٤٤٨/٢ وشرح القصائد السبع ٣٥٣ وشرح شواهد المغنى ٢٥٣ وفى الأخير : « ذاك القبائل » .

(٢) ما بين المعقوفين من د .

(٣) البيت من معلقته فى شرح القصائد السبع ص ٣٥٣ وفيه : « ماقنص » .

(٤) فى د : « وقنص » .

(٥) الشطر فى خزانة الأدب ٥٤٩/٢ وفيه : « فكفى » وهو كذلك فى ى .

(٦) فى ى و د تشابهت » تحريف .

(٧) ى : « ورب رب » تحريف .

(٨) كلمة « القلة » ساقطة فى ى

يقلَّل بها ما بعدها ولم يكثر بها ما بعدها . فإن قال قائل : لِمَ وقعت[1] رُبَّ في صدر الكلام وهي من حروف الجرّ ، وحروف الجرّ لا يقعن صدراً لأنهنّ يوصلن[2] الأفعال إلى ما بعدهنّ ؟ فالجواب في ذلك وباقة التوفيق ، أن رُبَّ قد ضارعت حرف النفي وهي [لا][3] التي تنفي الجنس ومضارعتها إيّاها[4] أنها تقلل ، والتقليل يشبه[5] النفي فجعلت صدراً كما جعلت لا صدراً[6] .

ومما يدلّ على أنّ التقليل يشبه النفي أنهم قد يستعملون التقليل في معنى النفي البتّة . من ذلك قولهم : « قلَّ من يقول ذلك إلا زيدٌ » « وأقل رجل يفعل ذلك إلا زيدٌ » يريدون لا يقولون ذاك ولا يفعل ذاك إلا زيدٌ . وقال الشاعر :

أُنيخت فألقت بلدة فوق بلدة قليل بها الأصوات إلا بغامها[7]

أراد ليس بها أصوات إلا بُغامُها[8] . فإن قال قائل : ولِمَ جعلتم كم بمعنى رُبَّ والمعنة موقعها وقد زعمتم أنها نقيضتان ؟ فالجواب في ذلك أنّ كُلَّ جنس فيه قليل وكثير لا يخلو جنس من ذلك . فالجنْسُ يشتمل القليل والكثير ويحيط بها ويقعان تحته فليس يخرج أحدهما كثرته من جنس الآخر ؛ لأنهما معاً يقعان تحت كل جنس ؛ ولأن الكثير مركّب من القليل ؛ والقليل بعض الكثير .

ولكمْ أحكامٌ سنُبَيِّنُ في مواضعها . إلاّ أن الغرض المقصود هاهنا الإبانة من علّة بنائها . وقد أبنّاها .

وأما قطُّ فهي ساكنةٌ مبنيّةٌ على ذلك . والذي أوجب بناءها على ذلك أنها اسم وقع موقع فعل الأمر في أول أحواله . وفعل الأمر مبنيٌّ على السكون فبنى قطُّ لذلك . وذلك

---

(1) عبارة : « لِمَ وقعت » . ساقطة في ز .

(2) في ى . « يوصل » تحريف .

(3) ما بين المعقوفين زيادة من ح د .

(4) في د : « لأنها » .

(5) في ى : « شبه » .

(6) كلمة « صدرا » ساقطة من ح د .

(7) البيت لذي الرمة في ديوانه في ٨٢/١٣ ص ٦٣٨ وسيبويه ٣٧٠/١ والخزانة ٤٢/٢ والمسلسل ١٩٩

(8) عبارة : « أراد ليس .. بغامها » ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

قولك : قَطْك درهمان ؛ يريد ليكفك درهمان واكتف بدرهمين ، ونحو ذلك من التقدير . وفى معناها قد تقول قَدْك درهمان . كما[1] تقول قطك درهمان[2] ، فإذا أضافها المتكلم إلى نفسه زاد نوناً ، فيقول « قطنى درهمان » و « قدنى درهمان » وإنما زاد النون ليسلم سكون البناء ؛ لأنه على حرف لا يدخله الكسر بحال كما قالوا مِنّى وعَنّى ، قال الشاعر :

امتــلأ الحــوضُ وقــال قــطْنى   مهلاً رويداً قد ملأتَ بطْنى[3]

وربما حذفوا النون فى الشعر فأضافوا وكسروا الحرف الساكن كما حكى عن بعض العرب أنه يقول مِنِى وعَنِى وقَدِى . قال الشاعر :

قَدْنى مِنْ نَصْر الخُبَيْبَيْنِ قَدِى[4]

ويروى الخُبَيْبِيْنَ قدى ، فمن روى الخُبَيْبَيْنِ أراد عبدَ الله ومصعباً ابنى الزبير ، وكان عبد الله يكنى أبا خبيب بابن له يقال له خُبيب ، فلما قرن معه مصعباً قال الخُبَيْبَيْنِ . والذى قال الخُبَيْبِينَ نسبهم إلى عبد الله كما قالوا الأشعرين أرادوا الأشعرِيِّين .

والشاهد فى هذا حذفه النون منْ قَدِى الأخيرة . وقال الشاعر فى حذف النون مِنْ مِنْ وعَنْ ، قال :

أيهــا الســائــلُ عــنــه وعَنِــى   لستُ من قيسٍ ولا قيسُ مِنِى[5]

وسنذكر قط مشدّدة فى موضعها إن شاء الله [تعالى][6] .

فإن قال قائل . فإذا بنيتم قط للعلّة التى ذكرتموها فهلاّ بنيتم حسبك وهو فى ذلك المعنى ؟ فالجواب فى ذلك أنّ حَسْبُ اسمٌ صحيح أريد به معنى الفعل بعد أن وقع متصرِّفاً ولم

---

(١) كلمة « كما » ساقطة من د .

(٢) عبارة : « وكما تقول قطك درهمان » ساقطة بسبب انتقال النظر .

(٣) البيتان فى إصلاح المنطق ٣٧٧ ، ٤١١ وتهذيب إصلاح المنطق ١٠٩ ودرة الغواص ٩١ والخصائص ١/٢٣ والإنصاف (ط أوربا) ٥٩ وشرح ابن يعيش ١/٣٦٨ والمنى ١/٣٦١ والصبان ١/١٢٤

(٤) ينسب لأبى نخيلة السعدى ، ولأبى بحدلة أو لحميد الأرقط فى سيبويه ١/٣٨٧ والنوادر لأبى زيد ٢٤٠ وإصلاح المنطق ٣٧٧ ، ٤١١ والإنصاف (ط أوربا) ٥٩ وشرح ابن يعيش ١/٣٦٨ ، ١/٤٤٢ ، ١٠٤٢/٩ وشرح شواهد المغنى ١٦٦ والخزانة ٢/٤٤٩ والدرر اللوامع ١/٤٢

(٥) البيتان فى خزانة الأدب ٢/١٤٨

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من د .

يُضَعُ فى أول أحواله ليوضع موضع الفعل كما فُعِل ذلك بقط . والدليل على ذلك أنك تقول : أَحْسَبَنِي الشيء إحساباً إذا كفاني[1] . واحتسبت بالشيء إذا اكتفيت به . قال امرؤ القيس .

كجُفَّفِ النُّقَا يمشى الوِلْدَان فوقه بما احتسبا من لين مَسٍّ وتسهال[2]

ويقال هذا لك حسابٌ أى كافٍ . قال الله عزّ وجلّ[3] ﴿ جَزَاءً من ربّك عَطَاءً حِساباً[4] ﴾ أى كافياً . فمعنى حسبُك أى كافيك فى أصل موضوعه من جهة اللغة لما بيّناه من تصرُّفه . فلعلّة تصرّفه لم يُبْنَ فاعرفه إن شاء الله [تعالى][5].

وأما إذْ فإنها مبنية على السكون . والذى أوجبَ بناءها على ذلك أنها تقع على الأزمنة الماضية كلّها وهى محتاجة إلى إيضاح كقولك : « جئتك إذ زيد قائم » « وإذ قام زيدٌ » . فلمّا كانت محتاجة إلى إيضاح وإيضاحها يصحح معناها ويفهم موضوعها صارت بمنزلة الذى ، والأسماء الناقصة المحتاجة إلى الصِّلات لأن الأسماء فى أصل موضوعها للدلالة على المسميات[6] والتمييز بين بعضها وبعض . فإذا صار بعض الأسماء إلى حدّ لا يدلّ بنفسه على معناه واحتاج ما يوضحه ويكشف[7] فحواه . حلّ بما بعده من تمامه محلّ الاسم الواحد ، وصار هو بنفسه كبعضه وبعض الاسم مبنى .

وإذْ تُوضَح بالابتداء والخبر ، والفعل والفاعل . فأما الابتداء والخبر فقولك « جئتك إذ زيد قائم » ولمّا الفعلُ والفاعل فقولك[8] « جئتك إذ قام زيدٌ » . « وإذ يقوم زيدٌ » . فإذا كان الفعل مستقبلاً حسن تقديمه وتأخيره فتقول : « جئتك إذ يقوم زيدٌ » و « إذ زيد يقوم » وإذا كان ماضيا قبح التأخير لا يقولون « جئتك إذ زيدٌ قامَ » إلا مستكرها من قِبَل أنّ إذ

---

(١) فى ق : « كما إذا » تحريف .
(٢) البيت فى ديوانه ق ٢/١٥ ص ٣٠ والسلسل التميمى ١٥٧
(٣) فى د : « قال الله تعالى » .
(٤) سورة النبأ ٣٦/٧٨
(٥) زيادة من د .
(٦) عبارة : « على المسميات » ساقطة من د .
(٧) فى د : « ما يكشفه ويوضحه » .
(٨) كلمة : « فقولك » ليست فى د

للماضي فإذا كان في الكلام فعلٌ ماضٍ اختاروا إيلاءه إياها، لمطابقتها ومشاكلة معناها.

وإذْ عند أصحابنا اسم مضاف إلى موضع الجملة التي بعدها كما تضاف أسماء الزمان إلى الجمل التي هي الابتداء والخبر والفعل والفاعل كقولك[1] «جئتك زمنَ زيدٌ أميرٌ[2]» و«زمنَ يقوم زيدٌ» و«زمنَ قام زيدٌ» ويكون موضع الجملة خفضاً بالإضافة.

واعلم[3] أنّ إذ لا يُجازى بها لأنها مقصورة على وقت بعينه ماضٍ. فإذا دخل عليها ما وركّبت[4] معها صارت مبهمةً وجاز الجازة بها وحلّت محلّ متى فيُجازى بها مع ما، فهي إذا جوزي بها حرف وليست باسم، وسنبيّن ذلك في باب المجازاة إن شاء الله [تعالى][5].

قال الشاعر:

إذ مـا تـرَيْني اليـوم مُـزْجًى مـطيّتي ... أُصَعِّـدُ سيـراً في البـلاد وأُفْـرِعُ

فـإنّيَ مِـنْ قـومٍ سِـواكُـمْ وإنّمـا ... رجـالِيَ فَهُمْ بـالحجـاز وأشجـعُ[6]

وقد يكون لإذْ موضع آخر، وهو قولك: «بينما زيدٌ قائم إذ رأى عمْراً» واختلفوا في ذلك: فقال بعضهم: معناه، في هذا الموضع للحال، كما تقول: «خرجت فإذا زيدٌ قائم».

وقال بعضهم: هي زائدةٌ، قال الشاعر:

بـيـنـمـا نـحْـنُ بـالأراكِ مـعـاً ... إذْ أتى راكـبٌ عـلـى جَـمَـلِهْ[7]

ونحن نذكر «إذا» مع «إذْ» إذ كانت مؤاخية لها في هذا الموضع وإن لم يذكرها سيبويه به. واعلم أن «إذا» اسم من أسماء الزمان وهي ظرف من ظروفه، ويقع فيها الأفعال المستقبلة، وهي موضحة بما بعدها كما كانت «إذ» غير أنها لا يليها إلا أفعال[8] مظهرةً

---

(١) ح: «كقولهم».
(٢) في د: «زيد قائم».
(٣) في د: «اعلم» بلا واو.
(٤) في د: «وركبته».
(٥) زيادة من د.
(٦) البيتان لعبد الله بن همام السلولي في سيبويه والشنتمري ٤٣٢/١ وخزانة الأدب ٦٣٨/٢ وفي د: «مرجى» ... كرواية هذه المصادر.
(٧) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٨٨ وشرح شواهد المغني ١٣٦، ٢٤٦ وخزانة الأدب ١٩٩/١.
(٨) في د: «لأفعال».

كانت أو مضمرة ، كقولك : « أجيئك إذا قام زيد - يعني الوقت الذي يقوم فيه . وفيها معنى المجازاة ؛ فلذلك لا يقع بعدها إلا الأفعال . وإذا[1] رأيت الاسم بعدها مرفوعاً فعلى تقدير فعل قبله لأنه لا يكون بعدها الابتداء والخبر . قال الشاعر :

إذا ابنُ أبي مُـوسَى بِـلالٌ بَلَغْتِـهِ ... فقامَ بِفَأْسٍ بينَ وَصْليكِ جَازِرُ[2]

ومعناه إذا بُلِغ ابنُ أبي مُوسى بلال [بلغته][3] ، فأضمرت فعلاً لم يسم فاعله كما قال الآخر :

لِيُبْـكَ يـزيـدُ ضـارعٌ لخُصُـومَـةٍ ... ومختبطٌ ممـا تُـطيـحُ الـطوائـحُ[4]

ولا يجازى بإذا عند أهل البصرة من قِبَل أنها لوقت معلوم آت ، والمجازاة والشروط هي معقودة على أنها يجوز أن تكون ويجوز أن لا تكون . والدليل على ذلك قوله عزّ وجلّ ﴿ إذا السَّماءُ انْشَقَّتْ[5] ﴾ و ﴿ إذا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ[6] ﴾ ونحوه لك في القرآن . أراد الوقت الذي تُكوَّر فيه الشمسُ وتنشقّ فيه السماء . ولو قال قائل : « إن الشمسُ كُوِّرت » « إن السماءُ انشقَّت » كان قبيحاً ؛ لأنه جعل المعلوم مبهماً ، وأوهم أنه يجوز ألا يكون . ولو قال قائل : « إذا أقام الله القيامة عذَّب الكفار » كان كلاماً[7] مستقيماً حسناً[8] ، فإن قال قائل : « إن أقام الله القيامة عذَّب الكفار » كان كلاماً ناقصاً .

فلما كانت إذا لوقت معلوم لم يجاز بها ، وإن كان فيها معنى المجازاة إلا أن يضطر الشاعر

---

(1) في د : « فإذا » .
(2) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٢٥٣ ومعاني القرآن للفراء ١/٢٤١ والمقتضب ٢/٧٧ وأمالي ابن الشجري ١/٣٤ والخصائص ٢/٣٨٠ وشرح شواهد المغني ٢٢٦ وخزانة الأدب ١/٤٤٠ وسيبويه والشنتمري ١/٤٢
(3) ما بين المعقوفين زيادة من د ح .
(4) البيت لنهشل بن حري بن حرة النهشلي ويروى لغيره ، انظر سيبويه والشنتمري ١/١٤٤ وخزانة الأدب ١/١٤٧ ولمعي على الخزانة ٢/٢٥١ والدرر اللوامع ١/١٤٢ والمقتضب ٣/٢٨٢ والخصائص ٢/٣٥٢
(5) سورة الانشقاق ٨٤/١
(6) سورة التكوير ٨٣/١
(7) في د : « الكلام » .
(8) كلمة « حسناً » ساقطة في ح .

فيجازى بها فى الشعر لكون معنى المجازاة فيها ، قال الشاعر الفرزدق[1]

نـرفـعُ لى خِنْـدِفٌ والله يَـرْفَـعُ لى   ناراً إذا خمدت نيرانُها تَقِدِ[2]

وقال آخر :

إذا قصُـرتْ سُيـوفُنـا كـان وَصْلُهـا   خُـطـانـا إلى أعـدائنـا فَنُضـارِبُ[3]

فإن قال قائل : ما معنى قولكم فيها معنى المجازاة ولا يجازى بها ؟ فالجواب فى ذلك أن معنى المجازاة فيها هو أن جوابها يقع عند الشرط[4] كما تقع المجازاة عند وقوع الشرط ، ولم يجاز بها فى اللفظ فتجزم ما بعدها لما ذكرناه من توقيتها وحصولها على وقت معلوم .

ومثل ذلك قولك : « الذى يأتينى فله درهم » فيه معنى المجازاة ولا يجازى به . وإنما كان فيها معنى المجازاة لأن بالإتيان استحق الدرهم . ووجه الكلام أن ترفع شرطها وجوابها كما قال ذو الرُّمَّة :

تصغى إذا شدَّها بـالكُور جـانحـةً   حتى إذا ما استوى فى غَرْزِها تثبُ[5]

ولإذا موضع أخـر تكون [فيه][6] اسماً للمكـان وظرفـاً من ظروفـه ، وذلك قولك[7] : « خرجت فإذا زيدٌ قائمٌ » ويجوز أن تقول : «خرجت فإذا زيدٌ قائماً » ويجوز :

---

(1) ما بين المعقوفين ساقط من ب ى .

(2) البيت فى ديوانه ص ٢١٦ والمقتضب ٢/٥٦ وسيبويه و الشنتمرى ١/٤٣٤ والأزمنة والأمكنة للمرزوقى ١/٢٤٣ وأمالى ابن الشجرى ١/٣٣٢ وخزانة الأدب ٣/١٦٢

(3) يروى بكسر الباء من « فنضارب » وهو فى هذه الحالة من قصيدة لقيس بن الخطيم فى ديوانه ص ٣٣ — ٤٧ كما يروى برفع الباء من قصيدة الأخنس بن شهاب التغلبى فى المفضليات ق ٤١/١٢ ص ١٢٠ . لحماسة بشرح المرزوقى رقم ١٢/٢٤٨ ص ٧٢٧ وانظر سيبويه ١/٤٣٤ و خزانة ٣/١٦٥ والمقتضب ٢/٥٧

(4) فى د : « عند الشرط الواقع »

(5) البيت فى ديوانه ق ١/٣٩/٨ ص ٩ وسيبويه والشنتمرى ١/٤٣٢ وفى د : « فى رحل ساجحة »

(6) ما بين المعقوفين زيادة من د ح

(7) فى د : « وذلك فى قولك » .

« خرجت فإذا زيدٌ » : فمن قال . « خرجت فإذا زيدٌ قائم » أراد خرجت فحضر فى زيد قائم . والمعنى فيه أنه فاجأنى عند خروجى وهو بمنزلة قولك : فى الدار زيدٌ قائمٌ . وإذا قلت : « خرجت فإذا زيدٌ قائماً » فكأنك قلت خرجت فحضر فى زيدٌ قائماً رفعت زيداً بالابتداء ، وجعلت الخبر فإذا ونصبت قائماً على الحال وهو بمنزلة قولك فى الدار زيدٌ قائماً . وإذا قلت : « خرجت فإذا زيد » كأنك قلت كأنك قلت خرجت فحضر فى زيدٌ جعلتَ زيداً ابتداءً ، وفإذا هو الخبر بمنزلة قولك فى الدار زيد . ولإذا موضع آخر وهو جواب الشرط وتكفى من الفاء . نقول : « إن تأتنى فأنا مكرمٌ لك » وإن شئت قلت « إن تأتنى إذا أنا مُكْرِمٌ لك » قال الله عزّ وجلّ ﴿ وإنْ تُصِبْهُم سيئةٌ بما قدَّمت أيديهم إذا هُمْ يقنطون ﴾[1] ومعناه فهم يقنطون .

قال سيبويه[2] : « والفتح فى الأفعال التى لم تَجْرِ مَجْرَى المضارعة قولهم ضرب ، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه فعل » .

إن سأل سائل فقال : لِمَ وجب فتح أواخر الأفعال الماضية : فهلا أسكنت أو حركت بغير الفتح ؟

فالجواب عنه وبالله التوفيق أن الأفعال كلها من حقها أن تكون مسكنة الأواخر والأسماء كلها من حقها أن تكون معربةً وقد بيّنّا هذا فيما مرَّ من التفسير .

غير أن الأفعال انقسمت ثلاثة أقسام : فقسْم منها ضارع الأسماء مضارَعَةً تامّةً استحق بها أن يكون مُعْرباً وهو الأفعال المضارعة التى فى أوّلها الزوائد الأربع . وقد بيّنّا كيفية المضارعة واستحقاق المضارعة للإعراب بما أغنى عن إعادته .

والضرب الثانى من الأفعال ما ضارع الأسماء مضارعةً ناقصة وهو الفعل الماضى .

والضرب الثالث مالم يضارع الأسماء بوجه من وجوه المضارعة وهو[3] فِعْلُ الأمر .

فرأينا الأفعال قد ترتبت ثلاث مراتب : أولها الفعل المضارع المستحق للإعراب .

---

(١) سورة الروم ٣٠/٣٦

(٢) بولاق ٤/١

(٣) ز ، د : « الوجوه وهو » .

وقد أعرب ، وآخرها الثالث فعل الأمر الذى لم يضارع الاسم البتة فبقى على سكونه ، وتوسط الفعل الماضى فنقص عن درجة الفعل المضارع لنقصان مضارعته ، وزاد على فعل الأمر لما فيه من المضارعة ، فلم يسكّن كفعل الأمر لفضله عليه ، ولم يُعرب كالفعل المضارع لقصوره عنه ، وبُنِى على حركة واحدة إذ كان المتحرِّك أمكن من الساكن ، وجعلت تلك الحركة فتحة دون غيرها من أربعة أوجه :

أولها : أنَّ الفتْحة أخفُّ الحركات ، وإنما القصد[1] والمغزى فى تحريكه إلى أن يخرج عن مرتبة الساكن الذى هو فِعْل الأمر ، فلمّا كانت الفتحة تخرجه من ذلك وهى أخفُّ الحركات لم يتجاوز إلى غيرها .

والوجه الثانى : أن الضمّة لا تصلُح فيه لما يقع فيه من اللبس بين فعل الواحد والجماعة : لأن بين العرب مَنْ يقول : « ضربُ » ، فى معنى « ضربُوا » ، « والقومُ قامُ » فى معنى « قاموا » ، فيحذف الواو ويكتفى بالضمة منها ، وقد[2] قال الشاعر :

فلو أنَّ الأطِبَّا كانُ حَوْلى ... وكان مع الأطِبَّاءِ الأُسَاةُ[3]

يريدُ : كانوا ، وقال الآخر :

لو أنَّ قَوْمى حين أدعوهم حَمَلْ ... على الجبالِ الصُّمِّ لارْفضَّ الجَبَلْ[4]

أراد : « حَمَلوا » فحذف الواو ، فصار حَمَلُ ؛ ثم وقف عليه ، وهو يضمّه فى الدرج بلا واو ، ويقف عليه بالسكون ، لأن كل متحرك يلحقه السكون فى الوقف .

ولم يصلح أن يكون آخر الفعل الماضى مكسوراً ؛ لأن الكسر اختص الأسماء ولم يدخل فى شىء من الأفعال ، فبقى الفتح فبنى عليه الماضى .

---

(١) ح ملوك : « وإلا القصد » مكررة فى ى . أما فى د : « القصد » .
(٢) كلمة : « وقد » ليست فى د .
(٣) البيت فى معانى القرآن للفراء ١/٩١ وشرح ابن يعيش ٩/٨٠ والإنصاف ١/٣٨٥ والدرر اللوامع ١/٣٢ والعينى على الكرافة ٤/٥٥١ وحاشية الصبان ١/١١٥ وأسرار العربية ١٢٥ وخزانة الأدب ٢/٣٨٥ بلا نسبة فى الجميع .
(٤) بيسان بلا نسبة فى شرح ابن يعيش ٩/٨٠

والوجه الثالث : أن الفعل الماضي قد يُثَنَّى ضميرُ فاعله بالألف[1] والألف توجب فتح ما قبلها . فلما كان أقرب الحركات التي يلحق الماضي الفتحة[2] باجتلاب[3] ألف التثنية لها . وقد وجب تحريك آخره حُرّك[4] بأقرب الحركات إليه .

والوجه الرابع : أن الفعل الماضي يكون على فُعِل وفَعُل . فلو بنوا آخره على ضمة خرجوا في فُعِل من كسرة إلى ضمة وليس[5] ذلك في كلامهم ، ولو بنوه على كسرة خرجوا في فَعُل من ضمة إلى كسرة وهذا قليل مستثقل .

فإن قال قائل : فما المضارعة التي بها[6] استحق الفعل الماضي الحركة والمزيّة على رتبة الساكن ؟

قيل له وقوعه موقع الأسماء والأفعال المضارعة في النعت والخبر . كقولك : « مررت برجل قام » ، و « زيد قام » وقع موقع قولك « مررت برجل قائم » ، أو « مررت برجل يقوم » ، و« زيد قائم » ، « وزيد يقوم » . ووقوعه موقع الفعل المضارع في أبواب الجزاء كقولك : « إن قُمْتَ قمتُ » ، وقع موقع قولك : « إن تقُم أقُم » . فهذا قول سيبويه في مضارعة الفعل الماضي . وقد أنكر أبو العباس المبرد[7] على سيبويه الوجه الأخير من مضارعة الفعل الماضي للمضارع في أبواب الجزاء . فقال : إذا قُلْنا « إن قُمت قمت » فإنْ هي التي قلبتْ المستقبل إلى الماضي في اللفظ والمعنى على الاستقبال كما تدخل [لم][8] على الأفعال المضارعة[9] لتنفيها وتقلب ألفاظها إلى المستقبل ، كقولك : « لم يقُمْ » و « لم ينْطلقْ عمرو » والمعنى « ما قام زيد » وما انطلق عمرو » غير أن (لم) هي المغيرة للفظ فكذلك[10]

(١) كلمة « بالألف » ساقطة من ل .
(٢) كلمة « الفتحة » ساقطة من ح
(٣) فيما عدا ب « باختلاف » تحريف .
(٤) فيما عدا د « وحركة » !
(٥) فيما عدا د « فليس » !
(٦) كلمة « بها » ساقطة من ل .
(٧) في د « وقد أنكر محمد بن يزيد المبرد » .
(٨) ما بين المعقوفين زيادة من د .
(٩) في ب « الماضية » تحريف .
(١٠) في ب « لكذى » وفي د « وكذلك » .

إنْ عند أبي العباس ، مغيرة لفظ المستقبل إلى الماضي في اللفظ والمعنى على حاله ، وزَعَم أنه لا حُجّة لسيبويه فيما ذكره لهذا الاعتلال الذي أورده .

قال أبو سعيد[1] : والوجه الذي ذهب إليه سيبويه عندي صحيح وهو غير مُشبه لما شبههُ به أبو العباس . وذلك لأنّ لم وغيرها من الحروف التي تغيّر الألفاظ وتدخل له[2] لا يصلح دخولها إلا مغيِّرة . ولو كانت « إن » هي التي غيّرت اللفظ ، وقلبت المستقبل إلى الماضي لما جاز أن يوجد إلا كذلك ، لأن هذا بمنزلة عمل تعمله وتأثير تؤثره . فلا تدخل[3] إلا كذلك ، كما أنّ « لَمْ » إذا دخلتْ على الفعل الماضي . ثمّ يصح أن يبقى على معنيّه وقلبه إلى المستقبل . فاعرف فرق ما بينهما إن شاء الله .

قال سيبويه[4] ولم يسكنوا آخر الحروف[5] ، وهو يعني آخر الفعل الماضي ، لأنّ فيها بَعْض ما في المضارعة ، تقول « هذا رجل ضربنا » فتصف بها النكرة وتكون في موضعْ[6] ضارب إذا قلت : « هذا رجل ضارب » وتقول : « إن فَعَلْتَ فعلتُ »[7] فتكون في موضع : « إن تفعل أفْعَل » ، فهي فعل — يعني الماضي — كما أنّ المضارع فعل وقد وقعت موقعها في إنْ ووقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة .

قال [أبو سعيد] وقد مضى تفسيرها بما فيه .

قال سيبويه :[8] «ولم[9] يسكّنوها كما لم يسكّنوا من الأسماء ما ضارع المتمكّن ولا ماصيّر من المتمكّن في موضع ، بمنزلة غير المتمكن» .

---

(1) في م ح : « قال المفسر » .
(2) في م . « وتدخل للتغيير » .
(3) في ل : « فدخل » !
(4) بولاق 1/4 = هارون 16/1
(5) ليس عند ب : « الحرف » .
(6) في ب : « في محل موضع » .
(7) في م وبولاق وهارون : « إن فعل فعلت » .
(8) بولاق 1/4 هارون 16/1
(9) بولاق وهارون : « فلم » .

قال أبو سعيد : قوله ، فلم يسكّنوها ، يعنى لم يسكّنوا الأفعال الماضية كما لم يسكّنوا من الأسماء التى حكمها البناء ما كان مضارعاً للمتمكّن[1] ولا ما كان متمكّناً فى حال ثم بنى لعلة داخلة .

فإن قال قائل : ولِمَ لَمْ يسكّنوا من الأسماء المبينة ما ضارع المتمكّن منها ، أو ما كان متمكّناً فى حال ؟ قيل له من قِبَل أن الأسماء فى حُكْمها أن تكون مُعْربةً كما تقدم من تفسير ذلك ، وقد تدخل بعضها علل وتخرجها عن حكمها إلاّ أنّ ذلك البعض الذى يدْخله من الحال ما يوجب بناءه ينقسم قسمين :

أحدهما : لم يوجد قط إلا فى الموضع الذى ثبت بناؤه فيه[2] ، والآخر : قد كان مُعْرباً فى حال ، ثم وجب بناؤه فى حالة ثانية ، ففرق بينهما فيما بُنِى عليه لأن الذى قد[3] كان معرباً فى نفسه أشدّ تمكّنًا بزواله عن البناء فى حال أخرى ، وأعطى فى حال البناء إذا كان قد يزول عنها فضيلةً على المبنى الذى لا يزول لما فيه من التسكن .

وعلة أخرى وهو[4] أنّ المبنىّ الذى لا يكون متمكنا بحال[5] لَمّا كان لا يوجد إلا ثقيلاً أعطوه أخف ما يقع فى النطق وهو السكون . ولما كان المتمكّن الذى يُبْنى فى حال قد يُوجَد خفيفاً ويقع المواقع التى لا يستثقل فيها لم يستثقلوها حين[6] بنائه إذ كانت حالاً عارضةً . وليس العارض كالراتب الذى لا يزول ، وسنبين الأسماء التى حكمها البناء على حركةٍ .

قال سيبويه[7] : «فالمضارع من عَلُ حركوه لأنهم يقولون من علٍ» .

قال أبو سعيد[8] : اعلم أنّ «علُ» إذا قلت : « جئتُه من عَلُ » معناه من فَوْقُ ، قال

(١) فى د : « ما ضارع المتمكن » .
(٢) بعده فى ب زيادة : « فى حال ثانية » .
(٣) كلمة « قد » ساقطة من ق .
(٤) كلمة : « وهو » ساقطة من د .
(٥) كلمة : « بحال » ساقطة من د .
(٦) فى د : « فى حين » .
(٧) بولاق ١/٤
(٨) فى ح : « قال المفسر » .

الفرزدق :

وَلَقَدْ سَدَدْتُ عليك كُلَّ ثَنِيَّةٍ   وأَتَيْتُ فَوْقَ بنى كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ [1]

وفيه لغات : يقال جئتك من عَلُ ياهذا . ومن علِ ، ومن عَلْوَ ، ومن عَلْوُ ، ومن عَلْوِ . قال الشاعر :

إنى أتتنى لسان لا أُسَرُّ بها   من عَلْوَ لا عَجَبٌ منها ولا سخرُ [2]

ومن علاً . قال الراجز :

فهى تَنُوشُ الحوض نَوْشاً من علا   نَوْشاً به تَقْطَعُ أجوازَ الفلا [3]

وجئتك من عالٍ ومن عالِ [4] كما قال :

قباء من تحت وريًّا من عالِ [5] .

ويروى نظماً من تحت وتروى من عال . ومعنى هذه الألفاظ كلها واحد وهى فَوْق .

وفَوْق لابد أن يكون مضافاً إلى شىء : إما ظاهر ، وإما باطن مقدر [6] . وكذلك الألفاظ التى فى معناها ، فوجب أن تكون علُ وعلِ وما ذكرنا بعدهما فى تقدير الإضافة . فإذا حذفت المضاف إليه لم يخل من أن يكون معرفةً أو نكرةً ، فإن كان المحذوف نكرة [7] تنكر عَلُ وما كان فى معناه ونُوِّنَ ، وإن كان معرفةً بُنِىَ [8] لأنه بمنزلة اسم قد اكتفى ببعضه إذ

---

(1) البيت فى ديوانه ص ٧٢٣ والعينى على الخزانة ٤٤٧/٣

(2) البيت لأعشى باهلة فى جمهرة أشعار العرب ١٣٥ والكامل للمبرد ٦٥/٤

(3) ينسب لغيلان بن حارث الربعى ولأبى النجم العجلى . انظر سيبويه والشنتمرى ١٤٢/٢ والفاخر للمفضل بن سلمة ٣٤ ومعانى القرآن للفراء ٢٦٥/٢ وأدب الكاتب ٣٩١ والاقتضاب ٣٧ وخزانة الأدب ١٣٦/١ ، ٢٦١/٤ واللسان (نوش) ٢٥٥/٨ وشرح ابن يعيش (ط أوربا) ٤٣٢/١ ، ٥٤٣/١ واللسان (علا) ٣٦٧/١٩

(4) فى ب : « معال » تحريف .

(5) البيت فى اللسان (علا) ٣١٦/١٩ : « أقب من تحت عريض من عل » . منسوبا للعجل

(6) فى د : « وإما مقدر » .

(7) عبارة : « فإن كان المحذوف نكرة » مكررة فى ق .

(8) فى ى : « بنى » .

كان المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد . ولّدى عن معنى الإضافة . فإذا[1] كان عَلٌ في تقدير مضافٍ إلى معرفة كان مبنيا على الضمّ ، وإن كان في تقدير مضافٍ إلى منكورٍ كان معرباً كما ذكرنا[2] في فوق بما يوجب ذلك من العلل .

فإن قال قائل : فما معنى قول سيبويه : ولا ما ضارع المتمكن ، وهو يعني : مضارعة «عَلٍ» هنا ولِعَلٍ » المنكور المنون . ولا يقال إنّ الشيء يضارع كما لا يقال : إن زيداً في حال النداء إذا قلت : «يا زيد » . قد ضارع زيداً [3] في حال الإعراب ، إذا لم تكن منادى ؟

قيل له : معنى مضارعة «عل[4]» لِعَلٍ مع أنهما يقعان بمعنى واحد على تقديرين مختلفين ؛ فكل واحد منهما مضارع للآخر لاشتراكهما في معناهما واختلافهما في تقديرهما وحركاتهما ، كما يكون المبتدأ مضارعاً للفاعل في أنّ معناهما سواء وإن كان عاملاهما[5] مختلفين .

فإن قال قائل : وكيف يستوى معناهما على اختلاف تقديرهما ، وأحدهما معرفة والآخر نكرة ؟

قيل له : هذا جائز وله نظائر في العربية ، منها أن «غداً» منكور ويعرف به اليوم والذي يلي يومك حتى لا يظن السامع غيره . وكذلك أسماء ساعات اليوم ، نحو «عتمة»[6] «وعَشِيَّة» متى ما ذكرت شيئا منها كان المعنى مصروفا إلى يومك دون سائر[7] الأيام فإن كن نكرات فيستوى في فهم المخاطب «آتيك غداً» . «وآتيك الغد» . «وآتيك العشى» » «وآتيك عشيا[8] » ، وكذلك «عتمة» وإن كان تقديرهما مختلفاً ، وكذلك القول في «علٍ» فاعرف ذلك إن شاء الله[9]

---

(1) في د : « فإن » .
(2) في د : « كما ذكرنا قبل » .
(3) كلمة : « زيداً » ساقطة من د ل ى .
(4) في د . « على حدا » .
(5) في ما عداد : « معناهما » .
(6) العتمة ثلث الليل الأول بعد غيبوبة الشفق (اللسان : عتم ، وبه شروح لغوى لهذه الكلمة) .
(7) كلمة سائر تعنى هنا : « باقي » (درة الغواص للحريري ص ٣ وما بعدها)
(8) د . « أتيك عشيا وآتيك العشى » .
(9) د . « إن شاء الله تعالى » .

قال سيبويه [1] : « فالمضارع منْ علُ حرّكوه ؛ لأنهم يقولون منْ عَلٍ فيجرُّونَهُ » ، وقد مرّ تفسيره . وقوله : فيجرُّونَهُ ، أي فينونونه ويصرفونه .

قال : «وأما المتمكن الذى جعل بمنزلة غيرا [2] المتمكن فى موضع قولهم أبدأ بهذا أوّلُ ويايحكُمُ » .

قال أبو سعيد [3] : اعلم أنّ ما كان متمكنا فى حال ثم دخلته علة أوجبت له البناء هو الأسماء المفردة المناداة ؛ كقولك : «يازيدُ» و«ياحَكَمُ» والغايات التى تكون معربة فى حال الإضافة والتنكير [4] وتكون مبنية فى غير ذلك ، نحو «قبلُ» و«بعدُ» ، و«أبدأ بهذا أوّلُ» فأمّا الغايات فقد أحكمنا شرحها وأبنّا عن عللها بما أغنى عن إعادته .

فأما الاسم المنادى المفرد المعرفة فإنه يستحق البناء على حركة ، ويجب أن تكون تلك الحركة ضمة . فأما الدليل على أنه يجب بناؤه [فهو ا [5] أنّ المنادى مخاطب ، والنداء حال خطاب . والدليل على ذلك أنّ رجلا لو قال : «والله لا خاطبت زيداً» ، ثم قال له [6] «يازيد» ، كان حانثا وكان هذا منه خطاباً . وأسماء المخاطب تقع مكنية فى الخطاب . فكان [7] ينبغى أن يكون مكان الاسم المنادى مكنىّ ، غير أن المنادِىَ إذا أراد أن ينادى واحداً من جماعةٍ ليعطفه عليه حتى يصغى إليه ، فلابد منْ ذكر اسمه الظاهر الذى يخصه دون غيره ، إذْ كانت الكنايات يشترك هو فيها والذى معه فلما احتيج إلى الاسم الظاهر لهذه الضرورة [8] التى ذكرنا ؛ وكان الموضع موضع كنايةٍ وجب أن يبنى لما صار إليه من مشاركة المكنى الذى يجب بناؤه ، لأن الأسماء إنما تبنى على حسب وقوعها موقع المبنيات . والدليل على ذلك أن

---

(١) وكان هذه الكلمة بهامش فى ى ق ب ، والتكملة من ح د ، ومتن سيبويه المطبوع
(٢) د : قال المفسر .
(٣) بولاق ١/٤
(٤) كلمة : « والتنكير » ساقطة من ح .
(٥) ما بين المعقوفين من د .
(٦) كلمة : « له » ساقط من د .
(٧) فى د : « وكان » .
(٨) فى ى : « لهذه الضرورة » .

من العرب من ينادى صاحبه إذا كان مقبلا عليه أو ذكر من حاله مالا يلتبس[1] نداؤه بالمكنى بغيره[2] . فيكنى عن اسمه الظاهر فيقول : «يا أنت» و «ياإياك» . قال الشاعر أنشده[3] أبو زيد :

يـا مُـرَّ يـا ابـن واقـع يـاأنـتـا   أنـت الـذى طَلَّقْتَ عَـامَ جُعْـتَـا[4]

فقد ناداه : «يا أنت» ، وقد أنكر الأصمعي ذلك ، وفسّر معنى البيت على غير هذا التفسير ، فقال : إنما أراد «يا» التى تقع فى صدر الكلام للتنبيه . وكان تقديره : «يامر ياابن واقع أنت الذى طلقت» ، و«يا» زائدة ومثله ﴿ ألا ياسجدوا لله ﴾[5] وقال الشاعر :

يـادار سلمى يـا اسلمى ثـم اسلمـى   بِـسَمْـسَـمٍ وعـنْ يـمين سَـمْـسَـمِ[6]

ومثله :

يـالـعـنـةَ الله عـلى أهْـل الـرَّقَـمْ   أهلِ الحمير والوَقير والخُزَمْ[7]

ولم يناد اللعنة ، ولو ناداها نصبها . والشواهد فى هذا كثيرة .

والمعنى الذى قال أبو زيد صحيح ، وهو موجود فى كلام العرب ، ذكره النحويون

---

(1) : «يلبس» .

(2) كلمة : «بغيره» ساقطة من ح .

(3) هكذا فى د ، أما فى سائر المخطوطات : «أنشد» .

(4) البيت منسوب للأحوص وسالم بن دارة . انظر : النوادر لأبى زيد ١٦٣ والإنصاف لابن الأنبارى (أوربا) ١٤٤ : ٢٨٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٥٧ ؛ ١٦٠ وأوضح المسالك لابن هشام ٣/٧٢ وشرح الأشمونى (الشاهد ٨٦٦) . والصبان على الأشمونى ٣/١٣٥ وشرح الشواهد الكبرى للعينى ٤/٢٣٢ وخزانة الأدب ١/٢٨٩ والدرر اللوامع ١/١٥١

(5) سورة النمل ٢٧/٢٥

(6) البيتان مما نسب لرؤبة والعجاج . انظر ديوان رؤبة ١٨٢ والإنصاف لابن الأنبارى (أوربا) ١٨ والموشح للمرزبانى ٦ : ٢٤ وتثقيف اللسان لابن مكى الصقلى ٢٢٥ وسر صناعة الإعراب لابن جنى ١/١٠٦ وشرح المفصل لابن يعيش ١/٨٩٠ ؛ ٢/١٣١٠

(7) البيتان منسوبان لابن دارة . انظر : أسرار العربية لابن الأنبارى ٤٨ والإنصاف لابن الأنبارى (أوربا) ٥٥ والاقتضاب ٣٣٠ وشرح الشواهد الكبرى للعينى ١/٤١٦ ؛ ٢/٦٤٢ وخزانة الأدب للبغدادى ١/٤٧ ، ٤/٩٥ ؛ ١/١٥

وحكاه العلماء بالعربية [1] وقد يقولون أيضا [2] : «يا إياك» . فينصبون لما أضافوا على غير [3] قول من يرى «إياك» مضافاً وقد حكى قولهم : «يا إياك» سيبويه . وقد ذكر عن الأحوص في خبر له ذكره أبو عبيدة أنه وفد على معاوية مع أبيه فقام فخطب فوثب أبوه ليخطب فكفه ، وقال : يا إياك [4] قد كفيتك . وقال أبو عبيدة في قوله : «يا إياك» أن «يا» تنبيه و «إياك» منصوب بفعل مضمر والمعنى الأول أظهر وأجود . فإن كان هذا جائزاً فقد صح بما حكينا أن الاسم الظاهر في النداء وقع موقع المكنى فوجب بذلك أن يبنى .

وفي بنائه علة أخرى وهي أن نداءك المنادى إنما هو صوتٌ تصوّتُ به لتنبه [5] إليك وهو بمنزلة الأصوات التي تقع للزجر . كقولك للغراب : «غاقٍ» . وللبغل : «عَدَسْ» . قال الشاعر :

عَـدَسْ مـا لـعَبّـادٍ عَـلَيْـكِ إمـارةٌ ... نَـجَـوتِ وهـذا تحـمـلين طَـلِـيـقُ [6]

فشبّه لفظ المنادى بالأصوات التي يُزْجَرُ بها ؛ لأنهُ لا يقع إلا العطف المنادى على المنادى كما تقع الأصوات لدعاء [7] البهائم وزجرها .

فإن قال قائل : وكيف وجب أن يكون بناؤه على حركة ؟ هلا بني على السكون : لأنّ الأشياء المبنية أصلها أن تبنى على السكون ؟ فالجواب في ذلك مِثْلُ ما مر في بناء عَلُ على الحركة .

فإن قيل : فلم وجب أن يبنى على الضمّ من بين الحركات ؟

ففي ذلك علتان :

---

(1) في د : «بالعلة» .
(2) كلمة «أيضا» ساقطة من د .
(3) كلمة «غير» ساقطة من ل ح د .
(4) كلمة «قد» ساقطة من د .
(5) في د : «لتنبيه» .
(6) البيت ليزيد بن مفرغ الحميري في معاني القرآن للفراء ١/١٣٨ ، ٢/١٣٧ وأدب الكاتب ٣٢١ والاقتضاب ٣٩٥ وشرح ابن يعيش (أوربا) ١/٥٣٦ وشرح شواهد المغني ٢٩١ والعيني على الخزانة ١/٤٤٤ ، ٢/٢١٦ ؛ ٤/٢١٥ وخزانة الأدب ٢/٢١٧ ، ٢/٥١٤ .
(7) في ى : «بدعاء» .

إحداهما : أن المنادى المفرد يشبه : «قَبْلُ» ، و «بَعْدُ» من قبل أنه إذا أضيف أو نكر أعرب ، وإذا أفرد بنى كما أنّ «قَبْلُ» و «بَعْدُ» تعربان مضافتين ومنكورتين ، ويبنيان فى غير ذلك ، فكان هذا تشبيها لازماً صحيحاً فلما بنى قبلُ وبَعْدُ على الضمّ ؛ جعل المنادى المفرد كذلك .

والعلة الثانية : أنّ المنادى إذا كان مضافاً إلى مناديه . كان الاختيار حذف ياء الإضافة والاكتفاء بالكسرة منها ، وإذا كان مضافا إلى غائب كان منصوباً وكذلك إذا كان منكوراً ، فلما كان الفتح والكسر [له][1] فى غير حال البناء فبنى . جُعِل له فى حال البناء من الحركات ما لم تكن له فى غير حال بنائه .

فإن قال قائل : إذا زعمتم أن المنادى المفرد المعروف وجب بناؤه . لأنه مخاطب وأسماء الخطاب مبنيّات . أو لأن المنادى كمن جر به . فقد لزمكم بهذا الاعتلال أن تبنوا المضاف والمنكور فى النداء فى قولك : «يا عبْد الله أقبِل» . و «يا راكباً عرِّج» ؛ لأنهما قد وقعا الموقع الذى ذكرتموه .

ففى ذلك جوابان :

أحدهما : أن المنادى المفرد مع وقوعه الموقع الذى وصفناه إنما بنى لأنه فى التقدير بمنزلة «أنت» ، و «أنت» لا يكون إلا معروفاً غير مضافٍ ، فخرج المنكور والمضاف من شبه المكنى الذى يوجب شَبَهُهُ بناءَ المفرد .

والجواب الثانى أنّ المفرد يؤثر فيه النداء حتى يكون معرفة به . كقولك «يارَجُلُ» إذا قصدت واحداً بعينه صار معروفا بالنداء . لإقبالك عليه وقصدك إياه بحرف النداء كما قال الأعشى :

قـالت هُـرَيْـرَةُ لمـا جئت زائِـرَهـا ... ويـلٌ عليك وويـل منك يـا رَجُـلُ [2]

---

(1) ما بين معقوفين زيادة من د .

(2) بيت الأعشى فى : ديوان الأعشى (الصبح ٦/٥٧) بتحقيق د محمد حسين ، والمحتسب لابن جنى ٢/٢١٢ وشواهد الشافية ٤/٣٣٢

وإنما قصدت قَصْدَه . والمضاف والمنكور لا يغيرهما النداء ولا يحيلهما عن حالهما إلى غيره [1]، لأنك إذا قلت : «ياعبد الله» . و «يا راكباً» . فعبد الله معرفة بالإضافة لا بالنداء ، وراكبا منكور على حاله فلمّا لَمْ يؤثر النداء فى نفس معناهما لم يؤثر فى بنائهما .

فإن قال قائل : لمَّا رَجُل وسائر المنكورات . فقد علمنا أنّه يصير معرفة بالنداء إذا قصد قصده ، فما الدليل على بناء زيد وسائر المعارف المفردة قبل النداء ؟

قيل له : المعارف المفردة كلها [2] إذا نوديت نكرت ، ثم تنادى فتكون معارف بالنداء فهذا قول أبى العباس محمد بن يزيد . وقد أنكر عليه ابن السرّاج هذا وزعم [3] أنه قول فاسدٌ من قِبَل أنّه قد وقع فى الأسماء المفردة ما لايشاركه غيره فى اللفظ نحو : فرزدق ، وغير ذلك من الأسماء المفردة [4] ، وزعم أن تنكير اللفظ هو أن تجعله من أمّةٍ كُلُّ واحد منهم له مثل لفظه . قال : والفرزدق لا يلتبس به غيره .

والقول عندى ما قاله أبو العباس وما أدخله عليه أبو بكر غير لازم من جهات ، إحداهنّ : أنهم لم يختلفوا أن الاسم العلم يجوز إضافته ومتى أضيف تعرّف بالإضافة ، وغير جائز أن يعرف بالإضافة إلا وقد نزع عنه التعريف الذى كان فيه ونكرَ كقولك : « قام زيدكم » و « قعد زيدكم » [5] وأشباه ذلك .

والأخرى أن هذه الأسماء المفردة التى لا إشكال لها فيها نعلم ، غير جائز أن يجعل ذلك قضيةً لازمة لا إشكال لها ، لأنه ليس لعاقل أن يقول ليس فى العالم من اسمه الفرزدق أو لم يكن فى العالم من اسمه الفرزدق سوى رجُل واحد ، لأن أسامى الناس لا يحاط بها ولا يؤتى عليها . ولا يَدَّعِى أحد علم ذلك . على أن كنية [6] العجير [7] السلولى [8] أبو الفرزدق ، ويقال أبو الفيل .

---

(1) ى : غيرها .
(2) كلمة : « كلها » ساقطة من د .
(3) فى د ى : « فزعم » .
(4) عبارة : « مالا يشاركه غيره ... الأسماء المفردة » ساقطة من ى بسبب انتقال النظر .
(5) فى د : « وقتل » .
(6) فى ى « نكتة » تحريف .
(7) فى ى : « العجيب » تحريف .
(8) انظر فى هذا كنى الشعراء لابن حبيب ص ٢٩٢

والجهة الثالثة : أنه غير مستحيل أن يسمى الرجل ولده الساعة [١] الفرزدق ، أو يُنَبِّز بعض الناس به ، فاعرفه إن شاء الله .

ومن الظريف أن الفرزدق الذي مَثَّل به لا شك أن تعريفه بالألف واللام اللتين فيه وإذا نزعنا عنه تنكر ، ونحن متى نادينا نزعناهما عنه وقلنا يا فرزدق ، فقد تنكر بنزع الألف واللام [٢] وتعرف بالنداء .

فإن قال قائل : لِمَ مثل سيبويه بأول ويا حكم دون غيرهما من الأسماء ، فإن الجواب في ذلك ، وإن كان التمثيل لا مسألة فيه لسائل [٣] أن هذا التمثيل تضمن فائدة لطيفة وهو [٤] أنه لو جعل مكان أولُ : قبلُ ومكان ياحكم : يا زيدُ ؛ لجاز أن يخالج النفس الفكر بأن حركة قبل وزيد لالتقاء الساكنين ، دون أن يكونا مستحقين للحركة في أصل بنائهما كما تضم التاء من «حيث» لالتقاء الساكنين وأصلها السكون ، وكما تفتح أواخر كيف وأين وأشباهها . فمثل سيبويه مثالاً يزيل الشك وينفي التوهم .

قال سيبويه [٥] : «والوقف قولهم اضرب في الأمر لم يحرّكوها ؛ لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة» .

قال أبو سعيد [٦] : يعني أن فعل الأمر يكون موقوفاً غير مجزوم وذلك من قِبَل أن الأفعال كلها كان حكمها في الأصل أن تكون موقوفة وقد مرَّ تفسيرها . وقوله : «لم يحركوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة» يعني لم يجعلوها بمنزلة الفعل الذي بني آخره على حركة ؛ لأن فعل الأمر لا يوصف به كما يوصف بالفعل الماضي : ألا ترى أنك لا تقول : «مررت برجل قم إليه» كما تقول : «مررت برجل قائم» ولا يقع فعل

(١) في د ح «يسمى الرجل الساعة ولده» .
(٢) في د بعده : «به» .
(٣) في د ح : «لسائل فيه» .
(٤) في د : «وهي» .
(٥) بولاق ١/٤
(٦) في د ح : «قال سعيد» .

الأمر موقع الفعل المضارع كما وقع موقعه الماضي ألا ترى أنك تقول[1]: « إن قمت قمت » مكان « إن تقم أقم » ولا يصلح في موضعه فعل الأمر ولم يكن لفعل الأمر وجه يوجبُ بناءه على الحركة فترك على أصله. وقد يكون الأمر خبراً للمبتدأ واقعا موقع الاسم وغيره من الأفعال وذلك[2] « زيد قم إليه وعمرو اضرب عبده ».

فإن قال قائل: فهلاً حرك بهذه المضارعة؟ قيل له هذه مضارعة ضعيفة وذلك أن مضارعته الاسم ووقوعه موقعه في هذا الموضوع خاصةً وقد شاركه فيه الفعل الماضي، وزاد عليه الفعل الماضي بوقوعه في الصفة ووقوعه موقع المضارعة، فلما كان الفعل الماضي غير معرب وكان مبنيا على حركة وفعل الأمر أنقص منه، جعل له الوقف بناء لأنه ليس حال أنقص من البناء على الحركة إلا البناء على السكون، فترك فعلُ الأمر على أصله الذي له من الوقف.

فإن قال قائل: إذا قلتم زيدٌ قم إليه وجعلتم زيداً مبتدأ، فقد وجب أن يكون قم إليه خبره: لأن المبتدأ لابُدَّ له من خبر، والخبر ما صح فيه الصدق والكذب، وفعل الأمر لا يكون صدقاً ولا كذباً فكيف صحَّ أن يكون خبراً؟

فالجواب في ذلك أن قولك: « زيدٌ قم إليه » ليس بخبر في الحقيقة عن زيد، وإنما هو واقع موقع خبره ومغن[3] عنه وليس بخبر حقيقي، غير أنه يحتمل في المعنى وجهين:

أحدهما أن يكون معناه زيدٌ يجب عليك أن تقوم إليه[4] أو نحو ذلك، فيكون الأمر في موضع ما ذكرناه. أو يكون تقديره أنك أردت قم إلى زيد، فلما قدمته وشغلت الجار بضميره وقع مُعرًى من العوامل اللفظية، فرفع بالابتداء وصار هذا الكلام الذي جاء بعده وإن لم يكن خبراً، متما لفائدة الكلام[5].

---

(١) كلمة: « تقول » ساقطة من د.
(٢) كلمة « وذلك » ساقطة.. من ق، ومكانها في د: « وذلك قولك ».
(٣) في د: « ومغنيا » تحريف.
(٤) بعده في د: « أو ينبغي أن تقوم إليه أو أحب أو نحو ذلك ».
(٥) كلمة: « الكلام » ساقطة من ق.

قال سيبويه[1] : « فبعدت من المضارعة بُعدَ كَمْ وإذْ من المتمكنة ، وكذلك كلُّ بناء من الفعل كان معناه افْعَلْ » .

قال[2] أبو سعيد[3] : يعني فعل الأمر من الأفعال المضارعة المعربة التي في أوائلها الزوائد الأربع بعد : كم ، وإذ من الأسماء المعربة المتمكنة أنها اسمان مبنيان على السكون ، والأسماء المتمكنة متحركة متصرِّفة ، وأبعد الأشياء من المتحرك المتصرف مبني على السكون وأقرب من المبني الساكن إليه ما كان مبنياً على حركة ؛ وكذلك فعل الأمر الذي هو مبني على السكون أبعد الأشياء من الأفعال المضارعة المعربة ، وأقرب منه إليها الفعل الماضي الذي هو مبني على حركة .

فصارت الأفعال ثلاث مراتب : الأفعال المضارعة المعربة ، وبعدها الفعل الماضي المبني على الفتح ، وبعد ذلك كله فعل الأمر المبني على السكون . والأسماء ثلاث مراتب أيضاً : فأولها المعربة نحو زيد وعمرو وكل اسم معرب ، وبعدها الأسماء المبنية على حركة كقولك : يازيدُ ويا حكم وجئتك أوّلُ ، وبعد ذلك الأسماء المبنية على السكون كقولك : مَنْ وكَمْ ، وإذْ ، فأبعد الأفعال من الأفعال المضارعة فعل الأمر ، وأقربها إليها الفعل الماضي . وأبعد الأسماء من الأسماء المتمكنة ما كان مبنياً على السكون نحو كم وإذ ، وأقرب بها إليها يا حكمُ وأبدأ بهذا أوّلُ ، وكل بناء من الفعل يؤمر به فحكمه أن يكون موقوفاً وإن اختلفت أمثلته كقولك : انطلق ، استغفر ، وما أشبه ذلك ، فاعرفه إن شاء الله [تعالى][4] .

وقال سيبويه[5] : والفتح في الحروف التي ليست إلا لمعنى وليست بأفعال ولا أسماء[6] ، قولهم : «سَوْفَ» و«ثَمَّ» .

---

(1) بولاق ١/٤

(2) كلمة : « قال » ساقطة من ل .

(3) في ع : « قال المفسر » .

(4) ما بين المعقوفين زيادة من ع .

(5) بولاق ١/٤ = هارون ١/١٧

(6) في ع : « وليست بأسماء ولا أفعال » .

قال أبو سعيد[1]: فإن قال قائل: ولم فتح الفاء والميم في «سوف» و«ثمّ»؟ قيل له: إنما كان من حكمهما أن يكونا ساكنين، إلا أنه التقى ساكنان في آخر الحرفين[2]، وهما الواو والفاء في: «سوف» والميم الأولى والثانية في: «ثمّ» وكانت الفتحة أخف، لأن الفاء في «سوف» قبلها واو، فكرهوا كسرها للواو قبلها، والميم الأخيرة[3] في: «ثمّ» قد أدغم فيها ميم أخرى وقبلها ضمة، فكرهوا كسرها للتضعيف فيها، والضمة قبلها.

فإن قال قائل: فهلا أجزت: «ثمُّه، وثمَّه وثمِّه»، كما تقول: «ردُّه وردَّه وردِّه».

كقول جرير:

فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلا كَعْبًا بَلَغْتَ ولا كِلابا

ويروى: «فغُضُّ» و«فغُضِّ»؟

وقال آخر:

قالَ أبو لَيْلَى بِحَبْلٍ مُدَّهْ
ثُمَّ إذا مَدَدْتَهُ فَشُدَّهْ
إنَّ أبا لَيْلَى نَسِيجُ وَحْدِهْ[4]

قيل له: إنما تصرفوا في: «ردَّه» بهذه الحركات الثلاث على مقدار تصرفه في نفسه، فضمَّه بعضهم لإتباع الضمةِ الضمةَ، وكسره بعضهم لالتقاء الساكنين على ما يجب في ذلك من الكسر لالتقاء الساكنين، وفتحه بعضهم فرارًا إلى أخف الحركات عند التضعيف. والضمة؛ لأن: «ردَّه» مأخوذ من: «ردَّ يَرُدُّ»، وهو فعل متصرِّف، فتصرفوا فيه بهذه الحركات على حسب ذلك[5].

---

(1) ح: «قال المفسر».
(2) ...: «إذا التقى في آخر الحرفين ساكنان».
(3) ح: «الأخرى».
(4) انظر: مجالس ثعلب ٢/٥٥٣
(5) كلمة: «ذلك» ساقطة من ل.

ومنه حرف لازم لموضع واحد غير مشتق من شيء ، ولا تصرف فيه ، فألزم أخف الحركات ؛ لما ذكرناه . فاعرفه إن شاء الله[1] .

قال سيبويه[2] : والكسر فيها قولهم في باء الإضافة ولامها : «بزيد» و«لزيد» .

قال أبو سعيد[3] : اعلم أن الحروف التي[4] التي جاءت لمعنى وهي على حرف واحد ، حكمها أن تكون مفتوحة كواو العطف وفائه ، إذا قلت : «قام زيدٌ وعمروٌ» و«قام زيد فعمرو» . وألف الاستفهام كقولك : «أزيد عندك ؟» .

وإنما كان الأصل في هذه الحروف أن تجيء[5] مفتوحة[6] ، من قِبَل أنها حروف يضطر المتكلم بها إلى تحريكها لابتدائه بها . وقد كان حكمها لو أمكن فيها السكون أن تكون حروفا ساكنة ؛ لأنها حروف معانٍ . فلما أوجبت الضرورة تحريكها ليمكن النطق بها حركوها بأخف الحركات . وهي الفتحة . وبها يكتهم النطق بها[7] . فلم يحتاجوا إلى تكلف ما هو أثقل منها .

فإن قال قائل : فلم كسروا الباء وفيها من العلة الموجبة للفتح ما ذكرته في الحروف المفتوحة ؟

قيل له : من قِبَل أن الحروف التي ذكرناها غير عاملة[8] عملا يختص به ، ولا يكون في غيره . والباء عاملة الجر لا تكون إلا فيه ، فألزموها الكسر لمشاكلة موضعها من الجر . فإن قال قائل : فلم كسروا لام الإضافة ؟

قيل له : للفرق بينها وبين لام التأكيد في الموضع الذي يلتبسان فيه ، فهو مع الاسم

---

(١) جملة « فاعرفه إن شاء الله » ساقطة من د .
(٢) بولاق ٤/١ = هارون ١٧/١
(٣) ح د ١١ « قال المفسر » .
(٤) كلمة « التي » ساقطة من ي .
(٥) د : « يكون » .
(٦) في ب « مفتوحتين » .
(٧) كلمة « بها » ليست في ح ي .
(٨) ي : « عامل » .

الظاهر : وذلك أن تقول . «إن هذا لَزَيْدٌ» . إذا أخبرت أنه زيد فإذا أخبرت أنه مملوك لزيد قلت : «إن هذا لِزيدٍ» .

فإن قال قائل : فإن الجر والرفع يفرِّق ما بينهما . إذا قلت : «إنَّ هذا لزيدٍ» عُلم أنه مملوك لزيد . وإذا قلت : «إنَّ هذا[1] لَزَيْدٌ» .

ففي ذلك جوابان :

أحدهما : أن في الأسماء مالا يبين الإعراب فيه[2] . نحو : موسى وعيسى ، وما أشبههما ، فلايدل على فصل ما بين هذين المعنيَيْن إلا فتح اللام وكسرها .

والثاني : أن الكلام إذا وقف عليه لم يعرب . فلما كان الاسم المعرب لا يتبين فيه الإعراب عند الوقف عليه[3] . لم يوقف على فصل ما بينهما . فلزم بما ذكرنا[4] كسر اللام مع الظاهر كله .

وإذا أضمر[5] الاسم فتحوا اللام كقولك : «هذا لك . وهذا له» من قبل أن الضمير الذى يقع بعد اللام الجارة بخلاف صورة الضمير الذى يقع بعد اللام المؤكدة ، تقول : « إن هذا لك » إذا أردت أنه يملكه ، و « إن ذاك لأنت » إذا أردت أنه هو . فإذا أدخلت[6] ياء المتكلم كسرت اللام : لأن كناية المتكلم تكسر ما قبلها من الحروف المتحركة ، فتقول : «إن هذا لِي» كما تقول : «إن هذا غلامى» .

وقد يفتح بعض العرب لام الإضافة مع غير المكنى . أنشد بعضهم :

أريد لأنسى ذِكرَها فكأنما تَمَثَّلُ لى ليلى بكل مكان[7]

---

(١) من « لزيد علم » إلى هنا ساقط من ى بسبب انتقال النظر .
(٢) د : « فيه الإعراب » .
(٣) من : « لم يعرب » إلى هنا ساقط من ب ج د وهو على هامش ب .
(٤) ب : « ذكرناه » .
(٥) ى : « ضمير » تحريف .
(٦) ب : « دخلت » .
(٧) البيت لكثير عزة فى ديوانه ٢/٤ ص ١٠٨ برواية « بكل سبيل » .

فتح اللام ، وهذه[1] لام كَيْ ، وهي لام الإضافة عندنا .

واعلم أن هذه اللام لما اطّرد كسرها في الظاهر ، وقع لبس بين ظاهرين في موضع ، ففتحت اللام في أحدهما لزوال اللبس بينهما ، ولم تزل اللام عن معناها مكسورة وعملها خافضة في حقيقة معناها ، وذلك في المستغاث له ، والمستغاث[2] به ، والمدعوّ له ، والمدعو إليه : تقول : «يالَزيدٍ» إذا كنت تدعوه إلى نصرك ، وتستغيث به ، و«يالِزيد» إذا كنت تدعو[3] غيره إلى نصره وتستصرخ له ولشيء أصابه . وفتحت لام المستغاث[4] به : لينفصل من المستغاث له ، وهي على معناها في الإضافة وذلك أنك إذا دعوت رجلا ، فقد فعلت به الدعاء[5] فإذا كنت تدعوه لآخر ، فقد فعلت به[6] الدعاء من أجل الآخر ، فكلاهما مفعول في المعنى واللام تدخل على[7] المفعولات ، كقولك : «ضربي لزيد ودعائي لزيد » ، أي : ضربي واقع بزيد ، ودعائي واقع به . وتقول : «ضربي لزيدٍ» إذا كنت ضربت غيره لأجله . فإذا قلت : «يالَزيدٍ» فهو المدعُو فيشبه هذا قولك : «دعائي لزيدٍ» إذا كان هو المدعو به . فإذا قلت : «يالِزيدٍ» فقد دعوت غيره من أجله ، فهو يشبه قولك : «دعائي لزيدٍ» أي من أجله .

فلما كان المدعو والمدعو له يقعان في لفظ النداء ، قوي اللبس بينهما إلا بفاصل ، ففتحوا اللام من أحدهما ، وبقَّوها من الآخر على حالها . وربما كان الشيء الواحد يصلح فيه المعنيان جميعا ، يقولون : «يالِلْعَجب» و «يالَلْعَجب» فإذا قالوا : «يالِلعجب» بكسر اللام ، فكأنك قلت : «يا قوم تعالوا للعجب» ، فهو بمنزلة المدعُو إليه . وإذا قالوا : «يالَلْعَجَب» فكأنهم نادوا العجب ، فقالوا : يا عجبُ تعالَ[8] ، فإن هذا من زمانك ووقتك ، فهو بمنزلة المدعوّ .

---

(١) في كل النسخ عدا نسخة د «هذه» بدون واو.

(٢) ح: «وفي المستغاث».

(٣) كلمة: «تدعو» ليست في ق.

(٤) د: «اللام من المستغاث».

(٥) هـ: «في الدعاء».

(٦) عبارة: «الدعاء به» ساقطة من ق بسبب انتقال النظر.

(٧) كلمة: «على» ساقطة من ق.

(٨) د: «تعالى يا عجب».

وأما قول الشاعر :

يـا لَبَكْـرٍ أنْـشِـرُوا لى كُلَيبـاً ... يـالَبَكْـرٍ أيـنَ أيـنَ الـفِـرارُ[1]

فإن كثيرا من الناس يروى الأول بالفتح والثانى بالكسر . فإن قيل : فكيف يكونون مدعُوِّين ومدعوًّا إليهم غيرهم فى حال ؟ فالجواب فى ذلك أن الشاعر فى الأول يهزأ بهم ، كما يقال للمنهزم : «إلى أين أرجع ؟» وقد قيل فى قوله عز وجل[2] : ﴿فلما أحسُّوا بأسنا إذا هم منها يَرْكُضُون ، لاتَرْكُضُوا وارْجِعُوا إلى ما أُتْرِفْتُم فيه ومَسَاكِنِكُمْ[3]﴾ إن هذا توبيخ لهم حين فروا ، ووُبِّخوا على ما كان منهم .

وقال قتادة[4] : هذا هُزْء من ربنا جلّ وعزّ[5] .

وإذا استغثت بقوم ففتحت اللام منهم ، ثم عطفت على ذلك ، فإن اللام من المعطوف مكسورة ، كقولك[6] : «يالَلرِّجالِ ولِلنِّساءِ» ، اللام من الرجال مفتوحة ، ومن النساء مكسورة ؛ وإنما كسرت هذه اللام وهى فى موضع[7] المستغاث به ، من قِبَل[8] أن اللام فى المستغاث به[9] ، إنما فتحت وأصلها[10] الكسر ، لئلا يقع اللبس بين المدعوّ والمدعوّ إليه . فإذا فتحناها ثم عطفنا عليها ، فقد علم أن الثانى[11] مدعو ومستغاث به ، ولم يقع بينه وبين غيره لبس ، فردّت لامه إلى أصلها من الكسر .

---

(1) البيت لمهلهل بن ربيعة فى سيبويه وبلال ١/٢١٨ ، وهو فى خزانة الأدب ١/٣٠٠ والخصائص ٣/٢٢٩

(2) عبارة : «عز وجل» زيادة من ح .

(3) سورة الأنبياء ١٢/٢١

(4) هو قتادة بن دعامة السدوسى حافظ ثقة ثبت . انظر ميزان الاعتدال ٣/٣٨٤

(5) عبارة : «جل وعز» ليست فى د .

(6) د : «كقولنا» .

(7) كلمة : «موضع» ساقط من د .

(8) د : «من أجل» .

(9) كلمة : «به» ساقط فى ح

(10) ح : «وحكمها» ، د : «وصلها» .

(11) د : «المعطوف الثانى» .

قيل له[1] : مِن قِبَل أن لام المستغاث له هي على معناها غير معبّرة ولا مزالة : لأنك اذا قلت : « يا لَزيد » . فمعناه : أدعوكم لزيد . فكأنك قلت : يا قوم أدعوكم[2] لزيد ، ومن أجل زيد وبسببه[3] ناديتكم . وإذا قلت : « يا لِزيد » فكأنك قلت : تدانى لزيد . كما تقول : ضربي لزيد ، وكرامتي لزيد ، فلهذا التأويل دخلته اللام . فالمدعوّ له على ما بيّنّا لا يصلح نزع اللام منه : لأن معناه : من أجله وسببه[4] والمدعوّ قد كان الأصل ألّا[5] تدخل فيه اللام لأنك إذا قلت : « ضربي لزيد » . و« كرامتي لزيد » فأنت تريد أن ضربك واقع بزيد ، وكرامتك لاحقة به . والأصل : ضربي زيداً وكرامتي زيداً . فكان إجراء اللام على أصلها ، فيما لابد له من اللام أولى من إجرائها فيما لا تلزم اللام[6] فيه[7] في معناه ، فاعرف ذلك إن شاء الله[8] .

فإن قال قائل : فهلا كُسرت كاف التشبيه : لأنها تلزم الخفض كما كسرت الباء للزوم الكاف الإضافة والجر[9] ، كما زعمتم ذلك في الباء ؟

قيل له : إن الباء لا تكون إلا جارة ، ولا تستعمل إلا حرفاً . وقد تكون الكاف بمنزلة المثل تستعمل اسماً حتى تدخل عليها حروف الجر[10] . من[11] ذلك قول الشاعر :

وصاليات ككما يُؤَثْفَيْنْ[12]

---

(1) كلمة : « له » ساقطة من د .

(2) كلمة : « أدعوكم » ساقطة من د .

(3) ق : « تشبيه » تصحيف .

(4) ق : « وبسببه » .

(5) د ق : « لا » ى : « أن لا » .

(6) ب : « من اللام » .

(7) كلمة : « فيه » ليست في د .

(8) د : « إن شاء الله تعالى » .

(9) الجملة من « كما كسرت » إلى هنا ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

(10) كلمة : « الجر » ساقطة من ق .

(11) د : « فمن » .

(12) البيت لخطام المجاشعي في سيبويه والمقتضب ١/١٣ ، ٢٠٢/١٠ ، ٢٠/٣٣١ وما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني (تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الهادي) ٢٩٠ ومصادر أخرى كثيرة في هامشه .

فأدخل الكاف الأولى[1] وهي حرف جار على الكاف الثانية ، فعلمنا أن الكاف الثانية ليست بحرف : لأن حروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء . ومنه قول الأعشى :

هــل تنتهون ولن ينْهَى ذوى شَـطط ... كالطعن يذهبُ فيه الزيتُ والفُتُلُ[2]

في هذا البيت قولان :

أحدهما : أن يكون تقديره : ولن ينهى ذوى شطط شيء كالطعن .

والقول الثاني : أن تكون الكاف اسماً بمنزلة : « مِثْل » . وتكون هي الفاعلة لينهى . وهذا أجود القولين ، وهو قول المبرد . وإنما صار أجود القولين من قِبَل أنه لا بد لِيَنهى من فاعل ، ولا يصلح أن يكون فاعله محذوفا ، لأن الفعل لا يصلح[3] إلا بفاعل .

قال سيبويه[4] : « والضم فيها « مُنْذُ » فيمن جرّبها : لأنها[5] بمنزلة « مِنْ » في الأيام » .

قال أبو سعيد[6] : اعلم أن « مُنْذُ » و « مُذْ » جميعا في معنى واحد ، وهما يكونان اسمين وحرفين ، غير أن الغالب على « منذ » أن تكون حرفا ، وعلى « مذ » أن تكون اسما : وأنا مبين جملة كافية من ذلك إن شاء الله[7] .

تقول : « ما رأيته منذ يوم[8] الجمعة » و « ما رأيته منذ اليوم » . وإذا قلت : « ما رأيته

---

(1) في ب : « الأولة » وانظر : المطول [illegible] ومواضعه ٥٦ ــ ٥٧ .

(2) البيت للأعشى في ديوانه ق ٦/٦١ ص ٦٣ والمقتضب ٤/١٤١ وشرح المرزوقي للحماسة ٩٨/٢ وسر صناعة الإعراب ١/٢٨٣ وخزانة الأدب ٤/١٣٢ ، ٢٦٣ والعيني على هامش الخزانة ٣/٢٩١ .

(3) [illegible] « يصح » .

(4) بولاق ٢/٤ ، هارون ١٧/١ .

(5) [illegible] .

(6) [illegible] .

(7) [illegible] .

(8) [illegible] .

منذ[1] يوم الجمعة » كان معناه : انقطعت رؤيتي له من يوم الجمعة ، فكان يوم الجمعة لابتداء غاية انقطاع الرؤية ، فمحل ذلك من الزمان كمحل « مِنْ » في المكان . إذا قلت : « ما سرت من بغداد » ، أي ما ابتدأت السير من هذا المكان ، فكذلك : ما وقعت رؤيتي عليه من هذا الزمان ، غير أن « مِنْ » على ما ذكرها البصريون تستعمل في غير الزمان ، ويستعمل مكانها في الزمان : « منذ » .

فإن قال قائل : فقد قال الله عز وجل : ﴿ لَمسجدٌ أُسّس على التقوى من أوّل يوم أحقُّ[2] ﴾ ، و« أول يوم » من الزمان ، فقد دخله « من » على الزمان .

ثم قال زهير :

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ   أَقْوَيْنَ من حِجَجٍ ومن دَهْرِ[3]

وحجج معناها[4] : سنون ، وقد دخل عليها : « من » . فالجواب في ذلك : أن قوله : « من أول يوم » يجوز أن يكون معناها : من تأسيس أول يوم ، وحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . وقول زهير : « من حجج » أي من مرّ[5] حجج .

والكوفيون يزعمون أن « من » تصلح للمكان والزمان ، و« منذ » لا تصلح إلا للزمان ، وتعلّق[6] بعضهم بما ذكرناه . وقد أنبأنا عما فيه .

وتقول : « ما رأيته مُذْ يوم الجمعة » و« ما رأيته مذِ السبت » وإن شئت قلت : « مذُ السبت » . فأما من ضم الذال فإنه اتبع الضمة الضمة . ومن كسر فلا لتقاء الساكنين على ما يجب من الكسر لالتقاء الساكنين .

---

(1) ي : « مذ » .

(2) سورة التوبة ٩/١٠٨

(3) البيت في ديوان زهير ص ٨٦ وأسرار العربية ١٠٨ ودرء الشعر ص ٢٧ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٥١ وخزانة الأدب ٤/١٢٦ والعيني على هامش الخزانة ٣/٣١٢

(4) د « معناهن » .

(5) كلمة « مرّ » ساقطة من ق .

(6) د « علقوا » .

وفي الضم وجه آخر ، وهو أن « مذ » مخففة من « منذُ » ، كما خففت « رُبَّ » من[1] : « ربُّ » ، وقد كانت الذال من : « منذُ » مضمومة ، فلما اضطر إلى تحريك الدال في « مذ » ضم بحركته في : « منذُ » .

فإن قال قائل : فما حكم « مذ » في هذا الوجه وتقديرها ؟

قيل له : حكمها أن تكون اسما ، وتقديرها أن تكون مبتدأ ، ويكون ما بعدها خبرها ، كأنك قلت : « ما رأيته مدةُ ذلك يومُ السبت » فيكون على كلامين .

فإن قيل : فهلا خفضتَ بمذْ ، وجعلتها مثل : « مِنْ » كما فعلت ذلك بمنذ ؟ قيل له : لما كانت « منذُ » تكون اسما وتكون حرفا ، وكانت الأسماء أحمل للحذف من الحروف ، آثروا الحذف لها في حالها اسما . فإذا جعلت « منذُ » لما أنت فيه صار حرفا بمنزلة « في » ، وانخفض ما بعدها : وذلك أنك[2] إذا قلت[3] : « ما رأيته مُذْ يومُ الجمعة » ، فإنما معناه : انقطاع رؤيتي له ابتداؤه يوم الجمعة ، وانتهاؤه الساعة ؛ فتضمنت[4] « مذ » معنى الابتداء والانتهاء . وإذا قلت : « ما رأيته مذ اليوم » ، فليس فيه إلا معنى ابتداء الغاية[5] ، وهي في معنى « في »[6] وانخفض ما بعدها .

وزعم بعض أصحابنا أن « منذُ » و« مُذْ » هما اسمان على كل حال . فإذا رفعنا ما بعدهما كان التقدير على ما مرّ ، وإذا خفضنا ما بعدهما كانا في تقدير اسمين مضافين ، وإن كانا مبنيين كقوله تعالى : ﴿ من لَدُنْ حكيمٍ عليمٍ[7] ﴾ تضف « لدنْ » ، وإن كان مبنيا .

---

(1) عبارة « ورب من » ساقطة من ر .
(2) و « أنه » .
(3) « قلت » .
(4) ي « تضمنت » .
(5) و « الغاية وانقطاعها » .
(6) جملة « وهي في معنى في » ساقطة من ي .
(7) سورة النمل ٦/٢٧

إلى حكيم عليم . وإن كان ما بعدها مرفوعاً ، فتقدير هما تقدير اسم مبتدأ ، وما بعدها خبرها ، ويكون من كلامين[1] على النحو الذى قد تقدم .

ومثله فى خفض ما بعده ورفعه : « كَمْ » تقول : « كَمْ رجل جاءنى » فتكون : « كم » بمنزلة عدد مضاف فى الخبر . وتقول : « كم دراهمُك » فتكون اسما فى موضع الرفع خبرا لما بعدها ، ويكون ما بعدها مرفوعا على الابتداء .

واستدل أصحابنا على خلاف هذا القول ، وأنها حرف إذا انخفض ما بعدها بأن قالوا : رأيناها فى الزمان تقوم مقام « مِنْ » وتكون لابتداء الغاية . و« مِنْ » حرف ، فلا يجوز أن يكون ما فى معناها وواقعا موقعها إلا حرفا .

فإن قال قائل : فإذا كانت : « مُنذُ » و« مُذْ » على ما وصفتم من أمرهما ، فلم كان الغالب على « مُنذُ » أن يكون ما بعدها مخفوضا ، وعلى : « مُذْ »[2] أن يكون ما بعدها مرفوعا فى الماضى ؟

قيل له : لما كانتا مستعملتين اسمين وحرفين . وكان الأصل فيهما : « مُنذُ » و« مُذْ » مخففة ، غلَّبوا الاسمية على « مُذْ » ، بسبب الحذف الذى لحقها ؛ لأن الحذف إنما حقه أن يكون فى الأسماء . وهى بذلك أولى لتصرفها وتمكنها ولحاق التنوين بها فى تصرفها .

فإن قال قائل : لأية[3] علة ضمت مُذْ ؟ وما كان أصلها فى البناء ؟ قيل له : كان أصلها أن تكون الذال منها ساكنة اسماً كانت أو حرفا . أما إذا كانت حرفا ، فالحروف حقها السكون . وإذا كانت اسما فهى اسم فى معنى حرف وينوب عنه ، فوجب بناؤها على السكون ، ثم التقى فيها ساكنان : النون والذال ، فضمت الذال إتباعا للميم ؛ لأن ما بينهما حرف ساكن ، وهو نون ، والنون خفية جدا إذا كانت ساكنة ؛ لأنها غُنّة فى الخيشوم ، فلو بنوها على حدّ[4] التقاء الساكنين ، لكانوا قد خرجوا من ضمة إلى كسرة ؛ وذلك ثقيل فى كلامهم .

---

(١) عبارة : « ويكون من كلامين » ساقطة من و .
(٢) كلمة : « مذ » ساقطة من ى .
(٣) ح « لأى » . ى « لأنه » تحريف .
(٤) ى « حد » [illegible]

ومثله فى الإتباع : قالوا : « مُنْتِن » و« مُنْتُن » . ومنهم من يقول : « مِنْتِن » . فمن قال : « مُنْتُن » أراد : « مُنْتِن » ثم أتبع التاء الميم[1] وضمها : لأن الذى بينها[2] نون خفية ، وليست حاجزا قويا . والذى يقول : « مِنْتِن » [بكسر الميم والتاء[3]] على وجهين :

أحدهما : أن يكون أراد[4] : « مُنْتِن » [ثم كسر الميم[5]] فأتبعها كسرة التاء . ويجوز أن يكون من : « نَتُنَ » لأنه يقال : أَنْتَنَ ونَتُنَ : فيكون « مِفْعَل » من ذلك . كما تقول : « مِنْخَر » . ويجوز أن يكون أصله فى هذا الوجه « مِنْتَن » وأتبعوا الميم التاء . كما قالوا : مَنْخَر ومِنْخَر . ويجوز أن يكون : « مِفْعَل » من « نَتُن » ثم أتبع التاء الميم[6] . فكسر فاعرفه إن شاء الله[7] .

قال سيبويه[8] : « والوقف منها قولهم : مِنْ ، وهَلْ ، وبَلْ ، وقَدْ »

قال أبو سعيد[9] اعلم أن هذه حروف جئن سواكن على ما يجب أن تجيء عليه الحروف

فأما « مِنْ » فإنها تجيء عند سيبويه لثلاثة معان :

لابتداء الغاية ، وهو قولك : « سرت من البصرة » .

وللتبعيض ، كقولك : « يد زيد من زيد » ، و« أخذت من مال عمرو ثلثيه » وتكون زائدة فى النفى ، كقولك : « ما جاءنى من أحد » فى معنى : ما جاءنى أحد . فأما إذا قلت : « ما جاءنى من رجل » فإن فيه فائدة ومعنًى زائدا على قولك : « ما جاءنى رجل » ; وذلك أنك إذا قلت : « ما جاءنى رجل » احتمل أن تكون نافيا لرجل مفرد ، وقد جاءك أكثر من

---

(١) هنا يبدأ خرم فى مخطوط سليم آغا ١١٥٨ .
(٢) ب : « بينهما » .
(٣) ما بين المعقوفين زيادة من ع ب .
(٤) فيها عدا ع : « أن تكون أراد » :
(٥) ما بين المعقوفين زيادة من د .
(٦) د : « أتبع الميم التاء » . وهنا ينتهى الخرم فى مخطوط سليم آغا
(٧) فى د : « إن شاء الله تعالى » .
(٨) بولاق ٢/٤ = هارون ٤/١٧
(٩) د : « قال المفسر » .

و(بل) لتحقيق ما بعدها : كقولك : « قام زيدٌ بل عمرو » . فربما[1] كان إبطالا للأول ، وربما كان تحقيقًا لما بعدها ، ولا يراد بها إبطال الأول .

و(قد) إذا كانت حرفا فهي تدخل على الفعل المتوقع كقول القائل : « هل قام زيد » فتقول له : « قد قام » . وقد بيّنا أمرها إذا كانت اسما .

قال سيبويه[2] : « ولا ضم في الفعل لأنه لم يجيء ثالث سوى المضارع » .

قال أبو سعيد[3] : يعني أن الأفعال منها ماض ، وحكمه البناء على الفتح ، ومنها فعل الأمر ، وحكمه البناء على الوقف . والمضارع حكمه[4] أن يكون معربا . فلم يجيء ثالث بعد الماضي وفعل الأمر ، مما حكمه أن يكون مبنيا ، فيبنى على الضم .

قال سيبويه[5] : « وعلى هذين المعنيين بناء كل فعل سوى المضارع[6] . يعني على الماضي وفعل الأمر[7] ، لا يوجد سوى ذلك » .

قال أبو سعيد[8] : قد ذكرنا تعليل ما ذكره سيبويه من المبنيات من الأسماء والأفعال . وشرحناه بما حضرنا . وأنا أتبع ذلك بما يحضرني من المبنيات التي لم يتقدم[9] ذكرها . وأنقصاه بمبلغ قوتي فيه . وبالله أعتصم من الزيغ والزلل وما توفيقي إلا بالله .

اعلم أن الأسماء المضمرة وهي الأسماء المكنيات[10] ، مبنيات كلها[11] وهي تنقسم قسمين : متصل ومنفصل :

---

(١) ب : « وربما » .

(٢) بولاق ١/ ٤ = هارون ١/ ١٧

(٣) ح د : « قال المفسر »

(٤) كلمة : « حكمه » ساقطة من ق .

(٥) بولاق ١/ ٤ = هارون ١/ ١٧

(٦) د : « بعد المضارع » كما في هارون ١/ ١٧

(٧) « بعدها : « كل فعل سوى المضارع »

(٨) د ح : « قال المفسر » .

(٩) ب : « التي تقدم » .

(١٠) د ح : « المكنية » .

(١١) كلمة : « كلها » زيادة من د ح .

فالمتصل لا حاجة بنا إلى إيضاح علّة[1] بنائه : لأنه لا يقوم بنفسه ولا يُنْطَق به مفردا من غيره ، وإنما يجيء متصلا باسم أو فعل أو حرف ، فيصير كبعض حروفه .

وأما المنفصل من المضمر ، فهو لا يقوم بنفسه في المعنى ، وإن جاز النطق به مفردا . وإنما لم يقم بنفسه لأنه لا يخلو من أن يكون للمتكلم وللمخاطب وللغائب ، ولا يذكر إلا بعد تقديم اسمه الظاهر الذي هو سمته ، ويعرف به ، فكان احتياج المكنى المضمر إلى ما يتقدمه من الاسم الظاهر يخرجه من شبه الأسماء المتمكنة ، ويدخله في شبه الحروف[2] ؛ لأن الحروف لا تدل بأنفسها على المعاني ، وإنما هي تأثيرات في الأسماء ، والأفعال القائمة بأنفسها لمعانيها ، وضمير المتكلم والمخاطب في مثل هذا المعنى ، وذلك أن حضورهما بمنزلة ذكر الغائب ، فلم تكن الأسماء المكنية[3] دالة عليها إلا بحضورهما ، كما لم[4] تدل على الغائب إلا بحضور ذكره .

وأما الأسماء المبهمة : نحو : « هذا » وما تفرع منه ، فمبني لما تقدم من ذكره .

وأما الأسماء الموصولة ، وهي « الذي » وما يجري مجراه فمبنيات . وقد مرّ علة بناء « مَنْ » إذا كانت موصولة ، وكل موصول في معنى ذلك .

وأما الأصوات فتجري[5] على ضربين : معرفة ونكرة[6] : فالمعرفة منها مبنية على السكون ، إلا أن يلتقي في آخره[7] ساكنان ، فيحرك على قدر[8] ما يستوجبه ، لالتقاء الساكنين . فما جاء منه ساكنا ولم يلتق في آخره ساكنان : « صَهْ » ومعناه : اسكت ، و« مَهْ » ومعناه : انته وكُفّ[9] ، و« عَدَسْ » ، وهو زجر البغل . قال الشاعر :

---

(١) كلمة « علة » ساقط من ى .

(٢) كلمة : « حرف » ساقطة من ح .

(٣) د : « المتمكنة » تحريف .

(٤) د ح : « كما لا » .

(٥) ح : « فإنما تجرى » .

(٦) ى : « منكرة » .

(٧) ى : « آخر » تحريف .

(٨) كلمة : « قدر » ساقطة من د .

(٩) د : « واكفف » .

عَـدَسْ مـا لعبّـادٍ عليـكِ إمـارةٌ   نجـوتِ وهـذا تحملين طليـقُ[1]

وما التقى في آخره ساكنان فحرِّك ، فنحو : « إيهٍ » و« غاقٍ » . قال ذو الرمة :

وقفنـا فقلنـا إيـهٍ عن أمّ سـالـمٍ   ومـا بالُ تكليم الـدِّيـار البَـلاقعِ[2]

وكان الأصمعي يخطِّيء ذا الرمة في هذا البيت ، ويزعم أن العرب لا تقول إلا : « إيهٍ » بالتنوين .

والنحويون البصريون صوبوا ذا الرمة ، وقسموا : « إيه » على ضربين ، فقالوا : « إيهِ » استزاده ، فإذا استزاده[3] منكورا كان منونا ، وكان التنوين علامة التنكير ، غير أن التنوين ساكن فكسر له الهاء . وإذا كان استزاده معروفا[4] زال التنوين ، فبقي الحرف الأخير ساكنا ، فالتقى ساكنان في آخره ، فكسر[5] الأخير منهما لالتقاء الساكنين .

وإذا نُكِّر شيء من الأصوات نُوِّنت ، لعلامة التنكير ، ثم كسرت آخره : لسكونه وسكون التنوين : كقولك : « صَهٍ » و« مَهٍ » . وربما لم يكسروا آخره لعلة عارضة : فمن ذلك قولهم : « إيهاً » في الكفّ . أدخلوا التنوين للتنكير ، ثم فتحوا آخره لالتقاء الساكنين : لئلا يلتبس « بإيهٍ » الذي هو استزادة[6] .

---

(1) البيت ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري في ديوانه ق ٣٦/٧ ص ٢٢٣ ومعاني القرآن للفراء ٢/١٧٧ ؛ ١٣٨/١ وأدب الكاتب ٣٦١ والاقتضاب للبطليوسي ٢٩٥ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٩١ وخزانة الأدب ٢١٦/٢ ؛ ٥/٤ والعيني على هامش الخزانة ٢١٦/٣ والدرر اللوامع ٥٩/١ والحيوان للجاحظ ٦٠ والشعر والشعراء ٢١٣ والأغاني (بولاق) ٦٠/١٧ والفاخر للمفضل بن سلمة ٢٨٢

(2) البيت في ديوانه ص ٣٥٦ برواية : « عن أم سالم » . وخزانة الأدب ١٩/٢ ؛ ٣١/٣ وإصلاح المنطق ٢٩١ ومجالس ثعلب ٢٩٥ وبلا نسبة في المقتضب ١٧٩/٢

(3) عبارة : « فإذا استزاده » ساقطة من د .

(4) د : « معرفة » .

(5) ى : « فكسر » الحرف

(6) ب : « الاستزادة » .

غير أن هذه الأصوات منها ما استعمل معرفة ولا بنكر.نحو : « عَدَسْ » و« تشئو » للحمار ، إذا دعوته ليشرب . ومنها ما يستعمل نكرة فقط ، كنحو : « إيهًا » و« وَيْهًا »[1] .
ومنها ما يستعمل معرفة ونكرة[2] ؛ نحو : « غاقِ » و« غاقٍ » و« إيهِ » و« إيهٍ » ، وكنحو قولهم : « أفُّ وأفِّ وأفَّ » وهي كلمة للضجر في المعرفة . وفي النكرة : « أفٌّ وأفًّا وأفٍّ » ؛ فمن قال : « أفُّ » فضم ، أتبع الحركة[3] ، كما تقول : « مُدُّ » . ومن قال : أفِّ كسر لالتقاء الساكنين على حسب[4] ما يوجبه التقاء الساكنين . ومن قال : « أفَّ » فتح استثقالا للتضعيف وضمة الهمزة ، كما تقول : « مُدَّ يا هذا » . وإذا نكرت[5] أدخلت التنوين على اختلاف هذه الحركات ، للعلل التي ذكرناها . وما أتاك من الأصوات فهذا قياسه .

ومن المبنيات قولهم : « أيّانَ يقوم » في معنى : « متى يقوم » ، وهي مبنية على الفتح . وقد كان أصلها أن تكون ساكنة ؛ لأنها وقعت موقع حرف الاستفهام . غير أنها التقى في آخرها ساكنان . فآثروا تحريك آخرها بالفتح ؛ لأن قبلها ياء وهي مع ذلك مشدّدة ، وبينها وبين الياء الألف وليست حاجزا حصينا ، فلم يحفلوا بكونها ــ أعني كون الألف ، ففتحوا النون كأنها وقعت بعد ياء مضاعفة . وعلة أخرى وهي أن الأسماء التي يستفهم بها ، كل ما وجب التحريك فيه منها مفتوح ، نحو : « أينَ » و« كيفَ » فأتبعوها : « أيّانَ » ؛ إذ كانت مستحقة لتحريك الآخر ، حتى لا يخرج من جملتها .

ومن المبنيات قول الشاعر :

طلبوا صُلحنا ولات أوانٍ ... فأجبنا أنْ ليس حينَ بقاءِ[6]

(١) كلمة : « وويها » ساقطة من د .
(٢) د : « نكرة ومعرفة » .
(٣) د : « الضمة الضمة » .
(٤) كلمة : « حسب » ساقطة من ح .
(٥) ب : « نكر » .
(٦) البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه في ٢/١٤ ص ٣٠ ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٩٨ وتأويل مشكل القرآن ٤٠٣ والخصائص لابن جني ٢/٣٧٧ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢١٩ وخزانة الأدب ٢/١٤٤ ـ ٢/١٥١ والعيني على هامش الخزانة ٢/١٥٦ والدرر اللوامع ١/٩٩ .

فكسر « أوانٍ » ونُوّن .

قال أبو العباس . إنما نون من قِبَل أن الأوان من أسماء الزمان . وأسماء الزمان قد تكون مضافات إلى الجمل ، كقولك[1] : « هذا يومُ يقومُ زيد » و« أتيتك زمنَ الحجاجُ أمير » . فإذا حذفت الجمل[2] عوضت منها التنوين ، كما فعلت فيما أضيف إلى غير متمكن : كقولك : « يومئذٍ » و« حينئذٍ » . فهذا معنى ما قال أبو العباس ، وأظنني قد زدت فيه شرح دخول التنوين ؛ لأن الغالب في ظني عن أبي العباس . وهو الذي حكاه أصحابه عنه[3] أنه قال : هو بمنزلة : « قَبْلُ » و« بَعْدُ » حين بني لما حذف عنها من المضاف إليه .

فرأيت هذا القول يختلُّ من جهة أن « قبلُ » و« بعدُ » وما جرى مجراهما ، متى حذف عنها[4] المضاف إليه ، لم يَخْلُ من أن تكون معرفة أو نكرة ، فإذا كان معرفة[5] كان مبنيا على حالة[6] واحدة : كقولك : « جئتك من قبلُ » ، و« جئتك قبلُ » ؛ فإن[7] كان نكرة كان معربا ، كقولك : « جئتك قبلاً وبعداً » و« جئتك من قبلٍ » .

والصحيح في « أوانٍ » عندي أنه نوّن ، وبني لعلتين اثنتين :

إحداهما : أنه كان مضافا إلى جملة حذفت عنه ، فاستحق التنوين عوضا من حذفها ، بمنزلة : « إذٍ » ، ولم تكن بمنزلة : « قبلُ » و« بعدُ » ؛ لأن « قبلُ » و« بعدُ » كان مضافا إلى اسم واحد ، وبُني إذْ قد صيرت في معنى : « إذ » حين حذفت الجملة منها ، وبقي فيها عوضها وهو التنوين ، فصار كاسم[8] حذف بعضه ، وبقي بعضه ، والتقى في آخره ساكنان : التنوين الذي دخل عوضا ، والنون الذي ينبغي إسكانه للبناء ، فكسرت[9] .

---

(1) د : « كقولهم » .
(2) د . « الجملة » .
(3) كلمة : « عنه » ساقطة من د .
(4) ح د ق ي : « نحى عنها » .
(5) كلمة : « معرفة » ساقطة من د .
(6) د : « حال » .
(7) د : « وإن » .
(8) د : « كأنه اسم » .
(9) ب « وكسرت » .

ويجوز عندي أن تكون النون لم تكسر لالتقاء[1]، ولكنها بنيت في أول أحوالها على الكسر[2]، ثم دخل التنوين لما ذكرنا.

فإن قال قائل: ولم أجزت ذلك؟

قيل له: من قِبَل أني رأيت «الأوان» متمكنا في غير هذه الحال: كقولك: «هذا أوانُ المطر». وقولك: «هذا الأوانُ طيب». ورأيت سيبويه ومن بعده من النحويين البصريين يقولون: إن المبني متى ما كان متمكنا قبل حال بنائه، وجب أن يبنى على حركة، كما قالوا في المنادى المفرد: «يا حَكَمُ» و«يا جعفرُ». وكما قالوا: قبلُ[3] وبعدُ وأولُ.

والعلة الثانية في كسر: «أوانٍ» أنا رأينا: «لات» قد يقع بعدها الأزمنة منصوبة ومرفوعة. إذا لم يكن محذوفا منها شيء. فلو قيل: لاتَ أواناً. أو: لاتَ أوانٌ. كانا معربين. ولم يكن دليلا على حذف شيء. وصار بمنزلة قوله: «لات حيناً» و«لات حينٌ» بلا تقدير حذف من «حين» فنونوا لما ذكرنا. وكسروا لأن يخرج هذا من اللبس.

وقد زعم بعضهم في: «لات أوانٍ» أن «لاتَ» جارة للأوان، بمنزلة حرف من حروف الخفض. وهو قول بعض الكوفيين. ولو كان كما قال، جاز أن تقول: «ولات حينِ مناص»؛ لأنه جر فاعرفه إن شاء الله[4].

ومن ذلك: «هُنَا». وهو إشارة إلى ما خُص من المكان. وفيه ثلاث لغات: هُنَا، وهَنَّا، وهِنَّا[5]، وهي أردؤها. قال ذو الرمة في التشديد:

هُنَّا وهِنَّا ومن هُنَّا لهن بها   ذات الشمائل والإيمان هَيْنُومُ[6]

---

(١) د: «لاجتماع».

(٢) د: «الكسرة».

(٣) وفي د: «في قبل».

(٤) د: «إن شاء الله تعالى».

(٥) الأخيرة من د.

(٦) البيت في ديوانه ص ٥٧٦

ويجوز إدخال حرف التنبيه عليه كما تُدخله على : « ذا » إذا أشرت إليه . تقول : « ها هُنا » و« ها هُنا » و« ها هِنا » . واستحق البناء للإشارة والإبهام . كما استحق : « هذا » و« هؤلاء » وما جرى مجراهما . ولا تجوز الإشارة به إلى شيء غير المكان ، إلا أن تجرية مجرى المكان مجازا ؛ كقولك : « قف حيث أمرك الله » . وإنما « حيث » للمكان ، و« زيد دون عمرو في مرتبته وفوقه فيها » . و« دون » و« فوق » يستعملان في حقيقة اللغة لما علا شيئا أو انحط عنه . وقد جاء في الشعر للزمان . قال الأعشى :

لاتَ هَنّـا ذِكْـرَى جُبيـرَةَ أو مَنْ ... جـاء منها بطائف الأهـوال[1]

أراد : ليس[2] هذا أوانُ ذكرى جُبيرة ، وهي امرأة .

فإذا أشرت إلى مكان مُتنحٍ متباعد ، قلت : « ثَمَّ » إذا وصلت الكلام ، فإذا وقفت عليه وقفت بالهاء ، فقلت : « ثَمَّهْ » . وإنما ألحقت الهاء إذا وقفت ؛ لأن كل متحرك لبست حركته إعرابا ، جاز أن يلحق آخره هاء في الوقف ؛ نحو : « كيف » و« أين » و« هي » و« هو » ؛ فتقول : « كيفَهْ » و« أينَهْ » و« هيَهْ » و« هُوَهْ » . قال حسان :

إذا مـا تَـرَعْـرَعَ فينـا الغُـلامُ ... فـما إن يُـقـالُ لـه مَنْ هُـوَهْ[3]

ويجوز ألا تلحق[4] هاء ؛ فتقول : « جئتُك من ثَمَّ » . وإنما وجب أن تفتح آخره من قِبَل أن « ثَمّ » يشاركه إلى متباعد ، فوجب بناؤه على سكون للإشارة[5] التي فيه ، ولإبهامه على

---

(1) البيت في ديوانه ق ١/٣ ص ٣
(٢) د : « أنه ليس » .
(٣) البيت في ديوانه (البرقوقي) ص ٢٢
(٤) فيما عدا ل : « أن تلحق » وهو خطأ .
(٥) ل : « الإشارة » .

ما تقدم في المبهمات . فالثنى في آخره ساكتان ، ففتح للتشديد الذى فيه ، ولا يستعمل إلا للمكان المتنحى أو ما يجرى مجراه .

فإن قال قائل : فهلا زادوا على إشارة الحاضر من المكان كافا ، فتكون إشارة إلى المتنحى منه ، كقولهم : « ذا » إذا أشاروا إلى حاضر ، وإذا أشاروا إلى متنح زادوا كافا للمخاطب ، وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه فقالوا : ذاك ؟

قيل له : قد فعلوا مثل ذلك[1] في الإشارة إلى المكان ، فقالوا : « هنا » ثم قالوا : « هناك » ، فدلوا بزيادة الكاف على المكان المتنحى المشار إليه ، ثم جعلوا للمكان المتباعد لفظا تدل صورته على تباعده ، ولم يحتاجوا إلى الكاف ، وهو قولهم : « رأيته ثَمَّةَ » ، فثَمَّةَ صورتها تدل على تباعد المكان .

فإذا[2] قالوا : « رأيته هناك » دلت الكاف على مثل مادلت عليه « ثَمَّةَ » بغير كاف . والدليل على ذلك أنهم لو نزعوا الكاف فقالوا : « رأيته هنا » بغير كاف ، صارت الإشارة إلى مكان حاضر . وقد علمت أن الكاف مع « هنا » بمنزلة : « ثَمَّ » بصيغتيها . ويدخلون اللام لتأكيد التباعد ، فيقولون : « هنالك » ، كما يقولون : « ذلك » ، ولا فرق بينهما في الإشارة ، غير أن « هنالك » وبابها إشارة إلى مكان ، و« ذلك » إشارة إلى كل شيء فاعرفه[3] إن شاء الله[4] .

قال أبو العباس[5] : « ذلك » أشد تراخيا من : « ذاك » . فقال أبو إسحاق : دخلت اللام عوضا من سقوط حرف التنبيه : ذلك أنه لا يقال : « هذا لِكَ » وانكسرت اللام ؛ لأنها زيدت ساكنة وكسرت لالتقاء الساكنين .

---

(١) د : « هذا » .

(٢) د ح : « وإذا » .

(٣) كلمة : « فاعرفه » ساقطة من ذ .

(٤) عبارة : « إن شاء الله » ساقطة من ذ .

(٥) من أول هذه العبارة : « قال أبو العباس » إلى قوله بعد عدة صفحات : « أي بعد هذا في موضعه » ساقط من ح و د وهما أقدم النسختين . وأظن هذا الاستطراد أتانا من أحد النساخ وما قصد بأي النسخ :

ومن ذلك : « الآنَ » وهى مبنية على الفتح .

قال أبو العباس المبرد : الذى أوجب بناءها أنها وقعت فى أول أحوالها بالألف واللام ، وحكم الأسماء أن تكون منكورة شائعة فى الجنس ، ثم يدخل عليها ما يعرفها من إضافة أو ألف ولام ، فخالفت « الآن » سائر[1] أخواتها من الأسماء ، بأن[2] وقعت معرفة فى أول أحوالها ولزمت موضعاً واحداً ، فبنيت لذلك المعنى . قاله[3] أبو العباس أو نحوه .

وأقول : إن لزومها فى هذا الموضع فى الأسماء قد ألحقها بشبه الحروف ، وذلك أن الحروف لازمة لمواضعها التى وقعت فيها فى أوليتها ، غير زائلة عنها ، ولا بارحة منها ، واختاروا الفتح لأنه أخف الحركات ، وأشكلها بالألف ، وأتبعوها الألف التى قبلها ، كما أتبعوا ضمة[4] الذال التى فى : « منذُ » ضمة الميم ، وإن كان حق الذال أن تكسر لالتقاء الساكنين

وقد يجوز أن يكونوا أتبعوا فتحة النون فتحة الهمزة ، ولم يحفلوا بالألف ، كما لم يحفلوا بالنون التى بين الميم والذال فى : « منذ » .

وقد يجوز فى فتحها وجه آخر ، وهو ما ذكرنا من أمر الظروف المستحقة لبناء أواخرها على حركة لالتقاء الساكنين ، كأينَ ، وأيّانَ ، وقد بنيا على الفتح ، وأحدهما من ظروف الزمان والآخر من ظروف المكان ، وشاركتها : « الآن » فى الظرفية ، وأخرها مستحق للتحريك لالتقاء الساكنين ، ففتح تشبيها بهما . ومعنى « الآن » أنه للزمان الذى كان يقع فيه كلام المتكلم ، وهو الزمان الذى هو آخر ما مضى وأول ما يأتى من الأزمنة .

وقال الفراء : فيه قولان :

أحدهما : أن أصله من آن الشىء يئين ، إذا أتى وقته ، كقولك : « آنَ لك أن تفعل »

---

(١) كلمة : « سائر » ساقطة من ح د .

(٢) ب : « أن » .

(٣) د : « هذا المعنى الذى قاله » .

(٤) ح : « ضم » .

[illegible] أن تفعل كذا ، أي آن وقته . وآخر « آن لك » مفتوح ؛ لأنه فعل ماض . .

وزعم الفراء أنهم أدخلوا الألف واللام على « آن » وهو مفتوح ، فتركوه على فتحه ، كما يروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه « نهى عن قيل وقال » . وقيل وقال فعلان ماضيان ، وأدخل عليهما الخافض ، وتركهما على ما كانا عليه .

والقول الثانى : أن الأصل فيه : « أوان » ثم حذفوا الواو فبقى « آن » كما قالوا : رياح وراح .

والذى قاله الفراء خطأ ، أعنى الوجه الأول من الوجهين : لأن الألف واللام وإن كانتا للتعريف ، كدخولهما فى « الرجل » ، فليس لأن الذى هو فعلٌ فاعلٌ ، وإن كانتا بمعنى (الذى) لم يجز دخولهما إلا فى ضرورة ، كالْيُجَدَّع ، واليتقصّع ، وقد ذكرناهما[1] .

فإن قال قائل : يكون فيه ضمير المصدر كما أُضمر[2] فى قيل وقال ؟

فإن قال قائل : إذا فرقتم بين اللامين بالكسر والفتح ، فلم صارت لام المستغاث به أولى بالفتح من لام المستغاث له ؟

فالجواب فى ذلك : أن مايُحكى تدخل عليه العوامل ، ولا تدخل عليه الألف واللام ؛ لأن العوامل لا تغيّر معانى ما تدخل عليه ، كتغيير الألف واللام ، ألا ترى أنا نقول : تصبنا

---

(١) سيأتي هذا في باب ما يحتمله الشعر في الجزء الثاني من هذا الكتاب .
(٢) في نسخة د في : يكون فيه المضمر أضمر .

اسم إنّ بأنّ ، ورفعنا بكأن ، ولا نقول : نصبنا[1] بالإنّ ، ورفعنا[2] بالكان .

وأما ما شبّهه به من نهيه عليه السلام عن قيل وقال ، فغير مُشْبِه له ؛ لأنه حكاية والحكايات تدخل عليها العوامل فتحكى ، ولا تدخل عليها الألف واللام ، ألا ترى أنك تقول : « مررت بتأبط شرًّا » و « بَرَقَ نَحرُه » . ولا تقول : « هذا التأبط شرًّا » . وإنما حُكِي : قيل وقال عندى ، من قِبَل أن فيهما[3] ضميراً قد أقيم مقام الفاعل ، ومتى وردَ الفعل ومعه فاعله ، حُكى لا غير ، كما ذكرنا فى : « تأبطَ شرًّا » و « بَرَقَ نحرُه » .

وأما ما ذكره من الرواح والرياح ، وأن أصله : « أوان » فليس ذلك تعليلاً لبنائه على الفتح ، وإنما كلامنا فى بنائه .

ومن ذلك : « شتّان » وهو مبنى على الفتح ، ومعناه : بَعُدَ كقولك : « شتان زيد وعمرو[4] » . من الشَّتِّ ، وهو التفريق والتباعد ؛ يقال . « شَتَّان زيد وعمرو » و « شتّان ما زيد وعمرو » ، فمعناه : تباعد وتفرّق أمرهما . قال الشعر :

شَـتَّـان هـذا والـعـنـاقُ والـنَّـوْمْ
والمَشْـرَبُ البـاردُ فى الـظّلِّ الـدَّوْمْ[5]

ويروى : فى ظِلّ الدَّوْم . وقال الأعشى :

شتّـانَ مـا يـومى عـلى كُـورِهـا ويـومُ حَـيَّـانَ أخـى جـابِـر[6]

---

(1) د ح : « نصبنا » .
(2) د ح : « رفعنا » .
(3) د : « لأن فيها » .
(4) المثال ساقط من د .
(5) البيتان فى البيان للجاحظ ٢/٢٢٠ لقيط بن زرارة ، ومقاييس اللغة ٤/٢٠٥ ولسان العرب (دوم) ١٥/١٠٥ والأول فى المخصص ١٤/٦٣ ، ١٤/٨٥ وشرح ابن جنى للمفصل ١/١٠٣٧ ، ٦٨
(6) البيت فى ديوانه ق ١٨/٥٧ ص ١٤٧ وإصلاح المنطق ٢٩٣ وجمهرة الشعر ٩٧ وأدب الكاتب ٣١٢ ومقاييس اللغة ٣/١٧٨ وتقويم اللسان ١١٨ والوشح للمرزبانى ١٢٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٧ والاقتضاب ٢٨٨

وكان الأصمعي يأبى : « شتان ما بين زيد وعمرو » وينشد بيت الأعشى الذى ذكرناه ، ويردّ قول ربيعة الرقّى ، ويقول : ليس بحجة ، وهو قوله :

لشتّان ما بين اليزيدين فى النّدى ... يزيدِ سُلَيْمٍ والأغرِّ بن حاتِمِ [1]

قال أبو سعيد[2] : والقياس لا يأباه[3] ، من قِبَل أن « شتان » إذا كان معناه : تَشَتَّ ، وهو بَعُدَ ، فغير ممتنع أن تقول : بعد ما بين زيد وعمرو ، وتفرق ما بينهما . والذى أوجب بناء « شتانَ » أنه وقع موقع الفعل الماضى ، والفعل الماضى مبنى ، فبنى[4] وكانت الفتحة أولى به كما تكون فى الفعل الماضى . ويجوز أن تكون النون فتحت إتباعا للتاء التى قبلها ، كما ذكرناه فى : « الآن » .

وزعم الزجاج أن الذى أوجب له البناء أنه مصدر جاء على « فَعْلان » فخالف أخواته ، فبنى لذلك .

قال أبو سعيد[5] : وقد وجدنا فَعْلان فى المصادر ، قالوا : لَوَى يَلْوِى لَيّانا .

قال الشاعر :

تُطِيلِينَ لَيّانِي وأنتِ مَلِيَّةٌ ... وأُحْسِنُ يا ذاتَ الوِشاحِ التقاضيا[6]

ولقائل أن يقول : إن « لَيّانا » مصدر فعل مستعمل له وهو قولك : لوى يلوى لَيّانا ، وليس كذلك : شتّان ، لأنك لا[7] تقول : شتَّ يشتُّ شتّانا ، فهو مع خروجه عن أمثلة[8] المصادر غير منطوق بالفعل[9] المأخوذ منه .

---

(١) البيت لربيعة الرقى فى إصلاح المنطق لابن السكيت ٣١٣ ومعجم الشعراء للمرزبانى ٣٠ وأدب الكاتب ٣١٢ والأغانى ٢٥٥/١٦ والمقتضب للمبرد ٣٥١/١ وخزانة ... ١٤٨ وشرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٤ والاقتضاب ٢٨٩ وخزانة الأدب ٢/٤٤

(٢) فى ح : « قال المفسر » .

(٣) ... « لا يأبى ما أباه الأصمعى » .

(٤) كلمة : « فبنى » ليست إلا فى ح

(٥) فى ح : « قال المفسر » .

(٦) البيت لذى الرمة فى ديوانه ق ٨٧/١٧ ص ٦٤١ وشرح ابن يعيش للمفصل ٣٦/٤ والمخصص ٨٦/١٤ ولسان العرب (لوى) ١٣٠/٢٠

(٧) كلمة : « لا » ساقطة من ل .

(٨) فى ... « ... » .

(٩) ... « الفعل » .

وفي ليّان كلام يأتي بعد هذا في موضعه[1]. وذكر أهل العلم باللغة أن « شتّ » الذي « شتان » في معناه ، إنما هو فعل كان أصله : « شَتُتَ » فنزعوا الضمة وأدغموا .

ومثل قولهم : « شتان » قولهم : « سرعان ذي إهالة » يريدون : سَرُع هذه إهالة ، فجرى « سرعان » مجرى « سَرُع » فقُبِل به ما فُعِل بشتان حين كان في معنى : شَتُتَ .

و « سرعان ذي إهالة » مَثَلٌ[2]، وذلك أن بعض حمقى العرب يقال إنه اشترى شاة وسال رغامها ، فتوهمه شحما مذابا ، فقال لبعض أهله : خذ من شاتنا إهالتها ، فنظر إلى مخاطها فقال : « سرعان ذي إهالة » . والإهالة : الشحم المذاب .

وزعم أبو حاتم السجستاني ، وقد ذكر « شتان » ، وزعم أنه بمنزلة : « سبحان » وهذا وهم ؛ لأن : « سبحان » عند النحويين منصوب معرب إلا أنه لا ينصرف ؛ لأنه معرفة ولأن في آخره نونا وألفا زائدتين[3]. وانتصب لأنه مصدر ، ولم ينوّن لأنه لا ينصرف . قال أمية بن أبي الصلت :

سبحانه ثم سبحاناً يعودُ له ... وقبلَنا سبَّح الجُوديُّ والجُمُدُ[4]

الجُوديّ والجُمُد : جبلان ، و « سبحانا » فيه وجهان : أحدهما : أن يكون نوّن للضرورة ، كما يصرف مالا ينصرف في الشعر ، والآخر أن يكون نكرة ، فاعرفه إن شاء الله[5].

وأما « إبّانَ ذلك » و « إفّان ذلك » والمعنى فيهما[6] متقارب ، فهما معربان مضافان إلى

---

(١) بعده في ح : إن شاء الله .

(٢) انظر : مجمع الأمثال للميداني ٣٣٧/١ وجمهرة الأمثال للعسكري ١٩/١ه وما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه للأصمعي ١٧

(٣) كلمة : « زائدتين » ساقطة من ح .

(٤) البيت في ديوانه ص ٦٠ وسيبويه والشنتمري ١٦٤/١ والمقتضب ٢١٧/٣ والأمالي ١٥/٣ وأمالي ابن الشجري ٣٤٨/١ ؛ ٢٥٠/٢ وشرح ابن يعيش ٣٧/١ ؛ ١٢٠/١ : ٣٦/٤ وهمع الهوامع ١٩٠/١ والدرر اللوامع ١٦٣/١ وخزانة الأدب ٣٧/٢ : ٢٤٧/٣

(٥) « : « إن شاء الله تعالى » .

(٦) ب : « في ذلك » .

ما بعدها : كقولك : « جئت على إفّان ذلك » و « جئت فى إبّانه » أى فى وقته[1] . فإذا لم يدخل الجار نصبت على الظرف فقلت : « جئت إبّانَ ذلك[2] » .

ومن ذلك : « هَلُمّ » . تقول : « هلمّ ذاك » و « هلمّ إلى ذاك » والمعنى الدعاء إليه . وهو « ها » ضُمّ إليها : « لُمّ » .

وفيها لغتان : فأما أهل الحجاز فيقولون للواحد والاثنين والجماعة من المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، كقولهم : « هلمَّ يا رجلُ » و « هلمّ يا رجلان » و « هلمّ يا رجال » و « هلم يا امرأة » و « هلم يا نسوة » . قال الله تعالى[3] : ﴿والقائلين لإخوانهم هَلُمَّ إلينا[4]﴾ والمخاطبون بهذا جماعة ، وإنما جعلوا اللفظ واحدا فى كل حال : لأنهم بَنَوْه معه ، فخالفوا بجراه فى لغتهم : لأنهم يقولون للواحد : « الْمُمْ » . فلما غيّروا قياسه وبنوه مع غيره ، ألزموه طريقة واحدة فى أحواله كلها .

وأما بنو تميم فيثنون ويجمعون ويؤنثون : كقولهم : « هلمّ يا رجل » و « هلمّا يا رجلان » و « هلموا يا رجال » و « هلمّى يا امرأة » .

واختلف عنهم[5] فى فعل جماعة النساء ، فذكر البصريون وبعض الكوفيين : « هَلْمُمْنَ يا نسوة » بفتح الهاء وتسكين اللام ، وضمة الميم الأولى[6] ، وتسكين الثانية وفتحة النون بلا تشديد : وإنما جعل كذلك لأن هذه النون لابد لها من تسكين ما قبلها : كقولك : « فَعَلْن » و « فُعْن » للنساء ، فلما كانت هذه النون التى هى ضمير جماعة النساء ، توجب تسكين ما قبلها بطل الإدغام : لسكون الحرف الذى يلى النون ، وصار عندهم بمنزلة : « اُرْدُدْنَ » .

وزعم الفراء أن الصواب فى هذه اللغة : « هَلُمَّنْ » بفتحة الهاء وضمة اللام وتشديد الميم وفتحها وفتحة النون وتشديدها . وزعم أن الذى أوجب ذلك أن هذه النون التى هى

---

(1) فيا عدا د : « فى وقته » .
(2) د : « ذاك » .
(3) د : « عز وجل » .
(4) سورة الأحزاب ٣٣/١٨
(5) مكان هذه العبارة فى ب : « هلممن » .
(6) ب : « الأولة » وانظر التطور النحوى مظاهره وعلله وقوانينه ٤٦ — ٤٧

ضمير الجماعة لا توجد إلا وقبلها ساكن . فزادوا نوناً أخرى ، لئلا تسكن الميم الأخيرة [1] . وتركوا الميم الأخيرة على حالها ، وجعلوا النون المزيدة [2] توقية لتغيير الميم الأخيرة . ويشبه هذا قولهم : « مِنِّي » و « عَنِّي » حين زادوا نونا أخرى توقّي سكون النون الأولى [3] : لأن النون الأولى لا تكون إلا ساكنة . وياء المتكلم يكسر ما قبلها ، فزيدت نون لتُكسر لدخول الياء ، وتسلم النون الأولى .

واحتج الفراء لذلك بما يروى في بعض اللغات من زيادة الألف في : « رَدَّاتُ » : وذلك أن من العرب من يقول مكان : « رَدَدْتُ » : « رَدُّتُ » فيدغم ، كما كان قبل دخول تاء ضمير المتكلم ، فمن أهل هذه اللغة من يقول : « ردّاتُ » فيزيد ألفا ، ليسكّن ما قبل هذه التاء : لأن ذلك حكمها ، ويبقى التضعيف على حاله . وكذلك تُزاد نونٌ قبل نون جماعة المؤنث ، ليكون ما قبل النون ساكنا ويسلم التضعيف .

والذى ذكره الجماعة سوى الفراء هو القياس . وما قاله الفراء من زيادة الألف في هذه اللغة ، فهو شاذ من شاذ لا يُعبأ بمثله .

وقد حكى عن بعضهم : « هَلُمِّينَ يا نسوة » في هذه اللغة ، بجعل الزائد ياء وهذا شاذ أيضا .

وتقول : « هلمَّ يا رجل إلى كذا وكذا » . فيقول : « لا أَهَلُمّ إليه » و « هَلُمَّ كذا وكذا » . فيقول : « لا أُهَلُمُّهُ » بفتحة الألف والهاء وضمة اللام وتشديد الميم وضمها . والأصل في ذلك : « لا أَلُمّ » . كما تقول : « لا أَرُدُّ » والهمزة مفتوحة : لأنها للمتكلم في فعل ثلاثي ، والفاء مزيدة مفتوحة ، فهي على أصل فتحتها . واللام فاء الفعل والميم مرفوعة : لأنه فعل مستقبل ، وتقديره : « لا أَلُمُّ » . ثم أدخلت الهاء بين الألف واللام [4] مفتوحة ، وتركت سائر الكلام على حاله . فاعرفه إن شاء الله [5] .

---

(١) ... « الأخرة » .

(٢) ... « المزينة » تحريف .

(٣) ب : « الأولة » وانظر تعليقنا السابق .

(٤) ب : « اللام والألف » .

(٥) د : « إن شاء الله تعالى » .

ومما يؤمر به من المبنيات قولهم: «هاءَ[1] يا فتى» ومعناه: تناولْ ويفتحون الهمزة، يجعلون فتحها علمَ المذكر، كما تقول: «هاكَ يا فتى» فتجعل فتحة الكاف علامة المذكر، ويصرفونها تصريف الكاف في التثنية، والجمع، والمؤنث. وتقول للاثنين المذكرين والمؤنثين: «هاؤما»، وللجماعة المذكرين: «هاؤموا» و«هاؤمْ». وقال الله تعالى: ﴿هاؤُمُ اقرءوا كتابيه[2]﴾ والمؤنث الواحدة: «هاءِ يا امرأةُ» همزة مكسورة بغير ياء، وللجماعة النساء: «هاءُن يا نسوة» وهذا أجود اللغات وأكثرها وبها جاء القرآن.

ومنهم من يقول[3]: «هاءِ يا رجل» على وزن: عاطِ يا رجل. والأصل: «هائي»، ومثاله من الفعل: فاعِلْ، كما تقول: «قاتِلْ يا رجل»، وسقطت الياء للأمر. ومثله: «هاتِ يا رجل». وينصرف كما ينصرف «هات». ويقول للاثنين: «هائيا[4]»، كما تقول: «هاتيا». وللجماعة المذكرين: «هاءوا»، كما تقول: «هاتوا»، وللمرأة: «هائي يا امرأة» بهمزة بعدها ياء، كما تقول: «هاتي». وللجماعة من النساء: «هائين يا نسوة»، كما تقول: «هاتين يا نسوة».

فأما ما يروى أن عليا رضي الله عنه قال:

أفاطِمَ هاءِ السيفَ غيرَ مذمَّمٍ ... ...[5]

فيحتمل أن يكون من هذه اللغة، وسقطت الياء منها للام الساكنة بعدها. ويحتمل أن يكون من اللغة الأولى[6]. وقال آخر من هذه اللغة:

وقلت لها هائي فقالت براحةٍ   تُرِيَ زعفراناً في أسِرَّتِها وَرْدُ [7]

ومنهم من يقول: «هاكَ يا رجل» و«هاكما يا رجلان» و«هاكما يا امرأتان» و«هاكموا وهاكمْ يا رجال» و«هاكِ يا امرأة» و«هاكنَّ يا نسوة».

---

(١) ب: «هاء».
(٢) سورة الحاقة ١٩/٦٩
(٣) ب: «يقول للرجل».
(٤) د: «هائيا» تحريف.
(٥) الشطر في شرح ابن يعيش على المفصل ٤٤/٤
(٦) ب: «الأولة».
(٧) البيت بلا نسبة في شرح ابن يعيش للمفصل ٤٢/٤

ومنهم من يقول : « هأْ يا رجل » بهمزة ساكنة . و « هاءا يا رجلان » مثل : خَفْ يا رجل . وخافا يا رجلان . و « هاءوا يا رجال » و « هائى يا امرأة » مثل : خافى . و « هَأْنَ يا نسوة » . مثل : خَفْن يا نسوة .

ومن هذه اللغة ما حكاه الكسائى من قول الرجل منهم . إذا قيل له ذلك : « إلامَ أهاءُ وإهاءُ » ، كما تقول : أخاف وإخاف . وتقدير هذا الفعل أن يكون على : فَعِل يفعَل : ولذلك جاز كسر همزة المتكلم فى : إهاء .

ويجوز أن يكون البيتان الأولان من هذه اللغة .

ومنهم من يقول : « هَأْ يا رجل » و « هاءا يا رجلان » كما تقول : طأ يا رجل . وطاءا يا رجلان . وهَبْ يا رجل . وهبا يا رجلان . و « هاءوا يا رجال » و « هئى يا امرأة » كما تقول : هبى يا امرأة . و « هأن يا نسوة » كما تقول : هَبْنَ يا نسوة .

وهذه اللغة تشبه أن يكون فاء الفعل منها واوا سقطت ، كما سقطت[1] فى : وَهَبَ يَهَبُ .

ومنهم من يقول : « هاءَك يا رجل » ، بهمزة بعد الألف مفتوحة . وتغيرُ الكاف على حسب المخاطبين ، تقول للواحد المذكر : « هاءَك يا رجل » وللاثنين : « هاءكما » وللجماعة : « هاءكم » وللمؤنث : « هاءكِ » وللجماعة من المؤنث[2] : « هاءكن » . والكاف[3] للخطاب لا موضع لها . كما تقول : « أرأيتَكَ » فالتاء مرفوعة . والكاف للخطاب . وتلزم التاء حالة[4] واحدة . وتتغير الكاف . فتقول للرجل : « أرأيتَكَ يا رجل » . وللاثنين[5] : « أرأيتَكُما يا رجلان » وللجماعة : « أرأيتَكُم » وللمرأة : « أرأيتكِ » ولجماعة النساء : « أرأيتكنّ » وذلك أنهم استغنوا بما يظهر من التثنية والجمع والتأنيث ، عن تغيير التاء فى : « أرأيتك » والهمزة فى : « هاءَك » .

---

(١) د : « سقط » .
(٢) الجار والمجرور ساقطان من د .
(٣) د : « فالكاف » .
(٤) د : « حالا » .
(٥) كلمة : « وللاثنين » ساقطة فيما عدا د .

ونظير : « أرأيتك[1] » وبابه فى توحيد التاء وتذكيرها[2]، وإن كان الفاعل جماعة أو مثنى : « حبَّذا زيد » و « حبَّذا الزيدان » و « حبَّذا هند » . وتوحَّد « حبَّذا » وإن كانت الأسماء جماعة أو مؤنثا . وشبيهه[3] : « هلمَّ » فى لغة أهل الحجاز فى قولهم[4] : « هلمَّ » للواحد والجماعة والمؤنث والمذكر ، ولفظ : « هلمَّ » موحَّد .

ومنهم من يقول : « هاء — مهموزا وغير مهموز — يا رجل » ، و « ها يا رجلان » و« ها يا رجال » و « ها يا امرأة » و « ها يا نسوة » ، جعلوه صوتا لم يلحقوا فيه علامة الخطاب . كقولهم : « صهْ يا رجل » و « صهْ يا رجلان » وكذلك الجماعة والمؤنث وجماعتها .

ومن المبنيات العدد من « أحدَ عشرَ » إلى « تسعة عشرَ » يكون النيف والعشرة مفتوحين جميعا . تقول : « أحدَ عشرَ » ، و « ثلاثةَ عشرَ » و « تسعةَ عشر » .

والذى أوجب بناءهما أن التقدير فيها : خمسة وعشرة . فحذفت الواو وتضمنتا معناها . فاختير لها الفتح ؛ لأنه أخف الحركات .

وبعض العرب يقول : « أحَد عْشَر » و « خمسةَ عْشَر »[5]، فيسكن العين . وإنما فعل هذا لأن « أحَدَ عَشَرَ » قد اجتمع فيها ست متحركات ، وليس فى كلامهم أكثر من ثلاث متحركات متواليات إلا ما كان مخففا ، والأصل غيره ، كقولهم : « عُلَبِط » و « جُنَدِل » و « زَلَزِل » . وليس فى كلامهم أكثر من أربع حركات متواليات فى كلمة كانت أصلا أو مخففة . فلما صار : « أحد عشر » بمحل اسم واحد[6]، خففوا الحرف الرابع الذى بتحريكه يكون الخروج عن ترتيب حركات الأصول فى كلامهم .

ومن يسكن العين فى اللغة التى ذكرناها ، لا يسكنها فى « اثنى عشر » لئلا يجتمع

---

(١) ب : « أرأيتكما » .

(٢) عبارة : « فى توحيد التاء وتذكيرها » ساقطة من د

(٣) د : « ونحو منه » .

(٤) ب : « قولهم » .

(٥) لا يزال هذا حيا فى بعض اللهجات العربية المعاصرة .

(٦) ب : « بمحل كلمة واحدة » .

ساكنان ، وليس في كلامهم جمع بين ساكنين ، إلا أن يكون الساكن الثاني بعد حرف من حروف المد واللين مدغما في مثله[1] ؛ نحو : « دابّة » وما أشبهها .

فإن قال قائل : هلا بنيتم : « اثنى عشر » على حد واحد ، فلا يتغير في رفع ولا نصب ولا جر ، كما تفعلون ذلك في أخواته ؟

قيل له : من قِبَل أن الاثنين قد كان إعرابها بالألف والياء ، وكانت النون على حالة واحدة فيهما جميعا ، كقولك : « هذان الاثنان » و « رأيت الاثنين » و « مررت بالاثنين » ، فإذا أضفت سقطت النون ، وقام المضاف إليه مقامها ، ودخل حرفَ التثنية ، من التغير في حال الرفع والنصب والجر مع المضاف إليه ، ما كان يدخله مع النون . ولما كان : « عشر » في قولك : « اثنا عشَر » حل محلَّ النون وعاقبها ، صار بمنزلة المضاف إليه ، ولم يمنع تغير الألف إلى الياء في النصب والجر .

وتقول في المؤنث : « إحدى عَشْرَةَ » و « ثِنْتا عَشْرَةَ » ، وإن شئت : « اثنتا عَشَرَةَ » .

وتقول في : « ثماني عشرة » : « ثمانيَ عشرةَ » بفتح الياء وهو الاختيار عند النحويين . وقد يجوز : « ثمانيْ عشرة » بتسكين الياء . فأما من فتحها فأجراها على أخواتها ؛ لأنها جميعا في عِلّة واحدة وترتيب واحد . وأما من سكّنها فشبهها « بمعدى كرب[2] » و « أيادى سبأ » و « قاليقلا » وأشباه ذلك .

وفي عشرة لغتان :

فأما أهل الحجاز فيقولون : إحدى عشْرة بتسكين الشين .

وأما بنو تميم فيقولون : « إحدى عَشِرة » بكسرها .

وهذا عكس ما يعرف من اللغتين ؛ لأن الغالب على بنى تميم تسكين العين من فَعِل وفَعِلة ، وعلى أهل الحجاز كسرها .

---

(١) ب : « مثل » .
(٢) ب : « بنى كرب » تحريف .

واعلم أنك إذا سميت رجلا بخمسة عشر ، جاز أن تضم الراء ، فتقول : « هذا خمسةَ عشرُ[1] » و « رأيت خمسةَ عشرَ » و « مررت بخَمسةَ عَشَرَ » تجريه مجرى اسم لا ينصرف .

وذلك أن تحكيه فتفتحه على كل حال . والأخفش كان يرى إعرابها إذا أضفتها وهي عدد ، فتقول : « هذه الدراهم خمسةُ عشرِك » .

وقد ذكر سيبويه أن هذه لغة رديئة . والعلة في ذلك أن الإضافات تردّ الأشياء إلى أصولها ، وقد علمت أن خمسة عشر درهما ، هي تقدير التنوين ؛ وبه عمل في الدرهم . فإذا[2] أضفتها إلى مالكها لم يجز[3] تقدير التنوين فيها ، لمعاقبة التنوين الإضافة ، فصار بمنزلة اسم لا ينصرف ، فإذا أضيف انصرف ، وأعرب بما كان يمتنع من الإعراب قبل حال الإضافة .

والكلام على هذا القول وعلته وتفصيله ، له موضع نذكره فيه ، إن شاء الله[4] .

وقال الخليل بن أحمد : من يقول : « هذا خمسةَ عشرَك » لم يقل : « هذا اثنا عشرُك » في العدد ، من قِبل أن عشر قد قام مقام النون ، والإضافة تسقط النون ، فلا يجوز أن يثبت معها ما قام مقام النون ، ولكن تقول : « هذا اثنا عَشَرك » .

فإن قال قائل : فأضف وأسقط « عشرة » كما تسقط النون .

قيل : هذا لا يجوز ، من قِبَل أنا لو أسقطناه كما تسقط النون ، لم ينفصل في الإضافة « اثنان » من « اثنى عشر » ؛ لأنك تقول في اثنين[5] : « هذان اثناك » ، فلو قلت في « اثنى عشر » : « هذا اثناك » لالتبسا ، فإذا كان اسم رجل ، جازت إضافته بإسقاط « عشر » .

ومن قال في رجل اسمه : « مسلمان » : « هذا مسلمان ومسلمانك » ، جاز أن يقول : « هذا اثنان عشرك » ؛ لأنه يجعل هذه النون كنون « سعدان »[6] .

---

(١) د : « خمسة عشرك » .
(٢) د : « فمتى » .
(٣) د : « يصلح » .
(٤) د : « إن شاء الله تعالى » .
(٥) في ح : « الاثنين » .
(٦) من قوله : « ومن قال في رجل » إلى هنا ساقط من ب د .

واعلم أن الفراء ومن وافقه يجيز إضافة النيف إلى العشرة : فتقول : « هذا خمسة عشر » . وأنشدوا فيه :

كُلِّفَ مِن عَنَائِهِ وشِقْوَتِهْ
بِنْتَ ثَمانِي عَشْرَةٍ مِن حِجَّتِهْ[1]

وهذا لا يجيزه البصريون ولا يعرفون البيت .

وإذا كان عشر مضافا ، وجب عند الفراء إضافة النيف إلى عشر . كقولك : « هذا خمسةُ عشرك » ، وللاحتجاج له وعليه موضع غير هذا .

واعلم أن العرب تقول : « هذا ثاني اثنين » و« ثالثُ ثلاثةٍ » و« عاشرُ عشرةٍ » . وقد يقال : « ثاني واحدٍ » و« ثالث اثنين » و« عاشرُ تسعةٍ » : لأنه مأخوذ من : ثَنَّى الواحد ، وثلَّث[2] الاثنين ، وعشَّر التسعة .

فإن نوَّنت فهو بمنزلة قولك : « ضاربٌ زيداً » . وإن أضفت فهو بمنزلة قولك : « ضاربُ زيدٍ » .

ولا يجوز التنوين في الوجه الأول ، إذا قلت : « ثالثُ ثلاثةٍ » : لأنك أردت به : أحد ثلاثة ، وبعض ثلاثة . ولا يجوز التنوين مع هذا التقدير في قول أكثر النحويين : لأنه لا يكون مأخوذا من فعل عامل .

وإذا قلت : « هذا عاشر عشرة » قلت : « هذا حادي عشر » بتسكين الياء . ومنهم من يقول : « هذا حاديَ عشر » بفتح الياء[3] . فأما من سكن الياء من « حادي » ، فتقديره : هذا حادي أحد عشر ، كما تقول : « هذا قاضي بغداد » ، وحذف « أحد » تخفيفا لدلالة المعنى عليه . وأما من فتح فإنه بنى « حاديَ » مع « عشر » حين حذف « أحد » ، فجعل « حادي » قائما مقامه . ومنهم من يقول : « هذا الحادي أحدَ عشر » . فإذا قالوا ذلك لم يجز

(1) البيت في الإنصاف ١/٣٠٩ وخزانة الأدب للبغدادي ٣/١٠٤ والعيني على هامش الخزانة ٤/٤٨٨ والدرر اللوامع ٢/٢٠٤ بلا نسبة في الجميع

(2) في : « ثلاث » .

(3) عبارة : « بفتح الياء » مأخوذة من « .

في الباء إلا التسكين[1]؛ لأن ثلاثة أشياء لا يجوز أن يكنّ[2] اسما واحدا. وتقول فيما جاوز أحد عشر من هذه اللغة: «هذا ثاني عشر» و«ثانيَ عشر» و«ثاني اثني عشر» و«ثالثُ عشرَ» و«ثالثُ ثلاثة عشر» لاغير. إلى تسعة عشر، على ما بيناه.

فإن قال قائل: فلم قيل: «حادي عشر» وهو فاعل من واحد؟ وهلاّ قالوا: «واحد عشر» أو «أحد عشر» من لفظ «أحد»؟

ففي ذلك جوابان:

أحدهما: أنه مقلوب من «واحد»، والواو من «واحد» في موضع الفاء منه، فجعلت الفاء في موضع اللام، فانقلبت الواو ياء، لانكسار الدال، كما قيل: «غازي»، وتقديره من الفعل: عالف[3]. والقلب في كلامهم كثير، كقولهم: «شائك السلاح» و«شاكي السلاح»، وكقولهم: «لاثٍ» و«لاثي». وكما قال الشاعر:

خيلان من قومي ومن أعدائهم خفضوا أسنّتهم وكلٌّ ناعي[4]

قال أبو عبيدة: أراد «نائع» أي: مائل. أو عطشان، من قولك: جائع نائع.

وقال الأصمعي: إنما أراد «الناعي» من: نَعَى يَنْعَى.

والقول الثاني في: «حادي»[5] أنه يتبع الإبل ويحدوها، مثل: حادي الإبل، وهو الذي يتبعها ويسوقها.

وتقول في المؤنث من هذا: «هذه حاديةُ عشرةَ» و«حاديةُ عشرةٍ» و«حادية إحدى عشرة» بالضم لاغير. و«ثانيةُ عشرةَ» و«ثانيةُ عشرةٍ» و«ثانيةُ اثنتي عشرة» بالضم لاغير إلى: تسع عشرة. على هذا المنهاج. وعلة وجوه[6] الإعراب فيها كعلة المذكر. فإذا

---

(1) د: «بغير تسكين».
(2) د: «يكون» تحريف.
(3) د ح: «عكس» تحريف.
(4) البيت للأجدع بن مالك الهمداني في الأصمعيات ١٦/٩ ص ٦٤ والأمالي لأبي عكرمة الضبي ٦٦ وانظر مصادر أخرى كثيرة في هامشه.
(5) ى: «حادي عشرة».
(6) د ح: «وجود».

أدخلت الألف واللام في شيء من هذا تركوه على حاله ، تقول : « الحادي عشر » و« الحادىَ عشر » « الحادي أحد عشر » بتسكين الياء لاغير ، وكذلك الباب على هذا المنهاج .

والألف واللام لاتخرج هذا من لفظه ولاتزيله عن بنائه ، كما لا تزيل خمسة عشر ؛ إذا قلت : أخذت الخمسةَ عشرَ درهماً ، وكما لايزيل « الخازِ بازِ »[1] عن بنائه ، إذا قلت : « هذا الخازِ بازِ فاعلم . وسنذكر « الخاز باز » في موضعه إن شاء الله »[2] .

فأما من[3] يقول : « هذا ثالث اثنين » و« عاشر تسعة » ، فإن كثيرا من النحويين يمنعون أن يقولوا فيما جاوز العشرة من هذا ، وذلك أن القوم إذا كانوا تسعة ، فصرتَ عاشرهم ، جاز أن تقول : « عشَّرتُهم » ، وإذا كانوا عشرة وكملتهم[4] أحد عشر ، لا يكون من هذا فعل مشتق في تكميلك العشرة أحد عشر ، كما كان لك فعل مشتق[5] في تكميلك التسعة العشرة ، فلم يكن لك اسم فاعل فيما جاوز العشرة .

وهذا هو القياس ، ومنهم من يجيزه ويشتقه من لفظ النيف ، فيقول : « هذا ثاني أحد عشر » و« ثالثُ اثنى عشر » وينوّنه ، وإنما جاز له أن يشتق من لفظ النيف ، من قِبَل أن العشرة معطوفة على النيف ، فإذا قلت : « ثلاثة عشر » فمعناه : ثلاثة وعشرة ، ويشتقه من الأول ، ويجعل الثاني عطفا عليه . وقد حكى نحوٌ من هذا عن العرب : قال الراجز :

أنعت عُشْراً والظليمُ حادِى[6]

أراد : الظليم حادى عشر ، فاعرفه إن شاء الله[7] .

ومن ذلك : العدد من واحد إلى عشرة ، تقول : واحدْ ، اثنان ، ثلاثهْ ، أربعهْ ، بتسكين أواخر الأعداد إلى العشرة .

---

(١) الخازباز هو الذباب . انظر اللسان (خزز) ٣٦١/٧

(٢) د : « إن شاء الله تعالى » .

(٣) ى : « فاس » تحريف .

(٤) د : « وكلمتهم » تحريف .

(٥) كلمة : « مشتق » من د .

(٦) لم نعثر على البيت في مصادرنا .

(٧) د : « إن شاء الله تعالى »

فإن قال قائل: ولِمَ سُكِّنَتْ؟

فالجواب في ذلك: أن هذه الأعداد إذا عدّدتها لم تقع فاعلة، ولا مفعولة، ولا مبتدأة ولا خبرا ولا في جملة كلام آخر. والإعراب في أصله للفرق بين اسمين في كلام واحد ولفظين مجتمعين في قصة، لكل واحد منهما معنى[1] خلاف معنى صاحبه؛ فيفرِّق بين إعرابيهما للدلالة على اختلاف معناهما، أو يكون الإعراب لشيء محمول على ماذكرنا. فلما لم تكن هذه الأعداد على الحد[2] الذي يستوجب الإعراب، ولا على الحد الذي يُحمل على ما استوجب الإعراب ـ سُكِّنَّ وصِرْنَ بمنزلة الأصوات، كقولك: صَهْ، ومَهْ، وبَخْ بَخْ.

ويجوز أن تقول: « واحِدِ اثنان » فتكسر الدال من: واحد.

فإن قال قائل: لِمَ كُسِرت الدال من واحد؟ ألالتقاء الساكنين؟ أم ألقيت كسرة الهمزة على الدال فكسرتها؟

قيل له: بل[3] ألقيت كسرة الهمزة على الدال، ولا يصلح أن تكون الكسرة لالتقاء الساكنين، من قِبَل أن كل كلمة من هذه المقتضَبة عليها بالوقف واستئناف مابعدها، كأن لم يتقدّمه شيء. وألف القطع والوصل يستويان في الابتداء ويثبتان، فألف اثنان ثابتة، إذا كان التقدير فيها أن تكون مبتدأة، فهي بمنزلة ألف القطع، وألف القطع يجوز إلقاء حركتها على الساكن قبلها؛ فلذلك كانت الكسرة في الدال من: « واحد » هي الكسرة التي ألقيت عليها من همزة: « اثنان »، ويدل على صحة ذلك أنهم يقولون في هذا إذا خففوا الهمزة: « ثلاثهْ ارْبَعَهْ »[4]: فيحذفون الهمزة من أربعة، ولا يقلبون الهاء في ثلاثة تاء من قِبَل أن الثلاثة عندهم في حكم الوقف، والأربعة في حكم الكلام المستأنف، وإنما تنقلب هذه الهاء تاء إذا وصلت، فلما كانت مقدرة على الوقف بقيت هاء، وإن ألقيت عليها حركة مابعدها، كما تكون هاء إذا لم يكن[5] بعدها شيء.

---

(١) د: ماخلف وهو خطأ.

(٢) ق: «الأعداد».

(٣) د: «بلى».

(٤) د: «ربعه».

(٥) كلمة «يكن» ساقطة من ل.

فإن قال قائل : لِمَ قالوا : « اثنان » ، فأثبتوا النون في العدد ، ومن قولهم إنما تدخل النون عوضا من الحركة والتنوين ، وهذا موضع يسكن فيه العدد ؟

فالجواب في ذلك أن « اثنان » صيغ بثبات النون على معناه ، ولم يقصد إلى « اثن » تنضمه إلى مثله ؛ إذ كان لا ينطق « باثن » ، ولكنه[1] لما كان حكم التثنية في الأشياء التي ينطق بواحدها ، متى ثنيت أن تزاد النون فيها عوضا من الحركة والتنوين . وقد جاء اثنان وإن لم ينطق[2] باثن ، على مايجيء عليه الشيء المنطوق بواحده ، حمل عليه وإن لم يكن له واحد فيه حركة وتنوين وثبتت هذه النون على كل حال إلا أن تعاقبها الإضافة .

ومن ذلك حروف التهجّي وهي مقصورة[3] ، إذا تهجيت بها : تقول : آ ، با ، تا ، ثا[4] تقصرها . وفي « زاي » لغتان : منهم من يقول : « زاي » بياء بعد ألف ، كما تقول : « واو » بواو بعد[5] الألف[6] ، ومنهم من يقول : « زيْ » .

وإنما وقعت هذه الحروف إذا قطعتها[7] على هذا النحو : لأنها تشبه الأصوات ، ولأنك لم تحدّث عنها ولم تحدث بها ، ولا جعلت لها حالة تستحق الإعراب[8] لها ، كما قلنا في العدد ، وإن تهجّيْت اسما فإنك تقطع حروفه وتبنيها على الوقف ، كقولك إذا تهجيت : « عَمْرٌ »[9] : عين ، ميم ، را ، واو . فإن كان شيء من هذه الحروف بعده همزة جاز أن تلقى حركة الهمزة عليه ، وتحذفها : كقولك في هجاء : « عامر » : عيْن ، ألف ، ميم ، را[10] . ويجوز أن تقول : عينَ الِف ، ميم ، را ؛ فتحذف الهمزة ، وتحرك النون من : عين .

---

(١) ل . «را ثا» تحريف .
(٢) ب : «اثنان ولم ينطق» .
(٣) ي : «مقصورة» تحريف .
(٤) كلمة : «ثا» من د .
(٥) من قوله : «ألف كما تقول» إلى هنا ساقط من ل بسبب انتقال النظر .
(٦) د : «ألف» .
(٧) عبارة : «إذا قطعتها» ساقطة من ح
(٨) د : « حالا تستوجب بها الإعراب » .
(٩) كلمة : «عمرو» ساقطة من ل .
(١٠) في ل : «واو» تحريف .

قال الراجز :

أقبلتُ من عنــد زيادٍ كــالخَرِفْ
تخطّ رجــلاي بــخط مختــلِفْ
تُكتّبــان في الــطريق لامَ ألِفْ [1]

ويروى : تَكتُبان ، فألقى الهمزة من « ألف » على الميم من : « لام » وحذف الهمزة .
فمن روى : « تكتّبان في الطريق » يعنى : تزتران لام ألف . ومن روى : « تَكتُبان » أراد :
تتكتبان . أي تصيران هما كلام ألف .

قال سيبويه : إذا قلت في باب العدد : واحد اثنان ، جاز أن تشمّ الواحد الضم ،
فتقول : واحد اثنان ، ولا يجوز ذلك في الحروف إذا قلت لام ألف أو نحوها . قال : والفصل
بينها أن الواحد متمكن في أصله والحروف أصوات مقطعة ، فاحتمل الواحد من إشمام
الحركة لما له من تمكن الأصل ، ما لم يحتمله الحرف . فإذا جعلتَ هذه الحروف أسماء ،
وخبّرتَ عنها ، وعطفت بعضها على بعض ، أعربتها ، ومددت منها ما كان مقصوراً ،
وشدّدت الياء من : « زَيْ » في قول من لا يثبت الألف . قال الشاعر يذكر النحويين :

إذا اجتـمـعـوا عـلى ألـفٍ وبـاءٍ   وتـاءٍ هـاج بـينهـمُ الـقِتــالُ [2]

وإنما فعلوا ذلك من قبل أنها إذا صيرت أسماء ، فلابد من أن تجرى مجراها وتعطى
حكمها ، وليس في الأسماء المفردة [3] التي تدخلها الإعراب اسم على حرفين الثاني من
حروف المد واللين ــ واوا أو ياء أو ألفا : لأن التنوين إذا دخله أبطله لالتقاء الساكنين ،
فيبقى الاسم على حرف واحد ، وهو إجحاف شديد . وقد جاء من الأسماء المعربة ما هو
على حرفين الثاني من حروف المد واللين ، غير أن الإضافة تلزمه ، فيمتنع التنوين ،
كقولهم [4] : « هذا فو زيد » و « رأيت فا زيد » . وربما اضطر الشاعر ، فيجيء به غير
مضاف .

---

(1) الأبيات لأبي النجم العجلي في ثلاثة كتب في الحروف ١٦٠ وفي مصادر أخرى كثيرة في ... مظانها .
(2) البيت ليزيد بن الحكم يهجو ... في خزانة الأدب ٥٣/١ وشرح ابن يعيش للمفصل ٢٩/٦ وهو بلا نسبة في المقتضب ٢٣٦/١ ، ١٣/٤ وثلاثة كتب في الحروف ١٦٠ ودرة الغواص ١٧٣ والأغاني ٩٢/١١
(3) كلمة : والمفردة ساقطة من ح .
(4) ح : وكقولك .

قال العجاج :

خالط من سَلْمَى خياشيمَ وفَا [1]

وإنما فعل ذلك ؛ لأنه فى آخر بيت فى موضع لا يحتاج فيه إلى تنوين . فلما كان الأمر على ما وصفنا ، وجعلت هذه الحروف أسماء زيد فى كل واحد منها ما يكمل به اسما . وجُعلت الزيادة مشاكلة لآخر المزيدة فيه ، تقول فى : يا : « ياء » تكون الهمزة مشاكلة الألف ، وفى : زَىْ : « زَىّ » .

ومما يدل على صحة هذا المعنى قول الشاعر فى : « لوْ » [2] التى هى حرف ، حين جعلها اسما :

لَيتَ بِشِعْرِى وأينَ مِنّىَ لَيتُ　　　إنَّ لَيْتاً وإنَّ لَوًّا عَنَاءُ [3]

وقال النمر بن تولب :

عَلِقَتْ لَوًّا تُكَرِّرُه　　　إنَّ لَوًّا ذاكَ أَعْيَانَا [4]

ويجيز الفراء فى هذه الحروف ، إذا جعلت أسماء : القصر والمدّ [5] ، فتقول : « هذه حا فاعلم » و « يا فاعلم » وتثنى فتقول : « حيان » و « بيان » ولا تزيد فيهما شيئا . وقد بيّنا صحة القول الأول .

ويفرق الفراء بين هذه الأسماء المنقولة عن أحوال لها هى غير متمكنة فيها ، وبين ما يصُاغ من الكلام متمكنا فى أول أحواله . والقول الأول أقوى . والله أعلم .

وهذه الحروف تذكر وتؤنث [6] ، إذا جعلت أسماء تقول : « هذه يا مخطوطة » وإن شئت

---

(1) البيت فى ديوانه ٨٢ والمقتضب ١/٢٤٠ وإصلاح المنطق ١٥٦ وليس فى كلام العرب ٣٨ وشرح الكافية للاستراباذى ١/٣٧٣ وخزانة الأدب ٢/١٢ ؛ ٢/٢٦١ ، ٣/١٣٥ ؛ ٣/٢٥٢ والعينى على هامش الخزانة ١/١٥٢ والدرر اللوامع ١/١٤

(٢) ق : ولو لحريف .

(٣) البيت لأبى زبيد الطائى فى ديوانه ق ١/٦ ص ٢٤ وانظر مصادر أخرى فيه ص ١٥٤

(٤) البيت فى ديوانه ق ٢/٤٥ ص ١٢٠ وانظر مصادره فيه ص ١٥٥

(٥) د : « المد والقصر » .

(٦) د : « تؤنث وتذكر » .

قلت : « هذا باء مخطوط » . فمن أنثها ذهب بها مذهب الكلمة ، وهو الأغلب عليها ، ومن ذكّرها ذهب بها مذهب الحرف . قال الشاعر فى التأنيث :

.. .. .. كما بُيِّنَتْ كافٌ تلوحُ وميمُها [1]

وقال آخر فى التذكير :

كافاً وميمين وسيناً طاسِمًا [2]

ومن ذلك : « خاز باز » وفيه سبع لغات ، وله خمسة معان . فأما اللغات التى فيها : فيقال : خازِ بازِ ، وخازِ بازُ ، وخازَ بازَ ، وخازِ بازٍ ، وخاز باء ، على مثل : قاصعاء ونافقاء ، وخِزْ بازِ : مثل : كِرْبَاس .

وأما معانيها ، فخازِ بازِ : عُشْبٌ ، وهو أيضا : ذُباب يكون فى العُشْب ، وقال بعضهم : هو صوت الذباب ، وهو أيضا داء يكون فى اللهازم [3] . وقالوا الخازِ بازِ : السِّنَّوْر ، وهو أغرب ما فيه .

والحجة على أنه العشب قول الشاعر :

والخاز باز السَّنِمَ المجَوُدَا [4]

وقال آخر :

تفقَّأُ فوقَه القَلعِ السَّوارى وجُنَّ الخازِ بازِ به جُنُونا [5]

فهذا يحتمل أن يكون : العُشْب ، ويحتمل أن يكون : الذباب : يقال : جُنَّ النبت إذا خرج زهره ، وجن الذباب إذا طار وهاج . وقال المتلمس :

فهذا أوان العرض جُنَّ ذُبابُه زنابيرُهُ والأزرقُ المتلمِّسُ [6]

---

(1) البيت للراعى النميرى فى سيبويه والشنتمرى ٢/٣١ وصدره : فأحاجلك آيات أبين لربيعه . والمقتضب ١/٢٣٧ ؛ ٤/١٠ والمخصص ١٧/٤٩

(2) البيت بلا نسبة فى سيبويه والشنتمرى ٢/٣١ وأدب الكاتب ١/٢٩ والجمل للزجاجى ٢٨٦

(3) « ق : والأعناق واللهازم » .

(4) البيت فى خزانة الأدب للبغدادى ٢/١١٠ ولسان العرب (خوز) ٧/٢١٤ (بوز) ٤/١١

(5) البيت لعمرو بن أحمر الباهلى فى سيبويه والشنتمرى ٢/٥٢ ومعانى القرآن للفراء ١/٤٦٨ وإصلاح المنطق لابن السكيت ٥١ وتهذيب إصلاح المنطق ٧٣ والمسلسل ١٩٤ والإنصاف لابن الأنبارى ١/٢١٣ ومقاييس اللغة ٥/٢٢ والمزهر للسيوطى ٢/٥٢ وتثقيف اللسان ١١٦

(6) البيت له فى لحن العوام للزبيدى ٣٣ وانظر مصادر أخرى كثيرة فى هامشه .

ويروى : حيَّ ذبابه .

وقال آخر في الداء :

مثــل الكـلاب تهــرّ عنــد درابهــا ورمتْ لهـازمُهـا مـن الخـزْبـازِ[1]

وقال آخر :

يا خازِبازِ أرسِلِ اللهازِمَا[2]

فأما من قال : خازِ بازِ ، فإنه جعلهما اسمين ، ثم كسر كل واحد منهما لالتقاء الساكنين ، مثل قوله : غاقِ غاقِ ، وحابِ حابِ . ومن فتحهما ، شبههما بخمسَةَ عشرَ ، وحضرَمُوتَ ، إذا فتحت آخره .

ومن ضم آخره وفتح أوله ، فإنه يشبهه ببعلبك ، وحضرموت ، إذا جعلت الإعراب في آخره ؛ تقول : « هذا بعلَ بكُّ » و « حضرَ مَوْتُ » .

قال امرؤ القيس :

لقــد أنكــرتْني بَعْلَبَــكُّ وأهلُهـا ولَابْنُ جُريجٍ في قُرى الشام أنكرا[3]

ومن قال : « الخازِ بازُ » فإنه بنى أوله على السكون ، ثم كسره ، لالتقاء الساكنين ، وضم آخره حين صيَّرهما كشيء واحد . ومثله : « معد يكرب » ، فمن[4] أعرب آخره ، فقال : هذا معد يكربُ ، ورأيت معد يكربَ ، ومررت بمعد يكربِ ، يجعل الإعراب في آخره ويبنى أوله على السكون ، إلا أنه اضطر إلى تحريك الأول حين التقى ساكنان ، ولم يكن ذلك[5] في معد يكرب ؛ لأن ما قبل الياء الساكنة في معد يكرب متحرك .

وأما من قال : « خازِ بازِ » فإنه أضاف الأول إلى الثاني ، كما يقول : « بعلُ بكٍّ »

---

(1) البيت في لسان العرب (خزز) ٧/٢١٣ بلا نسبة .

(2) البيت في نوادر أبي زيد ٢٦٩ ؛ ٢٢٥ وإصلاح المنطق ٥٩ وتهذيب إصلاح المنطق ٧٣ ونظام الغريب ١٠ وليس في كلام العرب ٥٦ والإنصاف ١/٣١٥ وخزانة الأدب ٣/١٠٦ واللسان (خزز) ٧/٢١٤ (زونا) ٤/١٠ .

(3) البيت لامرىء القيس في ديوانه ق ٤/١٢ ص ٦٨ والمقتضب ٤/٢٣ .

(4) د ي : والصحيح تحريك .

(5) د : مذالك .

و« حضر موتٍ » و« معد بكربٍ » فيمن أضاف . وجعل : كرِباً مذكراً . و« معد يكربُ » فيمن أضاف وجعل كرب مؤنثاً .

ومثل هذا في الكلام أنا لو لقَّبنا رجلا معروفا بلقب لأضفنا اسمه إلى لقبه . كقولك : « هذا سعيدُ قُفَّةٍ » . فأضيف اسمه إلى « قفة » حين لقب بها . وكذلك كل اسم مفرد إذا لقبته .

واعلم أن « الخاز باز » في هذه الوجوه التي يبنى فيها متى دخلت الألف واللام عليه . تُرِك على بنائه . كما قال :

.. .. وجُنَّ الخازِ بازِ بهِ جنونا .

وكما تقول : « هذه الخمسةَ عشرَ درهما » فندخل الألف واللام عليها وندعها على بنائها .

وأما من قال : « خازِ باء » فإنه بناه اسما على فاعلاء . وجعل الهمزة للتأنيث .

وأما من قال : « الخِزْ بازُ » فإنه بناه مثل : كِرْباس . ويكون متصرفا في جميع وجوه الإعراب . كما يكون الكرباس[1] .

ومن ذلك قولهم عند الدعاء . وسؤالك الإجابة : « آمين » . وفيه لغتان : « أمين » و « آمين » مقصور وممدود[2] .

قال الشاعر :

تباعد مني فطحلٌ وابنُ أمِّه أمينَ فزادَ الله ما بيننا بُعدا[3]

وقال آخر في المد :

يارَبِّ لا تسلبنِّي حُبَّها أبداً ويرحمُ الله عبداً قال آمينا[4]

---

(1) من : «ويكون متصرفا» إلى هنا ساقط من ق بسبب انتقال النظر .

(2) ق : «ممدود» تحريف .

(3) البيت بلا نسبة في لسان العرب (أمن) ١٦٧/١٦ وشرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٤ وشرح الأشموني ١٩٧/٣

(4) يروى البيت لمجنون ليلى في ديوانه ص ٦ وإصلاح المنطق ٢٠٢ وتهذيب إصلاح المنطق ٤٢/١ وشرح شواهد الكشاف ١٤٣ وشرح الأشموني ١٩٧/٣ واللسان (أمن) ١٦٧/١٦

وإنما فتح آخرهما . وبُنيا على ذلك من قِبل أنهما صوتان وقعا موقع فعل الدعاء . وهو أنك إذا قلت : « أمينَ » . فمعناه : استجب باربُنا . كما وقع : « صَهْ » و « مَهْ » في معنى : اسكت ، وكُفّ . فلما كان « أمين » على ما وصفنا كان من حقه أن يبنى على السكون . فالتقى في آخره ساكنان . ففتح ولم يكسر من قِبلَ الياء التي قبلها . استثقالا للكسر[1] مع الياء ، كما قالوا : « مسلمينَ » وكما قالوا : « أينَ » و « كيفَ » حين كان قبل آخره ياء . فاعرفه إن شاء الله .

ومما جاء من الاسمين اللذين جعلا اسما واحداً . وآخر الأول منهما ياء مكسور ما قبلها : « معدى كرب » و « أيادى سبأ » و « قالى قلا » و « ثماني عشر » و « بادى بدا » .

فأما « معدى كرب » فهو اسم علم . وفيه لغات : يقال : « معدى كربُ » و « معدى كرِبُ » و « معدى كرِبٍ » . فأما من قال : « مَعْدى كربُ » فإنه جعلهما اسما واحدا ، وجعل الإعراب في آخره ومنعه الصرف لعلتين . إحداهما : التعريف . والأخرى : جعل الاسمين اسما واحدا ، وهو أحد موانع الصرف . وسواء قدَّرته في هذا الوجه مذكرا أم[2] مؤنثا لجعله كاسم لا ينصرف ، وتقول : « جاءني معدى كرِبُ » و « رأيت معدى كرِبَ » و « مررت بمعدى كرِبُ » .

وأما من قال : « هذا معدى كربٍ » . فإنه جعل : « معدى » مضافا إلى « كرب » وجعل كرباً اسما مذكرا .

فإن قال قائل : فإن كان الأمر[3] على ما ذكرت . فهلاَّ قالوا : « رأيت معدىَ كربٍ » ، كما تقول : « رأيت قاضِيَ واسط » ؟

قيل له : « معدى كرب » لا يشبه : « قاضي واسط » من قِبَل أن الياء في « معدى » قد كانت ساكنة في الموضع الذي يجب فتح الحرف الصحيح فيه[4] . وذلك إذا جعلته مع

---

(١) ن : والأشبه .
(٢) ب : وأو .
(٣) د : هذا الأمر .
(٤) د : ويجب له فتح الصحيح .

« كرب » بمنزلة اسم واحد . ألا ترى أنك تقول : « هذا حضْرَ موتُ » و « بعلَ بكُّ » ، فيفتح[1] آخر الاسم الأول في الصحيح ، ويسكّن الياء في « معدى » ، فكما وجب تسكين هذه الياء في الموضع الذي ينفتح فيه غيرها من الصحيح ، وإن كان فتحها بناء ، أسكن في الموضع الذي يكون فتحها إعرابا ؛ لأنه قد لزمها السكون في موضع الفتح .

ووجه ثان يؤيد هذا المعنى ، وهو قولهم : « أَرْض وأَرَضُون » . ويقال « أَرْضُون » بتسكين الراء ، وفتحها أكثر وأجود . وإنما فتحت هذه الراء في الجمع ، وإن كانت في الواحد[2] مسكنة من قِبَل أنهم يقولون : « أَرْض وأَرَضات » ، كما يقولون : « دَعْد ودَعَدات وتَمْرة وتَمَرات » فلما كانت « أرضات » جمعا سالما قد لزمت فيه فتحة الراء التي كانت مسكنة في الواحد على علّة « تمرات » و « دعدات » ، فتحوها في : « أَرَضُون » ، ليعلموا[3] أن لها حالا تنفتح فيها في جمع سالم مثل : « أَرَضات » .

ومن قال : « معدى كربَ » على كل حال ، فإنه على وجهين :

أحدهما : أن يكون يجعلها اسما واحدا ، فيكون مثل : « خمسةَ عشرَ » و « حضرَ موتَ » فكأنها كانا مبنيين على الفتح قبل التسمية ثم حكى في التسمية .

والثاني : أن يجعل « معدى » مضافا إلى « كرب » ويجعل كربا اسما مؤنثا فلا ينصرف ويكون في موضع مخفوض .

وأما « قالى قلا » فإنك تجعله غير منون على كل حال إلا أن يجعل : « قالى » مضافا إلى « قلا » ويجعل « قلا » اسم موضع مذكر فتنونه ، فتقول على هذا « قالى قلاً » فاعلم . والأكثر ترك التنوين . قال الشاعر :

سَيُصبح فوقى أقتمُ الرِّيش كاسرٌ بقالى قلاً أو من وراء دَبيل[4]

---

(1) د : « فتفتحه » .

(2) د : « الواحدة » .

(3) د : « ليعلم » .

(4) البيت في المقتضب ٤/٢٢ ومعجم البلدان ٤/٢٩٩ وشرح الكافية للأستراباذي ٢/٨٤ ولسان العرب (قلا) ١٩/٢٢ (دبل) ١٣/١٦

وتفسير « قالى قلا » ، كتفسير « معدى كرب » . والوجه الذى ينون فيه كالوجه الذى ينون فيه « معدى كرب » .

وأما « أيادى سبأ » ففيه لغتان : « أيادى سبأ » و « أيدى سبأ » ومعناه : متفرقين ، يقول : « ذهب القوم أيدى سبأ ، و « أيادى سبأ » ، إذا تبددوا وتشتتوا . والأصل أن سبأ ابن يشجب لما أنذروا بسيل العرم خرجوا من اليمن متفرقين فى البلاد : فقيل لكل جماعة تفرقت : « ذهبوا أيدى سبأ » . وموضعه من الإعراب نصب بالحال . وفيه وجهان :

أحدهما : أنه معرفة وقع موقع الحال كما قال :

فـأرسـلها العـراكَ ولم يـذُدْها ... ...[1]

يريد : معتركة . كما قالوا : « القومُ فيها الجماء الغفير » يريد مجتمعين ، وغير ذلك مما وقعت المعرفة فيه موقع الحال .

والوجه الثانى : أن يجعل « سبأ » فى تقدير منكور ، ونضيف « أيدى » إليه فتكون منكورة ، فإذا كانت كذلك فلا كلام فى وقوعها حالا .

وللسائل أن يسأل فيقول : كيف يكون « سبأ » منكورا حالا وهو اسم رجل ، فقد صارت له حالة فى التفرق يجوز من أجلها أن يشبه غيره به ، كما قيل : « قضية ولا أبا حسن لها » ، وإنما القصد فيه إلى على بن أبى طالب عليه السلام . كما قال الشاعر :

لا هيثمَ الليلةَ للمطىِّ[2]

فإنه وإن كان أراد عليا رضى الله عنه[3] قصد الهيثم ، فإن تقدير الكلام : لا مثل علىّ ، ولا مثل الهيثم : لأن (لا) لا تنصب إلا منكوراً ، فإنما جاز تقدير « مثل » وإن كان القصد

---

(١) البيت لبيد فى ديوانه ص ٨٦ وسيبويه والشنتمرى ١/١٨٧ والمقتضب ٣/٢٣٨ ومقاييس اللغة ٤/٢٩٢ وما اتفق لفظه للمبرد ٣٦ والمخصص ١٤/٢٣٧ وخزانة الأدب ١/٥٢٤ والعينى على هامش الخزانة ٣/٢١٩

(٢) البيت بلا نسبة فى سيبويه والشنتمرى ١/٣٥١ والمقتضب ٤/٣٦٢ وشرح ابن يعيش على المفصل ٢/١٠٢ ، ٤/١٠٣ ; ١٢٣ وخزانة الأدب ٢/٩٨ والدرر اللوامع ١/١٢٤ وهمع الهوامع ١/١٤٥ وشرح الأشمونى ٢/٤

(٣) ى . « عليه السلام » .

إلى واحد ؛ لأن التأسّف[1] إذا وقع لفقد إنسان ، فإن وجود مثله يزيل ذلك ، ويصير كأنه هو الأول المطلوب . فكذلك : تفرّق القوم أيدى سبأ . يجوز أن يكون فى التقدير : أيدى مثل سبأ . وسبأ فى هذا الموضع على هذا التقدير[2] معرفة ؛ فلذلك لم ينوّن .

فإن قيل : ولم صار معرفة و « أيدى » المضاف إليه نكرة ؟

قيل له : إذا رتبنا الكلام على ما ذكرناه ، فأيدى هى مضافة إلى « مِثْل » ومثْل منكور وإن كان مضافا إلى « سبأ »[3] ، كما تقول : « لا عبدَ الله الليلة » فتعمل (لا) فى (عبد الله) وإن كان معرفة ؛ لأن تقدير عملها فى « مِثْل » ونقل ذلك إلى « عبد الله » .

و « سبأ » مهموز فى الأصل ، وتُرِك همزه فى : « أيادى سبا » لكثرته ، وطوله ، كما قيل : « منساة » ، وهى من : « نسأته » .

فأما « ثمانى عشرة » فقد ذكرناها فيما تقدم .

وأما « بادى بدا » ، ويقال : « بادى بَدِى » فمعناه أول كل شىء ، وهو مأخوذ من الابتداء . وكان الأصل فيه : « بادى بَدْاءٍ » أو « بادى بدىء » . غير أنهم خففوا الهمزة فيه ، قلبوها ياء ، وسكنوها كما سكنوا ياء « معدى كرب » . قال الشاعر :

وقـد عـلـتـنـى ذُرْأَةٌ بـادِى بَـدِى ... ورَثْـيَـةٌ تَـنْـهَـضُ فى تَـشَـدُّدِى[4]

و « بادى بَدِى » منكور بمنزلة : « خمسة عشر » لأنه حال ، كأنه قال : وقد علتنى مبتدئا ، يعنى أول كل شىء . وقد قيل : « بادىَ بدى » أى ظاهرا ، من قولك : بدا يبدو . والأول أجود .

فإن قال قائل : ولم وجب إسكان هذه الياءات من أواخر الأسماء الأُول[5] ؟

---

(١) ح : والتلهف .

(٢) ح : على التقدير .

(٣) ن : سباء تحريف .

(٤) البيتان لأبى نخيلة السعدى فى سيبويه والشنترى ٢/٥٠ والمقتضب ١/٢٧ والأمالى للقالى ١/٢٠٠ وسمط اللآلى ٤٨٠ : ٩٦٧ والخصائص ٢/٣٦٤ وخزانة الأدب ١/٧٩ ولسان العرب (نهض) ٩/١١٣

(٥) ن : والأولة .

قيل له : من قبل أن الاسمين إذا جعلا اسما واحدا ، وكان الأول منها صحيح الآخر بنيا على الفتح ، والفتح أخف الحركات . وقد علمنا أن الياء المكسور ما قبلها أثقل من الحروف الصحيحة ، وأعطيت أخفّ مما أعطى الحرف الصحيح ، وليس أخف من الفتحة إلا السكون ، فاعرفه إن شاء الله .

ومن ذلك قولهم : « وقع الناس في حَيْصَ بَيْصَ » ، إذا وقعوا في اختلاط وهذا الكثير المعروف . قال المثل :

قـد كُنْتُ خـرّاجاً وَلُوجـاً صَيْـرَفـاً   لم تلتحِمْنِي حَيْصَ بَيْصَ لَحَـاصِ [1]

وقيل : « حَيْصَ بَيْصَ » وقيل : « حِيصَ بيصَ » وقد يكسر هذا فيقال : « حَيْصِ بَيْصِ » . وحكى في هذا كله التنوين مع كسر الصاد .

وأقول : إن « حَيْصَ » يجوز أن يكون مشتقا من : حاص يحيص ، إذا فرّ ، و« بَيْصَ » من : باص يبوص ، إذا فات : لأنه إذا وقع الاختلاط والفتنة ، فمن بين الناس من يحيص عنها أو يبوص منها . وكان ينبغي أن يقال : « حَيْصَ بَوْصَ » ، غير أنهم أتبعوا الثانى الأول كما قال الشاعر :

أزمانَ عيناءُ سرور المسرورْ
عيناءُ حوراءُ من العين الحِيرْ [2]

والكلام : العين الحُور : لأنها جمع حوراء ، غير أنهم اتبعوها : العين . وكما قالوا : « الغدايا والعشايا [3] » . فقالوا : « الغدايا » من أجل : « العشايا » . والغداة وحدها لا تجمع غدايا .

---

(1) البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي في ديوان الهذليين ٢/١٩٢ وسيبويه والمشرق ٢/٥ والمدرر اللوامع ١/٥١ وإصلاح المنطق ٢٦

(2) البيت من منظومة لمنظور بن مرثد الأسدي في تهذيب إصلاح المنطق ٥٩ وشرح أدب الكاتب للجواليقي ٤٠٦ وبلا نسبة في نوادر أبي زيد ٢٣٦ وأراجيز العرب ١٥٦ والمخصص لابن سيده ١/١٢٢ وإصلاح المنطق ٣٧ : ١٢٧ وأمثال أبي عكرمة ٢٩ مع مصادر أخرى في هامشه

(3) انظر في ذلك أيضا الأمثال لأبي عكرمة ٢٨

والذي أوجب بناء : « حَيْصَ بَيْصَ » تقدير الواو فيهما ؛ كأنك قلت : « في حَيْص وبَيْص » ، فلما حذف الواو ، وتضمنتا معناها بنيتا كما بنى[1] « خمسة عشر » لما كان فيها معنى الواو . ومن كسر فلالتقاء الساكنين . ويجوز أن تجعله صوتاً ، فتحكى به ما يقع في الاختلاط والفتنة ، ولا تجعله مشتقاً من شيء فتكسره ، كما تقول : « غاقٍ غاقٍ » إذا قدرته تقدير المعرفة وتنوِّنه ، كما تقول : « غاقٍ غاقٍ » إذا قدرته تقديراً كنكرة فاعرفه إن شاء الله[2] .

وقولهم : « ذهب الناس شَغَرَ بَغَرَ » ، إذا تفرقوا تفرقاً لا اجتماع بعده . و « ذهب الناس شِذَرَ بِذَرَ » في ذلك المعنى . ويقال : « شَذَرَ مَذَرَ » . ويقال : « شُغَرَ بُغَرَ » و « شَغَرَ بَغَرَ » وكله في معنى التفرق الذي لا اجتماع بعده .

وإنما بنيت هذه الحروف لأن فيها معنى الواو ، كأنه في الأصل : « ذهب الناس[3] شَغراً وبَغراً » ، فلما حذفت الواو وتضمنتا معناها بنيتا على الفتح مثل : « خمسةَ عشرَ » .

وشغر بغر عندي مشتق من قولهم : « شغر الكلب » إذا رفع إحدى رجليه فباعدها من الأخرى . و « بغر » من قولهم : « بغر الرجل » إذا شرب فلم يَرْوَ لما به من شدة الحرارة ، فجعل مع شغر في التفرق الذي هو لا اجتماع بعده ، كما يكون البغر في العطش الذي لا ريّ معه .

وسائر هذه الحروف فيها معنى الواو على ما قدرت لك في « شغر بغر » ومن ذلك قولهم[4] : « ذهب فلان بينَ بينَ » . والمعنى : بين هذا وبين هذا ، فلما أسقطت الواو[5] بنيا . قال الشاعر :

... ... وبعضُ النـاسِ يـنـهـبُ بَـيْـنَ بَـيْـنَـا[6]

(١) د : « حيص » .
(٢) د : « إن شاء الله تعالى » .
(٣) د : « في الناس » .
(٤) كلمة : « قولهم » من د ح .
(٥) ح : « الواو هنا » .
(٦) البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ١٣٦ ومعاني القرآن للفراء ١/١٧٧ وسر صناعة الإعراب ١/٥٤ و[illegible] النوادر ٦٣ وتقويم اللسان ١٠١ وتمام البيت : « نحمي حقيقتنا وبعض ... » .

ومن ذلك : « لقيتك صباحَ مساءَ » و « يومَ يومَ » على هذا المعنى الذى ذكرناه من تضمن الواو . فكأنك[١] قلت : «صباحا ومساء » أو « يوما ويوما » ولست تقصد صباحا واحدا ولا يوما واحدا .

ويجوز أن تقول : « أتيتك صباحَ مساءٍ » فتضيف الصباح إلى المساء وتجعل « صباح » منسوبا . وإنما جاز إضافته إلى « مساء » من قِبَل أنك أردت إتيانه فى صباح مقترن بمساء ، فلما اصطحبا فى الإتيان ، جاز إضافة أحدهما إلى الآخر . كما يضاف الشىء إلى ما يصحبه .

فإذا أدخلت عليها شيئا من حروف الجر لم يكن إلا مضافا مخفوضا . تقول : « أتيتك فى كل صباحِ مساءٍ » ؛ لأنهم إذا أدخلوا عليه شيئا من حروف الجر خرج عن باب الظروف وصار اسما وتمكن أكثر من تمكنه الأول ، فلم يقدّر فيه الواو .

فإن قال قائل : فهلا أعربتم « خمسة عشر » ونحوها . وكل[٢] اسمين جعلا اسما واحداً إذا أدخلتم شيئا من حروف الجر عليه[٣] ؟

فالجواب فى ذلك أن « خمسة عشر » ونحوها على كل حال لايخلو من تقدير الواو فيه . فلم يجز غير البناء . و « صباح مساء » قد كان مرة يجوز بناؤه قبل دخول الجار على تقدير الواو ، وإضافته على ما بيّنا . فإذا دخل الجار وصار اسما ، وخرج عن حد الظرف[٤] ، ولكن لم يكن فيه إلا الإضافة التى توجب الإعراب له . إذ كانت الإضافة جائزة قبل دخول الجار .

ومن ذلك قولهم : « لقيتُه كَفّةَ كَفّةَ » وفيها معنى الواو . وأصله كفة وكفة . وإنما المعنى : كفة منى ، وكفة منك ، وإن شئت : كفة على كفة ، أو : كفة عن كفة . وذلك أن المتلاقيين إذا تلاقيا ، فقد كَفَّ كل واحد منها صاحبه عن مجاوزته إلى غيره فى دفعه التقائهما . فكفة وكفة : مصدران وضعا موضع الحال ، كأنك قلت : لقيته متكافّين . مثل قولك : لقيته قائمين .

---

(١) ح : « كأنك » .
(٢) ى : « فكل » .
(٣) كلمة : « عليه » من ح د .
(٤) د . « الظروف » .

قال الشاعر :

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرجُفْ ... رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا[1]

وقال آخر :

تعلَّقتُ ليلى وهي ذاتُ مُوَصَّدٍ ... ولم يَبْدُ للأتراب من ثَدْيِها حَجْمُ

صغيرين نَرْعَى البَهْمَ ياليت أننا ... إلى اليوم لم نكبَرْ ولم تكبَرِ البَهْمُ[2]

وتقول : « هذا جارى بَيْتَ بَيْتَ » ، والمعنى : بيتٌ إلى بيت . وإن شئت : بيت لبيت ، فحذفت حرف الجرّ ، وتضمنا معناه فبنيا لذلك ، وجعلا فى موضع : متلاصقاً[3] ، كأنك قلت . هو جارى ملاصقا ، ويكون « جارى » هو العامل فى موضع « بيت بيت » . ولو قلت : « هو بيت بيت جارى » لم يجز ؛ إذ كان العامل ليس بفعل ولا اسم فاعل .

ويجوز فى « كفة كفة » أن تقول : « كفة كفة لقيته » ؛ إذ كان العامل فعلا . ولو قلت : « هو مجاورى بيت بيت » أو « جاورنى بيت بيت » جاز التقديم وأن تقول : « بيت بيت جاورنى »[4] و « بيت بيت مجاورى » فاعرفه إن شاء الله .

ومن ذلك ما أضفته من المعرب إلى غير المتمكن ، من مثل قوله[5] ﴿ من عذاب يومئذٍ[6] ﴾ ، فأما قوله عز وجل : ﴿ مثل ما أنكم تنطقون ﴾[7] ففيه وجهان :

أحدهما : أن (مِثْل) مبنى بإضافته إلى غير متمكن ، وهو : ما أنكم تنطقون ، كما قال النابغة :

---

(1) البيت لعنترة بن شداد فى ديوانه ١٠٨ وشرح شواهد الشافية ٤/٥٠٤ وخزانة الأدب ٢/٢٠٠ و لحبش على هامش الخزانة ٣/١٧٤ وهمع الهوامع ٢/٦٣ وشرح ابن يعيش للمفصل ٢/٥٥ - ٤/١١٦ : ٦/٨٧ والدرر اللوامع ٢/٨٠

(2) البيتان لمجنون ليلى فى ديوانه فى ٢٣٦/١ - ٢ ص ٢٢٨ والأغانى ١١/١ وأمالى القالى ٢١٦/١ ومجالس ثعلب ٥٣٢

(3) م : « ملاصقا » .

(4) فى د ح زيادة « زيد » .

(5) فى جميع النسخ : « قولك » وهو تحريف .

(6) سورة المعارج ٧٠/١١

(7) سورة الذاريات ٥١/٢٣

على حِينَ عاتبتُ المَشِيبَ على الصِّبا فقلت ألمَّا تَصْحُ والشيبُ وازعُ[1]

وينشد بالخفض .

فإن قال قائل : ولم إذا أضيف إلى غير متمكن بُني ؟

قيل له : من قِبَل أن ما أضيف إليه ليس باسم في لفظه ، وإنما هو اسم في معناه ، والإضافة الصحيحة ما كانت اللام مقدّرة فيه ، أو من ، فهذه الأشياء التي أضيفت إلى غير متمكن لا يصح تقدير اللام في لفظ ما أضيفت إليه ولا تقدير « من » ألا ترى أنك إذا قلت : « هذا يوْمُ يقوم زيد » كان معناه : هذا يوم قيام زيد . ويصلح هذا يوم لقيام زيد . وإذا قلت : « هذا يوم يقوم زيد » لم يجز[2] أن تدخل اللام فتقول : يوم ليقوم زيد . وإذا قلت : « هذا يوم قيام زيد » جاز أن تدخل اللام ، فعلمنا أن الإضافة إلى ما لا يتمكن ضعيفة فلذلك أجازوا البناء في المضاف إليه .

والوجه الثاني : في قوله : ﴿ إنه لحقّ مثل ما أنكم تنطقون ﴾ أن (مِثْل) منصوب على الحال ، كأنه قال : إنه لحق مُشْبِهًا لذلك .

وقوله : ﴿ هذا يومَ ينفعُ الصادقين[3] ﴾ على قراءة من نصب على وجهين :

أحدهما : ما ذكرناه من الإضافة إلى غير متمكن .

والثاني : على الظرف ، أي : هذا في ذلك اليوم ، ويكون المشار إليه غير اليوم في هذا الوجه ، وفي الوجه الأول المشارُ إليه هو اليوم .

وقوله تعالى ﴿ ومن خِزْيِ يومَئِذٍ ﴾[4] على قراءة من قرأ بالنصب ، لا يجوز إلا أن يكون بناءً حين أضيف إلى غير متمكن .

---

(١) البيت للنابغة الذبياني في العقد الثمين ص ١٨ ومعاني القرآن للفراء ١/٣٢٧ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٧٦ وخزانة الأدب ٣/١٥١ والعيني على حاشية الخزانة ٣/٤٠٧ وأوضح المسالك ٢/١٩٨

(٢) و ح «يصلح» .

(٣) سورة المائدة ٥/١١٩

(٤) سورة هود ١١/٦٦

ورأيت بعض أصحابنا يقول في قول النابغة .

على حين عاتبت المشيب على الصبا .. ..

لو قال : على حين أعاتب ، ما كان يجوز أن يفتح (حين) ، لأن أعاتب — زعم — معرب . وليس هذا بقول مرضيٍّ لقوله تعالى : ﴿ هذا يومَ ينفع الصادقين ﴾[1] إنما يبنى هذا وما شاكله ؛ لأنه أضيف إلى ما ليس باسم في لفظه .

ومن ذلك قولك : « ما نفعنى غيرُ قيام زيد » رفع لاغير عند أصحابنا البصريين . فإذا قلت : « ما نفعنى غيرَ أن قام زيد » ، فلك أن ترفعه على ما يستحقه من الإعراب ، ولك أن تبنيه وتفتحه ؛ لأنك أضفته إلى (أنْ) وهى حرف . قال الشاعر :

لم يمنع الشرب منها غير أنْ نطقت حمامةٌ فى غُصُونٍ ذاتِ أوْقالِ[2]

وزعم أهل الكوفة أنه يجوز نصبها فى كل موضع تحسن فيه (إلاّ) سواء كان مضافاً إلى اسم متمكن أو غير متمكن ، فأجازوا : « ما جاءنى غيرَ زيد » و « ما غمّنى غيرَ أن قمت » ، ولم يفصلوا بينهما ، ولم يجيزوا : « جاءنى غيرَ زيد » لأنه لا يقع موقعها (إلاّ) .

قال أبو سعيد[3] : واستشهدوا فى جواز النصب فى الاستثناء بالبيت الذى أنشدناه ، فقال البصريون : لو قلنا : « ما قام غيرَ زيد » كان قد بقى « قام » بغير[4] فاعل ، ولا يجوز خلو الفعل من فاعل[5] .

وإذا قلت : « ما غمّنى غيرُ أن قمت » فهذا مبنى موضعه رفع .

فإن قال قائل : فاجعلوا (غير) إذا كان مضافاً إلى اسم فى الاستثناء مبنيا وموضعه رفع .

---

(1) سورة المائدة ٥/١١٩

(2) ينسب هذا البيت إلى ميار بن أبى قيس بن رفاعة الأنصارى ، أو إلى أبى قيس بن الأسلت الأوسى ، أو إلى قيس بن رفاعة ، أو إلى الشماخ فى سيبويه والشنتمرى ١/٣٦٩ وشرح شواهد المغنى ١٤٦ والأشباه والنظائر للسيوطى ٢/١٩٦ وخزانة الأدب ٢/٤٥ ؛ ٣/١٤٤ ؛ ٣/١٥٣ والعينى على هامش الخزانة ٣/١٠٠ والدرر اللوامع ١/١٨٨

(3) ج : « قال المفسر » .

(4) ج : « بلا » .

(5) ج : « الفاعل » .

قيل له : لا يجوز ذلك من قِبَل أن الإضافة إلى الاسم المحض لا توجب بناء الاسم المضاف . ولو أوجبت ذلك لفتحت (غير) في الاستثناء وغيره للإضافة التي فيها . وليس الاستثناء موجباً للبناء فتبنيه بسبب الاستثناء . وقد رأينا لما ذكرنا من بناء المضاف إلى غير متمكن نظائر ، وهي ماذكرناه فحملناه عليه .

فإن قال قائل : اجعلوا (غير) في الاستثناء مبنياً ، لأنه وقع موقع (إلا) و (إلا) حرف ، والأسماء إذا وقعت موقع الحروف بنيت .

قيل له : لو جاز ذلك لجاز أن تقول : « زيد مثلَ عمرو » لأنا نقول : « زيد كعمرو » فتبني «مثل» لوقوعه موقع الكاف . فلما بطل هذا بطل ماادّعاه هذا المُدّعي . فاعرفه إن شاء الله[1] .

ومن ذلك ما ذكره بعض النحويين : « ما لقيتُه يومَ يومٍ » وهذا نادر شاذ . وتفسيره أنه يجعل (يوم) الأول بمعنى : منذ ، و (اليوم) الثاني معلوماً قد حذف منه ما أضيف إليه ، كأنه قال : « ما رأيته[2] منذ يومُ تَعْلَمُ » وتبنيه كما بني : قبلُ وبعدُ ، حين حذف ما أضيف إليه .

فإن قال قائل : فلِمَ بُنِيَ يومُ الأول ؟

قيل له : من قِبَل أنه حين جعلته بمعنى : مُذْ ، ومُذْ إذا كان ما بعدها مرفوعاً ، كانت فيها على أحد تقديرين ، هي فيهما جميعاً في تقدير إضافة إلى شيء . وذلك أنك إذا قلت : « لم أره مذْ يومان » أو « مُذ شهران » أو نحو ذلك مما يكون جواباً لكَمْ ، فتقديره : « لم أره وقتاً ما » ، ثم فسرت ذلك فقلت : أَمَدُ ذلك شهران ، أو : مدة ذلك شهران ، فقولك : « مذْ شهران » جملة ثانية ، هي تفسير للوقت المبهم في الجملة الأولى . فهذا أحد تقديري : « مُذْ » إذا رفعت ما بعدها .

والتقدير الآخر أن تقول : « ما رأيته مُذ يومُ الجمعة » فيكون تقديره : «فقدتُ[3] رؤيته وقتاً أوله يوم الجمعة » فمذ في هذين الوجهين بمنزلة اسم مضاف ، إما على تقدير : أمد ذلك ، أو : أول ذلك . فإذا حذفت المضاف إليه من (يوم) الذي هو في معناه في قولك : « ما رأيته يومُ يومٍ » بنيته على الضمّ كما فعلت بقبلُ ، وبعدُ . وحين حذفت المضاف

---

(١) د : « إن شاء الله تعالى » .
(٢) د ح : « لم أره » .
(٢) ى : « فقد » تحريف .

إليه . ولا يجوز[1] أن تقول : « ما رأيته شهرُ شهرُ »[2] ولا : « دهرُ دهرُ » من قِبل أن (يوم) اسم يستعمل للأوقات كلها ليلها ونهارها . والشهر اسم مؤقت لشيء من الزمان والدهر لما كثر منه ، وإن لم يكن مؤقتاً .

والدليل على أن اليوم اسم يقع لكل جزء من الزمان ليل أو نهار قول الله جل ذكره[3] : ﴿ ومن يُوَلِّهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة فقد باء بغضب من الله ﴾[4] فهذا زجر عن الفرار في كل وقت من آناء الليل والنهار . ومن أبين ما يدل على هذا قول الشاعر :

باحبَّذا العَرَصاتُ يو   ماً في ليالٍ مُقْمِراتِ

أراد وقتاً : فلما كان (يوم) يقع على كل شيء من الزمان كما يقع (مذْ) . أقاموه مُقامه . فاعرفه إن شاء الله .

ومن ذلك : لَدُنْ . وفيه ثماني لغات . وهي : لَدُنْ ، ولَدَنْ ، ولَدْنِ ، ولُدْنِ ، ولَدَا ، ولَدُ ، ولَدْ[5] ولَدَى . ومعناها : عِنْدَ . وهي مبنية مع دخول حرف الجر عليها .

فإن قال قائل : فهلا أعربت كما أعربت « عِنْدَ » ؟

فالجواب في ذلك : أن « عِنْدَ » توسعوا فيها . وأوقعوها على ما بحضرتك ، وما يبعد . وإن كان أصلها للحاضر . فقالوا : « عندي مال » وإن كان بخراسان . وأنت بمدينة السلام . و « فلان عنده علم » وإن لم يعنوا به الحضرة . وقد كان حكم « عند » في البناء حكم « لدن » لولا ما لحقها من التصريف الذي ذكرناه . و « لَدُنْ » لا يتجاوز بها حضرة الشيء : فلذلك بني .

فأما من قال : لَدَنْ ولَدَنْ ولَدَا . فإنه يبني آخره على السكون من جهة البناء .

وأما من قال : لَدُ . فهو محذوف النون من : لَدُنْ .

---

(1) ح : « ويجوز » .
(2) ح : « منذ شهر شهر » .
(3) ح د : « عز وجل » .
(4) سورة الأنفال ٨/١٦
(5) تختلف بعض النسخ في هذا الترتيب .

فإن قال قائل : ولِمَ زعمتم ذلك ؟ وهلا كانت حرفاً على حياله ؟ .

فالجواب في ذلك أنها لو كانت حرفاً على حياله ، ولم تكن مخففة من « لَدُنْ » لكانت مبنية على السكون لا غير ، لحكم البناء الذي ذكرناه . ومثل ذلك قولهم : رُبَ ، ورُبَّ ، مخففة ومشددة . ولو كانت المخففة كلمة على حيالها لكانت ساكنة لا غير ؛ إذ كانت حرفاً جاء لمعنى . ومثل ذلك : « منذُ » و« مُذْ » ، والأصل : منذ ، و« مُذْ » مخففة منها . وعليها دليلان :

أحدهما : أن من العرب من يقول : « مُذُ » .

والثاني : أنا نضم الذال لالتقاء الساكنين بالحركة التي كانت فيها مع النون في قولك : مُنْذُ .

وأما من قال : لَدُن ، ولُدْن ، فكسر النون لالتقاء الساكنين .

وأما من سكّن الدالَ ، فإنه بنى باقي الكلمة بعد الحذف والتخفيف .

واعلم أن حكم « لَدُنْ » أن تخفض بها على الإضافة ؛ لأن النون من أصل الكلمة بمنزلة الدال من « عند » كما قال الله عز وجل : ﴿ من لَدُن حكيم عليم ﴾[1] غير أن من العرب من ينصب بها « غُدْوَةً » فيقول : « منْ لدنْ غُدْوَةً » . قال الشاعر :

لَدنْ غُدْوَةً حتى ألاذَ بخُفِّها ... بقيةُ منقُوص من الظلِّ قالص[2]

وإنما يفعل ذلك ، لأنه ينزع النون عنها ، فيقول : « لَدُ » ويدخلها فيقول : « لدُنْ » ، فشبهت بنون « عشرين » حين قالوا : « عشرون زيد » و « عشرون درهماً » ، إلا أن نون « عشرين » زائدة ، ونون « لدن » أصلية ، فشبّهت الأصلية بالزائدة حين ثبتت في حال وسقطت في حال ، كما ثبتت الزائدة في حال وسقطت في حال[3] . وأما قول الشاعر :

من لَدُ شَوْلاً فإلى إتلائها[4]

---

(١) سورة النمل ٢٧/٦

(٢) البيت بلا نسبة في شرح ابن يعيش المفصل ٤/١٠٠ ، ٤/١٠١

(٣) من قوله : « كما ثبتت » إلى هنا ساقط من ى بسبب انتقال النظر .

(٤) البيت في سيبويه والشنتمري ١/١٣٤ وشرح الأشموني ١/٢٤٣ وخزانة الأدب ٢/٨٤ والعيني على هامش الخزانة ٢/٥١ والدرر اللوامع ١/٩١

فهذا فيه وجهان :

أحدهما : أن يكون الشول مصدر : شالت بذَنَبِها شولا . والناقة تشول بذنبها إذا لقحت . والإتلاء : أن تلد فتلوها ولدها ، ومعناه يتبعها . وقد أتلت فهى متلية . إذا تلاها ولدها : فيقول : مذ كانت فى وقت شول ذَنَبِها إلى وقت إتلائها ، وحذف الوقت وجعل الشول ظرفاً ، كما تقول : « أتانى مُقْدَمَ الحاج » و« خُفوقَ النجم » وإنما نعنى : فى وقت مَقْدَم الحاج[1] ووقت خفوق النجم . وصحة التقدير من طريق العربية : مُذْ لَدُ وقت أن شالت شولا إلى وقت إتلائها ؛ لأنه لا يصح أن تقول : مُذْ لَدُ أن كانت الناقة فى وقت شولها إلى وقت إتلائها ؛ لأن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث .

والقول الثانى : أن يكون الشُّوْل جمع شائل ، وهى التى قلّ لبنُها وليس من رفع الذنب . تقول : ناقة شائلة ، ونوقٌ شول ، إذا قلّت ألبانها . كما تقول : امرأة زائرة ونسوة زُور ونافة سائل إذا رفعت ذنبها ونوق شُوَّل . قال أبو النجم :

كأنَّ فى أذنابهنّ الشُّوَّلِ
من عَبَسِ الصَّيْفِ قرونَ الأُيَّلِ[2]

فيكون تقدير هذا : مذ لَدُ[3] وقت أن كانت النوق شُوّلاً إلى وقت إتلائها ، أى إلى وقت أن ولدت وكثرت ألبانها .

والاختيار عند أصحابنا للأول ، فاعرفه إن شاء الله .

قال سيبويه[4] : «اعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زائدتان ، الأولى منهما حرف المد واللين ، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منوّن ، يكون فى الرفع ألفا ، ولم يكن واوا ليفصل بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية ، ويكون فى الجر ياء مفتوحا ما قبلها ، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية ، ويكون فى النصب كذلك ، ولم يجعلوا النصب ألفا ليكون مثله فى الجمع ، وكان مع ذا أن يكون تابعا لما الجر منه

---

(١) ن : شولها .

(٢) البيتان لأبى النجم العجلى من لاميته المشهورة فى الطرائف الأدبية ٨٣ - ٨٤ ص ١٣ وهما فى مادة (شول) من اللسان ٣٩٨/١٣ وتاج العروس ١٨٣/٤

(٣) ل . ه . ن : تحريف

(٤) بولاق ٤/١ - هارون ١٧/١

أولى : لأن الجر للاسم لايجاوزه ، والرفع قد ينتقل إلى الفعل ، فكان هذا أغلب وأقوى .»

قال أبو سعيد : اعلم أن العرب إذا ثنت اسما باسم زادوا على أحد الاسمين زيادة تدل على التثنية ، وكان ذلك أخصر وأوجز من أن يذكروا[1] الاسمين ، فيعطفوا أحدهما على الآخر ، كقولك : « زيد وزيد » و « رجل ورجل » ، وجعلوا العلامة الدالة على ذلك حروفا ؛ إذ كانت الحركات قد استوعبها الواحد ، وجعلوا تلك الحروف هي الحروف المأخوذة منها الحركات ؛ لأن حكم العلامات أن تكون بالحركات ؛ إذ كانت أقل وأخف . فإذا كانت الحركات ممتنعة لما ذكرناه ، فأولى العلامات الحروف التي تشبه الحركات ، وهي الياء والواو والألف ، فكان حكم الواو أن تكون في تثنية المرفوع ، وحكم الياء أن تكون في تثنية المجرور ، وحكم الألف أن تكون في تثنية المنصوب . وكذلك الجمع الذي على حد التثنية ، لما لم يكن إبانته إلا بالحروف على حسب ما ذكرنا في التثنية ، غير أنه لابد من فصل بين التثنية والجمع ، فلم يمكن الفصل بينهما بنفس الحروف ؛ لأنها سواكن ، فجعل الفصل بين التثنية والجمع بالحركات التي قبل الحروف ، فكان ينبغي على الترتيب الذي رتبنا أن تكون تثنية المرفوع بواو مفتوح ما قبلها : كقولك : « مُسْلِمَوْن » ، وتثنية المجرور : « مُسْلِمَيْن » وتثنية المنصوب « مسلمان » .

وجمع المرفوع بواو مضموم ما قبلها كقولك : « مسلمُون » وجمع المجرور بياء مكسور ما قبلها ، كقولك : « مُسْلِمِينَ » وجمع المنصوب بالألف ، والألف لا يمكن أن يكون ما قبلها إلا مفتوحاً كقولك : « مسلمان » .

وإنما وجب أن يكون ما قبل هذه الحروف في التثنية مفتوحاً ، وفي الجمع على غير ذلك ، من قِبَل أن حرف التثنية لما أضيف إلى الواحد — لعلامة التثنية — أشبه الهاء التي تضاف إلى الواحد لعلامة التأنيث ، وهي تفتح ما قبلها ، ففتح ما قبل حرف التثنية لهذه المشابهة .

ووجه آخر ، وهو : أن بعض علامات التثنية ألف لازمة لها مستعملة فيها ، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، ففتحوا ما قبل غيرها من الحروف ، لئلا يختلف : إذ ليس علة[2] تضطر إلى المخالفة .

---

(1) ب : « يذكر » .
(2) كلمة « علة » ساقطة من ق .

ووجه ثالث ، وهو : أن التثنية أكثر فى الكلام من الجمع السالم ؛ لأنها على منهاج واحد ، والجمع يقع فيه مكسَّر وسالم ، والمكسَّر لا علامة فيه من هذه العلامات ، نحو : « ثياب » و « مساجد » و « أفلس » و « أكلب » ، فلما كانت التثنية أكثر اختاروا لها[1] حركة خفيفة .

ووجه رابع ، وهو : أنهم لما احتاجوا إلى تحريك ما قبل حرف التثنية لسكونه حركوه بأخف الحركات إذ كان ذلك يوصلهم إلى ذلك[2] ولم يتكلفوا أثقل[3] منها لاستغنائهم عنه ، ثم غيَّروا فى الجمع الحركات التى قبل هذه الحروف ، لئلا يقع لَبْسٌ ، غير أنهم لما فعلوا ذلك وقع الفرق بين التثنية والجمع فى المرفوع والمجرور ؛ لأن ماقبل الياء والواو فى التثنية[4] مفتوح ، وفى الجمع على غير ذلك ، وما قبل الألف فى التثنية والجمع مفتوح ، فالتبس تثنية المنصوب بجمعه ، فأسقطوا علامة النصب لما ذكرنا من اللبس ، فبقى النصب بلا علامة ، فلم يكن بدٌّ من إلحاقه بأحدهما ، إما بالرفع وإما بالجر .

وكان إلحاقه بالجر أولى من أربعة أوجه :

أولها : أن الجر يختص به الاسم ، ولا يكون إلا فيه والرفع يكون فيه[5] وفى الفعل ، وما لزم شيئاً واحداً واختص به فهو أقوى فيه ، فلما قوى الجرّ فى الاسم للزومه له ، كان إلحاق النصب به أولى فى المعنى الذى لا يكون إلا فى الاسم وهو التثنية .

والوجه الثانى : أن[6] المنصوب والمجرور يستويان فى الكتابة ، ويخالفها المرفوع ، وذلك قولك : « هذا غلامك » و « ضربتك » ، فالكاف فى : « غلامك » موضعها جرّ ، وفى : « ضربتك » موضعها نصب ، وصيغتهما واحدة .

والوجه الثالث : أن المنصوب والمخفوض جميعاً مشتركان فى وصول الفعل إليهما ووقوعه عليهما ، غير أن وقوعه على المنصوب بلا واسطة ، وعلى المجرور بواسطة ، وذلك قولك : « تعلقتك » و « تعلقت بك » و « نصحتك »[7] و « نصحت لك » و « جئتك » و « جئت

---

(١) كلمة : « لها » ساقطة من ق .

(٢) ح : « إليه » .

(٣) د : « أثقل » .

(٤) بعدها فى ق : « والجمع » .

(٥) عبارة : « والرفع يكون فيه » ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(٦) ق : « أن يكون » .

(٧) يخالف فى هذا الكسائى فهو هنا من لحن العامة فى كتابه « ما تلحن فيه العامة » ص ١٠٢

إليك » . فالفعل يكون مرة واصلا بحرف ومرة بغير حرف ، والمعنى واحد . فلما اشتركا في معنى الكلام دون المرفوع ، اشتركا في اللفظ دونه .

والوجه الرابع : وهو أنّا لما احتجنا إلى إلحاق المنصوب بالمرفوع أو المجرور لزوال حروفه على ما تقدم من بيان ذلك ، وكانت الياء التي هي علامة المجرور أخف من الواو التي هي علامة المرفوع ، كان إلحاقه بالأخف أولى[1] إذ لا علة تضطر إلى الإلحاق بالأثقل . فنبقى علامة التثنية « مسلِمَوْنِ » للمرفوع بفتحة الميم ، و « مسلمُون » في الجمع المرفوع بضمة الميم ، و « مسلمين » و « مسلمين » المجرور والمنصوب . فأزالوا الواو من التثنية ، وجعلوا مكانها ألفا . فصارت تثنية المرفوع بالألف . وإنما فعلوا ذلك لعلل منها : أنهم كرهوا أن يستعملوا حرفين من حروف المد واللين ، ويطرحوا الثالث ، وقد كانت الحركات المأخوذات منهن مستعملات في الواحد . واستعملوا الألف في التثنية دون الجمع ، لأن ما قبل حرف التثنية مفتوح مشاكلٌ للألف واستعملوه في المرفوع دون المجرور لثلاث علل .

إحداها[2] : أن المجرور قد ألحقوا به المنصوب فلو استعملوها فيه للحق به المنصوب وكان[3] يعودُ المنصوبُ بالألف وقد أزيلت علامته بالألف لما وصفنا .

والعلة الثانية : أن المجرور ألزمُ في الاسم من المرفوع وأخصُّ به وكان تغيير ما ليس بلازم أولى من تغيير اللازم .

والعلة الثالثة : وهي أنهم لما احتاجوا إلى [إبدال][4] الياء : أو [إبدال] الواو وبالألف وإزالة إحداهما كان[5] إزالة الواو وإبدالها أولى لأنها أثقل .

ومما أوجب أن نستعمل الألف أن تثنية المرفوع إذا استعملت بالواو فقيل : مسلمَوْن يشبه ما جمع من المقصور جمع السلامة نحو مصطفَوْن ومعلَّوْن ، وأشباه ذلك .

فإن قيل فأنتم إذا قلتم مُسْلِمَيْن . فهو يشبه مُعَلَّيْن ومصطفَيْن .

---

(1) ل : « أولا » .

(2) ق ح د : « أحدها » .

(3) ق د . « فكان » .

(4) ما بين المعقوفين زيادة من ح د .

(5) ق : « فإن » .

قيل له إذا وقع الفرق فى وجه من التثنية ، كان الفرق الواقع فيها دلالة على ما لم يفترق فى اللفظ وما قل فى اللبس كان أولى مما كَثُر واتَّسع ، فإذا أبدلنا الألف من الواو فى التثنية لئلا يشتبه مصطفون وتركنا الياء فى التثنية ، وإن أشبهت فى اللفظ «مصطفَيْن» فقد فرَّقنا فى المرفوع بين التثنية والجمع الذى على حدِّها[1] وإن لم يفعل ذلك وقع اللبس بين[2] المرفوع والمجرور جميعاً[3] .

فإن قال قائل : فهلاَّ استعملوا النصب بالألف[4] فى التثنية أو الجمع ، وأسقطوه فى الآخر لأن اللبس إنما يقع باستعماله فيهما .

قيل له : لما كان جمع السلامة كالتثنية فى تسليم لفظ الواحد وزيادة[5] ما يدل على التثنية والجمع وقد وجب ما ذكرناه من إسقاط النصب من أحدهما ، كرهوا استعماله فى الآخر ، لئلا يختلف طريقهما ، وهذا مثله كثير فى العربية ، منها أنهم قالوا : «يَعِدُ وَيَزِنُه» والأصل يَوْعد ويَوْزِن لأن فاء الفعل واو فحذفوها لوقوعها بين ياء وكسرة فى يوعد ويوزن[6] ثم أتبعوا الحذف بسائر الأفعال المضارعة فقالوا تزن ونعد وإن[7] لم تقع الواو بين ياء وكسرة حتى لا تختلف الأفعال المضارعة[8] إذا كانت طريقتها واحدة .

فإن قال قائل : فهلا جعلوا الألف للنصب[9] فى التثنية والواو له فى الجمع وأسقطوا الرفع[10] والخفض[11] بالجر ؟

قيل له : إن الرفع له المرتبة الأولى فلا بُدَّ له من علامة تسبق إليه على النحو الذى تكون فيه حركته وتلك العلامة الواو وقد أمكن فيها الفصل على ما وصفنا فلم تكن بنا حاجة إلى إسقاطه وإلحاقه بغيره .

---

(١) عبارة : «الذى على حدها» ساقطة من و .

(٢) فى د : «فى» .

(٣) فى د هـ زيادة بعدها : «فكان الفرق من وجه يدل على الوجه الآخر أولى من ترك اللبس فيهما جميعا» .

(٤) كلمة : «بالألف» ساقطة من ى .

(٥) كلمة : «وزيادة» ساقطة من ى و .

(٦) فى د : «يورن ويوعد» .

(٧) كذا فى ى ، وشبه النسخ «فإن» .

(٨) عبارة : «فقالوا تزن ونعد ... الأفعال المضارعة» ساقطة من د بسبب انتقال النظر .

(٩) فى ب ى : «والنصب» تحريف .

(١٠) كلمة : «الرفع» ساقطة من ح .

(١١) فى د : «فالخفض» .

واعلم أن الألف والياء في التثنية والواو والياء في الجمع عند جمهور مفسري كتاب سيبويه هُنّ حروف الإعراب بمنزلة الدال من زيد والراء من جعفر والألف من قفا وعصا .

واحتجوا في ذلك بحجج ، منها : أنهم قالوا : حكم الإعراب أن يدخل الكلمة بعد دلالتها على معناها ؛ لاختلاف أحوالها في فعلها ، ووقوع الفعل بها ، وغير ذلك من المعاني ومعنى ذاتها واحد . ألا ترى أنك تقول « مررت بالرجل » و« رأيت الرجل » ، و« هذا الرجل » ، فمعنى « الرجل » واحد في هذه الأحوال ، واختلف إعرابه لاختلاف ما يقع منه وبه . فلما كان الواحد دالاً على مفرد وبزيادة حرف التثنية دَلّ على اثنين ، كان حرف التثنية من تمام صيغة الكلمة للمعنى الذي وضعت له فصارت الألف بمنزلة الهاء في « قائمة » ، والألف في « حبلى » ، لأن الهاء والألف زيدتا لمعنى التأنيث ، كما زيد حرف التثنية لمعنى التثنية : قالوا : فإن قال قائل : إذا كانت هذه الحروف هي حروف الإعراب ، كالألف في « حبلى » والنصب[1] والهاء في « قائمة » ونظير ذلك من الحروف التي هي أواخر الكلمة ، فينبغي أن لا يتغيّرن في حال الرفع والجر . لأن حروف الإعراب لا تتغير ذواتها في هذه الأحوال .

فالجواب في ذلك أن التثنية والجمع خاصّة[2] ينفردان بها ، فاستحقا من أجلها التغيير وهي أن كل اسم معتل لا تدخله الحركات فله نظير من الصحيح تدخله الحركات نحو قفا وعصا وحُبْلَى وسَكْرى ، نظير قفاً وعصاً جَبَلٌ وجَمَلٌ ، ونظير ألف التأنيث في حُبْلَى وسَكْرى حمراء وفقهاء . لأن هذه الهمزة في حمراء وفقهاء هي ألف التأنيث ، والتثنية وجمع السلامة لا نظير لواحد منها إلا تثنية أو جمع فامتنع التثنية والجمع من نظير يدل إعرابه على مثل إعرابها ، كدلالة جَمَل وجَبَل وحَمْراء وفقهاء ، على إعراب أمثالهن من المعتل فَعُوِّض التثنية والجمع من فَقْد النظير الدال على مثل إعرابها تغيير الحروف فيها .

ومما يدل على أنّ تغيير الحروف لا يدل على إعراب ، أنا قد[3] رأينا أسماء مبنية[4] وقد تتغير صورها في حال النصب والجر والرفع ، وهي الكنايات المنفصلة والمتصلة : تقول في

(١) كلمة : « والنصب » ساقطة من د .
(٢) في د : « أن التثنية والجمع حالا خاصة » .
(٣) كلمة : « قد » سقطت من د ح ل ى .
(٤) كلمة : « مبنية » ساقطة من د .

المنفصلة أنا وأنت في حال الرفع وإياك وإياي في حال النصب ، ونقول في المتصلة «هذا غلامك» فتكون الكاف في موضع الخفض ، وهي اسم المخاطب . «ورأيتك» فتكون[1] في موضع نصب ونقول «قمت» «وذهبت» فتكون التاء في موضع الرفع[2] وقد تغيرت صورة هذه الحروف في حال[3] الرفع والنصب والجر ، وهي مبنية مع ذلك فغير مستنكر أن تتغير حروف التثنية والجمع ، وإن لم يكن تغيرها إعراباً .

فإن قال قائل : أخبرونا عن هذه الحروف هل فيهن حركة في النية وإن لم ينطق بها ، استثقالا كما تكون في قفا وعصا حركة منوية[4] فإن في هذا جوابين : أحدهما : أن فيه[5] حركة مقدرة وإن لم ينطق بها استثقالا ، كما تكون في قفا وعصا حركة منوية من قبل أن هذه الحروف لما دلت على تمام معنى الكلمة في ذاتها ، وأشبههن ألف حبلى وقفا وعصا جرين مجراهن في نيّة الحركة فيهن إذ لاموجب للبناء .

والجواب الآخر أن لا حركة منوية فيه[6] من قبل أن الحركات وضعن في أصولهن للدلالة على اختلاف أحوال ما دخلن عليه . ولا سبيل إلى إدخالهن في المثنى والمجموع ، ولا في نظير لها يبيّن اختلافها في النظير لها عن اختلافها ،ويدل عليه كما أنبأت الحركة في حُبلى وجمل عن حركة قفاً وعصاً .

ومما احتج به الذاهبون إلى هذا الذين يقولون : إن الألف والياء في التثنية ليستا[7] بإعراب من قول سيبويه أن قالوا[8] : رأينا الإعراب المجمع عليه يجوز سقوطه من الشيء المعرب حتى لا يكون فيه ، نحو الحركات في «زيد» والرجل وما أشبه ذلك ، إذا وقفت عليه

---

(١) في د : «فتكون الكاف» .
(٢) في د : «رفع» .
(٣) كلمة : «حال» ساقطة من ى .
(٤) عبارة : «استثقالا كما تكون في قفا وعصا حركة منوية» ساقطة في د .
(٥) في د : «فيها» .
(٦) كلمة : «فيه» ساقطة من د
(٧) في د : «ليسا» .
(٨) كذا في ح وفي سائر النسخ : «قال» :

وكتحو النون[1] في تثنية الفعل وجمعه وتأنيثه كقولك : «تفعلان» و «تفعلون» إعراب وهي علامة الرفع ثم تسقط في النصب والجزم[2] فتقول «لم يفعلا» «ولن يفعلا» .

واحتجوا أيضا فقالوا : ليس يخلو القول في هذه الحروف من أن تكون بمنزلة الدال من زيد ، والألف من عصا ، كما قلنا ، أو تكون بمنزلة الضمة في الدال من زيد ، والفتحة والكسرة ، كما قال قطرب[3] ومن تابعه أو تكون دليلاً على الضمة والكسرة والفتحة كما قال الأخفش ومن تابعه[4] قالوا : ففاسدأن تكون هذه الحروف بمنزلة الحركات من قبل أن ارتفاع الحركات من الاسم حتى يبقى متعريا منها غير مخل بمعناه[5] . وارتفاع الحروف من التثنية والجمع مبطل لمعناهما[6] وفاسد أن تكون هذه الحروف دليل الإعراب من وجهين أحدهما أن الدليل إنما يدلّ على معنى في شيء ، فإذا قلنا : الزيدان أو الرجلان أو رجلان فليس يخلو هذه الألف أن تكون دالة على حركة فيها أو حركة في غيرها فغير جائز أن تكون دالة على حركة في غيرها ، لأنه لا شيء في الكلمة سواها يمكن تقدير الإعراب فيه . وإن كانت تدل على حركة فيها[7] فهي الضمة ، فينبغي أن يكون التغيير إذا وقع دلّ على حركة أخرى في الألف ولا تتغير الألف لأن الألف الدالة[8] إنما دلت على حركة فيها كما تكون ألف عصا في حال واحدة في حال الرفع والنصب والجر وتقدير الإعراب تختلف فيها ، فيكون الدليل دالا على اختلاف الحركات في موضع واحد .

فإن عارض معارض في هذه الوجه فقال : الألف تدل على إعراب[9] فيها والياء تدل على إعراب أيضا فيها سوى الإعراب الأول .

قيل له : فإذا كانت صورتا الألف والياء قد اختلفا[10] وليس في غيرهما شيئان

---

(1) في د : « فالنون » .
(2) في د ج : « الجزم والنصب » .
(3) هو محمد بن المستنير أبو علي المعروف بقطرب . توفي سنة ٢٠٦ هـ . انظر ترجمته في إنباه الرواة ٢١٩/٣
(4) في د : « والفتحة » .
(5) في غير د : « معناه » .
(6) في غير د : « لمعناها » .
(7) كلمة : « فيها » ساقطة من ق .
(8) في د : لأن « الدلالة » .
(9) في د : « الإعراب » .
(10) في د ج ي : « اختلفا » .

يدلان على اختلافهما باختلاف صورتيهما فلم لا يكونان[1] إعرابين في أنفسهما [وما الحاجة الداعية إلى أن تجعلهما دليلين على شيء في أنفسهما؟][2] وهما قد أغنيا عنه بصورتيهما .

والوجه الثاني : أن الإعراب دال على المعنى فإذا جعلنا هذه الحروف دليلة على الإعراب ، والإعراب دال على المعنى ، فهذه[3] الحروف غير دالة على معنى الكلمة ، وإنما الدالّ على معناها ما ليس في الكلام ، ويجب أن يجعل معنى الكلمة معلوماً من غير لفظ الكلمة مع إمكان الاستدلال بلفظها على معناها .

قالوا : فإن قال قائل فإذا زعمتم أن هذه الحروف بمنزلة الدال[4] في زيد والألف في عصا ، وأنه لا إعراب فيها فلم سماها سيبويه حروف الإعراب ؟

فالجواب في ذلك أنّ حروف الإعراب هي أواخر الكلم دخلها الإعراب أو لم يدخلها ؛ لأنها في الموضع الذي يحل فيه الإعراب[5] إذا وجد ، ونظير هذا قول النحويين : الحروف الزوائد عشرة ويجمعها : «اليوم تنساه» . وهذه الحروف قد تكون زائدة وأصلية ؛ ألا ترى أن الألف في «أكل» أصلية ، واللام في «لمح» كذلك ، وسائر هذه الحروف[6] العشرة تكون أصولا ثم سموها زوائد إذ كانت الحروف الزوائد لا تخرج عنها ، فاعرفه إن شاء الله[7] .

وذكر قوم مذهب سيبويه أن الألف والياء في التثنية ، والواو والياء في الجمع ، هُنّ إعراب بمنزلة الضمة والكسرة والفتحة في دال «زيد» .

فاحتج عليهم الآخرون فقالوا هذه الحروف إذا حُذِفت بَطَل معنى التثنية ، والإعرابُ إنما يدخل الكلمة بعد تمام معناها .

فقال لهم أهل هذه المقالة : قد يجوز أن يكون الحرف من نفس الكلمة ويكون أيضا

---

(1) في ي : «فلم لم يكونا» .
(2) ما بين المعقوفين ساقط في غير د بسبب انتقال النظر .
(3) في ب ى : «وهذه» .
(4) في ر : «من» .
(5) في غير د : «الذي يحل الإعراب» تحريف .
(6) في د : «وسائر حروف هذه» .
(7) في د زيادة : «تعالى» .

إعرابًا . وذلك أنّا لا نختلف أن الأفعال التي في أواخرها الياء والواو والألف جزمها بسقوط هذه الحروف منها . كقولك : «لم يقض» و «لم يَغْزُ» و «لم يَخْشَ» . فإذا جاز أن يكون الإعراب بحذف شيء من نفس الكلمة جاز أن يكون بإثباته .

وقال أهل المقالة الثانية : ويدل على صحّة ما قلت قولُ سيبويه : اعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقتْه زائدتان الأولى منهما[1] حرف المدّ واللين . وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون يكون في الرفع ألفاً . والرفع لا يكون إلا إعرابا . وقد جعله سيبويه رَفْعًا . فصحّ أنه إعراب .

فإن قال قائل : فإن سيبويه قد سَمّى الضمة رفعا في نداء المفرد كقولك : «يا زيدُ» وليست بإعراب .

فإن الجواب في ذلك : أنه إنما سماها رفعاً من حيث كانت ضمة لتشابه الصورتين ضمة الرفع وضمة البناء . والألف لا تكون علامةً للرفع فيسمّى ألف الاثنين رفعا لمشابهتها ، فصحّ[2] أن نفس الألف هي الرفع .

قالوا : وقول سيبويه : «وهو حرف الإعراب» هو أيضا دليل على ما قلنا ، لأن معناه الحرف الذي به أُعْرِب الاسمُ ، كما تقول : «الرجلُ» فضمةُ[3] الإعراب التي على اللام دون الضمة الأخرى ، وهي الإعراب ، كذلك حرف الإعراب هو الحرف الذي أعرب به الاسم .

ثم نعود إلى تفسير الفصل من كلام سيبويه حرفاً حرفاً ، وإن كنا قد أتينا على تفسير قوله «اعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زائدتان» يعني لحقته ألف ونون أو ياء ونون ؛ وإنما أنّث «زائدتان» ، لأن حروف المعجم تؤنث وتذكر ، والتأنيث أغلب فيها[4] .

وقوله : «الأولى منها حرف المد واللين وهو حرف الإعراب»[5] يعني الأولى

---

(١) في غير د : « منها » .
(٢) في غير د : « لمشابهتها لصحّ » تحريف .
(٣) في د . « ضمة » .
(٤) انظر في هذا المذكر والمؤنث لابن فارس ص ٦٢
(٥) عبارة : « وهو حرف الإعراب » ساقطة في غير د .

ألف أو ياء فأيهما كان فهو حرف[1] المد واللين ، وهو حرف الإعراب ، يعنى حرف المد واللين الذى ذُكر هو حرف الإعراب . وقد ذكرنا فيه قولين[2] أحدهما أنه بمنزلة الدّال من زيد والآخر أنه بمنزلة حركة الدال .

وقوله : «غير متحرك ولا منون» يعنى أنّ[3] حرف الإعراب الذى ذكره غير متحرك ، لأنه ألف والألف لا تكون متحركة . أو ياء سبيلها سبيل الألف فى علامة التثنية . ومعنى : «ولا منون» يعنى أن حرف الإعراب لا يدخل عليه التنوين كما يدخل على ألف قفا وعصا من قِبَل أن النون قد جعلت بمنزلة التنوين .

وقوله : «يكون فى الرفع ألفا» يعنى حرف الإعراب الذى ذكره وقد وَصفْنا أن منهم من يقول إنها هى الإعراب ، ومنهم من يقول إنها بمنزلة الدال فيتأوّل قول سيبويه : «يكون فى الرفع ألفا» أى فى الموقع الذى يقع فيه المرفوع وإن لم يكن هو[4] مرفوعًا ، كما يقول ضمير المنصوب المنفصل إياك وإياه ، وضمير المرفوع هو وهى ، وفى التثنية هما ، وفى الجمع هم وهن ، وليس شىء من هذا بمرفوع ولا منصوب ولكن ما يقع موقعه من الأسماء المعربة يكون مرفوعا ومنصوبا .

وقوله : «ولم يكن واوًا ليفصل بين الاثنين والجمع الذى على حدّ التثنية» يعنى ولم يكن حرف الإعراب فى تثنية المرفوع واوًا ، وحكمه أن يكون واوًا ، لأن الضمة مأخوذة من الواو ليفصل بين التثنية إذا[5] ثُنِّيت مُسْلِمًا على مسلمَوْن بفتح ما قبل الواو وبين الجمع المعتل فى حال الرفع ، تقول مصطفَوْن جمع مصطفى ، وقد مر هذا .

وقوله : «ويكون فى الجر ياء مفتوحا ما قبلها» يعنى حرف الاعراب .

وقوله : «ولم يُكْسَر ليفصل بين التثنية والجمع» لأنك لو كسرت فقلت فى التثنية «مَسْلِمِين» بكسر ما قبل الياء وفى الجمع «مُسْلِمِين» لالتبس التثنية بالجمع .

وقوله : «الذى عَلَى حَدُ التثنية» يعنى الجمعَ السالم لأن الجمع على ضربين سالم

---

(١) كلمة «حرف» زيادة من د .

(٢) فى د : «قولان فيه» .

(٣) كلمة : «أن» ساقطة من د .

(٤) كلمة : «هو» ليست فى د

(٥) فى غير د : «أن لو ثنيت» .

ومكسَّر ؛ فالسالم ماسلم فيه لفظُ واحده وزيد عليه واوٌ ونونٌ أو ياءٌ ونونٌ كقولك : «مسلِمٌ ومسلمون ومسلمين» والمكسَّر ما تغير فيه لفظ واحده كقولك «غلام وغلمان» و «درهم ودراهم» والتثنية لا تكون إلا على وجه واحد ، وهو أن يسلم لفظ واحدها وتزاد عليه علامةُ التثنية فإنما قال : «والجمع الذى على حد التثنية» أى الذى يسلم لفظ واحده «ويكون فى النصب كذلك» يعنى ويكون حرف الإعراب فى النصب كالجر الذى تقدم ذكره .

وقوله : «ولم يَجْعَلُوا النصبَ ألفاً ليكون مثله فى الجمع» يعنى لو جعلوا النصب بالألف فى التثنية ؛ لأن الألف مأخوذ منها الفتحة ، للزمهم أن يجعلوا النصب بالألف فى الجمع فكان تلتبس التثنيةُ بالجمع ، وقد مر نحو هذا .

فإن سأل سائل فقال : ما معنى دخول اللام فى : «ليكون» وأى لام هى ؟ وما تقدير الكلمة ؟ .

فإن الجواب فى ذلك أن معناه تركوا جعل[1] النصب بالألف لئلا يكون مثله فى الجمع ، كأن تركهم جعلَ النصب بالألف فى التثنية أن تلزمهم جعله بالألف فى الجمع كقوله تعالى[2] ﴿ يبيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا[3] ﴾ ومعناه كراهة أن تضلوا وبعضهم يقول : لئلا تضلُّوا وكذلك لم يجعلوا النصبَ ألفاً لكراهة أن يكون مثله فى الجمع ، وإن شئت : لئلا يكون مثله فى الجمع . وظاهر أن تركهم الألف فى تثنية المنصوب علة أن يكون مثله فى الجمع ، وليس كذلك ؛ لأنهم ما تركوه فى التثنية ليثبتوه فى الجمع كما أن الله تعالى[4] ما بَيَّنَ لهم لِيَضِلُّوا . وهذه اللام هى لام المفعول له ، وتكون داخلة على علة وقوع الفعل والسبب الفعل فكان هَذَا أَغْلَبَ وأقوى» يعنى إتباع النصب بالجر أولى ؛ لأن الجر لا يكون إلا فى الاسم والرفع قد يكون فى الاسم والفعل وقد أحكمنا هذا فيما مضى .

قال أبو الحسن الأخفش بعد الفصل الذى أمللناه من كلام سيبويه ولم يتبع الجرَّ

---

(١) كلمة : «جعل» ساقطة من ى .
(٢) كلمة : «تعالى» ساقطة من ى وفى د : «تبارك وتعالى» .
(٣) سورة النساء ٤/١٧٦
(٤) فى د : «عز وجل» .

الرفعُ . لأنه أوّلُ ما يدخل الاسم ، فقد ثبتَ الرفع قبل الجر وقد مر تفسير هذا .

وقال سيبويه[1] : «وتكون الزائدة الثانية نونًا كأنها عوضٌ لما مُنع من الحركة والتنوين وهي النونُ وحركتها الكَسْرُ ، وذلك قولك الرجلان ورأيت الرجُلَيْن ومررت بالرَّجُلَيْن» .

قال أبو سعيد[2] : إن سأل سائل فقال ما الدليل على أن النون عوضٌ من الحركة والتنوين ؟

قيل له : الدليلُ على ذلك أنّا رأينا الاسمَ المنفرد[3] فيه حركة ، وتنوين بحق التمكّن والاسمية ، فلما ضُمّ إليه غيره وثنى[4] معه ، زيدَ عليه حرف لمعنى التثنية ، فامتنعَ ما قبل حرف التثنية من الإعراب والتنوين وألزم حركةً واحدة ، ولم تزل التثنية عنه ما كان له من الاسمية والتمكن ، فعوِّض النونَ من الحركة والتنوين ؛ لأنّ المعنى الذي أوجبها لم تُزِلْه التثنية .

فإن قال قائل[5] : فلِمَ يجعل النون عوضا ؟[6] .

قيل له : قد كان ينبغي في القياس أن يكون ذلك[7] العوض أحدَ حروف المد واللين والألفَ أو الياءَ أو الواوَ ، غير أنهم لو جعلوا ذلك ألفاً أو ياءً أو واواً للزمهم قلبُها أو تغييرُ ما قبلها أو حذفه ، لأن علامة التثنية في الرفع ألف فلو وقعت الألف بعدها أو الياء أو الواو ، انقلبت همزة وكذا حكمه في التصريف ألا تراهم قالوا : «أحمر وحمراء» الهمزة في «حمراء» منقلبة من ألف التأنيث وقالوا «سقاء» و «عطاء» والأصل «سقاي» و «عطاي» . وفي حال النصب والجر لو[8] جُعل العوضُ ألفاً

---

(1) بولاق ١/٤

(2) في ح : « الفسر » .

(3) في د : « المفرد » .

(4) في د : « وبني » تصحيف .

(5) في د : « فإن قيل » .

(6) في د : « فلم يجعل العوض نونا » .

(7) كلمة : « ذلك » ساقطة من د .

(8) في د : « إذا » .

تحرّكت الياء التي هي علامة التثنية وانفتحت ، لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا . ولو جُعلت واوا أو ياءً في حال النصب والجر ، قلبت الواو ياءً وأدغمت فيها الياء الأولى فتنكّبُوا هذه الحروف لهذا التغيير الذي ذكرنا .

فلم يكن بَعْدُ هذه الحروفِ حروفٌ أشبه بها ولا أقرب منها من النون ، لأنها قد تكون إعراباً في الرفع إذا قلت : «يضربان» وتزاد مع الإعراب علامة للتمكن في قولك : «زيدٌ» و «فرسٌ» وغير ذلك من مواضعها .

وكسروا هذه النون لالتقاء الساكنين .

فإن قال قائل فإذا زعمتم أن النون بعوض من الحركة والتنوين فلِمَ تَثْبُتُ مع الألف واللام ولا تنوين معهما ؟ فإذا جاز أن يوجد في موضع ليس فيه تنوين فكيف صار عوضاً من التنوين ولا تنوين ؟

فإن في ذلك جوابين كلاهما مقنع ؛ أحدهما : أن النون دخلت قبل دخول الألف واللام عوضاً من الحركة والتنوين ثم دخلت الألف واللام للتعريف والدليل على ذلك أن ما فيه الألف واللام لا تجوز[1] تثنيتهُ لأنه معرفة بالألف واللام مُعَيَّن مقصود إليه . فإذا ثنيناه زال التعين وصار من أُمةٍ كلُّ واحد منهم له مثلُ اسمه ، ألا ترى أنه لو قيل[2] : ثنِّ زيداً وبَقِّ فيه التعريف لقلت الزيدان . وذلك أنك قصدت إلى «زيدٍ» الذي هو معرفة بالتسمية ، فلما ثنيته قلت : «زيدان» فزالت التسمية والتلقيب الذي كان من أجله معرفة ؛ لأنهما لم يسميا معرفة[3] في موضع تلقيبها وتسميتها بالزيدين مثنى ، ثم أُدخلت الألف واللام عليهما فتعرَّفا بها لا بالتسمية والتلقيب ؛ فصح بما ذكرنا أن النون حين أدخلوها دخلت عوضا من الحركة والتنوين . ثم لم تُزِلْها الألفُ واللامُ . كما أزالت التنوين ؛ لأن التنوينَ ساكنٌ ساقط في الوقف والنون متحرِّكة ثابتة في الوقف وسلم قولُنا من المناقضة والدَّخل ؛ لأنا نقول إن النون تدخلُ عوضا من الحركة والتنوين فلم تدخل إلاَّ كذلك .

والوجه الثاني من الوجهين أن النون لما دَخَلَتْ عوضا من الحركة والتنوين ، ثم رأيناها

---

(١) في د : «أن مامعا لم لا يجوز» .
(٢) في د . «لو قيل لك» .
(٣) كلمة : «معرفة» ساقطة من د .

تسقط في المضاف مع ثبوت أحد بدليها وهي[1] الحركة إذا قلت : هذان غلاما زيد فكان المضاف في سقوط النون عنه بمنزلة ما ليس فيه حركة ؛ إذ قد سقطت[2] عنه النونُ التي هي عوضٌ من الحركة والتنوين ، فجعلوا الحركة التي في المضاف ولم يعوض منها شيء مع الحركة التي في الألف واللام بمنزلة حركتين فعوّضوا منها[3] النون ، وجعلوا سُقوط النون في المضاف مع ثبوت أحد بدليها ، كثبوت النون في الألف واللام مع سقوط أحدِ بدليها للاعتدال[4] .

فإن قال قائل : فهلا أثْبَتُوها مع المضاف وأسقَطُوها مع الألف واللام ؟

فإن في ذلك ثلاثة أجوبة أحدها : أن المضاف إليه محلّه محلّ التنوين وجعلت الألف واللام في أوّل الكلام فكان حذفُ النون وإحلالُ المضاف إليه محلَّها أحسنَ وأجودَ .

والوجه الثاني أن المضاف إليه مع المضاف كالشيء[5] الواحد ، والنون والتنوين ينفصلان الكلمة عما بعدها ، والألف واللام تنفصِلُ الكلمةَ أيضاً[6] عما بعدها كفصل النون والتنوين ، فكان زيادة النون مع الألف واللام تأكيداً لمعناها ، ومع الإضافة نقضاً لمحولها .

والوجه الثالث أن الألف التي هي مثل علامة التثنية قد تلحقُ الواحدَ مع الألف واللام في القوافي ، وفي أواخر الآي كقول الله تعالى[7] : ﴿ فَأَضَلُّونَا السَّبِيلاَ[8] ﴾ ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا[9] ﴾ . قال الشاعر :

أَقِلِّي اللومَ عاذِلَ والعِتابا ... وقُولِي إنْ أصبتُ لَقَدْ أصابا[10]

---

(1) في د : « وهو » .
(2) عبارة : « إذ قد سقطت » ليست في د .
(3) في د : « منها » .
(4) في د : « بدليها للاعتدال » .
(5) في د : « كشيء » .
(6) عبارة : « الكلمة أيضا » ليست في ح .
(7) في د : « عز وجل » .
(8) سورة الأحزاب ٣٣/٦٧
(9) سورة الأحزاب ٣٣/١٠
(10) البيت لجرير في ديوانه ص ٦٤ وهو في سيبويه والمقتضب ٢٩٨/٢ والمنصف ٢٤٠/٨ وخزانة الأدب ٣٤/٨ : ١٦٤/٢ : ٥٥/٤ وشرح شواهد المغني ٢٥٨ والدرر اللوامع ١٠٣/١ : ٢١٤/٢ ، ٢٣٦/٢ وشرح ابن يعيش ١٥/٤ وتاج العروس ١١/١

فلو أسقط النون مع الألف واللام لجاز أن يُظن فى حال أنه واحد .

فإن قال [قائل][1] : فلِم تدخل النون ما لا ينصرفُ إذا ثُنِّىَ كقولك : «أحمر وأحمران» ولا تنوين فى الواحد ؟

فإن الجواب فى ذلك أن ما لا ينصرف من الأسماء أصله الصرف وإنما دخلته علةٌ أشبه بها الفعل ، والتثنية تزيل عنه تلك العلة ، فيعود إلى مثل حكم سائر الأسماء .

فإن قال : فلِمَ دخل المبهماتِ النون إذا ثنيّت ، كقولك : « هذا » و « هذان » و « الذى » و « اللذان » ولا حركة ولا تنوين فى شىء من ذلك .

فإن الجواب فى ذلك من وجهين[2] ، أحدهما : أن هذه الأسماء المبهمة متى ثنيّت فدَخَلَ عليها حرفُ التثنية سقط بدخُوله آخر حرف فيها لالتقاء الساكنين كقولك فى تثنية « ذا » : « ذان » «وذين» فى حال النصب والجر ، و « اللذين » و « واللذان » فى تثنية « الذى » . فلما سقط فى التثنية ما ذكرنا جعلوا النون عوضاً من الساقط ، ومن العرب من يشدّدُ النون الُمدخلة على المبهمات فيجعل تشديدَها فرقاً بين النون الداخلة عوضاً من الحركة والتنوين ، وبين النون الداخلة عوضاً من حرف ساقط وبذلك قرأ[3] ابن كثير[4] ﴿إِنْ هَذَانِّ لَسَاحِرَانِ[5]﴾ ﴿واللَّذانِّ يأتيانها مِنْكُمْ[6]﴾ ﴿إحدى ابنتَيَّ هاتَيْنِّ عَلَى﴾ [7]

وقال بعض النحويين إن تشديد النون فى هذا فرق بين مايضافُ من المثنّى فتسقط النون للإضافة كقولك : « غلاما زيد » وبين مالا يضاف كنحوما ذكرنا من المبهمات .

---

(١) الزيادة من د
(٢) فى ح : « فإن فى ذلك جوابين »
(٣) فى د ح : « يقرأ » .
(٤) انظر فى قراءة ابن كثير لهذه الآيات : كتاب التيسير للدانى ص ١٥١ : ٩٤ ، ١٧٦
(٥) سورة طه ٦٣/٢٠
(٦) سورة النساء ١٦/٤
(٧) سورة القصص ٢٧/٢٨

والوجه الثانى من الجوابين الأولين أن هذه المبهمات ، كما جعلت فى تغيير حرف التثنية منها كالأسماء الصحيحة المعربة ، جعلت فى إلحاق النون بمنزلتها ، ولأن البناء إنما يلحق الواحد والجمع ، ومنها جمع التثنية غيرُ مختلف ، فَزَال بالتثنية الفرقُ الذى كان يُوجب[1] البناءَ فى الواحد ، لاشتراك الجمع[2] فى علامة التثنية .

وكسرت نون الاثنين لعلتين إحداهما التقاء الساكنين وهما الألفُ أو الياءُ فى قولك « مسلمَانِ ومسلِمَيْنِ » والنونُ . وحكم التقاء الساكنين أن يحذف الأول منهما إن كان حرفاً من حروف المَدِّ واللِّين كقولك : « هذان غلاما القاسم » و « وهؤلاء بنو القاسم » و « مررت بقاضى البلد » ، أو يكسر الأول إنْ لم يكن حرفاً من حروف المد واللِّين كقولك قامتِ المرأة و « مررت بعبدِى الله » غير أنهم فى التثنية لم يحذفوا الأول وهو حرف من حروف المد واللِّين وكسروا الثانى .

فأما تَرْكُ حذفهم الأولَ ، فلأنه علامة التثنية والنون لازمة لها أو ما يقوم مقامها من الإضافة ، فلو حذفوه بطل علامة التثنية ، فلم يتبين المُثَنَّى من غيره .

فإن قال قائل : فأنتم إذا قلتم « غُلاما القاسم » فقد سقط علامة التثنية فى اللفظ ، وإن كانت تراد ، فإن الفصل بينهما واضح [بيِّن][3] وذلك أن « غلاما القاسم » غير واجب إضافته إلى ما فيه الألف واللام دون غيره ، لأنك تقول « غلامازيد » كما تقول : « غلاما القاسم » والذى يسقط الألف فيما يثنى عارض غير لازم ، فهى وإن سقطت فى قولك : « غلامـا القاسم » فهى[4] ثابتة فى قولك « غُلامَا زيدٍ وعمروٍ » ، ومالا يُحصى من الأسماء كثرة ، فلم نحفل بسقوطها لالتقاء الساكنين إذا كان الساكن الثانى من كلمة أخرى ، كما لم نحفل بتحريك اللام فى قولك « لم يقل[5] القاسم » فى رد الواو التى كانت سقطت لالتقاء الساكنين ، وليس

---

(١) فى د : « يُوجب » .
(٢) فى د : « الجميع » .
(٣) زيادة من غيرت .
(٤) كلمة : « فهى » ساقطة من د ى ؛
(٥) فى د : « لم يقم » .

نـون الاثنين كـذلك ، لأنها من نفس الحرف والفصل بين[1] ما كـان من نفس الحرف ، وبين ما عَرَض له من غيره بيّنٌ واضح فى أشياء كثيرة من العربية ، سنقف عليها فى مواضعها إن شاء الله [2] . ولم يكسروا الأول لالتقاء الساكنين على ما ينبغى كسره ؛ لأن الألف لا سبيل إلى تحريكها وحكم الياء حكم الألف .

فإن قال قائل : ولم وجب الكسر لالتقاء الساكنين دون غيره من الحركات ؟

فإن فى ذلك جوابين ، أحدهما : أن الضم والفتح قد يكونان إعراباً ولا تنوين معهما ، وذلك قولك فيما لا ينصرف : « جاءنى عمرُ » و « رأيتُ عُمَرَ » ، ولا يكون الكسر إعراباً إلا والتنوين مقترن به ، أو ما يقوم مقامه من الألف واللام والإضافة ، كقولك : مررت برجلٍ وغلامٍ وبالرجلِ والغلامِ وبرجلكم وغلامكم ، فلما اضْطروا إلى التحريك لالتقاء الساكنين ، أتوا بحركة لا يتوهم أنها حركة إعراب إذْ لا تنوين معها وهى الكسرة .

والجواب الثانى : أن الكسر يشاكل الجزم لأن الكسر لفظه لفظ الجر ، وتشاكلهما أن الجر يختص بالأسماء ولا يتعدّاها إلى غيرها ، والجزم يختص بالأفعال ولا يتعدّاها إلى غيرها [3] فلما [4] اضطررنا إلى تحريك الساكن الذى هو فى لفظ الجزم ، حركناه بحركة نظيره الذى هو الجر ، وكذلك نفعل فى القوافى إذا كانت مجرورة ووقع فى آخرها حرف مجزومٌ أو ساكن غير مجزوم .

فأما المجزوم فمثل قول زهير :

أمِـنْ أمِّ أوفى دِمْـنَـةٌ لم تَـكَـلَّـمِ بحومانـة الـدُّرَّاجِ فـالْمُتَثَلَّمِ [5]

---

(1) كلمة : « بين » ساقطة من د .

(2) فى د : « إن شاء الله تعالى » .

(3) عبارة : « والجزم يختص بالأفعال ولا يتعداها إلى غيرها » ساقطة من د بسبب انتقال النظر .

(4) فى د : « فإذا » .

(5) البيت فى ديوانه ص 4 وشرح القصائد العشر ص ٢٠٢ وشرح القصائد السبع الطوال ص ٢٣٧

وأما كسر الحرف الساكن ، فقول النابغة :

أَزِفَ التَّـرَحُّلُ غَـيرَ أَنَّ رِكَـابَنَـا لَمَّا تَـزُلْ بِرِحَـالِهَا وكَـأَنْ قَـدِ[1]

والآخر من وجهي كسر النون ، هو الفصل بين حركة النون الداخلة على المثنى وحركة[2] النون الداخلة على الجمع ؛ وذلك أنهم لما فصلوا بين الحروف الداخلة على التثنية والجمع باختلاف حركات[3] ما قبلها واختلافها في أنفسها : كقولك في التثنية مسلِمَيْنِ وفي الجمع مسلِمِينَ فصلوا بين النونين[4] أيضاً ، فكسروا نون الاثنين ، وفتحوا نون الجمع[5] .

فإن قيل فإذا كان الأمر على ما وصفت ، فلم وجب أن يكون الكسر لنون الاثنين والفتح لنون الجمع دون أن يكون الأمر على الضدّ من هذا ؟

قيل له : لما كانت حركةُ النون فتحةً أو كسرة ، وكانت الكسرة أثقلَ من الفتحة والجمع أثقلَ من التثنية ، جعلوا الأثقلَ للأخف ، والأخفَّ للأثقل ؛ حتى يعتدلا ، ولا يجتمع عليهم في شيء واحد أثقال مترادفة .

ووجه ثان : وهو أنّ الجمع يقع فيه واوٌ مضموم ما قبلها وياء مكسور ما قبلها علامة له ، فلو كسرت النون فيه لخرجوا في حال الرفع من واو مضموم ما قبلها إلى كسرة ، وليس في كلامهم الخروج من ضمة إلى كسرة إلا فيما لم يسم فاعله من الأفعال ، كقولك : « ضُرِب وشُتِم » وهذا مستثقل[6] قليل منفردٌ به هذا البناء ، ولخرجوا في حال النصب والجر من ياء مكسور ما قبلها إلى كسرة ، فكان يتوالى عليهم ما يستثقلون ، فكانت الفتحة أخف عليهم

---

(١) البيت في ديوانه في ٢/١ ص ٣٠ والخزانة : ٢٣٢/٣ و ٦٣٧/٣ ؛ ٣٦٢/٤ ؛ ٥٠٥/٤ والعيني على الخزانة ٨٠/١ ؛ ٣١٤/٢ والمقتضب ٤٢/١ وشرح سواهد المغني ١٦٧ ؛ ٢٥٩ والدرر اللوامع ١٨٧/١ ؛ ١٠٤/٢

(٢) في د : « وبين حركة » .

(٣) في د : « حركة » .

(٤) في ي . « النون » .

(٥) في د : « الجمع » .

(٦) في غير د : « مستثقل » لحركة .

فى البناء الأثقل لما وصفنا ، ولم يضمّوا النون لأن الضمة أثقل الحركات ، وقد استغنوا عنها[1] بالحركتين الأخريين .

فإن قال قائل : قد ذكرت أن حروف التثنية لا تدخلها[2] الحركة وأنت تقول : « رأيت عبدى الله » و « مررت بعبدى الله » وتقول فى الجمع أيضاً : « هؤلاء مصطفَوُ القوم » وبعضهم يقول « مصطفَوِ القوم » ومررت « بمصطفَىِ القوم » فحرّكت هذه الحروف بالضم والكسرة مع القول الذى قدّمته .فإن الجواب فى ذلك أن هذه الحركات هى عارضة ،وقد قلنا إن ما أوجبه من التحريك ساكنٌ من كلمة أخرى غيرُ معتدٍّ به[3] فى حكم تغيّر الحرف ، كقولك : « لم يقل[4] القاسمُ » والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما[5] خف ضمُّها وكَسْرُها[6] فلذلك جاز الضم والكسر فيما ذكرنا[7] . وأيضاً فلو حذفت هذه الحروف لا لتقاء الساكنين لزالت[8] علامة التثنية فى وجوه إضافتها إلى ما فيه الألف واللام[9] أو ألف وصل .

فإن قال قائل : فأنت تقول[10]: « هذان غلاما القاسم » و« هؤلاء بنو القاسم » و« ومررت ببنى القاسم » فتحذف هذه الحروف وتزول علامة التثنية والجمع .

قيل إن سقوط هذه الحروف فى هذه المواضع قد يدلّ عليها ما يثبتُ فى مثلها إذا كان ما قبلها مفتوحاً ، كما[11] ذكرنا ، فيكون الثابت منها دليلاً على الساقط . فلو سقط الجميع ما كان على شىء منها دليلٌ . فأسقطوا ما استثقلوا فيه الضم والكسر ، وهو الياء المكسور ما قبلها والواو المضموم ما قبلها وأثبتوا الباقى .

---

(١) كلمة « عنها » ساقطة من د .
(٢) فى ى : « لا تدخل » تحريف .
(٣) فى د . « متعدية » تحريف .
(٤) فى د : « لم يقم » .
(٥) فى د : « ما قبلها » .
(٦) فى د : « ضمها وكسرها » .
(٧) فى د : « ذكرناه » .
(٨) فى د : « زالت » .
(٩) فى ح : « ألف ولام » .
(١٠) عبارة : « فأنت تقول » ساقطة من ى .
(١١) فى د : « كما » تحريف .

وزعم الفراء أن النون إنما كسرت لأن الألف في نيّة الحركة في التثنية ، وفتحت في الجمع[1] : لأن الياء والواو ليستا في نيّة الحركة . وزعم أن ما كان في نية الحركة أو متحركا ، فإن الساكن الذى بعده إذا حُرّك كُسر في نحو هذا : كقولك : « ومِنْهُ لم تكلّم » هذا متحرك قد كُسر[2] الساكن بعده . والألف في نيّة الحركة . وقد حُرّك[3] الساكن بعدها وما لم يكن في نيّة الحركة فإن الساكن يُفْتح بعدها[4] كقولك : « أين وكيف » وأشباه ذلك .

وهذه دعاوى يُحتاج عليها إلى براهين ، على أنها قد صَحَّ فسادها . فمن ذلك أنّا نقول : « أمس » والميم ليست في نيّة حركة و « جَيْرِ » وليست الياء في نيّة الحركة ونقول : « حيثُ » وليست الياء في نية الحركة[5] . وليت شعرى ما الذى فصل بين التثنية والجمع حتى صار آخر أحدهما في نيّة حركة وآخِر الآخر في نيّة سكون . ولا يعلم الغيبَ إلا الله[6] . على أن من العرب من يفتح نون الاثنين ، قال الشاعر :

إنّ لِسَلْمَى عِنْدَنَا دِيوَانَا	أُخْزِى فُلانًا وابْنَهُ فُلانَا
كانَتْ عجوزاً عُمِّرَتْ زمانَا	وهى ترى سَيِّئَها إحْسانَا
أعرف منها الأنف والعَيْنَانَا	ومَنْخَرَيْن أشْبَهَا ظَبْيَانَا[7]

أراد العينين فجعل مكان الياء ألفاً ، وفتح النون وأراد : مَنْخَرَىْ ظَبْيين ، فجعل المضاف إليه مكان المضاف ، ومن روى أشبها ظبيانا فقد صَحّف ، ومن قال « ظبيان » اسم

---

(١) في د ى ق : « الجمع » .

(٢) في د : « حركة » .

(٣) في ح : « كسر » .

(٤) في ق : « ما بعدها » تحريف .

(٥) عبارة : « وتقول حيث وليست الياء في نية الحركة » ساقطة من ى بسبب انتقال النظر .

(٦) في د : « الله عز وجل » .

(٧) الأبيات لرجل من ضبة وقيل لرؤبة بن العجاج (انظر ملحق ديوانه ق ٩٩/٦ ص ١٨٧) وقيل لزيد العنبرى أحد رجال ضبة . انظر نوادر أبى زيد ص ١٥ وخزانة الأدب ٣٣٦/٣ والعينى على الخزانة ١٨٤/١ والدرر اللوامع ٢١/١

إنسان[1] فقد أخطأ : لأن المتخرين لا يشبهان الإنسان[2] إنما أراد المبالغة في قبحه[3] فشبهه بمنخرى[4] الظبي . كما قال الآخر :

وقـد عـلـمـتَ بـاتـقـى الـنـتـفـلـه وَمَـرْسِـنَ الـعِـجْـلِ وسـاقَ الـحَجَلَهْ

أراد بمرسن العجل الأنف منه ، وعلى هذا كلام العرب ومذاهبها فاعرفه إن شاء الله[5] . وعلى أنه يُلزِم القراءَ بفتح[6] نون الاثنين في النصب والجر : لأن الذى قبلها ياء ساكنة نحو رجلين وفرسين وهو في اللفظ كأين وكيف .

قال سيبويه[7] : « وإذا جمعتَ على حدّ التثنية لحقتْها زائدتان ، الأولى منهما حرف المد واللين والثانية نون ، وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية ، إلا أنها واوٌ مضمومٌ ما قبلها في الرفع[8] ، وفي النصب والجرياء[9] مكسور ما قبلها ، ونونها مفتوح ، فَرَّقوا بينها وبين نون الاثنين ، كما أن حرف اللين الذى[10] هو حرف الإعراب مختلف فيهما» .

قال أبو سعيد[11] هذا فصل قد أتينا على تفسيره في الفصل الذى[12] قبله ، واجتمعنا لمعانيه ما أغنى عن إعادته ، غير أنا نذكر مطابقة كلامه في هذا الفصل لما قدمناه من تفسيره مرتبا إن شاء الله[13] .

---

(1) صاحب هذا القول هو أبو زيد في نوادره ص ١٥ وانظر تعليق الخزانة ٣٦٧/٣
(2) في د : « لا يشبهان بالانسان » .
(3) فيما عدا د : « قبحه » تصحيف .
(4) في د : « بمنخر » .
(5) عبارة : « فاعرفه إن شاء الله » ساقطة من د .
(6) في د : « أن يفتح » .
(7) بولاق ٤/١ .
(8) عبارة في الرفع من د وبولاق .
(9) بولاق : « وفي الجر والنصب » .
(10) كلمة : « الذى » زيادة من د وبولاق .
(11) في د ح : « المفسر » .
(12) كلمة : « الذى » ساقطة من ى .
(13) في د : « إن شاء الله تعالى » .

قوله : « وإذا جمعت على حد التثنية » يعني جمعت الاسم جمع السلامة . فقَيَّدَ لفظ واحده ، إنما قال : على حد التثنية ؛ لأن التثنية لا تكون إلا مسلَّمةً ، يبقى لفظ واحدها ، ثم تلحقه علامة التثنية . وجمع السلامة لا يكون في كل مجموع ألا ترى أنك[1] لا تقول : « مسجد ومسجدون » ولا « مسجدات » ولا تقول مررت برجل أحمر[2] ورجال أحمرين .

وإنما يُجمع بإلحاق الزيادتين ضروب من الجمع سنبينها إذا انتهينا إلى مواضعها[3] إن شاء الله .

وقوله : « لحقتها زائدتان » يعني الواو والنون أو الياء والنون ، الأولى منهما[4] حرف المدّ واللِّين وهي الواو والياء .

وقوله : « وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية » يعني حال الياء والواو في الجمع في أنها ساكنة ، وأنها لا يلحقها تنوين كما تلحق ياء قاضٍ وواو ، وفي أنها[5] حرف الإعراب . وقد بيَّنا المعنى في حرف الإعراب ، واختلافُ التفسير فيه كاختلاف الألف والياء في التثنية .

وقوله : « إلا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع ، وفي النصب وفي الجر ياء مكسور ما قبلها » يعني أن الزيادة الأولى في الجمع ، وإن كان مثل الزيادة الأولى في التثنية فيما ذكر من سكونها وترك التنوين فيها ، وأنها حرف الإعراب ، فهي مخالفة لها لأن في الجمع واواً مضموماً ما قبلها وياء مكسوراً ما قبلها .

وقوله : « ونونها مفتوحة فرَّقوا بينها وبين نون الاثنين ، كما أن حرف اللين الذي[6] هو حرف الإعراب مختلف فيهما » . يعني أنهم فرقوا بين النونين بالفتح ، والكسر كما فرّقوا بين حرف اللين فيهما جميعا ، في أن جعلوا ما قبل حرف اللين من المثنى مفتوحا ، وجعلوا فيه

---

(1) كلمة « أنك » ساقطة من ي .
(2) كلمة « أحمر » ساقطة من د .
(3) في د ح ي : « موضعها » .
(4) في غير د : « منها » تحريف .
(5) في د « وأنها » .
(6) كلمة « الذي » من د ي .

ألفا ، وجعلوا ما قبل حرف اللين في الجمع مضموماً أو مكسوراً . فإن قال قائل : وما في تفريقهم بين حرفيْ اللين منها مما يوجب التفريق بين النونين ؟

فإن الجواب في ذلك أن سيبويه لم يجعل أحدهما حجة للآخر وإنما عَرّفنا ما تكلمت به العرب من التفريق بين النونين ، والتفريق بين حرفي اللين ، وإذا كان أحدهما غير موجب للآخر ، كما يقول القائل للمسئول : « أعطني كما أعطى زيدٌ عمراً » و « كن لي مكرماً كما أن زيداً مكرم لعمرو » وإن كان إكرام زيد لعمرو غير موجب إكرام المسئول للسائل ، ولكنه يسأله أن ينسبهُ زيداً في إكرامه . وقد بينا الاحتجاج له فيما سلف .

قال سيبويه[1] : « ومن ثَمَّ جعلوا تاء الجمع[2] في النصب والجر مكسورة ، لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب ، كالواو والياء ، والتنوين ، بمنزلة النون ، لأنها في التأنيث نظير الواو والياء في التذكير » .

قال أبو سعيد[3] اعلم أن جمع المؤنث على ضربين : سالم ومكسر كما كان جمع المذكر ، وكذلك ما ألحق بالمؤنث مما لا يعقل كقولك « جبل راسٍ » و « جبال راسيات » و « جمل قائم » و « جمال[4] قائمات » والمكسَّر من جمع المؤنث كقولك « امرأة مرضع » و « نساء مراضيع[5] » و « امرأة قاعد » و « نساء قواعد » . والجمع السالم للمؤنث وما جرى مجراه بزيادة ألف وتاء فيه بعد سلامة لفظ الواحد ؛ كقولك : « مسلمة ومسلمات » و « اصطبل واصطبلات » وقصدنا في هذا الموضع إلى إبانة الإعراب فيه دون تقصي جمعه . فلذا زيدت فيه الألف والتاء ، صار بزيادة الألف والتاء بمنزلة جمع المذكر السالم .

وخالفت الألف والتاء في جمع المؤنث السالم الواو والنون ، والياء والنون في جمع المذكر السالم في أشياء ، ووافقتها في أشياء . فأما ما خالفتها فيه فإن التاء في جمع المؤنث يُجْرى عليها حركاتُ الإعراب : كقولك : « هؤلاء مسلماتٌ »ورأيت مسلماتٍ » « ومررت

(1) في بولاق ١/٥
(2) في ق وبولاق « الجمع » .
(3) في ح د « فق المكسر » .
(4) في ق د « وجمالات » .
(5) في د « مراضع » .

بمسلمات » . ولا تتغير الزيادة الأولى من جمع المؤنث التى هى الألف وتثبت التاء فى الإضافة ؛ كقولك : « هؤلاء مسلماتك » و « مررت بمسلماتك » .

فهذه وجوه يختلفان فيها ويستويان فى سلامة لفظ الواحد[1] وزيادة[2] الزائدين لعلامة الجمع ؛ فبالمعنى الذى استويا[3] فيه حمل أحدهما على الآخر ، وكذلك طريقة القياس لأن الشىء يقاس على[4] الشىء ، إذا كانا متشبهين فى معنى ما ، وإن كانا مختلفين فى أشياء أخر ، فحمل جمعُ المؤنث على جمع المذكر ، فى أن جُعل للرفع علامةً يفردُ بها وللنصب والجرِّ علامةً واحدة اشتركا فيها كقولك : « جاءنى مسلماتٌ » و« رأيت مسلماتٍ » و « مررت بمسلماتٍ » وصارت التاء فى مسلمات هى آخر ما صيغت عليه الكلمة لمعنى الجميع[5] ، لأن بزوالها يتغير[6] المعنى كما صارت الواو والياء آخر ما صيغ عليه الجمع لمعناه ، وبزوالها يزُول معنى الجمع ، والتاء حرف إعراب كما أن الواو والياء حرفا إعراب وليست النون فى جمع المذكر بمنزلة التاء فى جمع المؤنث ؛ لأن زوال النون فى جمع المذكر إذا أضفت فقلت : « مسلموك » لا يزيل معنى الجمع كما يُزيله زوالُ التاء ، ودخل الإعراب والتنوين على التاء فلم يُحتج إلى عوض من التنوين والحركة كما احتجنا إلى تعويضهما النون فى جمع المذكر ، فصار التنوين فيه يعاقبُ الإضافة ، كما عاقبت النونُ الإضافة ، فالتنوين فى هذا الجمع بمنزلة النون .

فإن قال قائل : فما معنى قول سيبويه : « ومن ثم جعلوا تاء الجميع[7] فى النصب والجر مكسورة » قيل له : معناه فى ذلك أنهم جعلوا تاء الجميع[7] فى النصب والجر

---

(١) فى د : « الواحدة » .
(٢) فى د : « وعلامة » تحريف .
(٣) فى د : « فقد استويا » .
(٤) كلمة « على » ساقطة من ل .
(٥) فى ح : « الجمع » .
(٦) فى د : « تغير المعنى » .
(٧) فى ح : « الجمع » .

مكسورة ؛ لأنهم قد جعلوا هذه التاء والحرف الذى قبلها ، علامة لهذا الجمع كما جعلوا الواو والياء علامة لجمع المذكر ، ولاجتماعهما فى هذا المعنى أشركوا بين النصب والجر فى هذا الجمع .كما أشركوا بينهما فى ذلك[1] الجمع .

فإن قال قائل[2] : لما جُعل التنوين بمنزلة النون والتنوين فى هذا الجمع لا يثبت مع الألف كما يثبت النون فى ذاك الجمع .

فالجواب فى ذلك أنه جعل التنوين بمنزلة النون لأن التنوين زيد على هذا الجمع بعد التاء ، التى هى حرف الإعراب فيه ، كما زيدت النونُ على الواو والياء ، التى هى حرف الإعراب[3] فى ذلك الجمع ، ولم يعرض لما يلحق التنوين والنون من أحكام ثبوتهما وسقوطهما .

وقال الأخفش : ليس فيها فى موضع النصب إعراب ولا حذف إعراب بمعنى ليس فى التاء إذا قلت : « رأيت مسلماتٍ » إعراب ، وهذه الكسرة عنده[4] كسرة بناء .

قال أبو سعيد[5] : والذى عندى من الاحتجاج له ، أن هذه الكسرة أُتبعت كسرةَ الخفض وكسرةُ الخفض إعراب وكسرة النصب بناء ، وصارت متبعة لتلك ، كما قالوا « يا زيدَ بْنَ عَبْدِ الله » فيمن[6] فتح الدال من زيد ، وأتبعوا حركة الدال إعراب الابن وإن كانت إحدى الحركتين إعرابا والأخرى بناء . ومثل هذا قولهم « امرُؤٌ » و« ابنُمٌ » و« رأيت امرأً وابْنَماً » و« مررت بامرئٍ وابنِمٍ » فتكون حركة ما قبل الهمزة والميم تابعةً لإعرابهما وليست بإعراب .

واحتج عليه أبو عثمان المازنى فقال : لو كانت الكسرة فى « رأيت مسلماتٍ » بناء ، لكانت الاضافة تُبطلها وتردّ الكلمة إلى أصلها فى التمكن ، ونحن نقول فى الاضافة :

---

(١) فى د : « ذلك » .
(٢) فى د ح : « فإن قيل » .
(٣) كلمة « الإعراب » ساقطة فى غير د .
(٤) كلمة « عنده » ساقطة من ل .
(٥) فى د ح : « قال المفسر » .
(٦) فى ب د : « فمن » تحريف .

« رأيت مسلماتك » بالكسر كما تقول في غير الإضافة ، ثم رجع أبو عثمان على نفسه بإبطال هذا الاحتجاج ، وأنه غير لازم بأن قال : إذا بنى الشيء في حال تنكير لم ترده الإضافة إلى الإعراب كما لم يوجب له التنكير الإعراب نحو قولك في خمسةَ عشَر إذا أضفتها قلت : « هذه خمسةَ عَشْرَكَ » ومررت « بخمسةَ عُشْرَكَ » « وهذه الخمسةَ عشَرَ » إذا أدخلت عليها الألف واللام .

ويلزم أبا الحسن الأخفش أن يجعل فتحة . ما لا ينصرف في حال الجر بناء كقولك : « مررت بِعُمَرَ » و « ذهبت إلى مَساجِدَ » وأشباه ذلك لأن هذه الفتحة للنصب . والجر داخل عليه فيها كما كانت الكسرة في التاء للجر ودخل[1] النصب عليها .

قال أبو سعيد[2] والذي : فيه[3] عندي أن الكسرة في التاء في النصب[4] والفتحة فيما لا ينصرف في الجر[5] هما إعرابان ؛ وذلك أن الإعراب هو تعاقب الحركات على أواخر الكلم لاختلاف العوامل ، وهذه الكسرة والفتحة تدخلان معاقبتين للضمة ، لعوامل توجب ذلك لها ، وقد وُجد فيهما شرط الإعراب . قال أبو الحسن : التاء المكسورة والمضمومة ليست بمنزلة الياء والواو وإنما الضمة نظيرة الواو ، والكسرة نظيرة الياء . ألا ترى أنك لو سمعت « مسلمات» لم تدلك التاء على رفع ولا جر ، كما تدلك[6] الواو والياء ، ولو سمعت الحركة تدلك على الرفع والجر كما تدلك الولو والياء .

وإنما قال أبو الحسن هذا لأن سيبويه قال في الفصل الذي تقدم « لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالولو والياء » وكأنه خطأ سيبويه فيما قال،ولم يذهب سيبويه

---

(١) في ح : « ولحمل » .
(٢) في د ح : « قال المفسر » .
(٣) كلمة : « فيه » ساقطة من د .
(٤) عبارة : « في النصب » ساقطة من ح .
(٥) عبارة : « في الجر » ساقطة من ح .
(٦) في ح : « تدل » .

حيث قدّر أبو الحسن والله أعلم : لأن سيبويه إنما أراد أنهم زادوا للجمع فى المؤنث ألفاً وتاءً ، كما زادوا فى المذكر واواً[1] . وقد أحكمنا هذا فيما ذكرنا قبل . ويحتمل أيضا أن يكون أراد سيبويه بقوله : « جعلوا التاء التى هى حرف الإعراب » حركة التاء وحَذَفَها ، كما قال الله تعالى ﴿ واسْأَلْ القَرْيَةَ ﴾[2] .

*****

(١) فى ى « ولوا أو ياء » .

(٢) سورة يوسف ١٢/٨٢

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٦/٤٤١١

ISBN ٩٧٧ - ٠١ - ١٠٦٤ - ٧